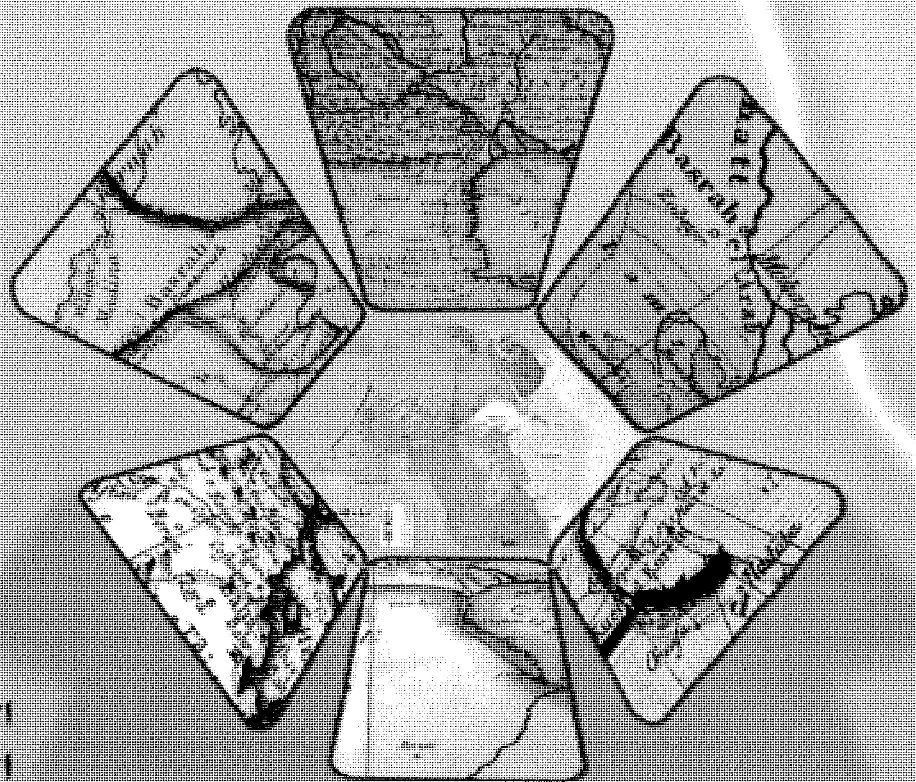
مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت وجوداً وحدوداً

الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية



الطبعة الثالثة
الكويت ١٩٩٧

اهداءات ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الكويت

الكويت وجوداً وحدوداً

الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية

اللجنة العلمية للإعداد والتأليف

الإشراف العام

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

التحرير العلمي والمتابعة

أ. د. محمد صفي الدين أبو العز

فريق العمل

أ. د. مفيد شهاب

أ. د. عبدالعزيز سليمان نوار

أ. د. صلاح عامر

د. بدرية عبد الله العوضي

د. عبدالله حمد محارب

د. أحمد يوسف المتيال

أ. د. جمال زكريا قاسم

أ. د. يونان لبيب رزق

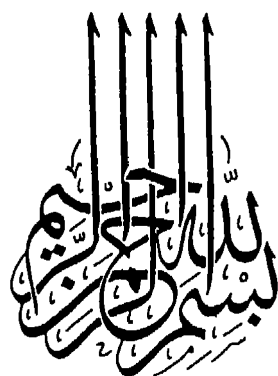
أ. د. ميمونة خليفة الصباح

د. محمد مرسي عبدالله

د. سعيد عبدالحميد محفوظ

د. يوسف عبد المعطي

د. حسين طه الفقير


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة

على مدى السنوات الست الماضية، ومنذ أن صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب إبان الشهور الأولى من محنة الغزو العراقي للكويت، والطلب يزداد يوما بعد يوم، وتتضاعف كميات التوزيع على المؤسسات الرسمية والشعبية داخل الكويت خارجها، وقد كان هذا الإقبال والإلحاح في الطلب وثيق الصلة إلى حد كبير بالمنهج العلمي الذي قام عليه الكتاب من تأصيل الحقائق وتوثيقها، وعرض القضايا مشفوعة بأدلتها ووثائقها التاريخية والقانونية، وحرص مجموعة المختصين الذين قدموا هذا العمل -في وقته تماما- على مناقشة الادعاءات العراقية بتجرد وموضوعية، فكان الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٩١ بمثابة نقطة مضيئة وسط ظلام العدوان، وادعاءاته التي حاول أن يضلل بها العالم.

ولم تف إعادة طباعة الكتاب عام ١٩٩٤ بسد حاجة القراء والمعنيين بقضية الكويت «وجودا وحدودا» على الرغم من أن ذلك وصل بأرقام التوزيع إلى ثلاثين ألف نسخة في العالم من أقصاه إلى أقصاه.

ولكن هذه الزيادة في التوزيع كان لها أثر إيجابي ملموس، هو تفاعل القراء والباحثين مع القضايا المطروحة، وتوجيه الكثير من الاستفسارات والتعليقات إلى مركز البحوث والدراسات الكويتية الذي اضطلع بمهمة النشر والتوزيع بشأنها، فضلا عن المشاركة بعدد من مجلس إدارته ومستشاريه في تحرير الكتاب تحت إشراف مدير مشروع «اللجنة العلمية لدراسة الوثائق الكويتية» ورئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية حاليا.

فكانت هذه الاستفسارات والتساؤلات منطلقا لإعادة النظر حول بعض القضايا في ضوء ما توافر للمركز من وثائق ودراسات لها أهميتها حول نشأة الكويت، فضلا عن أنها لم تكن معروفة من قبل.

هذا، بالإضافة إلى أن الكتاب قد ظهر للمرة الأولى عام ١٩٩١ والعدوان العراقي على الكويت لم يزل قائما، ومن ثم فالخسائر المادية والأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عنه لم يكن قد تم حصرها، وإن كانت آثارها قد بدت لكل عين، وتناقلتها وسائل الإعلام العالمية، وتقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ورصدها الخبراء والمحللون والمراقبون السياسيون من أفواه شهود العيان أنفسهم سواء أكان ذلك من الكويتيين الناجين بأنفسهم وذويهم من جحيم العذاب، وقسوة البطش الذي عاشوا فيه وأحسوا بوطأته أو من خلال شهادات المقيمين على أرض الكويت من أبناء دول العالم بعد أن اتخذهم النظام العراقي دروعا بشرية، ثم سمح لهم بمغادرة الكويت بعد ذلك تحت وطأة الضغوط الدولية، وإدانة المجتمع الدولي.

وحتى ظهور الطبعة الثانية من الكتاب لم تكن الاتصالات بالجهات الرسمية والمراجع المتخصصة في تقدير حجم هذه الخسائر قد تمت بشكل علمي دقيق.

وتميزت الطبعة الثالثة بأمرين أساسيين، هما:

الأول: تحقيق تاريخ نشأة الكويت في أوائل القرن السابع عشر، وعلى وجه التحديد ١٦١٣م وفقا لما توافر لدى المركز من وثائق، وبذلك يتم تصويب ما درج عليه المؤرخون الذين لم تتوافر لهم هذه الوثائق من أن الكويت نشأت في منتصف القرن الثامن عشر.

الثاني: بيان حجم الخسائر المادية التي لحقت بمؤسسات الدولة (الحكومية والأهلية) وفقا لتقديرات الجهات المتخصصة وإحصاءاتها، مع تأكيد أن هذه الخسائر تشمل الجانب المادي الاقتصادي، وثمة أضرار أخرى كثيرة تتصل بالجانبين

النفسي والاجتماعي، يعجز الخبراء المختصون عن تقويمها ماديا، لأنها أشد قسوة وفظاعة من أن ينالها هذا التقدير.

كما حرص القدر المضاف إلى الكتاب -في طبعته الجديدة- على أن يبرز بوضوح أن الخسارة المالية التي طالت العراق نفسه والأمة العربية في إعاقة مسيرة التنمية الشاملة بها تقدر بأضعاف ما كان العراق يحلم به من جراء غزو الكويت.

إن الدراسة العلمية التحليلية للعدوان العراقي على دولة الكويت وأهدافه ومراميه وممارساته واجب ومسؤولية تجاه الأجيال لتحصينها ضد نزعات الطغاة ولترسيخ الإيمان العميق بحق كل وطن في الحرية والكرامة والأمن في عالم ينبذ العدوان ويلتقي حول التعاون والبناء.

رئيس المركز

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

الفصل الأول

أزمة الخليج ١٩٩٠
مقدماتها وتطورها وأبعادها

أزمة الخليج ١٩٩٠

مقدماتها وتطورها وأبعادها

عندما غزت القوات العراقية أرض الكويت فجر يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لتحتلها، وتطيح بحكومتها الشرعية، كانت قد فاجأت العالم كله بهذا العمل، ولم تك المفاجأة إطلاقا بسبب انعدام أو ندرة المعلومات حول تحركات الجيش العراقي قبلها. . فهذه المعلومات كانت متوافرة، بدرجات مختلفة من الدقة لدى أجهزة المخابرات والاستطلاع العالمية والإقليمية. . وإنما كانت المفاجأة بسبب الإجماع على استبعاد توقع هذه الدرجة من التهور والمغامرة من جانب النظام العراقي، والإقدام على عمل -هو بكل المقاييس- نادر الحدوث في العلاقات الدولية.

غير أن العودة إلى الأسابيع السابقة للأزمة من ناحية، وتحليل مجمل الظروف الموضوعية في منطقة الخليج والمحددة للعلاقات العراقية- الخليجية من ناحية ثانية، تسهم في كشف السلوك العدواني للنظام العراقي الذي اتسم بالعجز عن إدراك العواقب الوخيمة: عربيا، وخليجيا، ودوليا للعمل الذي أقدم عليه، وهذه الخلفية لازمة أيضا قبل الانتقال إلى متابعة تطورات الأزمة وتداعياتها، ثم مناقشة وتحليل الادعاءات العراقية حول القضية التي أثارت أكبر قدر من الالتباس وخلط الأوراق في التاريخ السياسي العربي المعاصر.

أولا - خلفيات الأزمة:

ليس من الصعب على المراقب للوضع السياسي في منطقة الخليج والشرق

الأوسط في الأسابيع السابقة على الغزو -ومنذ أبريل عام ١٩٩٠ تحديدا- أن يلمس توجهين عراقيين بارزين:

الأول: هو تصعيد الحرب الدعائية ضد إسرائيل، وتصعيد نغمة التهديد بضربها من خلال أكثر الألفاظ شدة وإثارة، بما ترتب على ذلك من ردود فعل إقليمية ودولية، استثمرها النظام العراقي في بناء صورة له وكأنه الطرف العربي القوي القادر على تحدى إسرائيل، ومن يساندونها.

الثاني: هو افتعال الأزمة السياسية مع الكويت، والتصعيد المتعمد لها في شهر يوليو ١٩٩٠ على نحو سريع ومتصاعد، بشكل بدا معه وكأن العراق يستنفد «الوسائل السلمية» لحل تلك الأزمة، ويهيئ الأجواء -بالتالي- لغزو الكويت.

وبعبارة موجزة، فإن النظام العراقي عمل على أن يستغل -إلى أقصى حد ممكن- المشاعر العربية المناهضة لإسرائيل، في بناء تعاطف عربي عام حوله مستخدما بشكل خاص المؤسسات والأجهزة العربية، ذات الوجود العراقي الثقيل فيها. وفي ذروة هذا الدعم العربي للعراق، اصطنع العراق الأزمة مع الكويت، وصعدها بسرعة، قبل أن يغزوها في الثاني من أغسطس، على أمل أن يبتلع العرب هذا العمل باعتباره خطوة لتحرير فلسطين، وعلى وهم أن يغض العالم النظر عنه، طالما أن مصلحته الأساسية في المنطقة -أي النفط- لن يصيبها أي تغيير. **ولذلك، فإن الربط «الانتهازي» بين القضية الفلسطينية والغزو العراقي للكويت لم يكن وليد الأزمة، ولكنه كان جزءا من مخطط مسبق يبدو لنا شديد الوضوح إذا عدنا -ببعض التفصيل- لوقائع الشهور الأربعة السابقة للغزو:**

ففي الثاني من أبريل عام ١٩٩٠ وفي حديث أمام عدد من العسكريين العراقيين أدلى الرئيس صدام حسين بتصريحه المثير بأنه «سيشعل نارا تأكل نصف إسرائيل إذا حاولت ضرب العراق»! ولقد أطلق صدام حسين هذه التصريحات في سياق تحذير إسرائيل من أن تحاول ضرب منصات إطلاق الصواريخ التي قيل إنها بنيت في العراق. وأنها قادرة على الوصول إلى تل أبيب!

ومع أن الدارس لمسار الصراع العربي الإسرائيلي لا يلمس أي مظهر جاد - على مدى التاريخ الطويل لهذا الصراع - لمشاركة عراقية «فعلية» وجادة ضد إسرائيل، إلا أن العراق كان دائما الأعلى صوتا ضدها. كما أن العمل العسكري المباشر الوحيد الذي تعرض له العراق على يد إسرائيل -وهو ضرب المفاعل النووي في يوليو ١٩٨١- لم يرد عليه العراق إطلاقا إلا بالتهديدات اللفظية.

غير أن التهديد العراقي اللفظي بحرق إسرائيل بالأسلحة الكيماوية أفلح في استثارة ردود أفعال مضادة في الولايات المتحدة وإسرائيل. فاقترح الرئيس الأمريكي بوش سحب هذه التصريحات، ووصف التصريحات بأنها سيئة، وحض العراق على نبذ استعمال الأسلحة الكيماوية وقال: «هذه التصريحات لا تساعد السلام في الشرق الأوسط، ومصالح العراق الأمنية» أما القادة الإسرائيليون فلم يظهروا أي اعتقاد بقدرة العراق الفعلية على ضرب إسرائيل بشكل مؤثر، وصرح إسحق رابين بأن «إسرائيل قوية، وتستطيع أن تضرب العراق بقوة تفوق أي شيء يمكن للعراقيين أن يطلقوه على إسرائيل». وقال رئيس الأركان دان شومرون إن لدى تل أبيب القدرة الهجومية والوسائل الكفيلة «بردع العراق عن شن هجوم على إسرائيل».

ولكن الرئيس العراقي اهتم بتصعيد تصريحاته ضد إسرائيل، وعلى سبيل المثال، وأمام وفد من الكونجرس الأمريكي في ١٢ من أبريل صرح صدام حسين: «لقد صدرت الأوامر إلى قادة القواعد الجوية وتشكيلات الصواريخ بأنهم بمجرد أن يسمعوا أن إسرائيل ضربت أي مكان في العراق بالقنبلة الذرية أن يحملوا كل ما يمكن أن يصل إلى إسرائيل، بالأسلحة الكيماوية، ويوصلوه إلى أراضيها»!

وفي ١٨ من أبريل كرر أمام وفد اتحاد العمال العرب: «لقد نصبنا قواعد الصواريخ متجهة باتجاه الغرب (أي إسرائيل) وليس الشرق.. فإذا ضربوا قواعد الصواريخ المبنية، فإن عندنا أيضا قواعد صواريخ متحركة»!

لقد أسهمت هذه التصريحات، وما أحدثته من ردود أفعال محمومة، في إثارة

جـو من التـوتر في المنطقـة ، بدأ في شكل تزامن مع عـدد من التـهـديدات للأمن العربي ، تبلورت بالذات حول تعقيدات القضية الفلسطينية وجمود عملية السلام ، وتدفق هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين من ناحية ، والتهديدات الغربية والإسرائيلية ضد العراق من ناحية أخرى . لذلك ، وفي خضم هذا المناخ ، دعا العراق وفلسطين معا إلى عقد القمة العربية الطارئة ، التي عقدت في بغداد خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ مايو ١٩٩٠ .

ولم يكن غريبا ، خاصة مع انعقاد القمة في «بغداد» أن يبدو المؤتمر وكأنه دعم عربي للعراق في موقفه ضد إسرائيل ، والولايات المتحدة ، بل ضد كافة القوى الراغبة في تحجيم القوة العربية . ووسط عدد من القرارات التي دار معظمها حول القضية الفلسطينية وتداعياتها ، جاء قرار المؤتمر باستنكار حملات التهديد والإجراءات العدوانية التي توجه إلى العراق وليبيا ، وأكد المؤتمر حق العراق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين أمنه الوطني وحمايته . وبالإضافة إلى ذلك ، وفي قرارين آخرين أكد المؤتمر حق الدول العربية في التنمية ، وفي استخدام العلم والتكنولوجيا ، ودعا الدول المتقدمة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية على قدم المساواة مع الدول الأخرى . كما أيد المؤتمر المساعي الداعية إلى نزع أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط ، على أن تكون دون تمييز ودون انحياز ، وأن تكون شاملة لكل أنواع أسلحة التدمير الشامل .

وهكذا أفلح النظام العراقي في خلق انطباع عربي عام بأن قضيته الأساسية -بعد أن انتهت الحرب مع إيران- هي قضية فلسطين ، وأن الغرض الأساسي من تكديس السلاح ، وتطويره ، هو الوصول إلى مرحلة الردع ضد إسرائيل ، ومواجهة ما تملكه من أسلحة نووية ، بأسلحة دمار شامل أخرى ، هي الأسلحة الكيماوية . ولم يكن غريبا -والحال هذه- أن تتسابق التجمعات والمنظمات العربية ، لإبداء تأييدها للعراق ، ودعمها لموقفه ضد الإمبريالية والصهيونية .

وفي خضم هذه التطورات التي أوهم من خلالها النظام العراقي الجميع بأن

مدافعه وصواريخه مصوبة نحو إسرائيل، بدأ التفجير المتعمد والمخطط بإحكام للأزمة مع الكويت. ففي تحرك مفاجئ بعث وزير الخارجية العراقي طارق عزيز مذكرة إلى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية بتاريخ ١٥ من يوليو ١٩٩٠ يشكو فيها العراق من أن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران، وأقامت منشآت عسكرية ومخافر ومنشآت نفطية ومزارع على أرض العراق، كما اتهمت المذكرة حكومتي الكويت والإمارات العربية المتحدة بالاشتراك في عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة بالأوبك، الأمر الذي أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من ١٨ دولارا إلى مابين ١١ و١٣ دولارا، مما أصاب العراق بخسارة بلغت في الفترة بين ١٩٨١، ١٩٩٠ ما يقرب من (٨٩) مليار دولار. واتهمت المذكرة الكويت بإقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي، وسحب نفط منه، قدر بـ ٢٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وطالب العراق بإلغاء الديون المستحقة عليه، ووضع خطة عربية (على غرار مشروع مارشال) لتعويض العراق عن خسائره في الحرب العراقية الإيرانية.

ولم يكن من الصعب على أي مراقب أن يلحظ اللهجة الاستفزازية المتشددة من الجانب العراقي، الأمر الذي جعل مذكرة الحكومة الكويتية للأمين العام للجامعة العربية تتحدث عن «الدهشة والاستغراب البالغين للمذكرة العراقية، وما ورد بها من عبارات لا تتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين». وبينما طلبت تلك المذكرة تشكيل لجنة (في إطار الجامعة العربية) لتفصل في موضوع ترسيم الحدود بين البلدين انطلاقا من المعاهدات والوثائق الموجودة ـ أكدت أن حقل الرميلة يقع ضمن الأراضي الكويتية، وأن عمليات الإنتاج تتم فيها أيضا.

ومرة ثانية، وفي الرد على الرسالة الكويتية، بعث وزير الخارجية العراقي بمذكرة إلى الأمين العام مؤرخة في ٢١/ ٧/ ١٩٩٠ تتهم المسؤولين الكويتيين «بسرقة» ثروة العراق، ووصفت الرسالة الكويتية بأنها «مليئة بالمغالطات»، وأن المسؤولين الكويتيين «يتهربون ويماطلون في أي تنسيق جدي بين البلدين»!

وعندما أرسلت الكويت مذكرة إلى أمين عام الأمم المتحدة (بيريز دي كويار) بتطورات الأزمة عاب العراق على الكويت ذلك، معتبرا أن الكويت تقصد تدويل الأزمة، في الوقت الذي تتحدث فيه عن الجامعة العربية والعلاقات بين العرب.

غير أن الأهم من ذلك، هو أن العراق في تلك المرحلة رفض الإطار العربي لحل الخلاف، وطالب بالدخول في مباحثات ثنائية مع الكويت. وعندما زار الرئيس مبارك بغداد للوساطة في المشكلة، اهتم الناطق باسم الخارجية العراقية بأن يعلن «أن الزيارة جاءت في إطار العلاقات الثنائية وليس لها علاقة بالأزمة الحالية»!

وبعد أن تحدد يوم ٢٩ من يوليو كموعد للقاء المسؤولين من الكويت والعراق في جدة، أجل العراق هذا الاجتماع، وفي تلك الفترة ترددت أنباء عن الحشود العراقية على الحدود مع الكويت ولكن مسؤولا عراقيا صرح بأن تلك التحركات «هي تحركات روتينية للفيلق السابع»!

وعندما تحدد يوم ٣١ من يوليو كموعد جديد للمباحثات -بعد الضغوط والاتصالات المكثفة من الملوك والرؤساء العرب- ذهب الوفد العراقي (برئاسة عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي) لهدف محدد هو: معرفة مدى قبول الكويت للمطالب العراقية! وفي صبيحة يوم الاجتماع نفسه أكدت صحيفة الجمهورية العراقية أن العراق «لن يساوم على حقوقه المشروعة»!

وقد كشفت وثيقة عراقية عسكرية سرية لجحفل لواء المشاة الآلي الرابع عشر حرس جمهوري بأن الأوامر قد صدرت للقوات العراقية بالهجوم على الكويت في صباح ذلك اليوم (الثلاثاء ٣١/ ٧/ ٩٠) الساعة ١١,٣٠ قبل وصول الوفد إلى جدة لبدء المحادثات الكويتية العراقية، مما يؤكد النية المبيتة للغدر والخيانة التي كانت تضمرها القيادة العراقية للكويت وأهلها[1].

---

(١) انظر كتاب المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، إعداد عقيد ركن متقاعد علي عبداللطيف خليفوه، تحرير ومراجعة د. يوسف عبدالمعطي، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٣، ص٥٣.

ثانيا – تطورات الأزمة :

على الرغم من أن اصطلاح «أزمة الخليج» يوحي بالطابع المحلي أو الإقليمي لها، إلا أن تلك الأزمة اتخذت منذ اللحظة الأولى أبعادا «عربية» و«ودولية» واسعة خطيرة، غير أن هذه الأبعاد تأثرت –سواء بشكل مباشر أو غير مباشر– بسلوك العراق لأنه الطرف الذي فجر الأزمة، ولذلك فإن تحليل هذا السلوك يمثل مقدمة ضرورية لتعرُّف أبعادها الإقليمية والعربية والدولية، ويقود إلى أصولها التاريخية وتشخيصها القانوني.

(أ) السلوك العراقي في الأزمة

إذا كان من المؤكد أن الغزو العراقي للكويت، واحتلالها، ثم ضمها القسري. . كانت كلها أمور مخططة مسبقا، وأن مجمل التصرفات العراقية في الأسابيع السابقة للأزمة إنما كانت تمهيدا لذلك الغزو، فإن جوهر السلوك العراقي بعد الغزو والاحتلال. كان محاولة للإفلات بالغنيمة ومقاومة الضغوط العربية والدولية للانسحاب من الكويت. ويمكن هنا رصد أربعة أبعاد واضحة :

١ – البعد الأول، هو محاولة ترسيخ الأمر الواقع، بالإسراع في خطوات ضم الكويت، والقضاء على هويتها الدولية المستقلة. فبعد دخول ما لا يقل عن مائة ألف جندي عراقي تدعمهم الطائرات والدبابات لبسط السيطرة على الكويت، وبعد الإعلان عن تشكيل ماسمي بـ «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» أعلن –في الثامن من أغسطس– ضم العراق والكويت في إطار وحدة اندماجية شاملة. ثم صدر مرسومان جمهوريان عراقيان في ٢٨ من أغسطس يقضي أولهما بإنشاء «محافظة» جديدة تضم ثلاثة أقضية هي كاظمة والجهراء والنداء (الاسم الجديد لمدينة الأحمدي) كما يزعم اعتبار الكويت المحافظة رقم (١٩) في التقسيمات الإدارية العراقية، أما المرسوم الثاني فيقرر إنشاء قضاء جديد باسم «صدامية المطلاع» يمتد من المطلاع شمال جون الكويت إلى جنوب البصرة، وتعديل الحدود

الإدارية للبصرة مع شمالي الكويت، وصاحب ذلك تغييرات أخرى شملت تغيير أسماء المدارس والشوارع والمستشفيات الكويتية إلى أسماء شخصيات عراقية وعربية، فضلا عن الادعاء في البدء بتنفيذ سلسلة من المشروعات لربط الكويت بالعراق بالسكك الحديدية وشبكة توزيع المياه العراقي. وعلى الصعيد الاقتصادي شملت التغيرات مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي، كمقدمة للدمج الاقتصادي الشامل. كما بدأ توطين آلاف الأسر العراقية محل الأجانب الذين غادروا الكويت، كجزء من تغيير الواقع الديموغرافي في الكويت.

٢- البعد الثاني، هو تحييد الخطر الإيراني، فمنذ انتهاء الحرب مع إيران طرح العراق عديدا من المبادرات للإسراع بتسوية النزاع معها، إلا أن الجانب الإيراني رفضها جميعا باعتبار أنها لا تلبي الشروط الإيرانية. غير أن الأمر تغير برمته بعد أقل من أسبوعين من التورط في غزو الكويت، وأعلن الرئيس العراقي فجأة ودون أية مقدمات في ١٥ أغسطس ١٩٩٠ ما أسماه «مبادرة حسن النية» تجاه إيران، والتي تضمنت ثلاثة مبادئ رئيسية:

* إقرار العراق باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ وما تضمنته من أسس وقواعد لرسم الحدود بين البلدين في مياه شط العرب.

* انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية، من جانب واحد، اعتبارا من يوم ١٦ أغسطس.

* بدء التبادل الفوري الشامل لجميع أسرى الحرب في التاريخ نفسه.

وهكذا، في إجراء -فردي مفاجئ- تنازل العراق عن كل ما اكتسبه في معركته الطويلة والمريرة مع إيران التي استمرت ما يقرب من ثماني سنوات، وبلغت تكاليفها على العراق نحو ٢٨٨ مليار دولار، إلى جانب تدمير منشآت اقتصادية واستراتيجية عراقية بنحو ٨,٢ مليار، فضلا عن نحو مليون قتيل من الجانبين!

وبذلك الإجراء، دفع العراق ثمنا باهظا لتأمين وضعه في الكويت، ولمواجهة

عواقب وجوده فيها، من خلال تحقيق ثلاثة أهداف:

* تحييد القوة الإيرانية في أي صراع قادم، قد يجد العراق نفسه متورطا فيه.

* دفع المزيد من القوات العراقية التي تم سحبها من الجبهة الإيرانية إلى ساحة المواجهة المحتملة.

* إغراء إيران بمد يد العون إلى العراق، في مواجهة الحصار العسكري والبحري المفروض عليه!

٣- البعد الثالث، على المستوى العربي، هو محاولة استثارة أكبر قدر من التأييد الشعبي للموقف العراقي. ولا يمكن فهم وتفسير هذا البعد للسلوك العراقي إلا في ضوء طموحات حزب البعث العراقي وصدام حسين نفسه حول الدور «القيادي» للعراق في المرحلة الراهنة. فمنذ منتصف السبعينيات، ومع تراجع الدور القيادي لمصر بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، بدأت تتضخم أوهام الزعامة والقيادة لدى صدام حسين، الذي رأى أنه قد سنحت فرصة -للمرة الأولى في التاريخ العربي- اجتمعت فيها عناصر الثروة، والعقيدة الثورية والقيادة المقتدرة، في قطر عربي واحد، أي: العراق تحت قيادته (وفي وجود البعث في السلطة، مع توافر الثروة النفطية التي وفرتها الطفرة في أسعار البترول بعد ١٩٧٣!) وفي ظل هذه الطموحات والأوهام، تنازل صدام حسين عن حقوق العراق في شط العرب في اتفاقية الجزائر مع إيران كي يقضي على التمرد الكردي، ثم أخذ زمام المبادرة لمحاصرة مصر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة مع إسرائيل، وبعد أن قامت الثورة الإيرانية تورط في الحرب ضدها متصورا انتهاءها بسرعة، ولكنها استمرت لتصير واحدة من أطول الحروب المعاصرة. ومع ذلك، فإن الطريقة التي انتهت بها الحرب سهلت على النظام العراقي الظهور بمظهر المنتصر فيها، لقد ساعدت صدام حسين على أن يقدم نفسه في صورة المدافع عن «البوابة الشرقية» للوطن العربي، فضلا عن كونه مواجها ومتحديا للوجود الصهيوني في المنطقة.

واستمرارا لذلك، بذل النظام العراقي جهودا محمومة ليصعد من نفوذه سواء

على مستوى الأقطار العربية -كل على حدة- أو على مستوى العمل العربي المشترك ككل، وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي، بما في ذلك الإنفاق بسخاء على أحزاب، ونقابات، وجمعيات، وكذلك على مؤسسات صحفية وإعلامية تناصر العراق، أو تنطق باسمه بشكل مباشر أو غير مباشر. وبذل النظام العراقي جهودا مكثفة لتصفية حساباته مع سوريا خاصة من خلال دعم حكومة ميشيل عون العسكرية في لبنان، ثم أعلنت القيادة العراقية مسؤوليتها عن أمن أي قطر عربي يتعرض لعدوان إسرائيلي! وعندما بادرت بالدعوة لعقد قمة بغداد في مايو ١٩٩٠ أعلنت أنها نستهدف التصدي لمخاطر تهجير اليهود السوفييت إلى إسرائيل كما سبقت الإشارة!

في ظل تلك الظروف، كان من الطبيعي أن يطمع النظام العراقي في أن يحصد ثمار جهوده ليس فقط في شكل استمالة بعض الحكومات العربية إلبه بما ترتب على ذلك من حدوث انقسام خطير في الوطن العربي، وإنما أيضا عن طريق إحداث شرخ عميق بين الشعوب العربة وحكوماتها. وهي عبارة موجزة تعكس توهم النظام العرافي أن الشعوب العربية سوف تثور من المحيط إلى الخليج، ضد حكامها، وتأييدا لبطولة صدام الذي حقق الوحدة العربية بضم الكويت، والذي سيعيد فلسطين بتصريحاته النارية ضد إسرائيل والصهيونية. وعلى هذين الوترين ركزت الدعاية العراقية منذ اللحظات الأولى للغزو، ثم زادت عليها نغمة إسلامية فجة، بتقديم صدام حسين على أنه سليل الأسرة النبوية الشريفة، وأنه -أيضا- حامي المقدسات ضد قوى الكفر التي تدنس أرض الإسلام!

٤- البعد الرابع، على المستوى الدولي، محاولة كسب الوقت، وتفتيت الإجماع الدولي ضد العدوان العراقي. والواقع أن النظام العراقي طمع -في البداية- في تأمين موقف دولي مؤيد للعراق أو على الأقل تحييد بعض الأطراف الدولية وإحجامها عن المشاركة في الإجراءات الدولية ضده. غير أنه فشل فشلا ذريعا في ذلك، وهو ما تبدى على الفور في تأييد الاتحاد السوفييتي والصين للقرار

الذي قدمته الولايات المتحدة في مجلس الأمن لفرض التدابير الضرورية لتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي قررها المجلس. . ثم تأكد ذلك الموقف في كافة التطورات والإجراءات سواء على صعيد الأمم المتحدة أو خارجها.

إزاء هذا الفشل -الذي يعكس جهلا واضحا بحقائق النظام الدولي الجديد، وبأولويات السياسة الخارجية لأطرافه- سعى النظام العراقي لكسب الوقت من خلال المناورات، وتقديم المبادرات الشكلية، التي تدور حول القضية الجوهرية وتتجاهل صلب المطلب الذي أجمع عليه العالم: أي الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية. وكانت أولى «المبادرات» في هذا الصدد المبادرة التي أعلنت في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ وحاولت أن تربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وكل من الانسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية، والانسحاب السوري من لبنان والانسحاب العراقي من إيران على أن تكون البداية بالاحتلال الأسبق!

غير أن ذروة هذا التكتيك إنما تمثلت في خلق قضية «الرهائن» من خلال احتجاز كل الأجانب المقيمين بالعراق والكويت والمساومة بهم. ولم تفلح تسمية هؤلاء «بضيوف العراق» في إخفاء الطابع المشين وغير الحضاري للمساومة بأرواح آلاف الأبرياء الذين شمل جانب كبيرمنهم النساء والأطفال، ولقد توالت القرارات العراقية حول هؤلاء الرهائن، واستهدفت بالإضافة إلى كسب الوقت، منع حدوث ضربة عسكرية ضد العراق ومحاولة إحداث تصدع في التحالف الدولي المناهض للعراق، من خلال الإفراج التدريجي عن رهائن بعض الدول دون بعضها الآخر، وفقا لما تبديه تلك الدول من استعداد للتفاهم مع العراق، أو معارضته، أو من تحفظات على الموقف الأمريكي.

(ب) البعد الخليجي الإقليمي للأزمة:

يقصد بالبعد الخليجي هنا، تطورات الأزمة على مستوى أقطار الخليج، أي في كل من إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومنذ اللحظة الأولى للاحتلال العراقي للكويت، ارتكز موقف دول مجلس التعاون الخليجي على رفض العدوان والإصرار الكامل على انسحاب القوات العراقية من كافة الأراضي الكويتية، وعودة حكومة الكويت الشرعية إلى بلادها، كذلك أدرك قادة مجلس التعاون الخليجي مبكرا أن الأزمة أكثر تعقيدا من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية، إلا أنهم أصروا أيضا على استمرار ارتباطهم بكافة أشكال العمل العربي المشترك على الرغم من الضغوط التي تعرضت لها في بعض المراحل، ولم يحبذوا الاستقلال بتصرفات منفردة. ولذلك، لم يكن غريبا أن أصدر وزراء خارجية المجلس -عقب إصدار مقررات مجلس الجامعة العربية في ٣ من أغسطس ١٩٩٠- بيانا أكدوا فيه أن مفهومهم لما جاء في قرارات مجلس الجامعة من «رفض قاطع لأي تدخل في الشؤون العربية» لا يعني أنه يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وأنه من منطلق الالتزام بميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية فإن الأمم المتحدة تعد الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلم في العالم، وإن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي.

ومن ناحية أخرى، أسهم الغزو العراقي في دعم العلاقات بين دول مجلس التعاون، وفي تحقيق مزيد من انتظام مؤسسات المجلس، مما يجعله أكثر التجمعات العربية نجاحا، مقارنا بمثيليه مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي.

وربما كانت أقوى الأدلة على نجاح المجلس في الاستجابة للتحدي الذي ولده الغزو العراقي هي القمة الخليجية الحادية عشرة والتي عقدت في قطر في ٢٣ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠، فبمقتضى الإعلان الذي صدر عن تلك القمة أكد قادة المجلس «ضرورة مبادرة العراق بالانسحاب الفوري من جميع أراضي الكويت دون قيد أو شرط لتعود إليها السلطة الشرعية قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ لتجنيب الشعب العراقي وشعوب المنطقة والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة».

فإذا كان هذا الإعلان قد أكد تصميم بلاد الخليج العربية على التصدي للعدوان

العراقي، وعلى رفض الخضوع لتهديد النظام العراقي وابتزازه، فإن الأهم من ذلك كان هو ما يعكسه هذا البيان من إدراك هذه الدول لنواحي التقصير التي كشفت عنها الأزمة، وهو ما تجلى بالذات في خطوتين:

- الاهتمام بالتطوير الجذري للترتيبات الأمنية والدفاعية التي سبق أن أقرها المجلس بما يكفل حماية أمن كل دولة، والأمن الإقليمي لدول المجلس الست، وفي هذا الصدد ذكرت بعض المصادر أن خططا وضعت لزيادة قوات درع الجزيرة التابعة للمجلس من عشرة آلاف رجل، إلى خمسين ألف رجل.

- الاهتمام بدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية والإسلامية لتحسين أدائها الاقتصادي، وبخاصة تلك الدول التي عانت من المصاعب الاقتصادية بسبب الغزو العراقي. وتضمن هذا البرنامج الإسهام في حشد الدعم الدولي لعملية التنمية العربية من خلال مؤسسات التمويل الدولية، ووكالات المساعدات الإنمائية الوطنية، لصالح برامج التنمية بالدول العربية.

أما بالنسبة للشريك غير العربي في الخليج -أي إيران- فقد كانت أول المستفيدين من الغزو العراقي للكويت: سواء في علاقتها بالعراق، أو بلاد الخليج، أو على المستوى الدولي. فعلى صعيد علاقتها بالعراق، استفادت إيران مباشرة من تنازل العراق عن كافة مطالبه من إيران- كما سبقت الإشارة- مضحيا في ضربة واحدة بكل ما تكبده في حربه المريرة معها. ومع ذلك، ومع تجاوب إيران مع المبادرة العراقية، إلا أن هذا لم يعن قبولها للغزو العراقي للكويت، بل إنها -على العكس- أعلنت مرارا اتفاقها مع الإجماع الدولي حول الإصرار على الانسحاب العراقي من الكويت. أما على صعيد العلاقة ببلدان الخليج العربية الأخرى (أعضاء مجلس التعاون) فلم يكن غريبا أن اهتمت تلك الدول جميعا بتحسين علاقتها مع إيران، وهو الأمر الذي وجد أوضح تعبير عنه في مقررات قمة الدوحة في ديسمبر ١٩٩٠ التي رحبت بتحسين وتطوير العلاقات مع إيران وأكدت أهمية «العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين إيران.والدول الأعضاء، لكي تتمكن دول

المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة وتسخير مواردها لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة». وفي الوقت نفسه كان من المنطقي أن تبدي تلك الدول ترحيبها بمشاركة إيران في أية تدابير أمنية جماعية في منطقة الخليج. وأخيرا، على المستوى الدولي، كشف العدوان العراقي على الكويت عن الوجه القبيح للنظام العراقي، مما جعل كثيرا من القوى الدولية تراجع مواقفها السابقة من الحرب العراقية الإيرانية، بل تتساءل عما إذا كانت مواقف التأييد السابقة للعراق كانت بالفعل مواقف صائبة، وذكَّرت كثير من المصادر الصحفية الغربية والأمريكية بالذات بحقيقة الدعم الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة لصدام حسين في سياق تلك الحرب. ولذلك، كان من الطبيعي أن يقترن الاحتلال العراقي للكويت أو ترتبط تداعياته بتحسن العلاقات الدولية لإيران، خاصة مع إعلان الأخيرة التزامها بالقرارات الدولية، وبالشرعية الدولية في مواجهة السلوك العراقي.

(جـ) البعد العربي للأزمة:

تتعدد الآثار السلبية لأزمة الخليج في المستوى العربي ككل، ومع ذلك يمكن القول إن أهم تلك الآثار إنما يتعلق بأثر الأزمة في التضامن العربي، وفي تماسك النظام العربي -من ناحية، وأثرها على القضية المركزية- أي القضية الفلسطينية- من ناحية ثانية.

فعلى الرغم من أن كافة الدول العربية أعلنت أنها لا تقبل الغزو من حيث المبدأ، إلا أن الطريقة التي تصرفت بها بعض الدول العربية أوضحت أنها -من الناحية العملية- أيدت العراق. وبعد أن ساد الوطن العربي أمل -منذ قمة عمان ١٩٨٧- في أن يبدأ عهد جديدٌ من التضامن العربي، ما لبث العدوان العراقي أن وجه ضربة قاصمة لهذا الأمل. والأخطر من ذلك، هو أن الانقسام الذي ترتب على هذا العدوان لم يكن مجرد انقسام بين الحكومات العربية ولكنه امتد -لاعتبارات كثيرة ومعقدة- ليصير انقساما أيضا بين الجماهير العربية، سواء على أساس قطري، أو حتى في داخل القطر الواحد، بل في داخل الاتجاه السياسي نفسه

في كل من هذه الأقطار. ولذلك، فإن هذا الانقسام يبدو صعب العلاج، لأن طبيعة القضية لابد وأن تترك ظلالا كثيفة من الشك على العلاقة بين الدول العربية، بعد أن ثبت -عملياً- أن الخطر من طرف عربي على طرف عربي آخر يمكن أن يصل إلى مستوى الغزو والضم!

ومن الناحية العددية، فقد انقسم الوطن العربي إلى معسكرين يضم المعسكر المناهض للعراق ٦٠٪ من الدول الأعضاء، في حين يضم المعسكر الآخر ٤٠٪ من تلك الدول. ويضم المعسكر الأول دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي، ويشمل المعسكر الآخر الجزائر واليمن والأردن وفلسطين والسودان وموريتانيا وليبيا وتونس. ومع ذلك، لا يوجد تجانس واضح داخل كل من المعسكرين. ففي المعسكر الأول، تعد دول مجلس التعاون الخليجي أطرافا مباشرة في الأزمة، ومن ثم انخذت موقفا صارما ضد العدوان العراقي. أما المغرب -ورغم تشدده في إدانة الغزو- إلا أنه حرص على الاحتفاظ بموقع يتيح له حرية التحرك في اتجاه الحل السلمي إذا توافرت ظروف مناسبة، واتسم موقف مصر بالحرص على احترام وتأكيد الشرعية الدولية، بضرورة الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت، وعودة حكومته الشرعية مع إتاحة كافة الفرص للوساطة، وللحل السلمي. أما على المعسكر الثاني، فقد تباين عدم قبول أطرافه (التدخل الأجنبي) رغم الاتفاق العام على خطورته. وفي داخل هذا المعسكر اتسم موقف ليبيا بالحسم في إدانة موقف العراق، بينما لم يكن رفضها للتدخل الأجنبي مطلقا.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فلا شك في أن الأزمة دفعت بها إلى مرتبة تالية في سلم الأولويات العربية والدولية. كذلك فإن الأزمة حملت معها مخاطر تناقص الدعم العربي المادي للانتفاضة، وهو تناقص بدا إما على نحو مباشر أو من خلال توقف تحويلات الفلسطينيين بالخليج من أجل دعم قضيتهم، نتيجة لتأييد الرأي العام الفلسطيني للعراق، ولموقف القيادة الفلسطينية، الذي اعتبرته دول

الخليج مؤيدا للغزو من الناحية العملية، ومن ناحية ثالثة، فلا شك في أن مجمل هذه التطورات قد أضرت بخط التسوية السلمية الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨، والذي كان يعتمد على إمكان حدوث تغيير في موقف الغرب والولايات المتحدة. وإذا كانت إسرائيل قد شككت في أن هذا التحول مرحلي أو تكتيكي فإنها بلا شك وجدت حجة قوية لشكوكها استنادا إلى الموقف الفلسطيني الداعم للعراق.

ومع ذلك كله، فلا شك في أن الأزمة كشفت عمق المشكلة الفلسطينية وحدّتها وتأثيرها في المشاعر العربية تجاه القوى المساندة لإسرائيل. فمشاعر الإحباط والمرارة المتولدة لدى أبناء الشعب الفلسطيني سواء في الأرض المحتلة أو خارجها، وكذلك لدى القوى الوطنية العربية المتعاطفة بقوة معهم. . من جراء العجز عن التوصل إلى أية تسوية للقضية الفلسطينية، واستمرار الصلف الإسرائيلي. كل هذه العوامل هي التي شكلت البيئة النفسية والشعورية التي دفعت بالكثيرين في الوطن العربي لتأييد أي عمل يبدو وكأنه موجه ضد الولايات المتحدة والعالم الغربي عموما. وكما سبقت الإشارة، فقد استغل النظام العراقي هذه النقطة بشدة، ورفع شعارات الربط بين حل القضية الفلسطينية والانسحاب العراقي من الكويت لاجتذاب هذه الجماهير العربية، تحت أمل -أو وهم- أن صدام حسين هو الذي سوف يحرر فلسطين، وأن تحرير فلسطين يمر عبر احتلال الكويت! ولذلك فإن أحد الدروس الأساسية التي يتعين على جميع الأطراف الراغبة في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة استخلاصها، هو أن استمرار قضية فلسطين بلا حل، والتلكؤ في التسوية الشاملة والعادلة إنما يخلق مناخا من التوتر، وذخيرة تتلاعب بها القوى المغامرة لتنفيذ أغراضها الخاصة. ومن هنا كان تأكيد قادة مجلس التعاون الخليجي في قمة الدوحة في ديسمبر ١٩٩٠ على «الموقف المبدئي الثابت لدول المجلس المؤيد للانتفاضة الفلسطينية، والمناصر للقضية الفلسطينية -قضية العرب الأولى- حتى يتعين على المجتمع الدولي إيجاد حل عادل لها يعيد لشعبها الشقيق حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني».

(د) البعد الدولي للأزمة:

من المسلّم به أن منطقة الخليج تستمد أهميتها الدولية الراهنة من حقيقة أنها أهم مصادر النفط في العالم، وأكبر مخزن لاحتياطياته المستقبلية. وعلى الرغم من أن أهمية تلك المنطقة ارتبطت تاريخيا بموقعها الاستراتيجي المهم، وأن هذه الأهمية تزايدت في حقبة الحرب الباردة بسبب قربها من الاتحاد السوفييتي إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات الدولية تربط تلك الأهمية الآن -بالدرجة الأولى- بالنفط. ومن هذا المنظور فإن قيام العراق بغزو الكويت أصبح يعني- من وجهة النظر هذه -اتجاهه للسيطرة على ما يقرب من ربع الاحتياطي العالمي للنفط، وأنه لو مد سيطرته إلى المنطقة الشرقية في السعودية لأصبح يسيطر على ما يزيد على نصف الكمية المتداولة في سوق النفط العالمي. ويلاحظ هنا أيضا ازدياد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد النفط من الخليج، ووفقا لأرقام ١٩٨٩ فقد مثل النفط المستورد ٤٤٪ من استهلاك الولايات المتحدة، وتشير بعض التقديرات إلى أنها سوف تعتمد في عام ٢٠٠٠ على النفط المستورد في تغطية ثلثي استهلاكها. ولذلك لم يكن غريبا أن برز اتجاه لدى كثير من المسؤولين والاستراتيجيين الأمريكيين ومنذ ما قبل نشوب الأزمة- يؤكد ضرورة بناء وترسيخ الاستقرار في المنطقة، خاصة بعد تحول العلاقات الأمريكية السوفيتية من المواجهة إلى التعاون.

فإذا كان عامل النفط هو ما أضفى على الأزمة صفتها «العالمية» فإن جوهر الأزمة هنا ليس ما تنطوي عليه من احتمالات بتهديد مباشر لمنابع النفط وبالتأثير على إمداداته، لأن العراق لم يهدد أبدا في أية لحظة بذلك، ولا هو فعليا قادر عليه، فضلا عن أن مصلحته المباشرة هي في الاستمرار في إنتاج النفط خاصة في ظل متطلبات الحرب- وذلك هو الدرس المباشر الذي أوضحته خبرة الحرب مع إيران. في ضوء ذلك، فإن جوهر المشكلة هنا سياسي، ويتعلق بدور الولايات المتحدة الأميركية في إطار النظام الدولي الجديد الذي يسعى إلى تحقيق الأمن

والاستقرار العالمي، ومن وجهة النظر هذه، ليس من المسموح به وجود قوة محلية أو عالمية مسيطرة، يصعب التنبؤ بسلوكها، لتتحكم في أكثر من نصف احتياطي النفط في العالم، وتعرض العالم - من خلال قرارات فردية لنظام سياسي ديكتاتوري - لأزمات وتقلبات نفطية (وبالتالي اقتصادية) عالمية، حتى ولو تعهد هذا النظام بأنه لن يعوق المصالح الدولية. فمن يتصور لنفسه حق المنح، ربما يتصور لنفسه أيضا -في أية لحظة- حق المنع، وهذا هو المرفوض دوليا!.

في ضوء تلك الحقائق الأولية - المرتبطة بطبيعة النظام الدولي الجديد يمكن فهم مواقف أهم الأطراف الدولية في الأزمة. فبالنسبة للولايات المتحدة أظهرت الأزمة بسرعة عجز الجهود الفردية والجماعية للقوى المحلية والإقليمية في الخليج عن الدفاع عن نفسها، مما شكل امتحانا صعبا للاستراتيجية الأمريكية (والغربية عموما) بشأن الدفاع عن الخليج. ولذلك، وفي الوقت الذي أدانت فيه الولايات المتحدة الغزو بمجرد وقوعه، ورفضت الاعتراف بأية آثار ترتبت عليه، فقد حرصت أيضا - ومنذ اللحظة الأولى على تجنب القيام بأي عمل منفرد، والاهتمام بتنظيم استجابة دولية حقيقية للأزمة. وهو ما تبلور بالفعل في تحقيق درجة كبيرة من الإجماع الدولي، ربما لم يتحقق من قبل في أية أزمة سابقة، ليس فقط من خلال تجميع القوى الدولية الرئيسية في العالم (سواء في داخل مجلس الأمن: بريطانيا - فرنسا - الاتحاد السوفيتي - الصين) أو في خارجه مثل (اليابان وألمانيا)، وإنما أيضا من كافة التكتلات والتجمعات الدولية. وبعد أسابيع قليلة من الأزمة تبلورت الاستراتيجية الأمريكية في شقين: الأول هو إحكام العزلة الدولية على العراق، وتشديد الحصار الاقتصادي والبحري إلى الدرجة التي ترغمه على الانسحاب من الكويت، والثاني هو ردع العراق عن القيام بأي عمل هجومي عسكري آخر من خلال الانتشار العسكري المكثف في المنطقة. كما تبلورت المبادئ والأهداف الرئيسية المعلنة للسياسة الأمريكية حيال الأزمة في:

١ - ضرورة الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل لجميع القوات العراقية من الكويت.

٢ ـ ضرورة إعادة حكومة الكويت الشرعية إلى بلادها .

٣ ـ الالتزام بتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج .

٤ ـ التصميم على حماية أرواح المواطنين الأمريكيين وغيرهم في الخارج .

أما الموقف السوفيتي فلم يكن أقل تشددا من المواقف الدولية (الأمريكية والغربية) والعربية . ومنذ بداية الأزمة أوضح الاتحاد السوفيتي دعوته إلى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقيةمن الكويت ، ولكن ما هو أهم من ذلك ما أعلنته موسكو من قطع جميع الإمدادات العسكرية للعراق ، وهو ما ينطوي على تأثير مباشر على قوة العراق العسكرية التي يتألف معظمها من أسلحة سوفيتية الصنع بما في ذلك ٥٥٠٠ دبابة ومعظم مالديه من الصواريخ والطائرات .

غير أن هذا الاتفاق الاستراتيجي بين موسكو وواشنطن لم ينف وجود بعض التميز في الموقف السوفيتي ، تمثل في المزيد من التأكيد على أهمية التوصل إلى حل سلمي للأزمة ، وتفهم ضرورة حل جميع مشكلات المنطقة كمطلب لتحقيق الاستقرار الشامل فيها ، والتحفظ على القيام بعمليات عسكرية خارج إطار الأمم المتحدة . غير أن هذا «التميز» للموقف السوفيتي ، لم يصل في أية لحظة إلى أي شكل من التناقض مع السياسة الأمريكية فضلا عن الحرص الشديد على استمرارية التنسيق والتشاور الكامل مع الولايات المتحدة في كافة المراحل .

وإذا كانت دول أوروبا الغربية ، في مقدمة القوى المتضررة من إمكانيات تهديد منابع النفط ، فإنها سارعت إلى تنظيم صفوفها للتعبير عن رد فعل جماعي قوي يستنكر الأزمة ، ويدينها بشدة ، ويشارك بحيوية في الجهد الدولي داخل الأمم المتحدة لاستصدار قرارات العقوبات الاقتصادية وتأكيد الطابع الدولي لإدانة الغزو . وقد اتجه جهد أوروبي أمريكي مشترك ـ بشكل خاص ـ للدفع بالاتجاه الدولي نحو إعداد العدة لعمل عسكري ضد العراق في حالة فشل الحصارالاقتصادي في تحقيق الأهداف المرجوة منه أو إصرار النظام العراقي على عدم الانسحاب من الكويت ، وبدا ذلك واضحا من زيادة الوجود العسكري الغربي

في الخليج. وقيام معظم دول أورروبا الغربية ـ وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا ـ بإرسال وحدات عسكرية إلى المنطقة بأحجام متنوعة. كما لوحظ أيضا اتجاه بعض الدول أعضاء تحالف الأطلنطي لتوظيف الأزمة لاستعادة مراكزها الاستراتيجية في التحالف الغربي، والتي كانت قد بدأت تأخذ في الضعف نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يصدق على تركيا الموجودة في مسرح الأزمة، كما يصدق بدرجة أقل على اليونان، ويبقى القاسم المشترك بين الأقطار الأوروبية جميعا هو تأكيد حماية الشرعية في ظل القانون الدولي، وحماية النظام العالمي الجديد الذي بدأت تتشكل ملامحه بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

ثالثا ـ الادعاءات العراقية:

منذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت أبرز الاعلام العراقي، وآلة الدعاية العراقية عددا من الحجج الكاذبة والادعاءات الباطلة لتبرير غزو الكويت، وتبرير احتلالها والقضاء على استقلالها، من بينها اختلاق الزعم بمساندة انقلاب ثوري في الكويت[1] ثم التعهد بالانسحاب بعد أن يقف على أقدامه، والإعلان في الوقت نفسه عن أن للعراق حقا تاريخيا في الكويت، بحكم أنها كانت جزءا من أراضيه، والادعاء تارة أخرى بأن ما فعله العراق هو تحقيق للوحدة العربية، وقضاء على الحدود المصطنعة التي أقامها الاستعمار بين أجزاء الوطن العربي، ويستمر النظام العراقي في ادعاءاته ليعلن بعد ذلك مرة أخرى بأن الاحتلال وضم الكويت هما تطبيق لمبدأ عدالة توزيع الثروة العربية بين أغنياء العرب في بلاد الخليج، وغيرهم من أبناء البلاد العربية الفقيرة، وتارة أخرى يعلن أن الضم العراقي للكويت هو أيضا إعلاء لشأن الإسلام ضد النظم الفاسدة وأن المواجهة العراقية مع

(١) ولم يكن ذلك إلا فصلا رديئا من فصول مسرحية مسلسل الأكاذيب العراقية، فقد اقتيد مجموعة من صغار الضباط تحت تهديد السلاح وأجبروا على الإعلان عن انقلاب عسكري مدّعى، وبعد التحرير مثلوا جميعا أمام المحاكم الكويتية، ماعدا علاء حسين الذي كان أعلاهم رتبة وثبت تعاونه مع القوات العراقية وهو لا يزال هاربا وملتجئا إلى العراق، وبعد سماع أقوالهم وأقوال الشهود خلصت المحكمة إلى الحكم ببراءتهم.

القوى الأجنبية تعبير عن الذود عن الإسلام ضد أعدائه، ويخرج على العالم بمقولة أن الحملة التي توجه اليوم ضد العراق هي بسبب موقفه القوي ضد إسرائيل! وفي المقابل فإن العراق لن يرضى بحل الأزمة التي ترتبت على احتلاله للكويت إلا حين يكون الحل متوازيا مع حل القضية الفلسطينية!.

ولا شك في أن الاستناد إلى مبدأ «الحق التاريخي» لتبرير احتلال الكويت إنما يعكس تجاهلا غريبا للقواعد التي استقر عليها العرف الدولي منذ مدة غير قصيرة. وليست القضية - بشأن تلك الادعاءات - هي تفنيدها أو تأييدها قانونيا أو تاريخيا، لأن تتبع السياق التاريخي يضعفها كثيرا[1]، وإنما القضية هي أن يكون هذا الحق - بفرض وجوده أصلا - أساسا لضم دولة ذات سيادة. فذلك مبدأ مرفوض اجتمعت على رفضه كافة بلاد العالم المتقدمة منها والمتخلفة، لأن الأخذ به يفتح الباب على مصراعيه لفوضى شاملة في العلاقات الدولية. ولذلك، سلمت أوروبا بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية على الرغم من عدم عدالة الكثير منها، وأعلنت إفريقيا احترامها لحدودها فيما بعد الاستقلال بالرغم من الطبيعة الاستعمارية الواضحة لتلك الحدود. ولذلك، فإن التسليم بالطبيعة الاستعمارية لمعظم الحدود السياسية العربية لا يعني على الإطلاق تبرير أي محاولة لإعادة رسم هذه الحدود، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى إثارة مشاحنات ومنازعات لا نهاية لها، ولا طائل من ورائها، وقد تؤدي إلى مواجهات عسكرية تعصف بكل الأحاديث حول الوحدة العربية والقومية العربية.

وينقلنا ذلك إلى الادعاء العراقي حول ما ينطوي عليه غزو الكويت وضمها من تحقيق **«للوحدة العربية»!** إن جوهر هذا الادعاء هو تسويغ القهر المسلح والضم القسري كأساليب للوحدة العربية، بديلةعن الأساليب الطوعية والديمقراطية. ولسنا هنا في حاجة إلى تأكيد أن مسألة الوحدة القسرية (مثلها مثل دعاوى الحقوق التاريخية) لم يعد لها مكان في السياسة الدولية المعارضة. وإذا كانت هذه الأساليب

(١) انظر الفصل التاريخى تحت عنوان «الكويت - الوضعية التاريخية».

قد جازت في مراحل سابقة في التاريخ السياسي قبل أكثر من قرن من الزمان، إلا أنها لم تعد جائزة أو مقبولة في ظل عالم أخذت تسوده، شيئا فشيئا، قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

غير أن ما هو جدير بالإشارة إليه هنا، أن ديمقراطية وطوعية العمل الوحدوي لم تكن قيمة غائبة عن السياسة العربية الحديثة. ولكن - على العكس - فإن تأمل ودراسة مواقف أهم زعيم عربي في العصر الحديث رفع لواء القومية العربية ودعا للوحدة العربية - وهو جمال عبد الناصر - والذي يحلو لبعض أنصار الرئيس العراقي تشبيهه به، توضح لنا بما لا يقبل الشك مدى رسوخ ووضوح تلك القيمة لديه. ففي يوم انفصال سوريا عن «الجمهورية العربية المتحدة» في ٢٩ من سبتمبر ١٩٦١ أمر عبد الناصر بإرسال بعض وحدات الجيش المصري إلى اللاذقية. ولكنه عندما وجد أن هناك احتمالا بحدوث مواجهة مسلحة بين القوات المصرية وقوات من الجيش السوري ساندت الحركة الانفصالية، ألغى فورا هذه الإجراءات، وقال في خطابه للأمة في ٣٠ سبتمبر «إن الوحدة إرادة شعبية، ولم أرض من جانبي بأي حال من الأحوال أن أحول الوحدة إلى عملية عسكرية، وهذا هو السبب في إصدار الأوامر بإلغاء العملية العسكرية أمس».

ولهذا السبب نفسه رفض عبد الناصر أية «وحدة» مع اليمن، طالما أن القوات المصرية كانت موجودة بها.

وعندما تحدث في «الميثاق» عن الوحدة، رفض الاقتداء بتجربتي الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية كنموذج للوحدة العربية. وقال بشأن الوحدة: **«إن الوحدة لا يمكن ولا ينبغي أن تكون فرضا. . فإن القسر بأي وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة»**.

وعندما استفزت القوات العراقية، إبان حكم عبد الكريم قاسم قوات مصر وسوريا على الحدود السورية العراقية في مارس ١٩٥٩ قال عبد الناصر «إن قاسم العراق أخرج طائراته وهاجم جمهوريتنا، وكنا نستطيع أن نرد الكيل كيلين، ولكننا

لم نفعل ذلك، لأن القوى التي قد نضربها هي قوى عربية، إننا حين تقبلنا العدوان، إنما تقبلناه لأننا لا نرضى أبدا أن نعتدي على قرية عربية في العراق، وأن نقتل أرواحا عربية في العراق».

وعندما أعلن عبد الكريم قاسم ادعاءاته بضم الكويت للعراق أدان عبد الناصر ذلك بكل قوة معلنا في ١٧ من أغسطس ١٩٦١: «لن يكون سبيلنا إلى الوحدة القوة بأي حال من الأحوال. نحن شعب عربي واحد، نشعر بآمال الوحدة، ولا يمكن أن تكون القوة سبيلنا لتحقيق هذه الآمال».

أما تبرير العدوان العراقي على الكويت بمبدأ إعادة توزيع الثروة العربية فينطوي على مغالطات واضحة ومخجلة وهو يطرح بمعنيين: توزيع «الثروة» بين من يحاربون ويقاتلون.. ومن يحجمون عن الحرب، وبالتالي فإن على هؤلاء الأخيرين أن يدفعوا «ضريبة» الأمن الذي يتمتعون به! والمعنى الثاني، هو توزيع الثروة بين أغنياء العرب وفقرائهم، فإذا كان المقصود هو المعني الأول، **فلا شك أن الكويت بالذات كانت على رأس بلاد الخليج التي دعمت العراق في حربه مع إيران ماديا وسياسيا، وكانت أكثر البلاد الخليجية تعرضا لمخاطر هذه الحرب بما في ذلك التأثير المباشر على الاستقرار السياسي فيها. وإذا كان المقصود هو المعنى الثاني فإن المغالطة الفجة الكامنة فيه هي أن العراق - مثل الكويت، من دول النفط العربية شديدة الثراء، ومع ذلك فلا محل للمقارنة بين ما قدمته الكويت من مختلف صور الدعم والمعونة لشقيقاتها العربيات*، والقليل الهزيل الذي قدمه العراق، والمسألة هنا مسألة أرقام وليست مسألة أكاذيب وشعارات فارغة.** فإذا كان العراق يشير - بعد ذلك - إلى مظاهر «للسفه» في إنفاق للثروة العربية.. فإن هذه المظاهر تبدو واضحة بكل جلاء في سلوك النظام السياسي العراقي الذي انفق مليارات الدولارات جريا وراء أطماع وأوهام سياسية، محاولا - باستماتة - شراء تنظيمات وأحزاب ومؤسسات وشخصيات في كافة أنحاء الوطن العربي والعالم الإسلامي، للحصول

* انظر الجداول الإحصائية في نهاية الكتاب.

على تأييد وشعبية مصطنعين للرئيس العراقي، وللبعث العراقي. وفوق ذلك، فإن هناك نقطتين أساستين:

أولهما، أن ضمان التوزيع العادل للثروة العربية، يجب أن يتم من خلال مؤسسات عربية مسؤولة، توكل إليها تلك المهمة، وتخضع للإشراف والرقابة الرسمية العربية. . وليس من خلال أعمال عدوانية ومنافية للقانون الدولي، وهي أقرب للسرقة والنهب، منها إلى أية أساليب أخرى. وسجل العراق في الكويت منذ الغزو وحتى الآن، وبشهادة كافة المنظمات الدولية المحايدة، هو سجل مخجل بكل المقاييس.

وثانيهما، أن الحديث عن عدالة توزيع الثروة بين الأقطار العربية يجب ألا يحجب عن أذهاننا حقيقةالتفاوت البشع في توزيع الثروة داخل بعض البلادالتي تتشدق بذلك الشعار والتي يبدو خطابها هذا وكأنه ينطوي على تعتيم على مظاهر الظلم الاجتماعي البشعة فيها!.

غير أن الانتهازية السياسية تبدو في أبشع صورها فيما يعلنه العراق من إصرار على **حل القضية الفلسطينية** مقابل انسحابه من الكويت. وكما سبق أن ذكرنا، فإن السلوك العراقي - منذ ما قبل تفجر الأزمة بكثير، ينبئ عن هذا التوجه للاستغلال الدعائي للقضية الفلسطينية، بكافة الأساليب، لبلورة صورة عربية وعالمية للنظام العراقي، باعتباره المدافع الأول عن القضية الفلسطينية، والمصدر الأساسي لمواجهة إسرائيل وردعها! كي يستطيع - في هذا السياق - احتلال الكويت وابتلاعها! وإذا كانت هذه الحيل والألاعيب قد انطلت على بعض الفلسطينيين والعرب الذين تصوروا وبحكم اليأس من استمرار الأوضاع الراهنة أن النظام العراقي بزعامة صدام حسين هو الذي سيحرر فلسطين، فإن واقع الأحداث يثبت كل يوم - على العكس - مدى ما سببه، وسوف يسببه النظام العراقي من أضرار فادحة بالقضية الفلسطينية. وإذا كان النظام العراقي يريد أن يجعل من الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة مرادفا لانسحابه من الكويت، فانه يتجاهل - قبيل ذلك - **أن احتلاله**

للكويت وعدوانه عليها، هو نفسه يعطي التبرير والتسويغ للاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية واستمرار عدوانه عليها، وإذا كان التنكيل بشعب عربي (في الكويت) يتم بواسطة دولة عربية (شقيقة)! فلماذا يستغرب تنكيل إسرائيل بدولة عربية سليبة (هي فلسطين)؟.

ولذلك، فإن «الارتباط بين كافة المشكلات في المنطقة» هي كلمة حق يراد بها باطل، فمن المؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية يفسر مشاعر اليأس والإحباط الموجودة لدى الشعب الفلسطيني، وبعض قطاعات من الشعب العربي. وأن تلك المشاعر هي التي تفسر انخداعهم بالشعارات العراقية حول عداء إسرائيل وتحرير فلسطين، ومن المؤكد ـ بالتالي ـ أن حل القضية الفلسطينية سوف يكون المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. ولكن ذلك شيء، والمناداة بالربط المتزامن بين حل القضيتين شيء آخر، فالطرح العراقي لقضية الربط لا يستهدف ـ في حقيقة الأمر ـ سوى المماطلة، والتسويف، وكسب الوقت، وخداع الرأي العام العربي والعالمي أملا في تمرير احتلال الكويت ونسيانه! وفوق هذا كله، **فإن سجل العراق الطويل ضد إسرائيل الحافل بكل الشعارات والمبالغات اللفظية، والخالي من أي فعل حقيقي.. يفضح انتهازية البعث العراقي، والرئيس العراقي!.**

وأخيرا.. لم يشأ النظام العراقي أن يترك **عمامة «الإسلام»** كآخر الحيل التي يتوسل بها لخداع الجماهير العربية والإسلامية! وبعد حرب ضارية استمرت ثماني سنوات ضد إيران «المسلمة» واستعمل فيها الجيش العراقي أبشع أساليب الحرب الكيماوية ضد السكان «المسلمين» العزل من السلاح، والتي لم يشكل فيها «الإسلام» أي وازع معنوي أو أخلاقي ضد تلك الأعمال. وفجأة، في تناقض كامل لإيديولوجية حزب البعث العلمانية، وعلى عكس ما كانت تبثه الدعاية العراقية ضد الشعارات الإسلامية التي كانت ترفعها إيران في حربها مع العراق، طلع الرئيس العراقي ليقدم نفسه بأنه من أسرة كريمة «حيث يمتد نسبها إلى

سيدنا الحسين . . وجدها هو علي بن أبي طالب»! ويبرر سلوكه «بنقل رسالة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم التي تضمنها قرآنه . . إلى الإنسانية جمعاء . . وأن دور الأمة طبقا لهذا هو دور مختار . أي أنه دور قيادي ، ولكي تحافظ الأمة العربية على دورها القيادي ، وتمارس مسئوليتها التي شرفها الله ، بإبقاء جذوة مفاهيم الرسالة السماوية الجديدة (الإسلام) متقدة»! (وفق ما جاء في الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٢ من أغسطس ١٩٩٠) .

وهكذا تحولت إيديولوجية البعث العراقي ، وصدام حسين ، مائة وثمانين درجة ، لتتبنى نفس الأفكار التي سبق أن حملتها إيران ضد العراق . ولتبدو لنا صورة بشعة للتجارة بالدين وللتلاعب بالرموز والشعارات الدينية لتحقيق أطماع سياسية مصيرها الخسران والزوال! .

ويمكن إيجاز خلاصة ما جاء في هذا الفصل فيما يأتي :

* لم يكن الغزو العراقي للكويت رد فعل مفاجئ لتصرفات منسوبة إلى الكويت كما يزعم العراق ، بل كان جزءا من مخطط توسعي سبق الإعداد المنظم له من فترة سابقة ، وهو مخطط يبدأ بالكويت والإمارات ويمتد ليشمل المملكة العربية السعودية لتحقيق أحلام صدام في السيطرة الكاملة على المنطقة كما كشفت عن ذلك الأحداث والوثائق .

* إن الربط بين القضية الفلسطينية والغزو العراقي للكويت جزء من مخطط تمهيدي لغزو الكويت ، ومؤتمر القمة العربية في بغداد (مايو ١٩٩٠) كان للحصول على مظاهرة من التأييد للعراق في موقفه ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وضد كل من يرغب في تحجيم القدرة العربية .

* وأن العراق - في خضم ذلك - هيأ لافتعال الأزمة ، وعمل على تصعيدها تمهيدا للغزو ، وحين حقق ذلك من خلال مناوراته في محادثات جدة ، حيث أظهرت الوثائق أن أوامر الغزو سلمت إلى القادة العسكريين قبل بدء المؤتمر في الساعة

الحادية عشرة صباح يوم ٣١/ ٧ـ سعى صدام حسين إلى ترسيخ الأمر الواقع في الكويت بعد احتلالهابقرارات متتابعة تستهدف مقاومة الضغوط العربية والدولية من ناحية، وتحييد الجانب الإيراني في النزاع من جهة أخرى .

* وأن العراق حين مني بالفشل في إقناع العالم بتأييد العدوان على الكويت سعى لكسب الوقت من خلال مناورات أخرى تدور حول القضية وتتجاهل صلبها، وتمثل ذلك في قضية الرهائن لمحاولة إحداث تصدع بين دول التحالف، أو تفادي مواجهة عسكرية معها .

* كان من نتائج أحداث الغزو : مزيد من دعم العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة العدوان العراقي والوقوف وراء الشرعية الكويتية، مع أن أحداث هذا الغزو قد وجهت ضربة شديدة إلى مخطط التضامن العربي الذي لاح في الأفق منذ قمة عمان ١٩٨٧م، وأضرت بالقضية الفلسطينية، ودفعتها إلى مرتبة تالية في سلم الأولويات التي تحفل بها السياسة الدولية .

* كما كشفت أحداث الغزو مزاعم العراق بشأن الحق التاريخي في تبرير احتلال الكويت، وأهداف استخدام شعار توزيع الثروة العربية، حيث إن النظام العراقي الذي يمتلك الموارد الهائلة لم يسهم بها في تنمية الأقطار العربية الأخرى مع حاجتها الشديدة إلى ذلك، وكذلك استخدام شعارات وهمية أخرى لخداع الرأي العام العالمي والعربي كالربط بين الانسحاب من الكويت وحل قضايا منطقة الشرق الأوسط بأسرها ولا سيما القضية الفلسطينية، هذا فضلا عن الدعوة إلى تبني أساليب القهر المسلح والضم القسري في تحقيق الوحدة العربية .

الفصل الثاني

الوضعية التاريخية للكويت

الوضعية التاريخية للكويت

«الحرب بالتاريخ» التي اشتعلت في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، حرب فريدة في مجال الدراسات التاريخية، وهي حرب شنها في البداية المؤرخون العراقيون ثم بدأ آخرون من خارج العراق ممن استفزهم توظيف التاريخ على هذا النحو في المنازعات العربية.. بدأوا في شن ما يمكن تسميته «الحرب المضادة». فقد عرفت هذه الدراسات حروبا من نوع مختلف، ولكنها يقينا تعرف لأول مرة حربا يدعي من يشنها أنه قد استند على التاريخ في تغيير الجغرافيا.. من خلال تقديم دعاوى تاريخية لمحو بلد من خريطة العالم!.

ومصدر اللبس أو التشويش هو ذلك النهج الذي عمد إليه المؤرخون العراقيون، وقد قام هذا النهج على مجموعة من الأسس التي أساءت إلى الكتابة التاريخية، والمشتغلين بها أيما إساءة.

يقوم الأساس (الأول) على «الانتقاء»، فقد عمد العراقيون، ومنهم مؤرخون مشهورون، إلى انتقاء ما يناسب السياسات التي تعمدت نظمهم تنفيذها، ومن المؤكد فإنهم أول من يعلمون بأن مثل هذه الكتابات «الموجهة» قصيرة العمر.

ويقوم الأساس (الثاني) على «الاجتزاء»، فقد سار هؤلاء على قاعدة «لا تقربوا الصلاة»، واستخرجوا من هذه القاعدة ما شاءت لهم مقاصدهم أو سياسات الآخرين!.

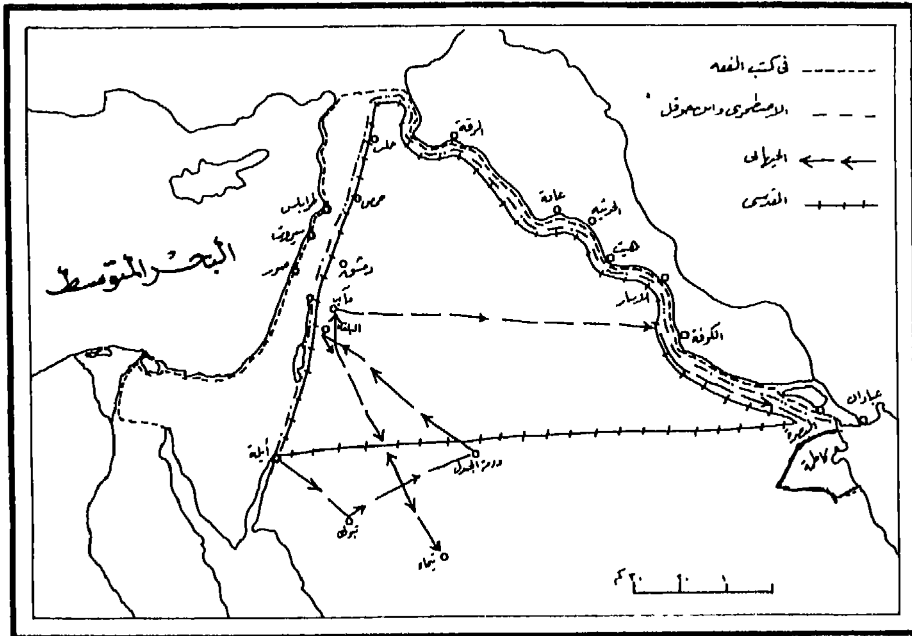
ويرتبط بالأساسين الأولين أساس (ثالث) وهو تجاهل «الحقيقة التاريخية»، مهما بلغت قوة هذه الحقيقة، حتى لو كانت تفقأ عيون باحثين مبتدئين، ناهيك أن يكون هؤلاء من أساتذة التاريخ وأن يكون بعضهم من أصحاب الشهرة العالمية!.

أما الأساس (الرابع) فهو ظاهر فيما انساق إليه هؤلاء من العناية بالشكل على حساب الموضوع، وذلك من خلال اهتمامهم بهوامش فيها قدر كبير من الافتعال، وتقديم وثائق للتعبير عن وجهة نظر سياسية أكثر منها لتجسيد حقيقة تاريخية، وهي لعبة يعلم العاملون في حقل الكتابة التاريخية مدى خطرها، بحكم ما يترتب عليها من تغييب الحقائق خدمة لهدف موقوت، بدلا من تأكيدها سعيا وراء عدم إدخال الخلط والتشوية على ذاكرة الأمة، التي هي أبقى كثيرا من منازعات مهما بلغت خطورتها فلن تلبث صفحات التاريخ أن تطويها!.

الأساس (الخامس) ما عمدوا إليه من مغالطة تاريخية مفضوحة ناتجة عن استخدام معايير تاريخية معاصرة لإصدار أحكام على عصر مختلف ووضع مغاير، فإن تطبيق مفاهيم السيادة والتبعية وما إلى ذلك من مفاهيم أصبحت سائدة في عالمنا المعاصر على أوضاع كانت سائدة في ظل دولة مثل الدولة العثمانية قبل قرنين أو يزيد يجسد هشاشة الأرض التي تقف عليها مثل هذه الدراسات، ذلك أن أول ما يتعلمه طالب التاريخ أن لكل عصر مقاييسه وظروفه التي يتحتم وضعها في الحسبان.

(آخر) هذه الأسس تنطق به عناوين الكتابات التي صدرت، خاصة من الجانب العراقي، فهي عناوين تشي بأن من وضعها قد اتخذ «موقفا مسبقا»، فالكتاب الأول الذي أعلنت به «الحرب بالتاريخ» جاء تحت عنوان «الهوية العراقية للكويت»، والموقف المسبق الواضح في هذا العنوان إنما يشي بنوعيةالكتابات التي تتضمنها مثل هذه الأعمال الغريبة التي صدرت في تلك الحقبة العصيبة من تاريخ الأمة العربية، وكان على أولئك المحاربين بالتاريخ أن يتعاملوا مع الحقيقة أو أن يصمتوا!

على أي الأحوال فإن ما نستعرضه في الصفحات التالية محاولة للتصحيح، وللتعامل بموضوعية دون انحياز مسبق أو التغاضي عن حقيقة قائمة أو الانتقاء أو الاجتزاء.



(شكل ١)

الحدود الشمالية للجزيرة العربية كما وردت في الكتابات العربية القديمة.. وهي توضح أن الحد الشمالي لشبه الجزيرة العربية يبدأ عند رأس الخليج في الشمال بالقرب من عبدان ويسير متسقا مع الضفة اليمنى (العربية) لنهر الفرات، ثم ينثني جنوبا حتى الطرف الشمالي لخليج العقبة. وهي تبين أن أرض الكويت جزء لا يتجزأ من صحراء شبه الجزيرة العربية التي تختلف اختلافا بينا عن سواد العراق. وهذاالاختلاف والتباين يتجسد في التغاير بين الاستقرارالزراعي في بلاد ما بين النهرين، وبين الرعاة في بواديهم بشبه الجريرة العربية، وهي التي تمثل مهدهم التاريخي الذي ولدوا فيه وتكاثروا، ونزلت عليهم رسالة السماء التي حملوها إلى أقطار العالم القديم، وتؤكد هذه الخريطة أن أرض الكويت تعد جزءا عضويا من شبه الجزيرة العربية، ولا ارتباط بينها وبين سواد العراق كما أنها تمثل بحق عتبة الجزيرة العربية المطلة على الخليج العربي عند رأسه.

[من كتاب اقاليم الجزيرة العربية للدكتور عبدالله الغنيم ص٢٢ الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ١٩٨١]

الكويت ـ الوضع المتمايز :

لعل أهم ما يلاحظه أي مؤرخ محايد استمرار هذه المنطقةالمطلة على الشاطئ الشمالي الغربي للخليج العربي على مدى ثلاثة قرون (١٦١٣ ـ ١٩٩٠) ككيان متمايز Distinguished Entity ، وهو تمايز استمر تحت كل الظروف ورغم كل المتغيرات .

وقد تعددت أشكال هذه الظروف من قيام الدولة العثمانية ووصولها إلى شبه الجزيرة العربية والعراق خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ، ومن وجود دولة كبيرة متماسكة على الجانب الشرقي من الخليج كيفما كان اسمها ، فارس أو إيران ، وفي محاولات توحيد شبه الجزيرة العربية والتي تصدت لها بالأساس الدولة السعودية في أطوارها المختلفة ، وأخيرا في الوجود البحري للدول الاستعمارية الكبرى في الخليج ، وهو وجود بدأ قبل ظهور الكويت نفسها وصحبته صراعات على خطوط المواصلات العالمية .

ورصد هذه الملاحظة التاريخية الأولية . . الكيان المتمايز . . لابد وأن يقود إلى البحث عن الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الظاهرة ، ذلك أن أبجديات البحث التاريخي لا تترك مثل هذه الظواهر لتفسير الصدفة ، فالصدفة وحدها لا تصنع ظاهرة تاريخية ، خاصة عندما تكتسب هذا القدر من الاستمرارية .

ويمكن تركيز المعطيات التي أدت إلى حدوث تلك الظاهرة في ثلاثة جوانب :

١ ـ نجاح أبناء الكويت منذ وقت مبكر في خلق كيان «اجتماعي اقتصادي» متمايز ، وهو كيان ذو طبيعة مدينية بحكم الدور التجاري لأبنائه ، في وقت غلب على الكيانات السياسية المجاورة نمط اجتماعي واقتصادي مختلف تراوح بين أن يكون «الزراعي الإقطاعي» فيما تمثل في العراق تحت الهيمنة العثمانية ، وفي فارس في ظل أنظمتها المتعاقبة ، وبين أن يغلب عليه طابع «البداوة» فيما كان سائدا في القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية . ومثل هذا الكيان الاقتصادي يخلق بالإضافة

إلى المصالح والعلاقات الإنتاجية المختلفة، قوى اجتماعية ليس لها مثيل في البلاد المجاورة، العراق أو غيرها، كما يُشيع بنفس القدر قيما اجتماعية تصنع باليقين تمايزا بشريا يستحيل الخلاص منه إلا من خلال حرب إبادة، ورغم حدوثها فهي على أي الأحوال مستحيلة في إطار العصر!.

٢ - الطبيعة الشمولية Universality التي غلبت على الدولة الإسلامية الكبرى التي عاصرت ظهور الكويت ككيان متمايز واستمرت حتى سقوطها، تلك الدولة هي الإمبراطورية العثمانية، وسقوطها حدث عام ١٩٢٢ وقد أعقبه إعلان الجمهورية التركية.

ومع طبيعة هذا النوع من دول العصور الوسطى ينتفي القول بوجود «حدود سياسية» أو وجود «تراب وطني».

ففي مثل هذا النوع من دول العصور الوسطى تقوم بدلا من فكرة التراب الوطني فكرة أخرى هي «دار الإسلام»، وهذا النوع من الأوطان القائم على «الانتماء الديني» تتطلع سياسات القائمين عليها إلى توسيعها باتساع انتشار الدين، الأمر الذي لا يمكن القول معه أن لها ترابا وطنيا غير قابل للتفريط.

ومع هذا الفهم فليس لمثل هذه الدولة «حدود سياسية» لأن معنى ذلك ببساطة أنها قد تخلت عن رسالتها في نشر الإسلام الذي يعتبر أهم وظائفها، ومن ثم فإن ما يفصل هذا النوع من الدول عن سواه قد يكون «تخوما»، وقد يكون «ثغورا»، وهي كلها فواصل مؤقتة ذات أغراض عسكرية وليست أغراضا سياسية.

على الجانب الآخر هناك قضية «التبعية» في ولايات الدولة العثمانية، وحكومات الدول من نوع الامبراطورية العثمانية تمارس على ولاياتها نوعا خاصا من التبعية يقتصر على جوانب الأمن والعلاقات الخارجية، ثم الحصول على مخصصات من خزينة الولاية، تحت أي مسمى، جزية، إرسالية خزينة.

وهذا النوع من الدول ذي الطبيعة «اللامركزية» يمارس شكلا من أشكال التبعية

الاسمية Suzerainty أو القانونية De Jure، وهو لون من السيادة مختلف جد الاختلاف عما أصبحت تمارسه الدول الحديثة ذات الطبيعة المركزية .

والدولة العثمانية، شأنها في ذلك شأن الدول من مثيلاتها، تتفاوت علاقتها مع البلاد التي تكون جزءا منها أو التي تشاركها في الدين والموقف الجهادي تفاوتا ملحوظا .

فهناك القسم المركزي من هذ الدولة . والذي يمثل ما أصبح يصطلح على تسميته بتركيا فيما بعد، وهناك الولايات، العربية والأوروبية، والتي كانت تحكمها استانبول من خلال نظام معقد يقوم على الباشا والحامية العسكرية والعصبية المحلية .

ولا نستطيع القول إن الكويت كانت تقع تحت أي نظام من النظامين السابقين، سواء ذلك الذي تمارس عليه تبعية فعلية أو الوقوع تحت لون من ألوان السيادة القانونية .

النوع الثالث من أقسام تلك الدولة «اليونيفرسالية» كانت له ظروف مختلفة، ويضم ولايات المغرب العربي باستثناء المغرب الأقصى، وكانت العلاقة بينها وبين استانبول أقرب إلى تحالف منها إلى تبعية مباشرة، وهو تحالف خلقته ظروف حرب «الجهاد البحري» التي استمر يخوضها مسلمو تلك الولايات ضد الهجمات الأوروبية المتوالية التي استمرت بامتداد القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . ولم تكن الكويت أيضا مندرجة في هذا النوع، ذلك أنها كانت قد نشأت «١٦١٣» بعد انحسار الموجة الأوربية التي صاحبت حركة الكشوف الجغرافية، موجة الاستعمار Colonization، وقبيل نشوء الموجة الجديدة . . موجة الإمبريالية Imperialism التي شهدت ذروتها خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي راحت الدولة العثمانية نفسها ضحية لها ! .

وطالما كانت الكويت خارجة عن نطاق أي نوع من تلك الأنواع التي عرفتها

أقسام الدولة العثمانية، فيتوجب التعرف على طبيعة العلاقة التي ربطتها مع الدولة العثمانية، ولابد أنه قد وجدت مثل هذه العلاقة.

٣ـ إن هذه الدولة التي نشأت في الكويت معتمدة أساسا على التجارة ساعية إلى الاحتفاظ بكيانها، سواء في مواجهة قوى برية كبرى محيطة بها، الدولة العثمانية في الشمال والغرب، وفارس في الشرق، وقوى بحرية كبرى كانت موجودة في الخليج، هولندا ثم بريطانيا وفرنسا، كان عليها أن تتبع سياسة من التوازن الدقيق تكفل استمرارها واستقلال قرارها، ويمكن القول إن متابعة هذه السياسة قد تفسر كثيرا من جوانب العلاقات الكويتية، سواء مع الدولة العثمانية أو مع بريطانيا.

الكويت ـ تحديد الانتماء:

تحديد (الانتماء التاريخي) لدولة ما يلعب دورا أساسيا في تحديد موقعها السياسي. وهذا الانتماء في العادة يقع في دوائر تسير على النحو الآتي:

تبدأ هذه الدوائر بالطبع (بالمحيط العربي) إذ تبقى الكويت في أي الأحوال جزءا من الجسد العربي الكبير، وليس هناك من حاجة للتدليل على هذه الحقيقة أمام الدعاوى العراقية أو غيرها.

الدائرة الثانية من دوائر انتماء الكويت تتمثل في شبه الجزيرة العربية مما تكشف عنه حقيقة «الحركة البشرية» الدائبة بين بقية أنحاء شبه الجزيرة منذ القديم وبين هذا القسم المطل على الخليج والذي أصبح يسمى باسم الكويت.

وتفسير هذه الظاهرة واضح، وهو أن الكويت تقع في منطقة بين الهضبة الصحراوية التي تكون شبه الجزيرة العربية والتي كانت بامتداد التاريخ منطقة تصدير للهجرات البشرية، وبين وادي الرافدين الخصيب، الذي أصبح يكون فيما بعد العراق، والذي كان بامتداد التاريخ أيضا منطقة استيراد أو جذب لمثل تلك الهجرات، الأمر الذي تؤكده الحقيقة التاريخية في نشأة الكويت الحديث. وهي حقيقة ليست محلا للخلاف بين سائر الأطراف.

تقول هذه الحقيقة إن تأسيس الكويت كان في عام ١٦١٣م الموافق ١٠٢٢هـ، وقد أشارت إلى ذلك التاريخ مجموعة من الوثائق التاريخية منها تقرير لويس بللي المؤرخ في ١٨٦٣ والذي يقول فيه: (إن الكويت تأسست قبل ٢٥٠ عاماً)(١)، وهذا يعني سنة ١٦١٣، وكذلك رسالة الشيخ مبارك الكبير إلى المعتمد البريطاني حول حدود الكويت والمؤرخة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١١٣٣ الموافق ٦/ ٣/ ١٩٣١م والتي تبدأ بالعبارة التالية: (الكويت أرض قفراء نزلها جدنا صباح عام ١٠٢٢هـ)(٢)، ويعضد ذلك ما وجده محمد بن عثمان بن صالح بن عثمان القاضي بعنيزة في بعض المخطوطات حول تأسيس بعض المدن والقرى في نجد، وقال: (والكويت عام ١٠٢٢ على الأصح)(٣)، وهو العام نفسه الذي ذكره الشيخ مبارك في رسالته، والتي أشار في مقدمتها إلى الخوالد الذين كانوا يحكمون الإحساء والقطيف.

وكان أول نص وصل إلينا حتى الآن وصفت فيه الكويت بصورة دقيقة هو ما ورد في المخطوطة المودعة في مكتبة برلين بعنوان (رحلة مرتضى بن علي بن علوان عبر الجزيرة العربية عام ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م) وقد تضمنت وصفاً لرحلة الحج التي قام بها مؤلفها، وفي أثناء عودته مر بالحسا ووصفها، وأشار إلى مفرداتهم اللغوية كتسميتهم للنار (بالضو) ولوسط المدينة (بالكوت) وهي المفردات نفسها التي تستعمل في الكويت، ثم يقول: (ودخلنا بلداً يقال لها الكويت بالتصغير، بلد لا بأس بها تشابه الحسا إلا أنها دونها، ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهها) ويبدو أن لهذه المشابهة ولصغر الكويت مقارنة بالحسا صلة قوية بتسمية الكويت بهذا الاسم

---

(١) انظر التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك د. فتوح الخترش، دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٠، ص ١١.

(٢) Kuwait Political Agency, Vol.3, P. 602

(٣) انظر: روضة الناظرين في مآثر علماء نجد وحوادث السنين، محمد بن عثمان بن صالح بن عثمان القاضي بعنيزة، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٨٣ جـ١ ص٧.

تصغيرا الكوت الحسا، وبعد أن يتحدث عن الطرق المؤدية منها إلى البصرة يقول: (وأما الفاكهة والبطيخ وغير ذلك من اللوازم يأتي من البصرة في كل يوم في المركب، لأنها أسكلة (ميناء) البحر، أقمنا بها يوما وليلنين) ويقول كذلك: (وهذه الكويت المذكورة اسمها القرين ومشينا قبل وصولنا إليها على كنار البحر ثلاثة أيام، والمينة (الميناء) على حدود البلدة من غير فاصلة، وهذه البلدة يأتيها سائر الحبوب من البحر، حنطة وغيرها، لأن أرضها لا تقبل الزراعة، حتى ما فيها شيء من النخيل ولا غير شجر أصلا، وأسعارها أرخص من الحسا لكثرة الدفع من البصرة وغيرها)(٤).

ويدل وصف مرتضى بن علوان هذا للكويت في ذلك العهد البعيد وحديثه عن مبانيها وأسواقها على ازدهار اقتصادي واستقرار سياسي دام لعشرات السنين قبل تلك الزيارة، مما يؤكد الحقيقة التي سبق أن ذكرناها عن تأسيس الكويت سنة ١٦١٣م.

وتستطرد هذه الحقيقة فتقول إن الكويت أو القرين لم تلبث أن نمت وتطورت على أيدي مجموعة من القبائل التي ظلت تفد إليها تباعا مهاجرة من نجد في هجرات متلاحقة إلى أن وصلت الكويت إلى الصورة التي وجدها عليها مرتضى بن علوان حينما زارها في مطلع القرن الثامن عشر(٥).

---

(٤) رحلة مرتضى بن علي بن علوان عبر الجزيرة العربية عام ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م، مجموعة برلين للمخطوطات العربية، اهلواردت رقم ٦١٣٧ مخطوطة ١٠٢أ، ١١٥ب، المكتبة الملكية البروسية في برلين.

(٥) وهذا يخالف ما جاء في مجلة الوثيقة (العدد الأول يوليو ١٩٨٢ ص٧٨) وما بعدها في تفسيرها للرسالة التركية، والذي خلص إلى أن العتوب قد وصلوا إلى شمال الخليج في سنة ١٧٠٠م وهو تاريخ تلك الرسالة، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى الجنوب في المنطقة التي يطلق عليها القرين وأسسوا الكويت، فزيارة مرتضى بن علوان في سنة ١٧٠٩ للكويت ووصفه لها وصفا يدل على أنها مدينة مستقرة عامره، هذه الصورة تؤكد بصورة قاطعة على أن عمرها أكبر بكثير من تسع سنوات مرت على تاريخ تلك الرسالة التركية، مما يجعلها في نظرنا ليس لها قيمة تاريخية في تحديد وصول العتوب إلى المنطقة

وفي كل الأحوال فإن ذلك التطور الذي حدث للكويت تم بجهود تلك القبائل النجدية، ولم يكن هناك أي ظل للمشاركة من أية مجموعة بشرية أخرى.

الدائرة (الثالثة) الأصغر التي تنتمي إليها الكويت هي دائرة الخليج، وإذا كانت المصنفات العربية الإسلامية لم تهتم كثيرا بتحديد الفواصل بين الأقاليم الإسلامية، فإن العراق أو ما أطلقت عليه بعض هذه المصنفات «السواد»، لأن جل أراضيه مستغلة زراعيا، كان يعد إقليما متميزا عن تلك الأقاليم التي عرفتها منطقة الخليج وشبه الجزيرة.

وبالتحديد فإن السهول الساحليةالممتدة من عبادان شمالا حتى رأس مسندم جنوبا شكلت إقليم البحرين الذي كان يشتمل بطبيعة الحال على جزيرة أوال، وهو الاسم القديم للبحرين الحالية، كما أورد القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» أن إقليم عمان وإقليم البحرين كانا إقليما واحدا في عهد الدولة العباسية، وأهم بلدانه الإحساء والقطيف وكاظمة.

إذن، وباستثناء مستوى الدائرة العربية الواسعة، فلم يكن العراق تاريخيا، جزءا من «المعادلة الكويتية» في أي وقت من الأوقات قبل تكوين العراق الحديث منذ مالا يزيد عن سبعين عاما، والعكس هو الصحيح **فإنه منذ سقوط الدولة العباسية على أيدي المغول (٦٥٦ هجرية - ١٢٥٨ ميلادية)، تجزأ العراق إلى مجموعة من الإمارات المغولية، وأصبح أكثر ارتباطا بالكتلة المغولية الفارسية، وهو الارتباط الذي لم تتفكك عراه إلا على أيدي العثمانيين بعد نحو ثلاثة قرون، ولسوء الحظ فإنه على الرغم من ذلك استمرالعراق بدرجة أو بأخرى منطقة صراع عثمانية - فارسية، الأمر الذي أثر في درجة استقراره السياسي والبشري، بينما كان «إقليم البحرين» على الجانب الآخر أكثر استقرارا.**

الكويت - صناعة كويتية:

للهولنديين كلمة مشهورة تقول: «إذا كان الله قد خلق العالم فإن الهولنديين

قد صنعوا هولندا»، ويمكن أن تنطبق هذه المقولة بدرجة أو بأخرى على الكويت التي صنعها الكويتيون! .

فالنظرة البانورامية على هذه المنطقة الفاصلة بين شبه الجزيرة العربية والعراق التي تشكل ما يعرف باسم «الكويت» تشير إلى أنها شيء مختلف، سواء عن المناطق التي يغلب عليها طابع البداوة في شبه الجزيرة، أو عن المناطق الزراعية ذات الطابع الريفي التي تشكل العراق أو أرض السواد على حد تعبير المصادر الإسلامية القديمة، وهو اختلاف صنعه بالقطع «الكويتيون».

ومرة أخرى نعود «إلى الحقائق التاريخية» التي لا يختلف عليها الفرقاء والتي تشي بهذه النتيجة. . الكويت التي صنعها الكويتيون.

تذكر هذه الحقائق أن قوة بني خالد وقدرتهم على حفظ الأمن والنظام كانت من العوامل المشجعة على نمو وازدهار الكويت. وفيما يبدو أن العتوب وإن كانوا قد استقروا في كنف بني خالد إلا أن الأخيرين تركوا لهم تصريف شؤونهم بأنفسهم. يظهر ذلك بعد أن انتعشت الكويت وتزايد عدد سكانها حيث بادر العتوب باختيار أحد زعمائهم وهو الشيخ صباح لكفاءته وشمائله حاكما عليهم، وفقا للطريقة العربية العشائرية حسبما جرى العرف في ذلك الوقت.

ومنذ ذلك الوقت بدأت الكويت تتخذ طابعها المتمايز، فقد استطاع العتوب أن يحققوا لها درجة من الانتعاش الملاحظ الأمر الذي يعزى لأكثر من سبب. فقد كانت القوى المجاورة تعاني الكثير من أسباب الفوضى والاضطراب والتي نجحت الكويت في أن تتجنبها أو تتورط فيها إلا بالقدر الذي يحقق ازدهارها وظلت الحروب مستمرة بين فارس والدولة العثمانية، كما كانت نجد قبل تأسيس الدولة السعودية الأولى منقسمة على نفسها إلى العديد من المشيخات المتناثرة، وكان من الطبيعي أن تلجأ الشركات الأوروبية التي نشطت في تلك الحقبة في استخدام الطرق الشرقية والتي كان على رأسها طريق الخليج، كان من الطبيعي أن تلجأ إلى

ميناء الكويت للاستفادة من موقعه الجغرافي على الخليج، ومن مدخله على الطريق الصحراوي الموّصل من الكويت إلى ساحل الليفانت (شرق البحر المتوسط) عبر حلب، حيث توجد سفن تلك الشركات.

وليس من شك أنه قد نشأت علاقة جدلية بين هذه الحقيقة وتمايز الكويت، فبينما أغرى الموقع وحالة الأمن الشركات الأوروبية بالاتجاه إلى الكويت، أغرت الفائدة التي جناها الكويتيون من هذه الشركات باستثمار موقع بلادهم، في الوقت نفسه قوّت من نزعة شيوخهم إلى الاستقلال، وهي نزعة كان لها قوامها الاقتصادي.

وقد حدثنا الرحالة الألماني كارستن نيبور Carsten Neibuhr في رحلاته التي قام بها في الخليج وشبه الجزيرة العربية بين عامي ١٧٦٤ و١٧٦٥ عندما كان عضوا في البعثة العلمية التي أوفدها ملك الدانمارك إلى شبه الجزيرة العربية عن الازدهار الذي حققته الكويت في الفترة التي تلت استقرار العتوب فأشار إلى أنهم يمتلكون أكثر من ثمانمائة سفينة، وأنهم كانوا يستوردون الأخشاب اللازمة لبنائها من الهند، ثم كان أهم ما جاء في المعلومات التي أمدنا بها الرحالة الألماني أن أبناء الكويت «تطوروا إلى مجتمع حضري يشتغل بالتجارة والغوص وبناء السفن».

Neibuhr, Travels Through Arabia.. Edinburgh 1792, Vol. 11 p. 103

وأهمية مثل هذه المعلومات أنها تشير إلى الطبيعة المخالفة التي نجح الكويتيون في إضفائها على بلادهم منذ ذلك الوقت المبكر.

وليس من شك في أن ازدهار الكويت وثراءها التجاري كان مثارا للاحتكاك بينها وبين شيوخ بني خالد الذين أرادوا الكويت تابعة لهم، وذلك واضح فيما سجله «نيبور» الذي كتب أن النزاع كان يثور دائما بين العتوب وشيوخ بني خالد الطامعين في السيطرة، ونسجل في هذه المناسبة حقيقة مهمة وهي أن العتوب قد تمسكوا باستقلالهم، فكلما كان شيوخ بني خالد يوجهون قواتهم لإخضاع الكويت كان أهلها ينتقلون مؤقتا إلى جزيرة فيلكا الصغيرة حاملين معهم أمتعتهم تمهيدا لعودتهم.

وتشير هذه الحقيقة إلى أمرين :

١ - طبيعة المجتمع التجاري المتحرك الذي أنشأه الكويتيون ، وهو غير المجتمع الزراعي الثابت ، أو الرعوي الذي يدافع عن مناطق الكلأ ، فكل ما يهم أبناء هذا المجتمع هو «أمتعتهم» أو بتعبير حديث «رأسمالهم» ، وهو بطبيعته ملكية منقولة .

٢ - إن الكويت دون تجار وقتئذ لا قيمة لها ، ولما كان الكويتيون يشكلون مجتمع التجارة والبحر والغوص ، فيما شهد به نيبور ، فإن ترك الكويت لبني خالد الذين كانوا يشكلون بالأساس قوة اجتماعية ذات طبيعة بدوية كان لا يعني شيئا بالنسبة لهؤلاء الأخيرين الذين كانوا سيتركونها إن عاجلا أو آجلا ، وهو ما كان يعلمه الكويتيون .

بمعايير الزمان وبمعايير المكان فإن استمرار حكم أسرة بعينها لبلد ما لفترة من الزمان يقود إلى تدعيم الكيان السياسي المتمايز لهذا البلد ، وهذا ما التقى عليه المجتمعون -بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم- في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في جدة في أكتوبر ١٩٩٠ والذي تمسك بأسرة آل صباح باعتبارها رمزا للوجود الوطني الكويتي .

وتؤكد السوابق التاريخية أن نشأة عدد من الدول الحديثة قد ارتبط بدور الأسرة الحاكمة في هذه النشأة ، التيودور في إنجلترا والبوربون في فرنسا والهوهنزلرن في ألمانيا . . إلخ .

وقد تكرر الأمر في العالم الإسلامي ، فكانت هناك الأسرة العثمانية في الدولة الإسلامية الكبرى لذلك العصر ، وكانت هناك فيما بعد أسرة محمد علي في مصر والتي نجحت في الحصول لمصر -من خلال تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ ، وبعد حروب الشام الضارية- على وضعية خاصة كانت هي الأساس لوضع مصر المتمايز خلال القرن التاسع عشر ، وهو الوضع الذي أرسى أساس الاستقلال المصري فيما بعد .

واستمرار الحكم في أسرة بعينها بالإضافة إلى ما يحمله من معنى الاستقرار السياسي الداخلي، يوفر هيئة سياسية دائمة تتعامل مع القوى الخارجية، مما يزيد في تعميق «الوجود المتمايز» لهذه الدولة وهو ذلك الوجود الذي اتخذ أشكالا عدة، وفي اتجاهات مختلفة.

وربما كان أهم هذه الاتجاهات متصلا بالعلاقة بين الكويت والدولة العثمانية باعتبارها الدولة الإسلامية الكبرى لهذا العصر، وكان مفروضا أن سائر أنحاء العالم الإسلامي تربطه بتلك الدولة الأم علاقة من نوع ما، الأمر الذي يتطلب إفراد جانب من هذه الدراسة عن العلاقات العثمانية ـ الكويتية.

الكويت والدولة العثمانية ـ المرحلة الأولى:

أول ما ينبغي ملاحظته في هذه العلاقة أن الرابطة الدينية كانت من أهم مقومات الشرعية في ذلك العصر الذي نشأت فيه الكويت منذ أوائل القرن السابع عشر.

لا يختلف في هذا العالم الإسلامي وقتذاك عن أوروبا العصور الوسطى التي كان يستمد أباطرتها وملوكها شرعيتهم من بابوية روما. وهي الشرعية التي توقفت بعد نمو الدول القومية الحديثة التي واكبتها حركة الإصلاح الديني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

بيد أن دولة الخلافة التي تجسدت في الإمبراطورية العثمانية كانت تختلف عن بابوية روما في أن حكامها كانوا يجمعون السلطتين الدينية والسياسية، وإن كان استخدام السلطتين بدا متفاوتا أشد التفاوت.

ففي مناطق بعينها غلبت السلطة السياسية على السلطة الدينية، وفي مناطق أخرى اقترنت السلطتان بشكل واضح، وفي نوع ثالث من مناطق العالم الإسلامي لم توجد سوى السلطة الدينية، ومن المؤكد أن الكويت استمر واقعا في هذا

النطاق، وهو واقع ارتضاه الطرفان، العثماني والكويتي، حتى عام ١٨٧١ عندما حاولت استانبول تغيير هذا الوضع مما أدخل العلاقات بين الجانبين في مرحلة جديدة غلب عليها الطابع الصراعي.

يشير مصدر محلي (عثمان بن سند البصري: سبائك العسجد) إلى أن العتوب استقر عزمهم منذ وقت مبكر على إيفاد زعيمهم الأول الشيخ صباح إلى بغداد لكي يطلب إلى الوالي العثماني هناك أن تقرهم الدولة العثمانية في منطقة استقرارهم، وأنه نجح في وفادته.

وقد تضاربت الآراء حول الأسباب التي دفعت العتوب إلى هذا التصرف، يعزو البعض ذلك إلى أن العتوب قد سعوا إلى الحفاظ على التوازن بين نفوذ بني خالد في الإحساء والقطيف من ناحية، وبين الدولة العثمانية من ناحية أخرى، وذلك باعترافهم بشيء من الولاء لها طالما أنه لن يترتب على ذلك أي تأثير في أوضاعهم.

وجدير بالذكر أن الصراع في تلك الحقبة لم يكن بين بني خالد والدولة العثمانية، وإنما كان بين الأولين والعتوب الذين رأوا أن اكتساب قدر من الشرعية من خلال علاقتهم بالدولة الإسلامية الكبرى، سوف يكسبهم قدرا من الحصانة في مواجهة بني خالد أو في مواجهة غيرهم.

وفي خلال السنوات التالية تمكن آل صباح من الانفراد بالزعامة في الكويت، وذلك في إثر انفصال آل خليفة عن تحالفهم وتوجههم إلى الزبارة في شبه جزيرة قطر وتبعهم الجلاهمة مما وفر لآل صباح الاحتفاظ باستقرارهم وحكمهم في الكويت، هذا عن الداخل، أما عن الخارج فقد دعم هذا الاستقرار الضعف الذي انتاب بني خالد نتيجة صراعاتهم الأسرية، خاصة بعد الضربات المتتالية التي وجهت إليهم من جانب السعوديين بين عامي ١٧٨٥ و١٧٩٥ والتي كانت عاملا في سقوطهم.

وليس من شك في أن تدعيم العتوب لوضعهم في الكويت قد ساعد آل صباح في الإبقاء على علاقتهم مع الدولة العثمانية في إطار الجانب الديني، ولم يسمحوا أبدا لأي من ممثلي الدولة، خاصة في الولايات العراقية أن يزاوجوا بين نفوذ الدولة الديني وسلطتها السياسية.

وقد ساعدهم على ذلك وضعية العراق تحت الحكم العثماني، فتعددت الأسباب التي أضعفت من النفوذ العثماني في العراق، ولعل من أكبر مظاهر هذا الضعف استقلال بغداد عن الباب العالي تحت حكم مجموعة من المماليك، في الوقت الذي كانت تقوم فيه الكويت وتتدعم، وقد استمر حكم هؤلاء المماليك حوالي تسعين سنة (١٧٤٩ ـ ١٨٣١)، وبامتداد تلك الفترة كانت تبعية العراق للدولة العثمانية تبعية اسمية.

هذا عن العراق بصفة عامة، أما عن البصرة، التي تقوم الدعاوي العراقية على اعتبار الكويت قسما منها، فالمعروف أنها قد تعرضت قبيل قيام الكويت لتعديات حكام إيران، ثم لهجمات من قبيلة بني كعب بعد ذلك، ثم لهجوم كريم خان الزندي عام ١٧٧٦، واستمر وجود الفرس بها أربع سنوات، هذا في الوقت الذي كانت تتطور فيه مدينة الكويت وتنمو، وقد مضى على تأسيسها أكثر من قرن دون أن تتعرض لأية تدخلات خارجية.

على أي الأحوال يؤكد نجاح الكويتيين في الإبقاء على علاقتهم مع الدولة العثمانية في الإطار الديني مجموعة من الأحداث التي شهدتها العلاقات بين الجانبين بامتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أولا: اعتماد أهالي الكويت على أنفسهم في الحماية من الهجمات التي كانوا يتعرضون لها، خاصة من قبائل بني كعب والمنتفق التي كثيرا ما كانت تقوم بإغارات على الكويت دون تلقي مساعدة من السلطات العثمانية في البصرة أو بغداد. وتحدثنا المصادر المحلية بصدد ذلك أن أهالي الكويت شيدوا سورا من الطين حول مدينتهم لحماية أنفسهم وأموالهم من الهجمات الكثيرة التي كانوا يتعرضون لها

وكان ذلك في عام ١٧٦٠، وقد جعلوا لذلك السور ست بوابات أو دروازات، وكان كافيا آنذاك لحماية الكويت.

ثانيا: في الكتاب الذي أصدره مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة عام ١٩٨٢ عن سجلات المحكمة الشرعية لولاية البصرة(*) وردت حادثتان تدلان دلالة واضحة علي استقلالية الكويت عن البصرة:

الحادثة الأولى: جاءت في أثناء الكلام عن السجل الأول (ص٤٢، ٤٣) وأن أول من مسكه القاضي عبدالرحمن السويدي، الذي جاء في ترجمته أنه رحل من بغداد سنة ١١٨٦هـ (١٧٧٢م) هربا من الطاعون إلى كربلاء ثم الحلة فالبصرة إلى أن استقر في الكويت مدة، وعند انحسار الطاعون عاد إلى البصرة حيث أجبره متسلمها على القضاء والتدريس، غير أنه رفض، وأخيرا جاء أمر والي بغداد عمر باشا يلزمه بقبول ذلك، قال: «فأردت من جهة القضاء أن أهرب إلى الكويت، لكن تذكرت أن عمر باشا رجل ظالم غشوم أخشي أن يبطش بعائلتي في بغداد فامتثلت الأمر».

الحادثة الثانية: جاءت في السجل الثالث من سجلات المحكمة الشرعية بالبصرة (ص ٥٢ ـ ٥٤)، وذلك في معرض الحديث عن خروج الإيرانيين من البصرة بعد احتلالها والمعاملات التي رافقت تلك المشكلة، يقول السجل: «ادعى أحد الأشخاص أنه كان له بتيل (وهو نوع من السفن) قد سرق أيام العجم وذهب إلى القرين (الكويت) فرأى البتيل عند المدعى عليهم، وتقدم بدعواه عند شرع أهل القرين فلم يحكم له، فذهب إلى ابن صباح الذي قال له «أنت من أهل البصرة ويمكنك أن تتحاكم معهم عند شرع أهل البصرة» وقد أرخت هذه الحادثة في عام ١١٩٨هـ (١٧٨٢م).

(*) مصطفى كاظم المدامعة: نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة (١١٨٨ ـ ١٣٣٠هـ)، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ١٩٨٢.

إن الحادثتين المذكورتين تؤكدان بما لا يدع مجالا للشك أن الكويت مستقلة تماما عن الدولة العثمانية، فاعتزام قاض بالمحكمة الشرعية بالبصرة على الهروب إلى الكويت لتجنب بطش السلطة الممثلة بالوالي العثماني يؤكد أنها ليست تابعة إداريا أو سياسيا بأي صورة كانت للدولة العثمانية، والحادثة الثانية تؤكد أن نظام القضاء وأحكامه، وهو أحد أركان الدولة، يختلف في الكويت عنه في البصرة، وهو صورة أخرى من صور الاستقلال.

ثالثا: إن الكويت كانت ملجأ للثائرين على السلطات العثمانية في بغداد، ذلك أنه لم يكن هناك تناقض بين ما كان يقبله الكويتيون أو غيرهم تجاه الدولة العثمانية والاختلاف مع أي وال أو حاكم من أولئك الذين تنصبهم الدولة.

وتتعدد الأمثلة على ذلك ففي عام ١٧٨٧ لجأ كل من الشيخ ثويني شيخ المنتفق ومصطفى أغا متسلم البصرة إلى الشيخ عبدالله الصباح حاكم الكويت (١٧٦٢ - ١٨١٥)، وكان ذلك في إثر تمردهما ضد سليمان باشا والي بغداد المملوكي الذي جهز قوة كبيرة سيرها إلي البصرة للقضاء على تلك الحركة، وفي الطريق من بغداد إلى البصرة اشتبكت قوات الباشا مع قبائل المنتفق التي كان يقودها الشيخ ثويني وهزمتها، وحينذاك أيقن مصطفى أغا أنه لا قدرة له على مواجهة القوة العثمانية، فترك البصرة هاربا إلى الكويت مع الشيخ ثويني مستجيرين بحاكمها.

ويهمنا من تلك الحادثة أن شيخ الكويت رفض تسليم من لجأوا إليه إلى والي بغداد لعقابهم. وقد حاول سليمان باشا الاستعانة بالمستر صموئيل مانيستي Ma-nisty المسؤول عن الوكالة التجارية البريطانية في البصرة لمساعدته في الحملة التي كان يعتزم القيام بها ضد شيخ الكويت، غير أن العلاقات الودية التي كانت قائمة بين الشيخ عبدالله حاكم الكويت والمسؤولين في وكالة البصرة كانت سببا في أن بادر المستر مانيستي بتوجيه رسالة إلى الشيخ عبدالله يخبره فيها أن الوالي ينوي الهجوم على الكويت إذا رفض تسليم اللاجئين. وقد أجاب الشيخ عبدالله على تلك الرسالة بأنه يدين للمستر مانيستي بهذه المعلومات، والموقف يتلخص في نظره

في أنه لا يستفيد أية استفادة من مقام مصطفى أغا متسلم البصرة في بلاده، ولكن إخراجه من الكويت لا يتفق مع التقاليد العربية التي تلزمه حماية أي إنسان يستجير به ومن العار التخلي عنه أو تسليمه إلى أعدائه. ولا داعي لتخوف الباشا من أن يشن اللاجئون هجوما على البصرة ماداموا في الكويت متمتعين بحمايته، وأنه على استعداد لقتال الباشا في سبيل حماية ضيوفه إذا لم يكن هناك سبيل آخر غير الحرب.

وقد انتهت تلك الأزمة حين أوعز شيخ الكويت إلى متسلم البصرة وأتباعه بالرحيل إلى نجد بالأموال التي نقلوها من البصرة برفقة قافلة كانت متأهبة للسفر. وتكررت حوادث أخرى حين لجأ أحد شيوخ بني كعب في إقليم عربستان إلى الكويت عقب احتلال العثمانيين لمدينة المحمرة في عام ١٨٣٧.

ويؤكد عدم امتثال شيوخ الكويت لرغبة ولاة بغداد طبيعة هذا المفهوم الذي ساد لدى هؤلاء حول طبيعة علاقتهم بدولة الخلافة.. إنها مجرد علاقة دينية لا تمس مصالحهم ولا استقلاليتهم ولا ترتب لولاة الدولة في العراق أي حقوق سياسية تجاههم.

رابعا: حادثة أخرى تشير إلى المفهوم الكويتي للعلاقة مع دولة الخلافة، وأنه لم يمتد فقط إلى عدم الولاء لباشوات الدولة في الولايات العراقية، وإنما امتد أيضا إلى رفض أية وصاية من جانب الدولة أو ممثليها على علاقات الكويت الخارجية.

تمثلت تلك الحادثة في انتقال الوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة إلى الكويت. وقد ذكرت المصادر البريطانية أن ذلك الانتقال قد تم بعد أن اتخذ المستر مانيستي ومساعداه هارفورد جونز بريدجز Harford Jones Brydges وجون رينو John Reinaud قرارا بنقل الوكالة من البصرة إلى الكويت حيث بقيت هناك خلال الفترة من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٥، وكان ذلك إثر خلاف وقع بينهم وبين السلطات العثمانية. ويدل ذلك الحادث على أن الكويتيين لم يعولوا في أي وقت على السيادة السياسية العثمانية على بلادهم، وهو أمر تكرر في مناسبات

عديدة أخرى خاصة بين عامي ١٨٢١ و١٨٢٣ (لوريمر: دليل الخليج ج٣ ص١٤ - ١٥).

العلاقات الكويتية - العثمانية خلال القرن التاسع عشر:

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر مجموعة من المتغيرات في طبيعة القوى المحيطة بالكويت مما كان له انعكاساته على العلاقات العثمانية - الكويتية.

من هذه المتغيرات اجتياح السعوديين للإحساء وقضاؤهم على نفوذ بني خالد، ومنها أيضا تنامي النفوذ العثماني في العراق بعد أن تم النجاح في القضاء على داود باشا آخر حكام المماليك في بغداد عام ١٨٣١، ومنها أخيرا تزايد النفوذ الإنجليزي الذي أخذ يزحف من مسقط إلى الساحل الجنوبي للخليج بعد توقيع معاهدة الصلح العامة في عام ١٨٢٠، وما تبعها من فرض معاهدات الهدنة البحرية على رؤساء ذلك الساحل، ثم ما تبع ذلك من ضغوط إنجليزية على الكويت ترمي إلى دفع شيوخها إلى الارتباط بالمعاهدة العامة أو الانضمام إلى اتفاقيات الهدنة البحرية ورفع راية ساحل الصلح البحري على سفنهم، الأمر الذي رفض الشيخ جابر (١٨١٥ - ١٨٥٩) الاستجابة له رغم تهديد الإنجليز بمنع التعامل مع السفن الكويتية في موانى الهند.

وقد وضعت هذه التطورات الكويت في موقع «الاختيارات الصعبة» الأمر الذي دعا حكامها إلى التقدم خطوة في الطريق العثماني، وهو تقدم محسوب على اعتبار أن ذلك الطريق كان أقل خطرا من الطريقين الآخرين، فهو على الأقل لن يؤثر في «الوضع الخاص» للبلاد باعتبارها كيانا متمايزا، والأهم من ذلك لن يؤثر في مصالح طبقة التجار التي أصبحت تشكل العمود الفقري للحياة الاجتماعية في الكويت.

تمثلت هذه الخطوة في القرار الذي اتخذه الشيخ جابر برفع الراية العثمانية على السفن الكويتية عام ١٨٢٩، وهو قرار لم يتم من خلال ترتيب خاص بين الكويت

والدولة العثمانية أو بعض من ممثليها في المنطقة، في بغداد أو في البصرة أو في غيرها، وإنما تم من خلال مبادرة كويتية تستهدف تحقيق مصلحة كويتية وهي ضمان أمن السفن في عرض البحر بحكم أن القوى الكبيرة التي دخلت الخليج، وعلى رأسها بريطانيا لم تعد تعترف بالرايات المحلية للقوى العربية التي لم تنضم إلى معاهدة الصلح البحري.

ويلاحظ أن خطوة «رفع الراية» قد صحبها بعض مظاهر ما يمكن توصيفه «بتبادل المصالح» بين الجانبين، الكويت والوجود العثماني في العراق، ويحدث ذلك عادة بالاتفاق بين الدول المستقلة، كما حدث إبان الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، حيث قامت دولة الكويت برفع العلم الأمريكي على بعض السفن الكويتية، والعلم الروسي على بعض آخر منها ضمانا لأمن تلك السفن وهي في عرض البحر. فضلا عن أن هذه قضية ينبغي أن ينظر إليها في إطار العصر الذي حدثت فيه:

فحتى أواخر القرن الثامن عشر لم تكن التقاليد الدولية الخاصة برفع أعلام الدول في أعالي البحار بكل مدلولاتها السياسية قد استقرت بعد حتى بين الدول الأوروبية التي أرست هذه التقاليد.

ومن المعلوم أن السفن الفرنسية عندما هاجمت المقيمية الانجليزية في الخليج عام ١٧٥٩ كانت ترفع الأعلام الهولندية (كما يذكر ويلسون في تاريخ الخليج ص ١٤٩) ومن ثم كانت الحاجة هي التي تفرض رفع العلم وليس القانون الدولي الذي لم تكن قد أرسيت قواعده بعد، والحاجة تتوقف على تقدير الجهة التي ترفع العلم وليس غيرها.

والعصر أيضا كان عصر الانتماءات الدينية، ولو تمت العودة إلى نفس المرحلة التاريخية، وطرحت الخيارات نفسها لما كان أمام الكويت، كما حدث بالنسبة إلى غيرها، سوى أن ترفع راية دولة الخلافة التي كانت في ذلك الوقت تعد راية الإسلام.

كما تشير بعض المصادر في هذا الصدد إلى أن الشيخ جابر قد بدأ منذ عام ١٨٢٩، وهو عام رفع الراية العثمانية على السفن الكويتية، يدفع خراجا سنويا لوالي بغداد قدّره لوريمر بأربعين كيسا من الأرز و٤٠٠ سباطة من التمور (من خراج ممتلكات الكويت من الأرض الزراعية في البصرة والفاو) وأنه كان يتلقى كل عام خلعة تكريما له، إلا أنها تشير في الوقت نفسه إلى «أن شيخ الكويت لم ينتظم في تقديم هذا الخراج، ذلك أنه بعد فترة قليلة قدم خدمات للدولة أهم كثيرا من الأرز والتمور».

تمثلت هذه الخدمات في المساعدة التي قدمتها سفن الكويت للدفاع عن شط العرب مما قلب الوضع، فبعد أن كانت الكويت تدفع مقابل رفع الراية العثمانية أصبح ممثلو الدولة في العراق هم الذين يدفعون رواتب سنوية لشيوخ الكويت مقابل حمايتهم لشط العرب وجنوب البصرة من الاعتداءات القبلية التي كانت تتعرض لها. ففي عام ١٨٣١ قدم شيخ الكويت مساندته لمتسلم البصرة حين أغارت عشائر بني كعب على المتسلمية واضطر متسلمها إلى الفرار إلى الكويت فأنجده الشيخ جابر ببضعة سفن مليئة بالرجال والذخيرة. بعد ذلك بخمس سنوات قدم شيخ الكويت مساعدته للدولة للقضاء على تمرد أهالي الزبير حيث عمل على حصار مداخل المدينة من ناحية البحر (لوريمر - دليل الخليج القسم التاريخي ج ٣ ص١٥١٣)، مما يعد تجسيدا لما أسميناه بسياسة «تبادل المصالح».

يؤكد هذا الاتجاه في العلاقات العثمانية - الكويتية الموقف الذي اتخذته الكويت من الصراع المصري - العثماني الذي شهدته ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والذي وصل صداه إلى الخليج.

فقد عرف عام ١٨٣٨ تقدم القوات المصرية بقيادة خورشيد باشا من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى سواحل الإحساء، ولابد أن تكون قد وصلت في الوقت نفسه إلى المنطقة أخبار الانتصارات التي أحرزتها قوات محمد علي في الشام، وأنها كانت قاب قوسين أو أدنى من دخول استانبول ولم تكن ثمة حساسية من

جانب شيوخ الكويت في التعامل مع القوة الإسلامية الجديدة، خاصة مع تزايد الضغوط الإنجليزية خلال الفترة نفسها.

في ضوء سياسة تبادل المصالح التي اتبعها حكام الكويت رحبوا بتقدم القوات المصرية، ولم يعترضوا على وصول مندوب أرسله خورشيد باشا للإقامة في الكويت عام ١٨٣٩، على الرغم من أن تلك الإقامة كانت مناقضة تماما للسياسات والمصالح العثمانية.

إذ تشير المصادر إلى أن الهدف الحقيقي من إقامة هذا المبعوث كان جمع الأخبار والمعلومات المتعلقة بإمكانية نجاح خطة مصرية كانت تهدف إلى تطويق العراق العثماني من الجنوب بقوات من الإحساء وبعون كويتي، بالإضافة إلى القوات المصرية الموجودة في الشام من ناحية الشمال.

ويذكر في هذا الصدد أن الشيخ جابر لم يكتف بحسن استقبال المبعوث المصري ومنحه مكانة خاصة في مجلسه، بل فضلا عن ذلك وضع سفنا كويتية حسنة التجهيز في خدمة القوات المصرية، فقد قامت تلك السفن بنقل شحنة من الذخيرة والعتاد من ميناء الحديدة على الساحل الجنوبي من البحر الأحمر إلى القوات المصرية المعسكرة في الإحساء.

وتؤكد كل تلك التصرفات أن سياسات الشيخ جابر لم يحكمها الولاء للدولة العثمانية، كذا لم يحكمها ما ينم عن أنه كان ينظر إلى بلاده باعتبارها جزءا من الدولة، وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة في تعامل باشوات الشام العثمانيين مع تقدم القوات المصرية إلى ولاياتهم. . العنصر الأساسي الذي كان يحكم سياسات شيخ الكويت خلال تلك الفترة المليئة بالاضطرابات كان «المصلحة الكويتية»، وهو عنصر يؤكد مدى استقلالية الكويت عن استانبول.

ويظهر مدى تغليب الشيخ جابر لهذا العنصر من استخدامه لعلاقته الطيبة بقوات الحملة المصرية في دفع الضغوط البريطانية عليه إلى الحد الذي عامل به

مسؤولا بريطانيا، هو الليفتنانت أدموندز، بشكل جاف في أثناء زيارته للكويت للتفاوض مع الشيخ بهدف إنشاء خط حديدي يمر عبر صحراء الجزيرة العربية إلى الكويت، إذ أدرك الشيخ جابر أن الإنجليز كانوا يسعون إلى استخدام الكويت كقاعدة بحرية بدلا من قاعدة خرج التي اضطروا إلى الانسحاب منها عام ١٨٣٩ .

وليس من شك في أن هذا الموقف الكويتي، كان ضمن مواقف أخرى، من أكثر ما أزعج الإنجليز من الوجود المصري في الخليج، وكان ضمن أسباب أخرى من أهم الدوافع البريطانية لاتخاذ موقف معاد من محمد علي خلال العام التالي (١٨٤٠)، وهو العام الذي شهد انهيار الوجود المصري في الشام والجزيرة العربية وانحساره عن الخليج بما فيه الكويت بالطبع.

ولا يتسع المجال هنا لتقديم دراسة حول هذا الوجود، وإنما الهدف هو استخراج دلالاته التي تؤكد طبيعة العلاقات الكويتية - العثمانية التي عادت إلى وتيرتها بعد غياب العنصر المصري، وتيرة «تبادل المصالح» التي دامت حتى مطلع السبعينيات.

يشير إلى ذلك تقدم البحرية الكويتية مرة أخرى عام ١٨٤٥ لحماية البصرة بناء على طلب عثماني، ووصل الأمر في هذا الصدد إلى أن أوكلت الدولة العثمانية لشيوخ الكويت حماية هذا الميناء مقابل رواتب سنوية تدفعها لهم خزينة الولاية.

ويثير هذا الترتيب من جانب السلطات العثمانية الاهتمام ويقلل كثيرا من أية دعاوي بتبعية الكويت للعراق العثماني، فقد جرت العادة أن يدفع التابع للمتبوع وليس العكس!

المحاولات العثمانية لفرض الهيمنة على الكويت ١٨٦٩ - ١٨٩٩ :

الحركة الإصلاحية التي شهدتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كان لابد وأن تخلف آثارها في العلاقات العثمانية - الكويتية.

تم تضمين هذه الحركة في مرسومين سلطانيين شهيرين، خط كلخانة الصادر

عام ١٨٣٩ والتنظيمات الخيرية عام ١٨٥٦ ، وأهم ما يلاحظ في هذه الحركة أنها كانت تسعى إلى «تحديث الدولة العثمانية»، وكان جانب من أهم جوانب ذلك التحديث يتمثل في إقامة «حكومة مركزية» على غرار الحكومات الأوروبية، وعلى غرار الحكومة التي كان قد نجح محمد علي في إقامتها في مصر .

وكان من الطبيعي أن يستتبع الاتجاه إلي المركزية في الدولة إعادة تنظيم الولايات العربية على أساس هذه المركزية .

وفي التنظيم الجديد الذي قام على هذا الأساس تم تقسيم العراق العثماني إلى ثلاث ولايات : ولاية بغداد (القديمة) وولاية الموصل وولاية البصرة والتي كانت تضم سنجقيات العمارة والبصرة والمنتفق .

منذئذ خاصة في فترة تولي مدحت باشا، وهو إداري تركي قدير جدا بدأ اسمه يبرز منذ ١٨٦٠ في الولايات الأوروبية، وارتبط اسمه بحركة الإصلاح، وتولى باشوية بغداد في الفترة بين عامي ١٨٦٩ و١٨٧٢ ، وخلال عهد مدحت باشا في بغداد وحتي عام ١٩١٤ ، أخذ الحكام العثمانيون في البصرة وبغداد في محاولة تغيير الوضع الذي ظل يسود العلاقات الكويتية - العثمانية . . الوضع القائم على قبول السلطة الدينية من جانب الكويتيين وعلى تبادل المصالح بين الطرفين دون تدخل الجانب العثماني في الشؤون الكويتية .

والملاحظ أنه قد واكب حركة الإصلاح العثماني زيادة الصراع بين القوى الاستعمارية الأوروبية على إرث أملاك رجل أوروبا المريض، وللحق فإن كلا من الأمرين كان سببا ونتيجة للأمر الآخر . . بمعنى أن سياسة التحديث كانت تمثل وجها من وجوه التدخل الأوروبي، بينما كان المضي قدما في تلك السياسة يؤدي إلى مزيد من أسباب التغلغل الأوروبي في الإمبراطورية العثمانية .

ولعل مشروع سكة حديد برلين - بغداد يقدم نموذجا على صحة هذه المقولة، فإن هذا المشروع كان نتيجة من نتائج سياسة التحديث الساعية إلى ربط سائر أنحاء

الإمبراطورية العثمانية وتقوية قبضة الحكومة المركزية، وهو قد أتاح في الوقت نفسه للقوى الاستعمارية أن تتغلغل داخل الدولة، بل أدى إلى صراعات عنيفة بينها، فيما هو معلوم مما جرى حول تلك السكة، وقد انعكس كل ذلك على الكويت التي كان مفروضا أن يصل إليها الطرف الجنوبي من الخط الحديدي المشهور.

***

بدأت الدولة العثمانية في تطبيق سياستها الجديدة بفرض المركزية على العراق ثم على المناطق المتاخمة منذ عهد نامق باشا والي بغداد (١٨٦٦ - ١٨٦٩)، وقد سعى هذا الباشا إلى تطبيق تلك السياسات في اتجاهين، أولهما: أن يقبل شيخ الكويت منصب القائمقام، وثانيهما: إنشاء مكتب لتحصيل الجمارك في ميناء الكويت، ورفض الكويتيون الطلبين لما كان يجلبه تنفيذهما من أضرار اقتصادية بالغة، فقد صمموا على استمرار الكويت كميناء مفتوح للتجارة بغض النظر عن احتجاجات باشا البصرة الذي كان يرى أن ازدهار الكويت إنما يتم على حساب البصرة.

والواضح أن الكويتيين قد رأوا أن سياسات التحديث التي تجري في الدولة العثمانية لا تعنيهم في شيء وأنهم لا يجب أن يدفعوا ثمن هذه السياسة، وأن علاقتهم بالدولة ينبغي أن تبقى في الإطار نفسه، ذلك الذي حددوه من قبل وساروا عليه على امتداد قرن ونصف سابقين.

بيد أن الفشل الذي منيت به الدولة العثمانية على يد والي بغداد نامق باشا لم يثن مدحت باشا الذي خلفه في منصبه عن المضي قدما في السياسة نفسها، خاصة وأن الرجل قد جاء إلى باشوية بغداد تسبقه سمعته العريضة كأحد الشخصيات الرئيسية في حركة الإصلاح، هذا من جانب، ثم إنه من جانب آخر كان قد نجح في تطبيق سياساته الإصلاحية في العراق مما شجعه على الذهاب بها إلى خارج العراق.. إلى الكويت.

وتنفيذا لذلك تحركت بتوجيهات من مدحت باشا حملة عثمانية من البصرة إلى

الإحساء بقيادة نافذ باشا، أسهمت فيها الكويت بقوة بحرية قادها الشيخ عبدالله بنفسه، وبقوة برية بقيادة الشيخ مبارك الصباح الذي تولى حكم الكويت فيما بعد.

كان وراء هذا التصرف الكويتي الوازع نفسه الذي كان وراء تصرفات مشابهة سابقة، وازع التضامن مع الدولة الإسلامية الكبرى، وقد قوى من هذا الوازع تصاعد النفوذ الإنجليزي في الخليج، غير أن نتائج نجاح الحملة انعكست على الكويت، فقد أعلن مدحت باشا بعد هذا النجاح أن أملاك الدولة العثمانية أصبحت تمتد إلى نجد، وأن الأمير عبدالله بن سعود قد صار قائمقام من قبل الدولة العثمانية عليها. (نص إعلان مدحت باشا إلى أهالي نجد «٢٠ أبريل ١٨٧١» ملحق برسالة بعث بها الشيخ عيسى بن علي إلى الكولونيل بلي المقيم البريطاني في الخليج).

ويمكن القول إن الفترة القصيرة التي أعقبت تلك الحملة العثمانية هي أكثر الفترات التي يعتمد العراقيون في النزاع الأخير عليها لتأكيد مقولتهم بتبعية الكويت من الوجهة التاريخية لولاية البصرة، وبالتالي للعراق.

يدلل العراقيون على هذه المقولة بزيارة مدحت باشا إلى الكويت في أواخر عام ١٨٧١، وهو في طريقه لتفقد القطاعات العسكرية في الإحساء حيث أصدر أمرا رسميا باعتبار الكويت قضاء عثمانيا تابعا لولاية البصرة، وأسند إدارة القائمقامية في الكويت إلى الشيخ عبدالله الصباح وأعفى الكويت من بعض الرسوم نظرا لمشاركتها العسكرية في حملة الإحساء ولكنه أمر بإنزال كافة الأعلام الأجنبية من السفن الكويتية مؤكدا ضرورة رفع العلم العثماني فقط في البر والبحر.

ويدللون عليه ثانيا بالأوامر التي صدرت عام ١٨٩٢ من والي البصرة إلى الشيخ محمد الصباح للمشاركة مع حملة عسكرية بقيادة محمد حافظ باشا ضد الشيخ قاسم آل ثاني في قطر، وفعلا أطاع هذا الأمر وجهز جيشا بقيادة أخيه الشيخ مبارك، وفي العام نفسه رفض الشيخ محمد الصباح طلب الحكومة البريطانية تأسيس علاقات رسمية مؤكدا أنه قائمقام تابع لولاية البصرة وأنه يلتزم بقرار

الحكومة التركية الخاص بمنع السفن البريطانية من ارتياد مياه الخليج العربي الشمالية .

ويدللون عليه ثالثا بوصول مسؤول صحي تركي إلى الكويت في عام ١٨٩٧ وأقام بها لمراقبة الحجر الصحي باعتبار الكويت مدينة تابعة لولاية البصرة .

ويدللون عليه أخيرا بالبرقية التي جاءت إلى محسن باشا والي البصرة في عام ١٨٩٧ بصدور إرادة سلطانية بتعيين الشيخ مبارك قائمقام على الكويت تابعا لوالي البصرة وتخصيص مرتب سنوي له قدره ١٥٠ كارة من التمور و٣٠٠ باون ذهب .

(انظر : مصطفى النجار وآخران : الهوية العراقية للكويت - بغداد ١٩٩٠ ص ٣٠) .

ومن الواضح أن العراقيين قد اعتمدوا في معظم هذه الأدلة على ما كتبه لوريمر في دليل الخليج - القسم التاريخي - الجزء الثالث ص ١٥٢٨ .

وتكشف قراءة هذا القسم عن أن لوريمر إنما كان يسعى إلى حث الحكومة البريطانية على عدم تجاهل النشاطات التركية في الكويت ، ويشي بتلك الحقيقة أنه بينما جاءت تلك المعلومات تحت عنوان «موقف السلطات التركية من الشيخ مبارك» ، فقد كان العنوان التالي له مباشرة «شكوك بريطانيا في طبيعة العلاقات بين شيخ الكويت والحكومة التركية ١٨٩٦ - ١٨٩٧» .

والأهم من الشكوك التي تحوط بما يأتي به العراقيون من أدلة -النظر إلى الحقائق التي تتضمنها مثل هذه الأدلة في نطاق السياق العام للعلاقات التاريخية بين الكويت والدولة العثمانية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفنيدها .

فإنه من العسير في ضوء هذا السياق خلال الفترة السابقة على عام ١٨٧١ القبول بهذا التحول المفاجئ في الموقف الكويتي ، خاصة مع ملاحظة أن الكويتيين كانوا هم الذين يقدمون الدعم العسكري للجانب العثماني ، وأنهم كانوا يتقاضون

مقابله تمورا أو ذهبا، وليس صحيحا أنهم تقاضوا الاثنين، فحتى في هذه الجزئية الصغيرة كان يعوز الكاتب العراقي قدرٌ من الدقة (انظر لوريمر - الجزء الثالث ص ١٥٢٧).

إضافة إلى ذلك فإن مقدم الأدلة العراقي قد افتقد حاسة الإنصاف التاريخي، والإنصاف هنا مقصود به إقرار الحقيقة التاريخية.

بدا ذلك في الحديث عن أمر مدحت باشا برفع الراية العثمانية، وهو أمر لا محل له بحكم أن الكويت كانت، كما سبقت الإشارة، ومنذ وقت طويل ترفع الراية العثمانية لأسباب تم تبيانها، ومن ثم لم تكن في حاجة لأمر من مدحت باشا أو غيره.

وبدا ذلك ثانيا في الأوامر التي صدرت من والي البصرة للمشاركة في الحملة ضد الشيخ قاسم بن ثاني في قطر، ولو كان قد قرأ في الصفحة نفسها التي نقل عنها في لوريمر تحت عنوان «عدوان شيخ الدوحة في قطر ١٨٩٧ - ١٨٩٨»، لعلم أن الشيخ محمد الصباح لم يكن لينتظر أوامر من أية جهة للمشاركة في هجوم على خصم له. والأمر يصبح على هذا النحو اتفاقا بين طرفين من مصلحتهما محاربة خصم مشترك وليس تنفيذا لأوامر من جانب طرف آخر، مما قد يحمل معنى التبعية، وهو ما حرص الكتاب العراقيون الرسميون على الإيهام به.

ويؤدي تصحيح الأمور على هذا النحو ليس فقط إلى إضعاف الأسانيد العراقية، وإنما الأهم من ذلك إلى حل التناقض في السياق بين ما ينبغي أن يكون في ضوء مسيرة العلاقات التاريخية السابقة بين الجانبين، وما أرادت الرواية العراقية أن تقدمه بشكل يحقق الأهداف السياسية ويفسد الحقيقة التاريخية.

وتؤكد هذه الفترة، مطلع السبعينيات، التي تمثل قمة «تمركز» السلطة في الدولة العثمانية، أن الكويت قد نجحت في تحجيم وصول آثار هذا «التمركز» إليها، وهو ما لم ينج منه العراق أو غيره من الولايات العثمانية التي تقع تحت الإدارة العثمانية مباشرة، وهذا يعود إلى أن الكويتيين كانوا هم الذين يباشرون أمور حكم بلادهم دون أي تدخل خارجي يرشح لأية زيادة للنفوذ العثماني فيها، وهذا

مخالف للأحوال التي كانت سائدة في العراق. ويبين ذلك ما تقررت عليه العلاقة بين الطرفين بعد محاولات مدحت باشا الحثيثة لتغييرها، فقد وافق الكويتيون على درجة أوثق من العلاقة القانونية التي كانت قائمة مع حكومة استانبول، أو مع ممثليها في العراق العثماني، وهي درجة بدت في جانبين: الأول: بإسناد منصب «القائمقامية» لشيخ الكويت، والثاني: إنشاء جمرك للدولة في الكويت، وفي مقابل ذلك أقرت الدولة مبدأ توارث الحكم بين شيوخ أسرة آل صباح، وأن يكون حاكمها مستقلا في شؤونه الداخلية، ولا يدفع أية رسوم أو ضرائب للدولة العثمانية، بل يتقاضى راتبا سنويا، وصدر بالفعل فرمان سلطاني بمنح شيخ الكويت لقب قائمقام ولقب الباشا أيضا*.

وعلى الرغم من أن التنظيمات التي قبل بها الكويتيون أقرت رفع السفن الكويتية للراية العثمانية فإنها قررت في الوقت نفسه امتيازات لأصحاب تلك السفن بألا تجبى منهم جمارك أو رسوم، كما أنها لم تتناول تطبيق نظام القضاء العثماني حيث ظلت الكويت تمارس قضاءها تبعا لما تمليه عليها ظروفها الخاصة، وكذلك لم تتناول تلك التنظيمات أيضا أية إشارة إلى استخدام العملة العثمانية، ذلك أن النشاط التجاري للكويت اقتضى ضرورة تمتعها بحرية التعامل بمختلف العملات المتداولة في المنطقة، أوروبية كانت (ريال ماريا تريزا) أو هندية أو فارسية أو عثمانية دون الالتزام بعملة بذاتها.

وجدير بالذكر أن المساعدات التي قدمها شيخ الكويت لحملة مدحت باشا على الإحساء كان لها عائدها بالنسبة للأسرة الحاكمة الكويتية التي حصلت على مساحات كبيرة من مزارع النخيل الواقعة على مقربة من البصرة معفاة من الضرائب، وقد أدى هذا الحصول فيما بعد إلى مشكلات كثيرة نشأت بين الجانبين، شيوخ الكويت وولاية البصرة، ثم العراق فيما بعد.

---

* بالرجوع إلى المراسلات المنشورة بين حاكم الكويت، وكافة الجهات الخارجية نجد أن حاكم الكويت لم ينطلق في تعامله مع أي جهة رسمية من هذا المنطلق، ولم يستخدم لقب «قائمقام»، بل كان يوقع مخاطباته بعبارة: «حاكم الكويت ورئيس قبائلها».

وتشير مراجعة كل هذه الترتيبات التي شهدتها العلاقات الكويتية العثمانية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي إلى أن الجانب الكويتي قد نجح بمهارة يحسد عليها في استثمار تلك الترتيبات لصالحه إلى حد كبير .

فاللقب ، أو صدور فرمان به ، أو رفع الراية . . كل هذه أمور كانت لا تضيف شيئا على الشكل الذي ارتضاه الكويتيون لعلاقتهم بالباب العالي . . شكل استمداد الشرعية من الدولة الإسلامية الكبرى . ربما كان الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ما تم القبول به من وجود مركز جمركي عثماني في الكويت ومثل هذا القبول كان يتناقض مع السياسات الكويتية ، خاصة إذا ما كان هذا القبول يمس أعز المصالح الكويتية . . المصلحة التجارية .

وواضح أن المركز الجمركي العثماني الذي فرض وجوده على شيخ الكويت كان لا يحظى منه بقبول فحرص على إثبات عدم جدواه حتى بالنسبة للعثمانيين وإظهار تعارضه مع حقوق الكويت وامتيازاتها التي كفلتها لهم الترتيبات التي تقررت من جانب آخر ، ويبرر هذا الاعتقاد أن ذلك المركز الجمركي لم يعمر لأكثر من عامين سحب بعدهما العثمانيون ممثليهم فيه بعد أن أغلقوا أبوابه ، وليس من شك في أن هذا الاختفاء السريع للمركز العثماني كان نابعا من نجاح كويتي في إبطال أية فائدة له! ومن الأمور التي أدت إلى تحجيم الدور العثماني في مرحلة ما بعد مدحت باشا ، أن تلك الصحوة المؤقتة في الخليج ما لبثت أن وجدت ما يضعفها .

فمن ناحية ، أخذ الوجود العسكري العثماني في الإحساء ، والذي كان يمثل العمود الفقري لهذه الصحوة ، في الانحسار نتيجة لما تعرضت له الحامية العثمانية من مجاعات وأوبئة ، مما أدى إلى سحبها إلى البصرة ، ولم يبق منها سوى قوة رمزية ضئيلة . كما انشغلت الدولة من ناحية أخرى بحروبها مع روسيا ومشكلاتها في البلقان مما لم يترك لها وقتا أو جهدا للإبقاء على وجودها في الخليج أو تدعيمه .

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر مجموعة من التطورات التي خلفت بصماتها على العلاقات العثمانية - الكويتية .

وبعض هذه التطورات ناتج عما حدث في تلك السنوات من صراع أسري فتح شهية العثمانيين وغيرهم للتدخل في الشؤون الكويتية .

فالمعلوم أن الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥) قد استولى على الحكم بعد أن تخلص من أخويه محمد وجراح ، الأمر الذي لم يرق للوالي العثماني في البصرة . ذلك أن هذين الأخوين كانا قد سمحا للشيخ يوسف بن إبراهيم ، وكان من كبار تجار اللؤلؤ في الكويت وله مصاهرة مع آل صباح - بالتحكم في شؤون الإمارة مما دفع الرجل إلى أن يتطلع إلى إعادة مكانته السابقة من خلال مساعدته لأبناء محمد وجراح .

ولتحقيق هذا الحلم فقد كان يقف في مواجهته عقبتان ، الأخ العنيد مبارك ، والأهم من ذلك الشرعية التي اكتسبها آل صباح ، والتي جاءت من الاستمرارية السابقة للأسرة ومن الموافقة لأكبر سلطة دينية في العالم الإسلامي . . دولة الخلافة العثمانية .

من ثم جاءت مساعي يوسف الإبراهيم لدى باشا البصرة ليحصل على معونته المعنوية قبل المادية ، للاستيلاء على الحكم في الكويت ، ولم يجد الباشا ما يمنعه من تقديم هذا العون الذي لن يكلفه شيئا ويضمن للدولة تبعية هذه الإمارة المستقلة .

دفع ذلك الشيخ مبارك إلى استنفار سكان الكويت ، خاصة قبائل البدو التي كان يملك عليها تأثيرا كبيرا ، لمقاومة الضغوط التي كان واضحا أن والي البصرة يمارسها على بلاده .

وحدث تطور آخر تمثل فيما شهدته تلك الفترة من زيادة الاهتمامات الإنجليزية بالمناطق الشمالية من الخليج ، مع ما عرفته تلك المرحلة من اهتمامات أوروبية متنامية ، خاصة من جانب ألمانيا بعد سقوط بسمارك ١٨٩٠ ، بإيجاد نفوذها في الدولة العثمانية وظهور بوادر سياسة الزحف الألمانية نحو الشرق Drang Nach Osten . وهي سياسة لم تكن بعيدة عن الكويت . فقد كان مطلوبا أن يمتد خط حديد برلين - بغداد إلى الخليج مما دفعها إلى التحري عن شؤون الكويت ، وجاءت نتيجة

التحريات في صالح الحقيقة التاريخية . . أن الكويت دولة تتمتع بقدر هائل من الاستقلال بمفاهيم العصر .

نترك للهر ريتشارد القنصل الألماني في بغداد وصف الرؤية الألمانية لوضع الكويت في رسالتين متتاليتين منه إلى حكومته بتاريخ ٢١ مايو و ٢٣ يوليو عام ١٨٩٦ ، وهما رسالتان فيهما الكثير مما يلفت النظر .

أول ما يلفت النظر في هاتين الرسالتين وصفه للكويت باسم «جمهورية الكويت» ، وأن هذه التسمية تعني أن حاكمها يختاره الأهالي ، وفيه إشارة إلى استقلال الكويت بشؤونها(١) .

يلفت النظر أكثر ما جاء في التقرير الثاني .

فقد جاء فيه أولا أن هذه الدولة ، أي الكويت ، «حافظت على درجات من الاستقلال عن الدولة العثمانية» .

وجاء فيه ثانيا الحديث عن محاولة السلطات العثمانية في البصرة استدراج الشيخ مبارك الصباح وسجنه غير أن الرجل قد قاوم المحاولة «بما لديه من أسلحة كثيرة باعها له الإنجليز تقدر بنحو ٢٥ ألف بندقية ، والشيخ مبارك الصباح رجل غني لتجارته في اللؤلؤ وهو رجل معتد بنفسه وصعب المراس» .

ومع زيادة الاهتمام الإنجليزي بالكويت ، ومع ما تعرض له وضعه المتمايز من مخاطر نتيجة لاستعداء الشيخ يوسف لباشا البصرة كان من الطبيعي أن يمد الشيخ مبارك يده للتعاون مع الإنجليز ، مما أثار الشكوك حوله في أنه تخلص من أخويه عملا بمشورة الإنجليز ، وكانت سلطات البصرة ، بتحريض من الشيخ يوسف ، هي التي وجهت إليه هذا الاتهام .

---

(١) German Archives, Turkei Vol 165 PP. 135-136 . ولم يكن وصف القنصل الألماني للكويت بالجمهورية هو أول وصف ألماني لها بذلك ، بل نجد أول تاريخ لورودذلك النعت في كتاب «علم الأرض» للجغرافي الألماني الشهير كارل ريتر الذي صدر في برلين عام ١٨١٨ .

وعلى الرغم من أن والي البصرة قد احتضن قضية خصوم مبارك فإن السلطان العثماني اضطر إلى الاعتراف بالأمر الواقع حيث أصدر فرمانا شاهانيا بتعيين مبارك قائمقاما على الكويت عام ١٨٩٧ ، مع تقرير راتب له قدره ١٥٠ كارة من التمر تحول فيما بعد إلى راتب نقدي قدره ثلاثمائة جنيه.

والملاحظ أن الشيخ مبارك قبل بشروط الفرمان الشاهاني، الأمر الذي يمكن أن يعزى لأكثر من سبب:

١- أنه أراد أن يحرم خصومه من تلك الشرعية التي يوفرها لهم اعتراف السلطان بهم.

٢- وقف محاولات باشا البصرة الساعية إلى استخدام خصومه لدعم نفوذه في الكويت.

٣- إدراك مبارك للنوايا المبيتة التي تضمرها الدولة العثمانية هذه، وأنها قد تستغل رفضه للفرمان فتقوم بمناصرة أعدائه، كما ستتخذ هذا الرفض ذريعة للإقدام على احتلال الكويت.

٤- أراد مبارك من سكوته على هذا الفرمان أن تتاح له الفرصة لاختيار حلفاء أقوياء يركن إليهم، فباشر بالاتصال بالإنجليز والروس في آن واحد[(١)].

٥- الخوف على ضياع ممتلكاته وممتلكات الأسرة في البصرة والفاو.

بيد أنه على الجانب الآخر تصور باشا البصرة أن قبول مبارك لمنصب القائمقامية يفسح له الطريق لخلق لون من «الوجود العثماني» في الكويت.. هذا الوجود الشكلي الذي لم يدم إلا فترة قصيرة للغاية من خلال المركز الجمركي مما دفعه إلى أن يطلب تجديده من خلال مركز للحجر الصحي هذه المرة، وهوما لم

---

(١) انظر: الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أ. د. غيورغي بونداريفسكي، ترجمة د. ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٤، ص ٢١١ وما بعدها.

يكن مبارك مستعدا لقبوله، فقد كان يعلم أن المسألة ليست مسألة مركز أو مكتب للحجر الصحي في بلاده بل هي مسألة وجود موظفين عثمانيين في الكويت، الأمر الذي طالب به والي البصرة بكل ما يترتب على هذا الوجود من مساس بسيادة بلاده الداخلية، ولهذا فإن الشيخ مبارك لم يستخدم هذا اللقب في مراسلاته بل كان يوقع (شيخ الكويت ورئيس قبائلها).

كما دفع هذا الموقف مبارك إلى محاولة الاتصال بالإنجليز، وفعلا طلب مقابلة المقيم السياسي البريطاني في الخليج في فبراير عام ١٨٩٧، وأبلغه أنه يتطلع إلى مساندة الإنجليز ضد محاولات التدخل في شؤون بلاده من قبل السلطات العثمانية.

الحقيقة التاريخية حول اتفاقية ١٨٩٩ :

لقد أظهر الجانب البريطاني ترددا في بداية الأمر تجاه هذه الاتفاقية إلا أنه أخذ في تغيير موقفه في ضوء ما وصل إلى علمه من تجمع القوات العثمانية في البصرة استعدادا للانقضاض على الكويت والتخلص من مبارك، كذلك في ضوء احتداد المنافسة الأوروبية في الخليج مما قد يغري أية قوة أوروبية أخرى على تقديم العون للكويت مما يضيع الفرصة على الإنجليز.

وعلى الرغم من أن اللورد كيرزون Curzon، نائب الملك في الهند، كان يشدد على ضرورة فرض الحماية البريطانية على الكويت إلا أن السفير البريطاني في استانبول، السير نيقولا أكونور، نصح حكومته بالحذر في تقديم تلك الحماية.

واعتمد السير أكونور في هذا على مذكرة كان قد وضعها المستشار القانوني للسفارة، المستر ستافريدس Stavrides، ومذكرة القنصل البريطاني في البصرة الكابتن وايت Whyte.

وقد كتب «ستافريدس» المستشار القانوني للسفارة البريطانية في استانبول مذكراته في ٣٠ من يونيو عام ١٨٩٦، وكانت مذكرة دقيقة وضعها بمناسبة

الأحداث التي جرت في ميناء الكويت، والتي أثارت قلق المسؤولين في قصر السلطان وانشغالهم. وقد تناول فيها لمحة عن الكويت، كان أهم ما فيها إشارته إلى قدرة حاكمها على أن يجمع في أي وقت «مائة ألف مقاتل مسلحين ببنادق مارتيني».

أما الكابتن «وايت» القنصل البريطاني في البصرة، فقد رفع تقريره المؤرخ في ٢٢ من مارس ١٨٩٧ إلى السفير البريطاني في استانبول. ولم يقبل «وايت» أيضا المعلومات التي جاءت في مذكرة ستافريدس عن الحلف العربي، والذي تضمن الإشارة إلى مشروع تحالف بين كل من الكويت وقطر ونجد والبحرين ضد تركيا، وإن كان قد سلم بأن والي البصرة يبذل قصارى جهده لفرض السيطرة التركية على الكويت، وأن الشيخ مبارك من جانبه يسعى بكل السبل لمنع امتداد هذه السيطرة على بلاده[١].

ولقد أدى عدم اتفاق التقريرين إلى استشارة وزارة الخارجية عن حقيقة الوضع في الكويت، وقد جاء ردها قصيرا، ولكن مهما في صياغة العلاقات البريطانية ـ الكويتية فيما بعد. قالت مذكرة الخارجية: «إن حكومة صاحب الجلالة لم تعترف أبدا بأن الكويت تحت حماية الحكومة التركية»[٢]. وواضح من ذلك أن الخارجية البريطانية قد اختارت «ستافريدس» باعتباره الدبلوماسي القريب من مركز صناعة القرار في استانبول، فهو بالتالي أقدر من غيره على تقدير الأمور واستخلاص النتائج الصحيحة، بل هو أكثر إحساسا بالتوجه الرسمي العام للدولة العثمانية في الكويت من رأي «وايت» القنصل البريطاني في مدينة البصرة البعيدة عن عاصمة الدولة العثمانية.

ومن ناحية أخرى لم يتحمس اللورد سالزبري وزير الخارجية لإعلان الحماية البريطانية على الكويت لما يمكن أن يسببه ذلك من تعقيدات في السياسة الخارجية

(١) Saldanha; The Persian Gulf PP 10-11

(٢) Ibid P- 10.

لبلاده. سواء مع الدولة العثمانية التي أصبح هناك تحسب خاص في العلاقات معها من جراء تصاعد الدعوة «للجامعة الإسلامية»، أو مع القوى الأوروبية التي دخلت ميدان المنافسة.

في ضوء ذلك نصحت وزارة الخارجية حكومة الهند بالاكتفاء بعقد اتفاقية سرية مع شيخ الكويت تأخذ صورة تعهد من الشيخ بألا يتنازل هو وورثته وأبناؤه من بعده عن أية مقاطعة من أرضه، وألا يستقبل وكيلا أو مبعوثا من قبل أية دولة أخرى دون الرجوع في ذلك إلى الحكومة البريطانية وموافقتها.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الدافع وراء الطلب الأخير كان هو الخوف من أن تضغط الدولة العثمانية على الكويت لتتنازل عن بعض أراضيها إلى ألمانيا التي كانت تعمل في ذلك الوقت على الوصول بنهاية سكة حديد بغداد إلى الكويت.

(F. O. 78/5174 Memorandum respecting Koweit pp. 13 - 16)

تنفيذا لذلك وصل الكولونيل ميد Meade المقيم البريطاني في الخليج إلى الكويت.

وجرت مفاوضات بينه وبين الشيخ مبارك حول عدد من القضايا كان أهمها: علاقة الكويت بالدولة العثمانية وتم توقيع اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ والتي نصت على أن شيخ الكويت، برضائه واختياره، يعطي العهد «ويعتبر في ذلك نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد» بألا يقبل وكيلا في أراضيه أو قائمقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى تابعة له بغير موافقة الحكومة البريطانية ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر إلى دولة أو رعية أحد من الدول بغير موافقة الحكومة البريطانية.

ولهذه الاتفاقية جانبان متصلان بالعلاقات الكويتية - العثمانية التي يحاول العراقيون استنطاقها على نحو يحقق مصالحهم.

الجانب الأول: أن دخول الكويت في علاقة تعاقدية مع قوة أخرى يعني أن

هذه القوة كانت تعلم بوضع الكويت المتمايز الذي تتمكن معه من ممارسة علاقة خارجية على هذا القدر من الأهمية، وهي علاقة لم يكن يتمكن من ممارستها أي قسم من أملاك الدولة العثمانية.

مثال على هذا أن بريطانيا، وكانت الطرف الآخر أيضا، لم تتمكن من إعلان حمايتها على مصر، رغم مرور نحو ثلث قرن على احتلالها لمصر (١٨٨٢ - ١٩١٤)، إلا بعد إسقاط السيادة العثمانية عليها بعد دخول العثمانيين الحرب إلى جانب دول الوسط.

الجانب الثاني: أن هذه الاتفاقية كانت تلغي أية تبعية كويتية للدولة العثمانية من الناحية الواقعية، إذ أصبح لا يحق لشيخ الكويت أن يتنازل عن أي جزء من أراضيه أو يستقبل وكيلا من قبل حكومة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، وينسحب هذا التعهد على الدولة العثمانية.

وقبل الاستطراد في متابعة العلاقات الكويتية - العثمانية خلال تلك الحقبة الحساسة من تاريخها ينبغي التنبيه إلى أنه إذا كان باشا البصرة هو الذي يقوم أحيانا بالاتصالات مع شيوخ الكويت أو تنفيذ سياسات الدولة التي يمثلها تجاهها فإن ذلك لم يكن ليتم لحساب الولاية التي كان يحكمها وإنما كان يتم تنفيذا لسياسات الباب العالي التي ترسم في استانبول.

فالفرمانات التي تصدر تكون ممهورة بالخاتم السلطاني الشريف، والرغبة في الحصول على جزء من الكويت لسكة حديد برلين - بغداد مرتبطة أيضا بسياسات الدولة وليس بسياسات ولاتها في العراق، بمعنى آخر ليست ولاية البصرة ولا أي ولاية عراقية أخرى كانت تملك أي شكل من أشكال تبعية الجانب الكويتي لها، حتى لو كانت هذه التبعية الاسمية ذات الطابع الديني التي كانت تربط الكويت بدولة الخلافة العثمانية.

لقد جاء في رسالة طويلة بعث بها الكولونيل «ميد» إلى حكومة الهند،

وتعرض فيها إلى مسألة «اللقب» وكذلك مسألة «العلم» وما يتصل بهاتين المسألتين من طبيعة العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية.

وأعرب «ميد» في مستهل رسالته عن أن لقب «القائمقام» الذي حصل عليه الشيخ جعل الأمور أصعب، غير «أني أرى أنه لا الشيخ مبارك ولا من سبقه من حكام الكويت قد نظروا إلى هذا اللقب أو الاعتراف بحكمهم من قبل السلطات العثمانية على أنه ذو تأثير على وضعهم المستقل في الكويت، وأن السبب الوحيد لقبول هذا اللقب هو قيمته كضمان لمزارعهم في الأرض التركية (١).

وأضاف «ميد» إلى ذلك قوله: «إن شيخ الكويت كان يعلم أن هذا اللقب لن يمنع الأتراك من التعدي عليه إذا ما وجدوا الفرصة مناسبة، وضم الكويت بشكل تام للامبراطورية العثمانية، وهو ما كان عليه أن يوقفه(٢).

أما بخصوص «العلم التركي» الذي كانت ترفعه السفن الكويتية، فقد سبق أن شرح المقيم البريطاني في الخليج هذه القضية عام ١٨٦٣ : بأن التجار الكويتيين لهم علمهم الخاص، ولكنهم كانوا يستفيدون من رفع العمل التركي أمام سلطات بومباي لتخفيض الجمارك على سلعهم.

هذا عن الجانب الاقتصادي لقضية رفع العلم، أما الجانب السياسي فقد شرحه الشيخ مبارك للكابتن «فيليب» قبطان السفينة «سفنكس» بقوله «إنه قد رفع في عهد أبيه وجده كعلم إسلامي، ولايشير هذا البتة إلى أن الكويت تحت أية سيطرة أو حماية من الأتراك (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتفاقية في صورتها التي وقعت بها جاءت خالية من أي التزام من قبل الحكومة البريطانية، غير أنه إزاء إصرار الشيخ اضطر المقيم البريطاني أن يوجه إليه خطابا يؤكد فيه «حسن نوايا» الحكومة البريطانية حياله

(1) Records of Kuwait Vol. 1, P. 143.
(2) Ibid.
(3) Records of Kuwit Vol. 1, p. 153.

وحيال خلفائه من بعده، كما وافق على أن يحصل الشيخ مبارك على خمسة عشر ألف روبية من خزينة المقيمية البريطانية في بوشهر مقابل موافقته على تلك الاتفاقية، والإبقاء على سريتها، على ألا تعلن إلا بموافقة مسبقة.

والواضح أن هذه الاتفاقية تندرج تحت توصيف اتفاقيات «تبادل المنافع»، بمعنى أنها ليست من ذلك النوع من الاتفاقيات القسرية التي تتم لمصلحة طرف على حساب الطرف الآخر، مما يصعب القول معه إنها اتفاقية (حماية) بالمعنى التقليدي الذي كانت تبرم به مثل هذه الاتفاقيات في ذلك العصر.

يبدو ذلك في أن بريطانيا قد ضمنت عدم تنازل الشيخ عن أية قطعة من أراضيه لأية دولة أخرى، وفوق ذلك تحصلت على عدة امتيازات واستثناءات ضريبية وعلى موافقة الشيخ على إقامة وكيل بريطاني في بلاده وعلى أن تنظر الوكالة البريطانية في قضايا الأجانب، بالمقابل تساهلت الحكومة البريطانية من جانبها في تصدير الأسلحة إلى الكويت، تلك التي كان يحتاج إليها الشيخ لاستخدامها ضد أعدائه.

الموقف العثماني بعد اتفاقية ١٨٩٩ :

رغم كل أسباب السرية التي اتخذها الجانبان، الكويتي والبريطاني، للحفاظ على سرية الاتفاقية إلا أن أخبارها قد تسربت إلى الجانب العثماني.

دفع ذلك دوائر قصر يلدز إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف خلق شكل من أشكال السيادة الفعلية على الكويت، وهي سيادة لم توجد قط قبل ذلك فيما سبق التنويه به.

من هذه الإجراءات إصدار القرار بتعيين مدير عثماني لميناء الكويت، والنية في إرسال قوة عسكرية إلى الكويت، أكثر من ذلك عملت الدولة العثمانية على إقصاء

الشيخ عن الحكم، فوجهت إليه إنذارا، ثم أرسلت نقيب أشراف البصرة على الباخرة «زحاف» لنفي الشيخ من بلاده(١).

وليس من شك في أن هذا التحرك غير المسبوق من جانب حكومة استانبول في اتجاه فرض سيادة فعلية على الكويت كان محكوما بعدة اعتبارات.

من هذه الاعتبارات دخول العنصر الأوروبي في معادلة العلاقات العثمانية - الكويتية، ألمانيا في الجانب العثماني وبريطانيا في الجانب الكويتي.

منها أيضا أنه أصبحت هناك «مصلحة حيوية» للدولة العثمانية في الكويت، وهي المصلحة التي ظهرت في إصرارها على بناء خط سكة حديد برلين - بغداد بكل معطياته الاقتصادية والسياسية.

باختصار أصبحت الكويت في بؤرة ما يصطلح على تسميته «بالمسألة الشرقية» في وقت بلغت فيه تلك المسألة ذروة نشاطها.

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ أن دوائر قصر يلدز كانت حريصة طوال الوقت على تأكيد الطابع الديني للعلاقة مع الكويت، مما بدا في عدم اختيارها لشخصية عسكرية أو إدارية من شخصيات ولاية البصرة ليحمل الإنذار الذي تقرر إرساله إلى الشيخ، بل أرسلت شخصية لها طابعها الديني، وهو نقيب أشراف البصرة.

بيد أن كل تلك القرارات التي اتخذتها السلطات العثمانية اصطدمت بمعارضة عنيفة من جانب الشيخ مبارك، فعندما أرسلت مدير الميناء الذي قررت تعيينه يصحبه خمسة جنود رفض الشيخ استقبالهم وأرغمهم على العودة إلى البصرة.

ولم يكن منتظرا أن يقف الجانب البريطاني مكتوف اليدين فبادر السير أوكونور إلى تقديم احتجاج للباب العالي جاء فيه أن الحكومة البريطانية وإن لم تكن لها أية أهداف في الكويت إلا أنها ترتبط مع شيخها بعلاقات خاصة، وأنه إذا قامت

---

(1) Records of Kuwait Vol. 1, P. 196 - 197

السلطات العثمانية بأية محاولة لفرض سيطرتها أو رقابتها على الجمارك في الكويت فلا مفر من توقع نشوب أزمة خطيرة بين استانبول ولندن. (لوريمر: دليل الخليج - القسم التاريخي ج ٣ ص ١٥٣٧).

بعد فشل محاولة التدخل المباشر من جانب الحكومة العثمانية في الكويت جاءت محاولتها الثانية للتدخل من وراء قناع ألماني.

وتؤكد هذه المحاولة حقيقة أن قصر يلدز لم يكن يتمسك بالسيادة على الكويت لأسباب تاريخية وإنما لأسباب تتصل بخطط جديدة نشأت بعد تعاظم المصالح الاقتصادية لها على الخليج.

تمثلت المحاولة فيما جرى في يناير عام ١٩٠٠ حين تقدمت ألمانيا بتأييد من الدولة العثمانية بطلب لشراء منطقة ساحلية من شيخ الكويت تبلغ مساحتها نحو عشرين ميلا مربعا بالقرب من كاظمة لجعلها محطة لنهاية خط سكة حديد بغداد.

غير أن الشيخ مبارك عامل أعضاء البعثة الألمانية التي تقدمت بالطلب، وكانت تتشكل من القنصل الألماني في العاصمة العثمانية ومعه الملحق العسكري بالسفارة الألمانية في استانبول.. عاملهم بجفاء شديد ورفض قبول الهدايا التي قدموها إليه، كما رفض أن يتفاوض مع البعثة في الطلب الذي تقدمت به، ورغم تأكيد رئيسها للشيخ مبارك أن ألمانيا حصلت من السلطان العثماني على امتياز بمد خطوط حديدية عبر ممتلكاته.

وقد أجاب الشيخ مبارك عن ذلك القول بأنه وحده صاحب السيطرة على أراضيه، وليس السلطان العثماني، وأنه لا يرغب في امتداد الخطوط الحديدية إلى بلاده.

وبالتدخل العثماني من وراء «القناع الألماني» لم تعد ثمة حاجة لحكومة لندن للاستمرار في إخفاء الاتفاقية المعقودة مع شيخ الكويت خاصة وأنه قد بدا أن حكومة استنابول قد علمت بها، ومن ثم قام السير أوكونور بإبلاغ الباب العالي،

والسفارة الألمانية في العاصمة العثمانية بأن علاقة شيخ الكويت ببريطانيا تمنعه من التنازل عن أي جزء من أراضيه لدولة أخرى.

(I.O. Political & Secret Library of Britain, 127 Koweit Conf. PP. 6 - 7)

بعد فشل الإجراء المباشر من خلال سلطات البصرة، وبعد فشل الإجراء غير المباشر من خلال «القناع الألماني»، حاول العثمانيون اللعب بآخر أوراقهم، وهي ورقة طالما لعبت بها الدولة العثمانية بامتداد تاريخها.. ورقة تأليب إحدى القوى المحلية على القوة التي تريد التخلص منها.

كانت القوة المحلية التي حاولت حكومة استانبول توظيفها في هذا الغرض هي قوة الأمير عبد العزيز بن الرشيد في حائل الذي حرضته على مهاجمة الكويت، وقد تلقى وعدا من والي البصرة بحكم الكويت إذا ما نجح في الاستيلاء عليها.

وفعلا ونتيجة لتعقيدات محلية أخرى اصطدم الطرفان، حائل والكويت، في معركة الصريف، الواقعة في منتصف الطريق بين الجانبين، عام ١٩٠١، تلقى فيها الكويتيون هزيمة قاسية، كان لابد أن يكون لها نتائجها.

سعت الدولة العثمانية لجني الثمار بإقصاء مبارك عن حكم الكويت فأوفدت إليه نقيب الأشراف في البصرة، السيد رجب، بعرض من الدولة تخيره فيه بين القدوم إلى الآستانة ليعين عضوا في مجلس شورى الدولة، أو النفي الاختياري لأي مكان في الدولة تخصه فيه بمعاش دائم، أو استخدام القوة ضده إذا رفض أن ينفذ أيا من الطلبين.

ومرة أخرى تتدخل الحكومة البريطانية لمنع الجانب العثماني من استثمار ما حدث في «الصريف»، فقد استدعى اللورد لانزدون السفير العثماني في لندن في ١١ من سبتمبر عام ١٩٠١ وأبلغه بأن الحكومة البريطانية لن تغير علاقتها بالكويت طالما لا ترسل الدولة العثمانية من جهتها قوات عسكرية إلى الكويت، أما إذا حدث تعدٍّ سواء بشكل مباشر من قبل الدولة نفسها، أو بشكل غير مباشر من خلال

حليفها ابن الرشيد فإن الحكومة البريطانية ستبادر إلى تقديم دعمها الكامل إلى شيخ الكويت، ولم تنته الأزمة إلا بصدور تصريح عثماني بالإبقاء على الوضع الراهن Status Quo. (F. O. 78/5174 Memo respecting Koweit).

ولما كانت قضية الكويت قد دخلت آنذاك فيما يعرف بالسياسة العالمية Welt Politik الألمانية فلم يكن منتظرا أن تنكص استانبول على عقبيها بعد ذلك، وإن كانت قد غيرت خططها من محاولة الاستيلاء على الكويت برمتها إلى محاولة اقتطاع أجزاء منها تحقق الهدف . . هدف الحصول على نهاية مناسبة لخطة سكة حديد بغداد Baghdad Terminal.

ومرة أخرى يؤكد ذلك التحول أن القضية بالنسبة للدولة لم تكن قضية حقائق تاريخية تتصل بالكويت بقدر ما كانت قضية تحقيق مصالح ملحة.

بدا ذلك فيما حدث في العام التالي ١٩٠٢، من إرسال الدولة العثمانية لقوات عسكرية استهدفت استلاب الأراضي الكويتية في المنطقة الواقعة بين أم قصر وسفوان، مبررة ذلك بأن موافقتها على الوضع الراهن مقصود به ذلك الوضع الذي كان قائما في الكويت قبل عقد اتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت.

ويؤكد أن ذلك العمل قد تم بإيعاز ألماني: أن السيطرة على تلك المناطق التي ادعى تبعيتها له الجانب العثماني كانت توفّر المخارج العميقة لخور عبد الله والزبير لتكون نهاية لخط سكة حديد بغداد.

وكانت حجة الدولة العثمانية في العمل الذي قامت به أن المناطق التي استولت عليها تدخل في ولاية البصرة، وهو ما رفضه الشيخ مبارك مؤكدا أن الأماكن التي استولت عليها الدولة استوطنها الكويتيون منذ وقت طويل، وأن القبائل الخاضعة لسيطرته تعمل في الصيد والغوص على اللؤلؤ في تلك الجهات. (I. O Political and Secret Library of B. 181).

ويمكن القول إن التعديات العثمانية من خلال هذا العمل قد أسقطت أية دعوى

لهـا على الكويت وحـولت دعواها إلى اتجـاه آخر . . إلى الحصول على أجـزاء من الأراضي الكويتية ، وبالتالي تحولت قضية العلاقات بين الطرفين إلى اتجاه آخر . . نزاع حول الحدود ، وهو الطريق الذي أوصل في النهاية إلى اتفاقية عام ١٩١٣ .

اتفاقية ١٩١٣ وتعيين الحدود Delimitation بين الكويت والبصرة

تأكد لدى الجانبين البريطاني والكويتي بعد أحداث عام ١٩٠١ أن ما اتبع خلال الفترة التي أعقبت عقد اتفاقية ١٨٩٩ من الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية قد جاء بنتائج مناقضة لما استهدف منها .

فمن ناحية لم تعد الاتفاقية سرية بالمعنى الحقيقي فقد عرف بها العثمانيون كما علم بها غيرهم ، ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن حكمتها قد انتفت بالنسبة لهم نتيجة للإبقاء على هذه السرية ، الأمر الذي عرض أراضيهم للانتهاكات من جانب الدولة العثمانية ، ومن ناحية أخرى رأى البريطانيون بدورهم انتفاء الحكمة من السرية في ضوء الدور الذي أخذت تلعبه الدولة العثمانية ، «كمخلب قط» للسياسات الألمانية في الشرق الأدنى .

قوّى من الاتجاه إلى الإعلان عن حقيقة كنه العلاقات البريطانية ـ الكويتية ما جرى خلال العام التالي (١٩٠٢) حين ساندت السلطات العثمانية في البصرة الشيخ يوسف الإبراهيم وأبناء إخوة مبارك في إرسال حملة بحرية لغزو الكويت في سبتمبر عام ١٩٠٢ .

وقد أرادت الحكومة البريطانية قبل الإقدام على خطوة الإعلان عن اتفاقية عام ١٨٩٩ الاطمئنان إلى سلامة موقفها القانوني مما دفع اللورد كيرزون نائب الملك في الهند إلى تكليف المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل كمبال Kembale بدراسة وضعية الكويت ومدى تبعيتها للدولة العثمانية .

ويظل تقرير الكولونيل كمبال مرجعا للساعين إلى معرفة طبيعة العلاقات بين

الكويت والدولة العثمانية، وهو التقرير الذي اعتمدت عليه حكومة لندن في إعلان حمايتها الصريحة على الكويت.

أوضح هذا التقرير أن الدولة العثمانية تعتمد في مطالبتها بتبعية الكويت على الادعاء بأن سكانها الأصليين قد وفدوا إليها من أم قصر في جنوب البصرة، غير أن التقارير المتوافرة في أرشيف حكومة بومباي تشير إلى أن سكان الكويت الأصليين قد وفدوا إليها من نجد، وقد رجح كمبال صحة هذه المعلومات الأخيرة.

هذا عن أصل سكان الكويت، انثنى بعد ذلك التقرير البريطاني الرسمي ليثبت مجموعة من الأحداث التي تؤكد أنه لم يكن ثمة سيطرة عثمانية فعلية على الكويت.

فمن ناحية قاومت الكويت بنجاح، على حد تعبير الكولونيل كمبال، جميع المحاولات التي بذلتها الدولة العثمانية لإخضاعها لها، وأنها استطاعت المحافظة على كيانها منذ تأسيسها وحماية نفسها من محاولات القوى المجاورة للتدخل في شؤونها.

من ناحية أخرى سجل كمبال مجموعة الحقائق التي اعتمد عليها في التوصل إلى النتيجة التي توصل إليها: حماية شيوخ الكويت للثائرين على السلطات العثمانية، عدم وجود حاميات عثمانية على الأراضي الكويتية في أي وقت، عدم أداء حكام الكويت لأية التزامات مالية للسلطات العثمانية إلا لفترات قصيرة جدا ولظروف طارئة، الأمر الذي يمكن معه تجاهلها، والعكس كان صحيحا فقد كانت الدولة هي التي تدفع رواتب سنوية لشيوخ الكويت مقابل حماية شط العرب بناء على ترتيب محلي، أما رفع الراية العثمانية فلم ير فيه كمبال صورة من صور التبعية، فالأمر لم يكن أكثر من مظهر من مظاهر الاحترام الديني لدولة الخلافة الإسلامية.

استنادا إلى كل ذلك خرج التقرير البريطاني الشهير بنتيجة أن الكويت لم تكن

تابعة في أي وقت للدولة العثمانية، وهو التقرير الذي اعتمد عليه اللورد لانزدون Lansdowne في تصريحه الذي أدلى به في مجلس اللوردات عام ١٩٠٣ بأن شيخ الكويت خاضع للحماية البريطانية، كما أن الحكومة البريطانية ترتبط معه بمعاهدات واتفاقيات خاصة مما يعد أول تصريح بريطاني رسمي بشأن الحماية البريطانية على الكويت.

ترتب على هذا التصريح طرح قضيتين أساسيتين: قضية استمرار الكويت في رفع الراية العثمانية، وقضية حدود الكويت مع ولاية البصرة..

بالنسبة (للقضية الأولى) كان الخلاف واضحا بين وجهة النظر البريطانية التي تحكّم اعتبارات القانون الدولي، وشيوخ الكويت الذين يحكمون الاعتبارات الدينية.

وجهة النظر البريطانية كانت ترى أن هناك تناقضا قانونيا واضحا بين منع القوات العثمانية من النزول في الكويت، ورفع شيخ الكويت للراية العثمانية، ومن ثم طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ مبارك أن يستبدل بالراية العثمانية راية أخرى.

اعترض الشيخ على ذلك، وكانت وجهة النظر التي قدمها أنه يرفع الراية العثمانية باعتباره مسلما وليس باعتباره من رعايا الدولة العثمانية.

وقد استمرت هذه المشكلة ذات الطابع التناقضي بين قواعد القانون الدولي وبين المعتقدات الدينية دون حل لفترة غير قصيرة حتى تم تسويتها في اتفاقية يوليو عام ١٩١٣ بأن يرفع الشيخ الراية العثمانية، على أن تضاف إليها كلمة «كويت» لتكتب على ركن من أركانها، إذا ما رغب في ذلك.

(القضية الثانية).. قضية تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة كانت القضية الأهم.

بعد فترة قصيرة من تصريح لانزدون Lansdowne أجرت الحكومة البريطانية أول محاولة لتخطيط الحدود عام ١٩٠٤ بخط يسير من «خور الصبية ليمر جنوب أم قصر وسفوان متجها إلى جبل سنام، ومن هناك إلى وادي الباطن».

لم يقبل شيخ الكويت بهذا الاقتراح الأول لتعيين حدود بلاده، فقد رأى أنه يحرم بلاده من تلكم المناطق التي سبق للعثمانيين اقتطاعها، أم قصر وسفوان، فضلا عن أن الاقتراح البريطاني لم يتضمن شيئا عن حدود الكويت البحرية التي كان يرى أنها تشتمل على جميع السواحل والجزر الممتدة من جزيرة فيلكا إلى شط العرب.

بعد ثلاث سنوات (١٩٠٧) تشكلت لجنة فنية من حكومة الهند أقرت اعتبار جزيرتي وربة وبوبيان تابعتين للكويت، وأرجأت النظر في بقية المطالب الكويتية.

ومن درسوا الوثائق البريطانية وأدركوا دينامية اتخاذ القرار في الإدارات البريطانية يعرفون أن تلك الإدارات كانت تستغرق وقتا في التوصل إلى قراراتها، ولكنها عندما تفعل تكون ملتزمة بالدفاع عنها أمام أية محاولات مضادة، ومن ثم فقد كان حرص هذه الإدارات بالغا في تمحيص كل كبيرة وصغيرة قبل اتخاذ قرارها، حتى يكون قابلا للدفاع عنه defensible سواء أمام كبار المسؤولين في الحكومة، أو أمام الطرف الآخر الذي يواجهه البريطانيون.

أمام كل هذه التطورات لم يكن منتظرا أن تقبل الدولة العثمانية إخراجها بسهولة من المعادلة الكويتية، خاصة بعد الانقلاب الذي قام به الاتحاديون عام ١٩٠٨.

وقد انعكست التطورات التي شهدتها الدولة العثمانية بعد هذا الانقلاب على قضية العلاقات الكويتية ـ العثمانية.

ففي استانبول حاولت الحكومة الجديدة أن تفتح بابا جديدا لتقوية قبضتها على سائر أنحاء الامبراطورية.

بدت انعكاسات تلك التطورات بعد فترة قصيرة من نجاح الاتحاديين في الاستيلاء على السلطة، فقد بذل ولاتهم في البصرة وبغداد محاولات عديدة لإخضاع الكويت للحكم العثماني المباشر. رد شيخ الكويت على ذلك بتأكيد وضعيته الاستقلالية عن السلطات العثمانية في البصرة. بدا ذلك في الرسائل التي كان يبعث بها إلى ولاة البصرة الاتحاديين والتي كان يحرص في كثير من الأحيان على تلقيب نفسه فيها «بحاكم الكويت ورئيس قبائلها» بدلا من لقب «القائمقام» العثماني القديم، الذي استمر ولاة البصرة حريصين على مخاطبته به.

ونتيجة لتناقض المواقف على هذا النحو بدأ كل طرف يستخدم ما بين يديه من أوراق.

ولاة البصرة الاتحاديون لجأوا إلى الأسلوب العثماني القديم. . أسلوب تأليب القوى المجاورة على الكويت، ومن هنا جاء تحريضهم لعشائر المنتفق لمضايقة الشيخ مبارك.

لجأ هؤلاء أيضا إلى استخدام ورقة أخرى للضغط على شيخ الكويت من خلال أملاكه وأملاك أسرته في البصرة والفاو، **فقد رفضت سلطات البصرة تسجيل تلك الأراضي في دفاتر «الطابو الخاقانية» بحجة أنه ليس عثمانيا، وليست بيديه الوثائق العثمانية التي تشهد بصحة تبعيته للدولة العثمانية مما يمنع تلك السلطات من القبول بملكيته لتلك الأراضي ما لم يسارع بتقييد نفسه وأسرته في «سجل النفوس».**

رد شيخ الكويت على نفس النمط، فبالنسبة لممتلكاته فقد بادر بتسجيلها سرا في القنصلية البريطانية في البصرة، مما دفع السلطات العثمانية لدى علمها بذلك إلى التعدي على أراضيه ومزارع نخيله.

بيد أنه لم يمض وقت طويل على تلك السياسات المعادية من الطرفين حتى تتالت تطورات جديدة غيرت منها. .

فقد توالت المشكلات على الحكومة الجديدة خاصة بعد عزل السلطان عبد

الحميد عام ١٩٠٩، سواء في الحرب الطرابلسية ضد إيطاليا والتي فقدت فيها هذه الولاية (١٩١١ - ١٩١٢)، أو الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) التي فقدت فيها مزيدا من ولاياتها في شبه الجزيرة البلقانية، وهي حروب أثارت روحا من التعاطف الإسلامي لم يكن منتظرا أن تبقى الكويت بمنأى عنها.

بدا ذلك في تبرع شيخ الكويت لإتمام سكة حديد الحجاز لما سوف يؤدي إليه ذلك من تخفيف مشقات الحج، كذا في إعانته للدولة في مواجهة آثار الحريق الكبير الذي شب في استانبول عام ١٩١١، وأكثر من ذلك في المعاملة الحسنة التي لقيتها منه القوات العثمانية التي كانت تمر بالكويت في طريقها للإحساء في الذهاب والإياب.

وقد أدت الأحداث التي لحقت بالدولة على أيدي العهد الجديد بالإضافة إلى تحسن العلاقات مع الكويت إلى الحد الذي أدى إلى منح الشيخ مبارك الوسام المجيدي من الدرجة الأولى كما أدت إلى استعداد العثمانيين لتسوية مشكلاتهم مع الكويت أملا في الحصول على تأييد من جانب بريطانيا في مواجهة مشكلاتهم المتفاقمة.

وترتب على ذلك إجراء مباحثات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بدأت في فبراير عام ١٩١١ واستمرت لأكثر من عامين وانتهت بالتوقيع على الاتفاقية الانجليزية العثمانية الخاصة بالخليج في ٢٩ من يولية عام ١٩١٣.

ويتأكد المتابع لتفصيلات المباحثات التي جرت بين الجانبين من أن تلك المباحثات قد تطرقت لحل المشكلات القائمة بين الجانبين في الخليج ومنطقة شط العرب بما فيها المسألة الكويتية التي ارتبطت بدرجة أو بأخرى بسائر القضايا المطروحة، بمافي ذلك المسألة المصرية!

الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين حول المسألة الكويتية كان حول تبعية الكويت للدولة العثمانية، وعما إذا كانت تبعية اسمية Suzerainty أو تبعية فعلية Sovereignty.

حول هذه القضية جاءت وجهة نظر المفاوض البريطانية على النحو التالي :

(١) إن الكويت لم تكن خاضعة للسلطات العثمانية خضوعا فعليا، وذلك استنادا إلى تقارير الرحالين الأوربيين الذين أبرزوا تلك الحقيقة، ومن بينها تقرير لويس بلي الذي رفعه إلى حكومة بومباي عام ١٨٦٦ .

(٢) طلب المفاوض البريطاني أن توافق الدولة العثمانية على الابقاء على الوضع الراهن status quo في الإمارة، وأن تقوم بسحب حامياتها العسكرية من مقاطعات الكويت الشمالية وتعترف بتبعية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت .

(٣) أن تمتنع الدولة العثمانية عن التدخل في شؤون الإمارة ومنها الشؤون المتعلقة بوراثة الحكم، وأن تقوم بسحب موظفي الحجر الصحي من الكويت لتترك لبريطانيا وحدها ترتيب قواعد وتنظيمات الحجر الصحي .

أما وجهة النظر العثمانية فقد جاءت على النحو التالي :

(١) إن حكام الكويت أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية، وكثير منهم حمل لقب القائمقامية واستخدموا الراية العثمانية، وفي مراسلاتهم مع ولاة البصرة كانوا يجددون دائما ولاءهم للسلطان ويلحون على منحهم وأفراد أسرهم براءات الرعوية العثمانية[١] .

(٢) رغم اعتراف الجانب العثماني بأنه لم توجد في أي وقت حاميات عثمانية في الكويت فإن ذلك، في رأيه، لا يعني عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية، إذ توجد معسكرات عثمانية على بعد ١٥٠ ميلا جنوب الكويت . أضف إلى ذلك أن الدولة لا تحتفظ بحاميات عسكرية في كثير من البلدان الخاضعة لها، مثل عسير

(١) سبق دحض هذه الادعاءات، انظر ص ٦٧ وما بعدها. ومذكرة الرد الكويتي على الادعاءات العراقية الواردة في مذكرة وزير خارجية العراق، مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٤، ص٢٤ وما بعدها .

واليمن، ولا يعني عدم وجود الحاميات العثمانية زوال السيادة العثمانية عن تلك البلدان.

(٣) التمسك بجزيرة بوبيان والجزر المجاورة لها.

(٤) حاول الجانب العثماني إغراء البريطانيين بالاعتراف بمطالبه بأن سلم لهم في حالة اعترافهم بتبعية الكويت للدولة العثمانية فإنها على استعداد للاعتراف بجميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت، والتمتع بالمزايا التي تكفلها تلك المعاهدات.

وقد زاد من تعقد أسباب الاختلاف بين الطرفين حدوث اختلاف داخل الدوائر الحكومية البريطانية حول ماهية السياسة التي ينبغي اتباعها تجاه المطالب العثمانية.

كان من أهم نقاط الاختلاف النقطة التي يجب أن ينتهي عندها النفوذ العثماني في الخليج، وكان هناك رأيان في هذا الصدد.

رجال الخارجية البريطانية الذين رأوا أنه بالإمكان تقديم بعض تنازلات للأتراك في الخليج مقابل الحصول على تنازلات مقابلة في مناطق أخرى، خاصة في مصر.

رجال حكومة الهند، على رأسهم اللورد هاردنج Hardinge الذين قدروا أن الوجود العثماني في الخليج أكثر خطورة من الوجود الروسي أو الفرنسي بحكم تأثيره الديني على الحكام العرب في المنطقة، ولهذا السبب ذهب إلى المطالبة بإسقاط أي سيادة عثمانية على الكويت، لأن من شأن الاعتراف بمثل هذه السيادة تشجيع حكومة استانبول على التقدم نحو غيرها من الإمارات كالبحرين وقطر، وأكد هاردنج وجوب توفير الحماية الدائمة لشيخ الكويت حتى لا يفقد الثقة بالحكومة البريطانية.

وقف اللورد جراي Grey وزير الخارجية البريطانية موقفا وسطا بين الرأيين، فاقترح على حكومة الهند ربط هذا الموضوع بقضية سكة حديد بغداد، ففي حالة إشراك بريطانيا في الخط، لا يكون هناك مانع من الاعتراف بالسيادة العثمانية على

الكويت شريطة أن تكون مشيخة مستقلة بشؤونها الداخلية، ويمكن أن تدفع إرسالية سنوية للدولة العثمانية.

وفي مقابل هذه التنازلات من الجانب البريطاني بالنسبة للمسألة الكويتية فقد طلب:

(١) أن تتنازل الدولة العثمانية عن جميع مطالبهاعلى كل من قطر والبحرين ومسقط ومشيخات الساحل المهادن.

(٢) أن تتنازل الدولة العثمانية عن حق مراقبتها للقروض المصرية وإلغاء الفرمان الصادر في ٧ من أغسطس عام ١٨٧٩، ويترك للخديو التصرف بمقتضى الفرمانات الصادرة في سبتمبر ١٨٧٢ ويونيو ١٨٧٣.

(٣) إنه في حالة مد خط حديد بغداد إلى الخليج وتكون نهايته الكويت، تتفق الحكومتان على ما يتخذ من إجراءات لحماية الخطوط المنشأة.

ويلاحظ فيما يتعلق بمواقف المفاوضين العثمانيين أنها قد اتسمت بقدر كبير من الارتباك، بل والتناقض، فبينما كانوا يتمسكون بتبعية الكويت للدولة العثمانية كانوا يصرون في نفس الوقت على تقليص حدود الإمارة، كما أن ما أبدوه من استعداد للاعتراف بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت كان يلغي من الناحية الواقعية أية تبعية كويتية للدولة العثمانية.

على أي الأحوال فقد انتهت تلك المباحثات الطويلة بالتوقيع في يوم ٢٩ من يوليو عام ١٩١٣ بالأحرف الأولى على اتفاقية الخليج، وقعها عن الجانب العثماني إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية، وعن الجانب البريطاني السير إدوارد جراي وزير الخارجية أيضا.

وتجدر الإشارة فيما يلي إلى أهم المواد التي جاءت في هذه الاتفاقية متصلا بالكويت بقصد إخضاعها للدراسة الموضوعية.

تنقسم الاتفاقية إلى خمسة أقسام، انصب القسم الأول منها على الكويت، وقد تألف هذا القسم من عشر مواد يمكن استعراضها على النحو التالي:

المادة الأولى: مقاطعة الكويت كما هي محددة في المادتين ٥ و ٧ من هذه الاتفاقية تشكل قضاء مستقلا في الامبراطورية العثمانية.

المادة الثانية: لشيخ الكويت أن يرفع كما كان يفعل في الماضي العلم العثماني بالإضافة إلى كلمة (الكويت) تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد ذلك، وله أن يمارس إدارة مستقلة في المنطقة الإقليمية المحددة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية. **وتمتنع الحكومة الامبراطورية العثمانية عن أي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك مسألة الوراثة ومن أي عمل إداري آخر، وكذلك أي احتلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي إلى الكويت.**

وفي حالة خلو مقعد الإمارة تعين الحكومة الامبراطورية العثمانية بمقتضى فرمان شاهاني قائم مقام ليخلف الشيخ الراحل وللباب العالي أن يفوض لدى شيخ الكويت مبعوثا بقصد حماية مصالح ورعايا مختلف مقاطعات الامبراطورية.

المادة الثالثة: تعترف الحكومة الامبراطورية العثمانية بحيوية الاتفاقيات التي عقدها سابقا شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة في ٢٣ من يناير ١٨٩٩ وفي ٢٤ من مايو ١٩٠٠ و ٢٨ من فبراير ١٩٠٤ بنصوصها الملحقة (ملحق ١ ـ ٢ ـ ٣) بهذه الاتفاقية. وكذلك تعترف بسريان امتيازات الأرض الممنوحة من الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وللرعايا البريطانيين وحيوية المطالب المنطوية في المذكرة المرسلة بتاريخ ٢٤ من أكتوبر ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة للشؤون الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان في لندن (كالنص الملحق بالاتفاقية ـ ملحق ٤).

المادة الرابعة: لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين الذي عقد من قبل والخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة في ٦ من سبتمبر ١٩٠١ بين سفارة صاحب الجلالة

البريطانية في الآستانة ووزارة الخارجية الامبراطورية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لا يحدث أي تغيير من الحكومة الامبراطورية العثمانية في الوضع القائم في الكويت كما هو محدد بهذه الاتفاقية فإنها لن تغير من طبيعة علاقاتها مع حكومة الكويت ولن تعمل على إنشاء محمية، وأن الحكومة الامبراطورية العثمانية لتأخذ مذكرة بهذا الإعلان.

المادة الخامسة: استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت، وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي، وهذا الخط مشار إليه باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥) وجزائر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبّر وقاروه وأم المرادم، بالإضافة إلى الجزر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة.

المادة السادسة: القبائل التي تقع داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية يعترف بها على أنها داخلة في تبعية شيخ الكويت الذي يقوم بتحصيل الزكاة كما كان يفعل ذلك في الماضي وله أن يمارس الحقوق الإدارية التي يتمتع بها بصفته قائم مقام عثماني، ولا يجوز لحكومة الامبراطورية العثمانية أن تمارس في هذه المناطق أي عمل إداري مستقلة عن شيخ الكويت، وأن تمتنع عن إقامة حاميات أو القيام بأي عمل عسكري مهما كان نوعه دون التفاهم قبلا مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة السابعة: حدود المقاطعة المشار إليها في المادة السابقة تحدد كالآتي:

خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر تماما جنوب أم قصر سفوان وجبل سنام وبمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها، وما أن يصل هذا الخط إلى الباطن حتى يتبعه في اتجاه الجنوب الغربي إلى حفر الباطن الذي يبقى ناحية الكويت ومن هذه النقطة يتجه الخط المذكور نحو الجنوب الشرقي تاركا آبار الصفاه والقرعة والهبة وبره وأنطاع حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر في الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥).

(شكل ٢)

خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣م - المنطقة A التي يمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي الكامل فيها وتتبعها جزر وربة، وبوبيان، ومسكان وفيلكا، وأم المرادم، وعوهة، وكبر، قاروه، بالإضافة إلى الجزر المجاورة والمياه الإقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية).

المنطقة B وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت، الذي يستوفي منها العشور والمنح الإدارية، ولا تباشر الحكومة الإمبراطورية العثمانية في هذه المنطقة أي عمل إداري دون علم ودراية شيخ الكويت، كما تمتنع عن إقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه. إلخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية.

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية).

المادة الثامنة: إنه في حالة موافقة الحكومة الامبراطورية العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد ـ البصرة إلى البحر واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط أو أي نهاية له تدخل في المقاطعة المستقلة تتفق الحكومتان على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط المُنشأ وكذلك تأسيس مكاتب للجمارك والمستودعات التجارية وأي مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط.

المادة التاسعة: سيتمتع شيخ الكويت بحرية تامة في ممارسة حقوقه في ممتلكاته الخاصة التي يمتلكها في ولاية البصرة على أن تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقا للقانون العثماني، وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للضرائب وللقواعد الخاصة بحفظها وتمويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية.

المادة العاشرة: مجرمو المقاطعات المجاورة لا يمكن قبولهم في مقاطعة الكويت بل ينبغي طردهم عند وجودهم، ومن المتفق عليه أن هذا الحكم لن يشكل ذريعة تسمح للسلطات العثمانية بالتدخل في شئون الكويت كما إنه لم يشكل ذريعة تسمح لشيخ الكويت بالتدخل في شئون الولايات المجاورة.

* * *

تبدو أهمية الاتفاقية في أن المتحاربين بالتاريخ، وعلى الجانبين، كان كل منهما يجد فيها بعض ما يدعم به دعاويه.

الجانب العراقي، وفي كتاباته الرسمية، رأى أن الاتفاقية قد نصت على «بقاء الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة»، كما أن الهدف فيما ارتآه هذا الجانب «الذي استهدفته بريطانيا من النص على حدود أراضي القضاء في مشروع الاتفاق هو تعريف بمنطقة نفوذها بصورة غير مباشرة وما في ذلك من تحديد لمدى تدخل السلطات العثمانية فيها.». (الجمهورية العراقية ـ وزارة الخارجية: حقيقة الكويت ـ تموز ١٩٦١ ص ١١).

بعض الرافضين لهذا المنطق العراقي رأوا أن مظهر التبعية الوحيد في الاتفاقية

هو رفع العلم «ومع ذلك فقد تميز عن العلم العثماني بكلمة الكويت»، وقد أبدى هؤلاء استنكارهم من القول بأن الكويت جزء من الامبراطورية العثمانية بمقتضى هذه الاتفاقية وتساءلوا «كيف تكون جزءا من الامبراطورية والحكومة العثمانية لا تملك أي تصرف إداري أو عسكري أو نفوذ ما داخل الكويت!؟.

(د. محمد مرسي عبد الله: إعلان استقلال الكويت وغروب الدولة العثمانية ـ جريدة الاتحاد ـ أبوظبي ١٥/ ١٠/ ١٩٩٠)

وقراءة مثل هذه الوثيقة الهامة لا تتم على هذا النحو، فتلك القراءات تنزع الاتفاقية من سياقها التاريخي العام. فأغلب بنود هذه الاتفاقية ينبغي قياسها بالأوضاع التي كانت قائمة قبيل إبرامها..

فقد أقرت الاتفاقية أوضاعا سابقة كان الكويتيون قد ارتضوها، وهي الأوضاع التي كانت تقوم على شكل من أشكال الاعتراف بالتبعية الدينية لدولة الخلافة، مع بعض التغييرات.

وأول ما يلاحظ في الاتفاقية أن المادة الأولى لم تشر من بعيد أو من قريب لتبعية الكويت لولاية البصرة وإنما تحدثت عنه باعتباره «قضاء مستقلا في الامبراطورية العثمانية».

يلفت النظر ثانيا أن الكويت استمرت ترفع العلم العثماني وهو ما كانت تفعله من قبل، ولكن بإضافة كلمة «الكويت»، ولنا أن نلاحظ هنا أن علم «الهلال والنجوم» استمر رمزا إسلاميا حتى بعد سقوط الدولة العثمانية، حتى أن دولة مستقلة مثل مصر استمرت ترفعه بعد تغيير لونه!.

الفرمان أيضا بتعيين الشيخ ليس فيه جديد، وإن كان وجود مبعوث عثماني في الكويت هو الجديد، وهو الأمر الذي أغضب الشيخ مبارك على اعتبار أن وجود هذا المبعوث سوف يفتح الباب للمؤامرات، غير أنه على الجانب الآخر تم تحجيم

هذا الوجود بأمرين، أولهما: إبعاد أي موظفين أتراك في الكويت، وثانيهما: تحديد صلاحيات هذا المبعوث في صلب الاتفاق.

المادة الثالثة من الاتفاقية التي تضمنت اعتراف الحكومة العثمانية «بحيوية الاتفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية» كانت تعني في نفس الوقت الاعتراف باستقلال الكويت، فإن منح الكويت حق الاتفاق مع دولة أخرى، ثم الاعتراف بحيوية Validity هذاالاتفاق له دلالة قانونية غاية في الأهمية.

ويجيء الاعتراف «بخط حدود» للكويت فيما تضمنته المادة السابعة على جانب كبير من الأهمية.

وتصدر هذه الأهمية من حقيقة أن «خط الحدود» لا يوجد إلا بين كيانين سياسيين مستقلين، وهي حقيقة لم تكن سلطات حكومة استانبول جاهلة بها.

فقبل ذلك بسبع سنوات فقط وعندما كانت الدولة العثمانية طرفا في اتفاقية الحدود مع مصر في أكتوبر عام ١٩٠٦ أصر المتفاوضون العثمانيون على تسمية الخط الذي تم ترسيمه بخط إداري Administrative Line أو خط فاصل Separating Line، وليس بخط حدود.

يبقى بعد ذلك بالنسبة لهذه الاتفاقية الإشارة إلى ما جاء في مادتها التاسعة بضمان سلامة الممتلكات الكويتية في البصرة، وهو مكسب كان الحكام الكويتيون يطمحون إلى تحقيقه منذ وقت طويل، خاصة وأنه قد حرم الجانب العثماني من ورقة طالما كان يضغط بها على الأسرة الكويتية الحاكمة.

ويمكن القول أنه بحسابات السياق التاريخي فإن اتفاقية عام ١٩١٣ لم تخرج كثيرا عن هذا السياق، وبحسابات المكسب والخسارة فلا شك في أن الجانب الكويتي قد استفاد من أكثر من مادة من مواد هذه الاتفاقية، ولعل ذلك ما يدفع الجانب العراقي في إصداراته الرسمية إلى التمسك بتوصيف هذه الاتفاقية بأنها مجرد «مشروع اتفاقية». وهي مسألة تستحق التوقف عندها.

فقد نصت الاتفاقية على أنه سيجري تبادل التصديق عليها في لندن حالما يتسنى ذلك، على أن يتم ذلك في غضون ثلاثة شهور من توقيعها على أقصى تقدير.

وعلى الرغم من هذا النص فقد أدلى حقي باشا بتصريح له في يوم التوقيع على الاتفاقية جاء فيه أنها لن تصبح سارية مادامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التي كانت قد تقدمت بها في مذكرة مؤرخة بالتاريخ نفسه، وقد علقت هذه التحفظات موافقة بريطانيا على بعض الإصلاحات الضريبية وعلى توقيع الدولة العثمانية على اتفاقية السكك الحديدية.

ولم يحدث فيما بعد أن سحب أي تحفظ من تلك التحفظات، كما لم يسحب تصريح حقي باشا. وعندما لم يتم التصديق على الاتفاقية في فترة الشهور الثلاثة المحددة أعيدت المفاوضات، وتم توقيع اتفاقيات إضافية أخرى مدت مدة التصديق من قبل بريطانيا والدولة العثمانية وحدد يوم ٣١ من أكتوبرعام ١٩١٤ آخر موعد لتبادل وثائق التصديق، وبحلول ذلك اليوم كانت الدولتان على مسافة قريبة جدا من الحرب، ولم يتم أبدا التصديق على الاتفاقية.

بين قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) واستقلال العراق (١٩٣٢):

رموز التبعية للدولة العثمانية سقطت عن مناطق واسعة من تلك التي بقيت فيها مع دخول الدولة الحرب إلى جانب دول الوسط.

حدث هذا في الكويت كما حدث في مصر وإن كان بالنسبة للأولى لم يقتصر الأمر على مجرد إسقاط الرموز وإنما امتد إلى الإسهام في إسقاط الوجود العثماني في العراق نفسه، كما تقرر في التبليغ الذي وجهه الكولونيل نوكس Knox القائم بأعمال المقيم البريطاني في الخليج للشيخ مبارك.

وقد نص هذا التبليغ على أن يهاجم شيخ الكويت أم قصر وسفوان وبوبيان،

وأن يعتمد على غيره من الشيوخ الممكن الاعتماد عليهم لتحرير البصرة من السيطرة العثمانية أو اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنع الإمدادات العثمانية من الوصول إلى البصرة، أو حتى إلى القرنة وذلك إلى حين وصول القوات البريطانية القادمة من الهند.

وإذا كان هذا التبليغ قد تضمن اعتراف الحكومة البريطانية «بأن تكون مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية» فقد تضمن في نفس الوقت وعدا بتحقيق مصالح شيخ الكويت بأن تبقى «بساتين النخيل الواقعة ما بين الفاو والقرنة في حيازتكم وحيازة نسلكم معفاة من الضرائب والرسوم».

فضلا عن ذلك فقد تضمن هذا التبليغ وعدا آخر من الحكومة البريطانية بأن «لا نرجع البصرة للحكومة العثمانية ولا نسلمها لها قطعيا»، وقد ارتأى بعض المؤرخين أن هذا الوعد يلوح ضمنا بضم البصرة للكويت.

وبغض النظر عما كان يقصده التبليغ البريطاني فإن ما ترتب على الحرب من سقوط الإمبراطورية العثمانية وظهور «العراق الحديث» تحت الانتداب البريطاني قد غير من الخريطة السياسية للمنطقة فيما يمكن رصده سواء بالنسبة إلى العراق، أو الكويت.

فبالنسبة للعراق، لأول مرة في التاريخ الحديث يظهر على الخريطة السياسية في المنطقة كيان سياسي تحت اسم العراق، ويتطابق الكيانان الجغرافي والسياسي.

وبالنسبة للعراق ثانيا، فقد تقرر هذا الكيان السياسي بمقتضى قرار الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم، وهو قرار عين حدوده القائمة، ولم يعط لأحد تفويضا بزيادة تلك الحدود.

وبالنسبة للعراق ثالثا، فإن فترة الانتداب التي رسمت حدوده مكنته في نفس الوقت من أن يضم الموصل بعد معركة سياسية مع تركيا التي كانت تطمع في ضمه،

وهي معركة استمرت حتى عام ١٩٢٦ .

هذا بالنسبة للعراق . .

أما بالنسبة للكويت فإن «ظل السيادة العثمانية» الذي كان قائما حتى قيام الحرب قد انزاح تماما ، خاصة بعد تسليم هذه الدولة سواء في المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر ١٩٢٠ أو تسليم الجمهورية التركية في المادة ١٦ من معاهدة لوزان ١٩٢٣ بالتنازل عن كل حقوق لها في البلاد العربية .

ولعل اختلاف الوضع بين الكويت والعراق هو الذي يفسر الأسباب التي أدت إلى أن قرارات سان ريمو أو موافقة عصبة الأمم على قيام نظام الانتداب في الأراضي العربية التي كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية لم تشر من قريب أو بعيد إلى الكويت .

هذا مما يؤكد أن الوضع القانوني لهذه الأخيرة كان من وجهة نظر عصبة الأمم التي كانت تمثل المجتمع الدولي آنذاك مختلفا عن الوضع القانوني للعراق . مما يسلبه أية ذريعة يحتج بها في دعاويه على الكويت .

وفضلا عن ذلك فإن فرض الانتداب البريطاني على العراق وفرض الحماية البريطانية على الكويت قد وضع البلدين لأول مرة تحت سيطرة قوة دولية و احدة ، وليس أقوى من اعتراف هذه القوة بالوجود المتمايز للكيانين السياسيين ، كذا ليس أفضل من سعيها لتخطيط الحدود بينهما على اعتبار أنه ليس من مصلحة لها في فرض أوضاع خاطئة يمكن أن تتسبب في لون من عدم الاستقرار بين الشعوب التي تحكمها .

وفي هذا الإطار . . إطار دفع الأمور إلى حالة من الاستقرار ، يمكن أن ننظر إلى ما تم إثر قيام الحكم الوطني في العراق بتولي الملك فيصل الحكم عام ١٩٢٢ حيث تم تخطيط الحدود بين الكويت والعراق طبقا لما جاء في الاتفاقية الإنجليزية -

العثمانية المعقودة في ٢٩ من يوليو عام ١٩١٣، والتي لم يتم التصديق عليها لأسباب لا صلة بها بهذا الجانب من الاتفاقية الخاصة بتلك الحدود.

جاء ذلك في رسائل متبادلة بين الشيخ أحمد الجابر شيخ الكويت والمندوب السامي البريطاني في العراق، السير برسي كوكس.

وكانت هذه الاتصالات قد بدأت بالكتاب الذي وجهه الشيخ سالم الصباح (١٩١٧ - ١٩٢١) إلى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت في سبتمبر عام ١٩٢٠م والذي ذكر فيه بحدود الكويت مع العراق طبقا للمادة السابعة من اتفاقية يوليو عام ١٩١٣م والتي عينت خط الحدود البرية بين البلدين.

استمرت الاتصالات بعد وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني وتم تبادل المراسلات بين الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ - ١٩٥٠م) والمعتمد السياسي البريطاني في الكويت، الميجور مور، في أوائل عام ١٩٢٣م، وقد جاء في الرسالة التي وجهها الشيخ ما نصه: من جهة حدود نجد مع الكويت فهمناها بموجب أوراق الاتفاق، ولكن الحدود بين العراق والكويت ما فهمناها فلهذا نرجو من لطفكم تفيدونا عن ذلك ليكون عندنا معلوما[1].

وهناك مجموعة من الملاحظات حول هذه المبادرة الكويتية التي تعتبر أول اتصال عراقي - كويتي بعد أن ظهر كيان العراق السياسي:

(١) إن هذا الاتصال قد تم من خلال المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، وهذا لا يقلل من أهميته في ضوء العلاقة القانونية بين الجانبين البريطاني والكويتي في ذلك الوقت، لأن من أهم مظاهر علاقة الحماية Protectorate أن تدير الدولة الحامية الشؤون الخارجية للبلد المحمي، أو البلد الواقع تحت حمايتها كما هي الحال بالنسبة للكويت Under Protection ويلاحظ في هذا الشأن أنه في بلاد كان لها إدارتها المسؤولة عن عقد اتصالاتها مع الخارج وقد تم إلغاء هذه الإدارات بعد إعلان

(١) رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى الميجور مور في ١٣ شعبان عام ١٣٤١ هـ.

الحماية عليها وأصبحت تابعة لممثل الدولة الحامية كما جرى في تونس (١٨٨١م) والمغرب (١٩١٢م) ومصر (١٩١٤م).

(٢) كان وراء ادعاء الشيخ أحمد الجابر بعدم الفهم سعي كويتي للحصول على اعتراف من الجانب البريطاني بالحدود العراقية الكويتية كما تم الاتفاق عليها عام ١٩١٣م، وهوما حدث فعلا في الاتصالات التالية التي تمت بين الطرفين.

فقد طلب الميجور مور من الشيخ تعيين خط الحدود الذي يراه صحيحا، فأجابه الأخير بأن الحدود بين الكويت والعراق هي الحدود التي طلبها الشيخ سالم في رسالته المقدمة إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت بتاريخ ٣ من المحرم عام ١٣٣٩هـ.

تم بعد ذلك الاتصال التالي بين المعتمد السياسي البريطاني في الكويت والمندوب السامي البريطاني في بغداد السير برسي كوكس، وقبل استعراض ما تم في تلك الاتصالات يكون من المطلوب سبر غور شرعيةما ترتب عليها من نتائج.

فاذا كان نظام «الحماية» يكفل للدولة الحامية أن تدير الشؤون الخارجية للبلد الخاضع لحمايتها دون أن ينتقص ذلك من القيمة القانونية لأية إجراءات تترتب على هذه الإدارة فإن نظام «الانتداب» يكفل للدولة المنتدبة نفس الوضعية. إدارة الشؤون الخارجية للبلد الواقع تحت الانتداب مع اختلاف بسيط ولكنه هام، وهو أن على سلطة الانتداب أن تقدم تقريرا سنويا لعصبة الأمم، الهيئة الدولية التي أصدرت قرار الانتداب.

وأهمية هذا التقرير بالنسبة للاتصالات موضع المتابعة: أن ما تمخض عنها، وفي ضوء الحقيقة المشار إليها يكتسب وضعا دوليا، وليس مجرد اتفاق بين طرفين.

ومن هنا تأتي أهمية الرد الذي بعث به المندوب السامي البريطاني في بغداد السير برسي كوكس في ١٩ من أبريل عام ١٩٢٣م، وتأتي حجية ما احتواه هذا الرد في أية اتصالات تجرى حول الحدود بين الكويت والعراق.

قالت الرسالة التي بعث بها أحمد الجابر في أبريل ١٩٢٣ ما نصه :

«إن الحدود التي يدّعى بها بين الكويت والعراق هي الحدود التي طلبها الشيخ سالم في رسالته المقدمة لسعادتك بتاريخ ٣ من محرم ١٣٣٩ هجرية الموافق ١٧ من سبتمبر ١٩٢٠ ، وهي التي تبدأ من تقاطع وادي العوجة بالباطن إلى جهة الشرق جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل بوبيان وورية حتى ساحل البحر شمالي الحدود النجدية الكويتية الحالية وتدخل الجزر البحرية التالية (مسكان ، فيلكا، عوهة ، كبر ، قاروه، أم المردام في تلك الحدود)».

وجاء رد كوكس في نفس الشهر على شكل خطاب أرسله إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت جاء فيه :

يمكن إخبار الشيخ بأن طلبه حول الحدود الكويتية العراقية معترف به من قبل حكومة صاحب الجلالة «البريطانية» بحسب الحدود والجزر التي أشار إليها الشيخ في رسالته السابقة.

(F.O. 371/8952 Memorandum From His Excellency The High Commissioner for Iraq to the Political Agent, Kuwait,19 April 1923).

بين استقلال العراق (١٩٣٢) وانضمام الكويت إلى الأمم المتحدة (١٩٦٣) :

في أعقاب استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم في ١٩٣٢ أعاد المسؤولون فيه تأكيد صحة الحدود مع الكويت من خلال مذكرة وجهها نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي البريطاني في ٢١ من يوليو من العام نفسه، وعن طريق المراسلات غير المباشرة، بحكم وضعية الكويت تحت الحماية البريطانية، وافق الشيخ أحمد الجابر على تلك الحدود في رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت في ١٠ من أغسطس عام ١٩٣٢ وهي :

«من تقاطع وادي العوجة بالباطن ومنه في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب سفوان تترك للعراق ثم يمر خط الحدود شرقا بجنوب آبار سفوان. جبل

سنام، أم قصر إلى مفترق طرق خور الزبير وخور عبد الله حيث تتبع جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وقاروة وأم المرادم الكويت».

وكان مفروضا بعد اتفاق الجانبين على تعيين Delimitation خط الحدود الانتقال إلى المرحلة التالية وهي مرحلة ترسيم Demarcation هذا الخط، إلا أن العراق عمل على تعطيل أي تقدم في طريق ترسيم الحدود، ويمكن أن تعزى أسباب تلكؤ العراق في تنفيذ ذلك في حينه إلى أسباب سياسية متعلقة بالعراق وليست لأسباب تاريخية، وإن كان التاريخ قد استخدم لتبرير الأسباب السياسية.

فرغم الاستقرار الذي عرفته الحدود العراقية ـ الكويتية على النحو المرسومة به على الخرائط، إلا أن العراق لم يلبث أن أثار العديد من المشكلات بينه وبين الكويت فيما يتعلق بتلك الحدود، وأكثر من ذلك اتجهت السياسية العراقية منذ الثلاثينيات، وفي أعقاب الاستقلال، إلى الدعوة إلى وحدة الكويت مع العراق أو الاتحاد معه أو ضمه إليه.

ظهرت أولى الدعوات الخاصة بذلك في برامج بعض الأحزاب السياسية خاصة «حزب الاتحاد الوطني» الذي كان يترأسه ياسين الهاشمي عام ١٩٣٣ وإن كان المنطلق الذي تحرك منه رجال هذا الحزب هو المنطلق العربي الداعي إلى إتمام الوحدة العربية، ومثل هذا المنطلق لا يقبل بدعاوى الضم وإنما يرى أن الوحدة تتم بشكل من أشكال القبول والسعي الشعبيين.

الأهم من ذلك حماسة الملك غازي (١٩٣٢ ـ ١٩٣٩) للاتجاهات نحو الوحدة مع الكويت بتأثير من رئيس ديوانه رشيد عالي الكيلاني مما تجسد في إنشائه لإذاعة خاصة في قصر الزهور ببغداد للتعبير عن آرائه في القضايا العربية بصفة عامة وفي المسألة الكويتية بصفة خاصة.

ومن المفارقات التي تثير الاهتمام أنه رغم تلك الدعاية الواسعة التي كان يبثها العراق فإنه كان حتى ذلك الوقت لم يتحرر تمامامن السيطرة البريطانية التي كان يسعى إلى تخليص الكويت منها على حد الدعاية التي كانت تبثها إذاعة قصر

الزهور، وهي سيطرة تمثلت في قواعد عسكرية بريطانية وفي معاهدات تربطه بحكومة لندن.

ويتفق المؤرخون على أن الدواعي العراقية وراء المطالبة بالكويت خلال تلك الفترة المبكرة من ظهوره كدولة قد انبثقت من أكثر من اعتبار:

(١) الرغبة في الاستحواذ على الممتلكات الكويتية الخاصة في البصرة والفاو. ينم عن ذلك أن الحكومة العراقية قد بدأت بفرض ضرائب على تلك الممتلكات على اعتبار أنها غير ملزمة بالوعود التي كانت بريطانيا قد قطعتها على نفسها لشيخ الكويت إبان الحرب بضمان حيازته لتلك الممتلكات وإعفائها من الضرائب.

واتجهت الحكومة العراقية بعد ذلك إلى عدم الاعتراف بملكية شيوخ الكويت لأراضيهم في البصرة والفاو بحجة عدم تسجيل تلك الأراضي في «دفاتر الطابو»، وناصرت المحاكم العراقية كثيرين من المدعين بملكية تلك الأراضي، ثم لم تلبث أن استغلت الحكومة العراقية الأزمة التي ترتبت على الدعوة لضم الكويت إلى العراق لتجريد شيخ الكويت من معظم ممتلكاته وممتلكات أسرته واعتبارها من المنافع العامة.

(٢) أسال اكتشاف حقل البرقان عام ١٩٣٨، وهو من أضخم حقول النفط الكويتية أسال لعاب الحكومة العراقية للاستفادة من الثروة النفطية التي أصبح من المتوقع أن تحظى بها الكويت.

بدا ذلك في اعتراض الحكومة العراقية على تقارير اللجان الفنية الخاصة بترسيم الحدود التي سبق ووافقت عليها عام ١٩٣٢، وذلك على أساس أن ما قررته تلك اللجان عام ١٩٣٨ من اعتبار الخط المستقيم الذي يمتد شرقا من الباطن إلى جنوب آخر نخلة تقع إلى أقصى جنوب سفوان أسلوبا غير عصري في ترسيم الحدود، كما أن امتداد الحدود من النقطة الواقعة جنوب سفوان حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبد الله بخور الزبير قبل أن يصل إلى نقطة الشويلج من شأنه حرمان العراق من منفذ له على الخليج، ومن ثم طالب العراق بأن تتنازل الكويت عن مقاطعاتها الشمالية إلى خط عرض ٣٥ ٢٩ درجة شمالا وهذا معناه أن تترك له ما يقرب من ثلث مساحتها.

(٣) فشل العراق في إخضاع الكويت لنظامه الاقتصادي بعد تعثر الجهود لإقامة اتحاد جمركي بين البلدين لاختلاف الأنظمة الاقتصادية .

ورأى العراق أن ضم الكويت سيساعده في القضاء على تجارة التهريب التي ادعى أنها تؤثر تأثيرا سيئا في اقتصاده ، فضلا عن أن القبائل في الفرات الأوسط تعتمد في تمردها على السلطة العراقية على الأسلحة المهربة من الكويت .

(٤) فجرت حكومة العراق قضية إمداد الكويت بالمياه من شط العرب وذلك بتفتيش القوارب الكويتية المشتغلة بنقل المياه العذبة بحجة أنها تمارس تجارة التهريب مما كان يترتب عليه تأخر وصول مياه الشرب إلى الكويت .

ويذكر ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت «أن آخر الطرق العراقية في مغازلة الكويتيين التلويح لهم بالفوائد التي يجنونها من الحصول على مياه شط العرب بوساطة أنبوب قطره ٢٣ بوصة الأمر الذي من شأنه أن يحول الأراضي القاحلة بجوار مدينة الكويت إلى حدائق غنّاء ، وهم يعرفون أنه إذا تم ذلك فإن الفلاحين الذين سيتولون زراعة الأرض المستصلحة سيأتون من العراق وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الأراضي الكويتية ويطلبون حماية دولتهم في حالة نشوء أي نزاع ولو كان مفتعلا» .

(٥) كان تأثير النفوذ الألماني النازي واضحا في توجهات السياسة العراقية ، الأمر الذي تبدَّى في الدعاوى العراقية لضم الكويت بالنظر إليها باعتبارها المناطق الجنوبية Southernland of Iraq مما دفع الحكومة البريطانية إلى اتهام الهر جروبا Herr Grobba وزير ألمانيا المفوض في بغداد بأنه المحرك الأساسي للدعاية العراقية ضد الكويت .

استفحلت الأزمة في العلاقات العراقية الكويتية نتيجة لأزمة داخلية كويتية أراد الملك غازي افتعالها لتحقيق مشاريعه تجاه الجار الصغير .

الأزمة الداخلية هي الأزمة المعروفة باسم أزمة المجلس والتي نشبت بعد تأسيس المجلس التشريعي في الكويت في يوليو عام ١٩٣٨ ، وما استتبع ذلك من

خلاف بين المجلس والسلطات البريطانية فيما يتعلق بحق المجلس في النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد مع شيخ الكويت خاصة تلك المتعلقة بامتيازات النفط، وألا تسري تلك الاتفاقيات إلا بعد موافقة المجلس عليها، كما أن محاولة المجلس انتحال بعض صلاحيات السلطة التنفيذية قد استتبعه تأزم العلاقات مع الشيخ الذي بادر إلى حله قبل مضي أكثر من ستة شهور على تأسيسه.

أتاحت تلك الأزمة الفرصة للعراق لشن هجوم عنيف على نظام الحكم في الكويت وإثارة عناصر المعارضة، والادعاء بأن الكويت «جوهرة الخليج الثمينة والميناء الطبيعي للعراق» قد باتت مهددة بأخطار داهمة. وعمد العراقيون في هذه المناسبة إلى التذكير بادعاءاتهم التي ظلت تتجدد في كل مناسبة وهي أن الكويت كانت قائمقامية عثمانية ومقاطعة عراقية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. (جريدة الاستقلال - بغداد ١٢ فبراير ١٩٣٩).

استتبع تلك الأحداث أن أخذ العراق يتجه جديا إلى تدبير غزو مسلح للكويت مما أكدته تقارير الاستخبارات البريطانية بأن متصرف البصرة قد تلقى تعليمات من الملك غازي ورشيد عالي الكيلاني بجمع قوات مسلحة محلية والإغارة بها على الجهراء التي تشكل مركزا دفاعيا مهما بالنسبة للكويت.

وبينما كان يجري الاستعداد لتنفيذ تلك الخطة توفى الملك غازي في حادث سيارة غامض في أبريل عام ١٩٣٩ مما وأد المحاولة.

في إثر انتهاء تلك الأزمة دارت في يوليو عام ١٩٣٩ مباحثات بين الحكومتين العراقية والبريطانية بهدف إعادة تعيين الحدود بين الكويت والعراق، وهي المباحثات التي لم يترتب عليها أي جديد سوى تحديد ميل واحد جنوب سفوان ليكون نهاية للحدود بين البلدين، واعتمدت خريطة وزارة الحرب البريطانية الصادرة عام ١٩٢٠ كأساس لتعيين تلك الحدود، كما تقرر وضع مراكز للمراقبة من قبل الحكومتين العراقية والكويتية على الحدود القائمة بينهما، والاتفاق على توقيع معاهدات صداقة وحسن جوار على غرار المعاهدات التي تم إبرامها بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

بيد أنه على الجانب الآخر لم تحقق الكويت رغبة العراق في تأسيس ميناء على خور عبدالله إذ كان ذلك يستدعي تنازل الكويت عن جزء من حدودها البحرية، وهو ما رفضته تماما.

رغم الأحداث العاصفة التي مرت بها المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، فإنها كانت فترة هدوء في العلاقات العراقية - الكويتية.

فقد وفرت تلك الحرب الفرصة لبريطانيا لإحكام سيطرتها على المنطقة. كما أنه لم يمض أكثر من عامين على نشوب الحرب حتى سيطرت عسكريا على العراق لقمع حركة رشيد عالي الكيلاني.

واستمر هذا الموقف الهادئ، بحكم الظروف، طيلة سنوات الحرب، غير أنه لم يستمر في فترة ما بعد الحرب، خاصة وقد عرفت تلك الفترة متغيرات مهمة.

كان أظهر تلك المتغيرات التطورات الاقتصادية التي شهدتها الكويت مع بداية تصدير النفط عام ١٩٤٦، وما ترتب على ذلك من تدفق الثروة على الإمارة.

نوري السعيد ومشروع ضم الكويت (المستقل) إلى الاتحاد العربي الهاشمي:

تميزت العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل إلى أن قام الاتحاد الهاشمي في فبراير ١٩٥٨ بين العراق والأردن، وكان نوري الشعيد رئيس الحكومة آنذاك متحمسا لضم الكويت إلى الاتحاد يدفعه عاملان رئيسيان:

أولهما: تقديره أهمية انضمام الكويت، وخاصة أن حكامها لا يرتبطون بصلة القربى إلى الأسرة الهاشمية مما يجعل قيام الاتحاد أكثر تقبلا في المنطقة العربية.

وثانيهما: إدراكه لأهمية الكويت الاقتصادية وقدرتها على دعم الاتحاد وسد العجز في ميزانيته. ومن ثم مضى نوري السعيد في محاولة إقناع كل من الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من جراء

انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي ملوحا بأن ذلك الاتحاد من شأنه مقاومة التسلل الشيوعي في المنطقة العربية، **ومن ثم قدم اقتراحا إلى الحكومة البريطانية يقضي بإعلانها استقلال الكويت حتى تكون الإمارة مؤهلة بوضعها المستقل للانضمام للاتحاد. غير أنه عرض على الحكومة البريطانية في الوقت نفسه حفاظا على مصالحها الاقتصادية واستثماراتها النفطية وارتباطاتها الدفاعية أن تعقد مع الكويت معاهدة تمنحها جميع تلك المزايا التي تتمتع بها في الكويت قبل إعلانها لاستقلالها. وفي حالة عدم موافقة الحكومة البريطالنية على مشروعه هذا، فإنه يمكن الاكتفاء بانضمام الكويت إلى اللجنة الاقتصادية للاتحاد مقابل اعتراف الحكومة العراقية بالحدود القائمة.**

وقد كان للكويت موقف واضح الصلابة في مواجهة هذا الطلب الذي اقترحه نوري السعيد حيث أعلن الشيخ عبدالله السالم صراحة عدم استعداد بلاده للانضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية مؤكدا عدم وجود أية مكاسب تجنيها الكويت من جراء انضمامها إلى ذلك الاتحاد، بل إن الضرر قد يكون هو الأكثر توقعا، وفضلا عن ذلك فقد كان الشيخ عبدالله السالم يدرك جيدا أن النظام العراقي غير مستقر فهو لا يتمتع برصيد شعبي ومن ثم فهو معرض للانهيار في أية لحظة، وبالتالي فإنه من الخطورة أن يربط بلاده بذلك النظام(*).

وعلى الرغم من موقف الكويت المعارض للانضمام إلى الاتحاد العربي الهاشمي فإن العراق لم يتجه إلى الضغط عليها وإنما على العكس من ذلك فقد حاول كسب ودها حتى يستميلها تدريجيا إلى قبول فكرة الانضمام، واستمر مرة أخري في محاولاته إقناع بريطانيا باعتبارها الدولة الحامية للكويت من أجل الضغط على الكويت لقبول الفكرة. وتقرر عقد اجتماع في لندن في ٢٠ يوليو ١٩٥٨ من أجل النظر في هذا الأمر بين المسؤولين العراقيين والبريطانيين. ومن أجل ذلك أعدت الحكومة العراقية مشروع اتفاقيتين خاصتين بدعم الكويت للاتحاد العربي

(*) Kuwait and Arab Union No. 217 Secret 10th April 1958, Records of Kuwait. Vol 6, P. 101

الهاشمي وانضمامها إلى ذلك الاتحاد **كإمارة مستقلة محتفظة بشخصيتها وبنظام الحكم فيها وبعلمها الخاص وسيادتها على إقليمها.**

ويتضح من عشرات المراسلات التي تمت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية بخصوص انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي اعتراف العراق -بما لا يقبل الشك- بالكويت ككيان مستقل ضمن حدود واضحة المعالم وشخصية سياسية مستقلة.

ولم يكتب لمشروع نوري السعيد النجاح، لمعارضة الكويت من جهة، ولمقتله إثر قيام ثورة تموز بالعراق، وما ترتب على ذلك من حل الاتحاد الهاشمي.

أزمة ١٩٦١ وترسيخ الاستقلال الوطني الكويتي:

على إثر قيام النظام العسكري الذي تزعمه عبدالكريم قاسم في يوليو ١٩٥٨ والذي أدى إلى الإطاحة بالملكية في العراق، بدأ النظام الجديد يعاني الكثير من المشكلات الداخلية وكان من أبرزها الانشقاقات السياسية والعسكرية إلى جانب الحرب الأهلية التي شنها بعنف ضد الأكراد المسلمين في شمال العراق.

ولم يجد النظام العراقي أمامه وسيلة لإنقاذ ماء وجهه سوى تحريك أطماعه السياسية والاقتصادية في الكويت وتكرار ادعاءاته الباطلة ضدها. وبذلك تناقض مع نفسه تناقضا واضحا حين حرص في بداية قيامه على إقامة علاقات ودية مع الكويت فإذا به يتحول إلى العدوان عليها.

ومن المؤسف أن يأتي ذلك العدوان في الوقت الذي استطاعت فيه الكويت نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية التي بلغتها وما ارتبطت به من علاقات متكافئة بين الدول العربية والأجنبية أن تعمل على إقامة علاقات جديدة مع بريطانيا تتناسب والمكانة التي وصلت إليها وهو ما تحقق بالفعل في التاسع عشر من يونيه ١٩٦١ حين اتفق الطرفان على إلغاء معاهدة ١٨٩٩ وإحلالها بمعاهدة جديدة تقوم على الصداقة والتعاون.

وعلى الرغم من أن الكويت حظيت بتأييد كثير من الدول العربية والأجنبية على تلك الخطوة التي خطتها فإن الموقف لم يلبث أن انفجر في العراق على إثر إذاعة أنباء استقلال الكويت. ففي الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٩٦١ دعا عبدالكريم قاسم إلى مؤتمر صحفي في مقره الدائم الذي كان يتخذه بوزارة الدفاع وفيه طالب بضم الكويت إلى العراق مهددا كل دولة إن هي اعترفت باستقلال الكويت أو تبادلت التمثيل الدبلوماسي معها بقطع العلاقة بينه وبينها، وقد أدى اعتراف الدول العربية وبقية دول العالم بالكويت إلى عزل العراق عزلا يكاد يكون تاما عن محيط الأسرة العربية والدولية.

ومما يستلفت النظر أن النظام العراقي في إثارة مطالبه بالكويت عمد إلى ادعاءات تاريخية باطلة، من بينها ادعاؤه تبعية الكويت لولاية البصرة وما اعتبره حقا له في وراثة الدولة العثمانية! وليس من شك في أن تركيز النظام العراقي على ولاية البصرة العثمانية كانت تعني اتجاهه للمطالبة بضم مناطق أخرى كالإحساء وقطر مما يؤكد أهدافه التوسعية في أقطار الخليج.

وقد بادرت وزارة الخارجية العراقية في اليوم التالي لانعقاد ذلك المؤتمر بتوزيع مذكرات رسمية عن طريق سفارتها في القاهرة إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية تؤكد فيها أن المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ لا تستند إلى أسس سليمة وأن بريطانيا تعمل على المحافظة على نفوذها تحت غطاء من الاستقلال الشكلي الذي تعمدت فيه فصل الكويت عن العراق!

ولما لم يكن للادعاءات العراقية على الكويت أي مبرر تاريخي أو قانوني فقد فشل العراقي خلال الأزمة التي افتعلها، والتي نحن الآن بصددها، والتي استمرت ما يقرب من عامين وعلى وجه التحديد من ١٩ يونيو ١٩٦١ إلى مايو ١٩٦٣ في أن يقنع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاته على الكويت. وأصبح لا مفر من تقرير حقيقة واقعة وهي أن المطالب العراقية على الكويت لم تعد كونها ادعاءات زائفة افتقرت إلى المسوغات القانونية فضلا عن أن دوافعها لم تكن إلا مجرد طموح شخصي أو نزعة يائسة إلى الزعامة أو بسبب المشاكل الداخلية المتزايدة بالعراق.

ومن دراستنا للتصريحات والبيانات اوالخطب العراقية العديدة التي نشرت خلال وقوع تلك الأزمة نجد أن المطالب العراقية استندت إلى جانب الادعاءات التاريخية الباطلة على بعض المبررات الواهية ومن بينها :

أولا : عدم استجابة الكويت لدعوة العراق إلى توصيل المياه العذبة إلى الكويت ، ومن ثم شدد هجومه على حكام الكويت لاستخدامهم المكثفات الصناعية للحصول على مياه الشرب بينما نقل المياه من شط العرب إلى الكويت أقل تكلفة وأكثر نفعا . ومن الطبيعي أن هذا الأمر لا يبرر ضم العراق للكويت أو استيلاءه عليها ، وإنما كان من الأجدى أن يركز العراق جهوده لتعميق ثقة الكويت به بدلا من الإلحاح في ربط المطالب الحيوية للكويت بالعراق مما جعل الكويت ترتاب في نواياه .

ثانيا : حاول العراق أن يثير بعض الادعاءات التي يبدو من خلالها أنه يحمل اتجاهات تقدمية من بينها أن من واجب العراق إنقاذ الشعوب العربية وفي مقدمتها شعب الكويت من المستغلين لمواردها . متجاهلا أن جانبا كبيرا من الدخل القومي للكويت كان ينفق لتطوير المجتمع ووضع أسس الدولة الحديثة .

ثالثا : من المبررات الواهية التي ارتكز عليها عبدالكريم قاسم أن كلمة الكويت كلمة لا تستخدم إلا في العراق ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه مثل كوت العمارة وكوت الزين وغيرها . والحقيقة أن كلمة الكوت كلمة متعارف عليها في شرق الجزيرة العربية التي يميل سكانها إلى تصغير أسماء المواقع والأشخاص ، وأن لا صلة لاسم الكويت بمصطلح (الكوت) العراقية ، فالاسم مرتبط باسم عاصمة الإحساء (الكوت) ، بالإضافة إلى أننا لا نجد هذا اللفظ يطلق في العراق على مناطق أصغر من الكويت فهي أحرى بالتصغير منها ، ولكنها بقيت كما هي ككوت الزين ، وكوت العمارة وغيرهما .

رابعا : برر العراق دعوته إلى ضم الكويت بأنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات القائمة بينهم ، وأنه إذا

ما اجتمع أهالي البصرة والكويت فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما . ومن المؤسف أن يعمد العراق إلى استغلال الروابط بين الشعوب الإسلامية العربية لتحقيق مطالب توسعية فضلا عن أن تشابك نلك العلاقات إنما هي من قبيل التعميم والتبسيط فمثل تلك المظاهر لا تجدي فتيلا إذا ما تعارضت مع الإرادة الحرة للشعوب أو حقها في تقرير مصيرها . وعلى الرغم من تركيز عبدالكريم قاسم على تلك الروابط إلا أنه أعلن عن رفضه لمبدأ الاستفتاء الشعبي في الكويت متعللا أن أغلبية سكان الكويت من العناصر الوافدة . ومن الطريف أن بعض البيانات الكويتية ردت على ذلك بتحدي النظام العراقي بأن يجري استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يسأل فيه الشعب العراقي إن كان يرضى بعبدالكريم قاسم حاكما ينفرد بالأمر والنهي في شؤون البلاد .

خامسا : ارتكزت الادعاءات العراقية في تبريرها الدعوة إلى ضم الكويت على أن أهالي الكويت يرغبون به ويطالبون بالعودة إلى وطنهم الأصلي العراق، وهي ادعاءات جانبتها الحقيقة كما أكدت ذلك المظاهرات الشعبية التي اجتاحت الكويت احتجاجا على الادعاءات العراقية .

وعلى الرغم من أن الأزمة التي أثارها عبدالكريم قاسم لم تتعد المظاهر الدعائية أو الإعلامية فإن هناك من يرى أن عبدالكريم قاسم كان يفكر فعلا في غزو الكويت ولم يقف حائلا أمامه سوى المشكلات العديدة التي أخذ يواجهها حيث بدأت الثورة الكردية في الشمال، واتخذت شكلا أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية مما لم يترك له فائضا عسكريا للقيام بعدوان مسلح ضد الكويت ولم يتعد الأمر أكثر من بث الموسيقى العسكرية من إذاعة بغداد!

وفي أثر ظهور بوادر الأزمة، أصدر الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت بيانا موجها إلى الشعب الكويتي أكد فيه أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة وأن الشعب الكويتي مصمم على الدفاع عن استقلال بلاده وأنه على اقتناع كامل بأن الدول العربية وغيرها من الدول الصديقة والمحبة للسلام ستساند الكويت في الحفاظ على استقلالها .

كما أكدت الحكومة الكويتية في البيانات التي أصدرتها أن الادعاءات التي استند إليها حاكم العراق لا ترتكز على أساس من الصحة التاريخية والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على مغالطات في التاريخ والواقع، إذ لم تكن الكويت في أي يوم من الأيام خاضعة للحكم العثماني ولم يكن للدولة العثمانية ممثل لها في الكويت، وأنها عاشت جميع فترات تاريخها بعيدة عن المشكلات التي تجرها التبعية العثمانية، وظل حكامها بمنأى عن السيطرة العثمانية ويضفون على إمارتهم كيانا مستقلا حرصوا دائما على حريته وازدهاره. (راجع بصدد ذلك البيانات الصادرة عن حكومة الكويت بشأن الأزمة مع العراق -دائرة المطبوعات والنشر- الكويت - يولية ١٩٦١).

وفي خلال وقوع الأزمة نشرت كل من الحكومتين العراقية والكويتية وثائق تؤيد وجهة نظرها، من ذلك ما أصدرته وزارة الخارجية العراقية من مجموعة نشرات بعنوان «حقيقة الكويت»، في الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة الكويتية كتابا بعنوان «حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق»، أوردت فيه مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن حكومة العراق ذاتها في أوقات مختلفة، ومن المثير أن بعضها كان بتوقيع عبدالكريم قاسم نفسه، وكلها تنطوي على اعتراف العراق الصريح استقلال الكويت. ومن بين تلك الوثائق رسالة من هاشم جواد وزير خارجية لعراق على عهد عبدالكريم قاسم إلى الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٨ يطلب فيها «أن تأذن الكويت بفتح قنصلية عراقية لتقوم برعاية مصالح المقيمين في الكويت من العراقيين من جهة ولتكون حلقة اتصال بين القطرين الشقيقين من جهة ثانية خاصة وأن الجمهورية العراقية ترى أن أول واجباتها هي التعاون مع الجارة العزيزة الكويت، وإقامة العلاقات معها على أسس من الصداقة الخالصة والعلاقات الأخوية المتكافئة». (حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، دائرة المطبوعات والنشر -الكويت- ١٩٦١)، كما احتوت ما نشرته الكويت من وثائق على مراسلات تتضمن رغبة العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وبيانات مشتركة تدعو للتعاون الاقتصادي فيما بينهما فضلا

عن تأييد العراق، حتى قبل حصول الكويت على استقلالها، لإدخالها في العديد من المنظمات العربية والدولية.

وإذا ما نتقلنا إلى أدلة أخرى غير الوثائق الرسمية نجد أن الحكومة العراقية كانت تعترف دوما بكيان الكويت الخاص بها، من ذلك أن كتب التاريخ والجغرافيا بالإضافة إلى الخرائط والمصورات الجغرافية الصادرة في العراق كانت تضع حدودا واضحة بين العراق والكويت. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى كتاب في الجغرافيا وضعه أحمد سوسة وأسهمت حكومة عبدالكريم قاسم في نفقات طباعته وقامت بتوزيعه على المدارس العراقية حيث ظهرت به خريطة كاملة للعراق موضحا بها حدوده السياسية وأسماء الدول المجاورة له وهي سوريا وتركيا وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت.

وعلى الرغم من مضي عدة عقود من السنين على وقوع تلك الأزمة فإنه لم تتكشف حتى وقتنا الحاضر الدوافع الرئيسية المحركة لعبدالكريم قاسم للاندفاع بمطالبه تجاه الكويت رغم إدراكه استحالة تنفيذ أطماعه بسبب المعارضة العربية والدولية فضلا عن معارضة الشعب الكويتي الذي حصل على استقلاله. ومع ذلك فقد ركز كثير من الباحثين على الدوافع الاقتصادية وأن الثروة البترولية الضخمة التي بدأت تتمتع بها الكويت كانت سببا لمحاولة العراق ضمها إليه، أو على الأقل الاستفادة من القروض والمنح التي يمكن أن تقدمها الكويت له، ولم يتورع العراق عن ابتزاز الكويت بافتعاله للعديد من تلك الأزمات.

مواقف الدول العربية والمجتمع الدولي من أزمة ١٩٦١ :

موقف الكويت: يتضح رد الفعل الرسمي للكويت غداة وقوع الأزمة في بيان صدر عن المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتي جاء فيه أن أمير الكويت أبرق إلى جلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية يخبره بالتهديد العراقي بضم الكويت وعن الغزو المتوقع من العراق وأن الملك سعود استجاب على الفور وأمر

بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت استنادا إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي سبق عقدها بين البلدين عام ١٩٤٧ ، ومضى البيان إلى القول إنه «بالنظر إلى الموقف الذي وضعنا فيه عبدالكريم قاسم -مجبرين لا مختارين- فإن أمير الكويت طلب المساعدة أيضا من حكومة المملكة المتحدة التي لبت الطلب على الفور وأرسلت قواتها لمساعدة جيش الكويت في دفاعه عن الوطن وأن هذه القوات ستنسحب حالما تنتهي الأزمة» (بيان من المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتي يونيه ١٩٦١).

وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي إلا أنها وجدت في مطالبة عبدالكريم قاسم بالكويت ما يتعارض تماما مع ذلك التيار ومن ثم فقد اعترضت في بيان رسمي صدر في ٢٨/ ٦/ ١٩٦١ على تهديد العراق للكويت واعتمد البيان على عدة نقاط من أبرزها :

أولا : إيمان الجمهورية العربية المتحدة بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات قديمة أو جديدة .

ثانيا : أنها تتوقع أن تكون حركة الشعوب العربية في الوحدة قائمة على غير النموذج التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة ، ولذلك فإنها لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة الشاملة .

ثالثا : إن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية .

رابعا : إن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذي يريده عبدالكريم قاسم وهو ما ينبغي أن يرفض ، وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر وهو ما ينبغي أن يحترم ، كما أنها ترفض وجود قوات بريطانية في أرض عربية (بيان الجمهورية العربية المتحدة بشأن تطورات الموقف المفاجئ في العلاقات بين الجمهورية العراقية والكويت ٢٨/ ٦/ ١٩٦١).

موقف الجامعة العربية: لقد أدركت الكويت أهمية الاعتماد على مساندة أشقائها العرب، فرفعت الأمر إلى جامعة الدول العربية التي قررت تشكيل قوة أمن عربية لتحل محل القوات البريطانية، خاصة وأن الحكومة البريطانية رغم استجابتها لمساندة الكويت إلا أنها التزمت التحفظ إزاء موقفها. وقد تضمن قرار الجامعة العربية الذي صدر في ٢٠ يوليه ١٩٦١ عدة نقاط من بينها:

أولا: أن تلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية التي كانت استدعتها في أقرب وقت ممكن.

ثانيا: تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت.

ثالثا: تأييد كل رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية طبقا لما ينص عليه ميثاقها.

رابعا: الترحيب بالكويت عضوا في الجامعة العربية.

خامسا: تلتزم الدول العربية الأعضاء تقديم المساعدة الفعالة للكويت لصيانة استقلالها على أن يكون ذلك بناء على طلبها (انظر بصدد ذلك ملحق رقم ٢ من الوثائق الخاصة بالكويت في تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ـ سبتمبر ١٩٦١).

وفي الثاني عشر من شهر أغسطس ١٩٦١ وقع الشيخ عبدالله السالم أمير دولةالكويت اتفاقية خاصة بانضمام الكويت إلى معاهدة الضمان العربي الجماعي كما أبرم اتفاقية أخرى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن وضع قوات الأمن العربية في الكويت وعلى اعتراف الكويت بحق تلك القوات في رفع علمها الخاص -علم جامعة الدول العربية- داخل أراضيها وتمتعها بالمزايا المتعلقة بحرية التحرك داخل أراضيها واستخدام طرقها البرية والمائية ومطاراتها، وأن ينشأ صندوق عربي لتمويل هذه القوات وتحمل نفقاتها، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بالفعل وأسهمت فيه الكويت بالنصيب الأوفى.

وفي أثر اتخاذ تلك الترتيبات طلب أمير الكويت انسحاب القوات البريطانية من أراضيها وتلقى ردا بالموافقة حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها وتم انسحاب القوات البريطانية في العاشر من أكتوبر ١٩٦١ بعد أن وصلت القوات العربية التي شاركت فيها كل من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية المتحدة.

الموقف الدولي: لعل مما يسترعي الانتباه أن الأزمة الكويتية العراقية استطاعت أن تجد حلا لها في إطار الأسرة العربية بينما فشل مجلس الأمن والأمم المتحدة في معالجتها بسبب الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الغربي والشرقي ونجاح العراق في اجتذاب الاتحاد السوفييتي إلى جانبه.

وحين بدأت الكويت بتقديم شكوى ضد العراق في مجلس الأمن بادرت الحكومة العراقية بتقديم شكوى ضد الحكومة البريطانية على أساس أن نزول قوات عسكرية بريطانية في أراضي الكويت يعرض أمنه وسلامته للخطر مؤكدة أن العراق لم يلجأ إلى العنف ومدعية أن القوات العراقية لم تكن في حالة تأهب على الحدود الكويتية.

ويتضح من الموقف الدولي آنذاك أن كثيرا من الدول العربية والأجنبية وقفت إلى جانب الكويت وأيدت انضمامها إلى الأمم المتحدة، مؤكدة توافر جميع المقومات المطلوبة للدولة، فضلا عن أن الكويت تأتي في المرتبة الثانية من بين الأقطار المصدرة للنفط، وأنها استطاعت استغلال ثروتها في تحسين مستوى معيشة سكانها، وتقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية، كما أنهت علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا واعترفت الحكومة البريطانية من جانبها بمسؤولية الكويت عن إدارة شؤونها الخارجية، إضافة إلى قبولها عضوا في جامعة الدول العربية كدولة مستقلة ذات سيادة، وعلى الرغم من كل تلك المبررات فلم يلبث أن تأجل النظر في قبول الكويت عضوا بالأمم المتحدة حتى تجد الأزمة حلا لها في الإطار العربي.

انسحاب القوات العربية: لم تكد تمضي شهور قليلة على نشوب الأزمة بين العراق والكويت حتى بدأت تخف حدتها تدريجيا حتى إن القوات العربية التي وصلت إلى الكويت لم تواجه مشكلات تضطرها للبقاء، إذ لم تلبث أن انسحبت القوات الرمزية التي ساهمت بها الجمهورية العربية المتحدة، وكانت معظمها من الفنيين العسكريين وذلك في أثر انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر ١٩٦١، كما انعكست الآثار المترتبة على ثورة اليمن في نهاية سبتمبر ١٩٦٢ على ما تبقى من قوات عربية في الكويت مما دفع بالجامعة العربية بناء على طلب الكويت إلى تخفيض عدد تلك القوات والاقتصار على إنشاء جهاز للمراقبة العسكرية. وفي يناير ١٩٦٣ سحبت كل من السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية قواتها العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية، وبينما كان التفكير في أن تحل محلها قوات جديدة قامت ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ في العراق التي أطاحت بحكم عبدالكريم قاسم وبدأ قادة النظام الجديد بإصدار بيانات مطمئنة بالنسبة لمستقبل العلاقات الكويتية العراقية، مما دفع بالحكومة الكويتية إلى عدم تقديمها طلبا بإحلال قوات عربية بديلة نقديرا منها للموقف الجديد في العراق، بل تم انسحاب القوات العربية المتبقية في الكويت اعتبارا من ٢٠ فبراير ١٩٦٣.

قبول الكويت عضوا في الأمم المتحدة:

وفي أثر المتغيرات الجديدة بادرت لكويت بتجديد طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة ووافق مجلس الأمن على طلبها في مايو ١٩٦٣ وأصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنظمة الدولية، ومما يدعو للأسف أن العراق كان السبب في عرقلة انضمامها إلى المنظمة الدولية لما يقرب من عامين رغم أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الكويت وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها.

العلاقات العراقية - الكويتية بعد ١٩٦٣:

يمكن القول إن الكويت قد خرج من أزمته الأولى مع العراق ووضعه الدولي أكثر قوة من أي وقت مضى.

فهو قد خرج وهو عضو في المنظمة الإقليمية، جامعة الدول العربية وهي المنظمة التي تضم العراق أيضا الذي لم يكن أمامه إلا أن يقبل الوضع الجديد أو ينسحب من المنظمة التي كان أحد أعضائها المؤسسين.

ثم إنه قد خرج وهو عضو في هيئة الأمم المتحدة التي يمنع ميثاقها أي دولة عضو من التعدي على دولة أخرى من أعضاء المنظمة.

تبع ذلك مجموعة من الممارسات في العلاقات الكويتية - العراقية خلقت وضعا قانونيا يصعب تحديه من الجانب العراقي فيما يسميه القانونيون «السلوك اللاحق» Subsequent Conduct.

فلم يمض وقت طويل على الإطاحة بحكم عبدالكريم قاسم حتى بدأت في بغداد مباحثات على أعلى مستوى بين رئيسي وزراء البلدين أسفرت عن التوقيع على وثيقة تحث على ضرورة «فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات» وتم الاتفاق على الأمور التالية:

١- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٣٢ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠/ ٨/ ١٩٣٢.

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

٣- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري.واقتصادي بين البلدين.

٤- تحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء. (محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت ١٠ تشرين أول عام ١٩٦٣ - بغداد)

ولعل التجربة قد علمت الكويتيين أن يتسلحوا بقدر من التوجسات نتيجة للتقلبات العراقية مما دفعهم إلى تسجيل هذا الاتفاق في كل من الأمم المتحدة وجامعة

الدول العربية حتى يضفوا عليه الصبغة الدولية والعربية، وهو الأمر الذي لم يعترض عليه العراق.

وليس من شك في أن مجموع الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت بين الجانبين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ إنما تقدم للجانب الكويتي مزيدا من الأسانيد القانونية على «السلوك اللاحق» للعراق بالتعامل مع الكويت باعتباره كيانا مستقلا.

وإن كان ذلك لا يمنع من تسجيل ملاحظة مؤداها أن الكويتيين رغم أي شيء التزموا جانب الحذر، الأمر الذي يبدو في محاولات العراق المتكررة تزويد الكويت بحاجتها من مياه شط العرب، وقد اعتذرت الكويت عن قبول العرض لما قد يعنيه ذلك من اعتماد كويتي على العراق مما يجعله تحت سيف التهديد العراقي في أي وقت.

قضية الحدود في العلاقات العراقية - الكويتية بعد ١٩٦٣:

بعد أن تلاشت تماما الدعاوى العراقية بضم الكويت بعد عام ١٩٦٣ فرضت قضية الحدود نفسها على تلك العلاقات.

وقد جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٧ مباحثات بين الحكومتين «لترسيم» خط الحدود على الطبيعة، غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لإنجاز هذا العمل متذرعا بأنه لا تتوافر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار إلى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها.

وحسما لتلك المشكلة قام أمير الكويت بزيارة بغداد عام ١٩٦٦ وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لترسيم الحدود بين البلدين.

رغم ذلك فإن هذه اللجنة المشتركة لم يقدر لها القيام بمهامها حيث طلب العراق في مارس ١٩٦٧ إذن الحكومة الكويتية بدخول فرق المسح التابعة له إلى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهمتها رافضا القيام بإجراء المسح المشترك متعللا

بغموض خط الحدود الذي جاء في كتاب رئيس وزراء العراق وموافقة حاكم الكويت عام ١٩٣٢ .

ولم يكتف العراق بعرقلة عملية «ترسيم الحدود» التي اتفق عليها ، بل تجاوز ذلك إلى القيام بمجموعة من الانتهاكات لتلك الحدود .

من تلك الانتهاكات اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان التابعة للكويت عام ١٩٦٦ احتجاجا على المباحثات التي دارت بين الكويت وإيران حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون إشراك العراق .

منها أيضا اجتياح قوة عراقية في أبريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وسفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التي اجتاحتها القوات العراقية تقع في حقل «الرتقة» المجاور لحقل «الرميلة» ، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة والنفط .

ويربط المراقبون بين إثارة العراق لمشكلات الحدود مع الكويت ومطالبه المستمرة بقروض إضافية منها ، وهو ما يتأكد من أنه في أعقاب هذا الاجتياح الأخير ١٩٦٧ ، وبعد أن قدمت الكويت للعراق قرضا كبيرا لتمويل مشروع كهربة سد سامراء تغير الموقف العراقي وصدر بيان مشترك عن المباحثات التي أجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود أعلن عن اتفاق الطرفين على مباشرة إجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية - العراقية .

ولكن فيما يبدو أن الحكومة العراقية لم تكن مستعدة للتفريط في هذه الرهينة ، مسألة الحدود ، التي يمكن أن تثيرها كلما تطلب الأمر مزيدا من القروض .

ويؤكد ذلك أن اعتذار الكويت عن تقديم قرض للعراق أواخر ١٩٧٢ أعقبه اجتياح عراقي آخر في مارس عام ١٩٧٣ لمركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، أحدهما في «الصامتة» وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية .

وقد اقترنت تلك الأزمة بخطط عراقية لإنشاء قاعدة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفييتي، وبروز الحاجة إلى ميناء يطل على الخليج مما تسبب في ذلك الحادث.

وكانت وجهة النظر التي قدمها الجانب العراقي تتلخص قي ادّعاء أن الوصول إلى ميناء «أم قصر» العرافي يتطلب المرور بالأراضي الكويتية عند «الصامتة» وأن ما فعله العراق لا يتعدى مجرد إعداد دفاع عن ميناء أم قصر الذي سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق مما لا يبرر كل هذه الضجة التي أثارها الكويتيون.

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها إلى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود المتنازع عليها، وطلبت إلى الجامعة العربية انسحاب العراق فورا إلى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات أمن الجامعة العربية عام ١٩٦١.

ونتيجة للوساطة العربية أعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود، وتعهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في الصامتة، ووفت بتعهدها بالفعل بعد الحصول على قرض كويتي كبير!

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقدم ملموس إذ رفضت الكويت عرضا بمنح العراق حق بناء وإنشاء والاحتفاظ بأنبوب أو أكثر يخترق حدود الكويت ليصل إلى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت، وكان الكويتيون يعلمون أنهم إذا ما قبلوا العرض ونفذ المشروع فلن يمضي وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وربة المجاورة لها جزيرتين عراقيتين.

وقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها في عام ١٩٧٣ عندما أبدت استعدادها لترسيم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

جددت العراق مطالبها في الاتجاه نفسه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما وأن تتنازل لها عن جزيرة وربة، ولكن الكويت رفض المطلب العراقي متمسكا بسيادته على الجزيرتين.

وإذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الإيرانية على امتداد سنواتها الثماني (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، فإن قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدأت تماما خلال تلك الفترة التي شهدت ألوانا شتى من الدعم الكويتي للجانب العراقي.

وكان العالم كله وفي مقدمته الكويتيون وباقي دول الخليج يتوقع أن يقوم العراق بإنهاء قضية الحدود بينه وبين الكويت بعد ذلك الدعم الكويتي المتواصل للعراق، ولكنه فوجئ بالعراق يرد ذلك المعروف بجزاء سنمار فيغزو الكويت بجحافل جرارة عاثت فيه فسادا وتخريبا وفي شعبه تعذيبا وإهانة وقتلا، وقد وقف العالم كله مع الكويت وأجبرت قوات الحلفاء من الدول العربية والإسلامية والصديقة القوات العراقية الغازية على الانسحاب من الكويت بعد أن تكبدت خسائر فادحة، وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٨٣٣ في جلسته المعقودة في ٢٧ من مايو ١٩٩٣ باعتماد لجنة ترسيم الحدود الدولية التي سبق أن شكلها في قرار سابق، وبعد الانتهاء من الترسيم أعرب المجلس عن تقديره لأعمال اللجنة المختصة، وترحيبه بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود، وأكد أن هذه القرارات نهائية، وطالب العراق والكويت باحترامهاكما خططتها اللجنة، وباحترام الحق في المرور الملاحي، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأكد المجلس كذلك في قراره المذكور على ضمان حرمة هذه الحدود التي أتمت اللجنة تخطيطها الآن بشكل نهائي، والقيام حسب الاقتضاء باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذه الغاية وفقا للميثاق، على نحو ما نصّت عليه الفقرة (٤) من

القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والفقرة (٤) من القرار ٧٧٣ (١٩٩٢)*

ومما سبق عرضه يتضح ما يلي:

* أن الدعاوى التي استند إليها العراق بشأن الحق التاريخي في الكويت قائمة على: الانتقاء، والاجتزاء، وتجاهل الحقيقة التاريخية، والتعامل مع الأحداث دون تجرد أو موضوعية.

* فالكويت لها كيان متمايز لا يقع تحت أي نظام من التبعية أو الخضوع السياسي كانت تمارسه الامبراطورية العثمانية، ولها انتماء تاريخي يستقل بوجودها على امتداد أكثر من ثلاثة قرون بعيدا عن تأثير أية قوة مجاورة بما فيها العراق.

* فضلا عن أن اعتماد الكويت على نفسها في الحماية من القبائل المجاورة، وعدم خضوعها لطلب رد الفارين إليها من البصرة أو من جهة أخرى، وانتقال الوكالة البريطانية لشركة الهند الشرقية من البصرة إليها في فترة ما، وسعيها الدائم لتدعيم وضعها وكيانها. كل ذلك يؤكد الحرص على بقاء علاقاتها مع السلطة العثمانية بعيدا عن الجانبين السياسي والإداري.

* ما يثار عن إنشاء المركز الجمركي الذي لم يدم أكثر من سنتين في الكويت، وقبول شيخ الكويت للقب قائمقام لم يضف جديدا على طبيعة العلاقة السابقة، فضلا عن أن شيخ الكويت لم يستخدم في مخاطباته الرسمية إلى جهة ما هذا اللقب، بل كان يوقع دائما «حاكم الكويت ورئيس قبائلها».

* هذا بالإضافة إلى أن ذلك قد تم في مقابل أمور لا يمكن تجاهلها في هذا المجال وهي: إقرار العثمانيين بمبدأ توارث الحكم في الكويت، واستقلال الحاكم في شؤونه الداخلية، والإعفاء من الضرائب والرسوم، وحرية التعامل بالنقد المخالف للعملة العثمانية، والحصول على مساحة كبيرة من النخيل في البصرة.

---

* راجع ترسيم الحدود الكويتية العراقية - الحق التاريخي والإرادة الدولية، إعداد ونشر مركز البحوث والدراسات الكويتية. وتخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، إعداد ونشر مركز البحوث والدراسات الكويتية.

* إن توقيع اتفاقية ١٨٩٩ لم يكن ليتم إلا مع دولة لها وضع متمايز كالكويت، ويؤيد ذلك ما أبداه المفاوضون العثمانيون من استعداد للاعتراف بما تم الاتفاق عليه بين الكويت وبريطانيا، وهذا من الناحية العملية يلغي أية تبعية للكويت.

* الخلاف الوارد بشأن وجهتي النظر حول اتفاقية ١٩١٣ يخرجها عن السياق التاريخي، وبنود هذه الاتفاقية يجب أن تفسر في ضوء ما كان سائدا قبل إبرامها، فضلا عما حققته هذه البنود من مكاسب للكويت، وما جرى بشأن هذه الاتفاقية من مفاوضات وما قدم بشأنها من تصريحات وتحفظات لم يثبت أن تم سحب أي منها.

* تنازلت الإمبراطورية العثمانية نفسها عن كل حقوقها في العالم العربي، تلك التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بمقتضى معاهدتي سيفر ١٩٢٠، ولوزان ١٩٢٣.

* تمت الموافقة على الحدود بين العراق والكويت حين أراد العراق الانضمام إلى عصبة الأمم ١٩٣٢ وتأكد ذلك بمخاطبات رسمية بين الدولتين ١٩٦٣.

* تعامل العراق مع الكويت بالطرق الديبلوماسية كثيرا بعد هذا التاريخ، ولكنه عاد وافتعل الأزمة في يوليو ١٩٩٠ تمهيدا للهجوم الغادر.

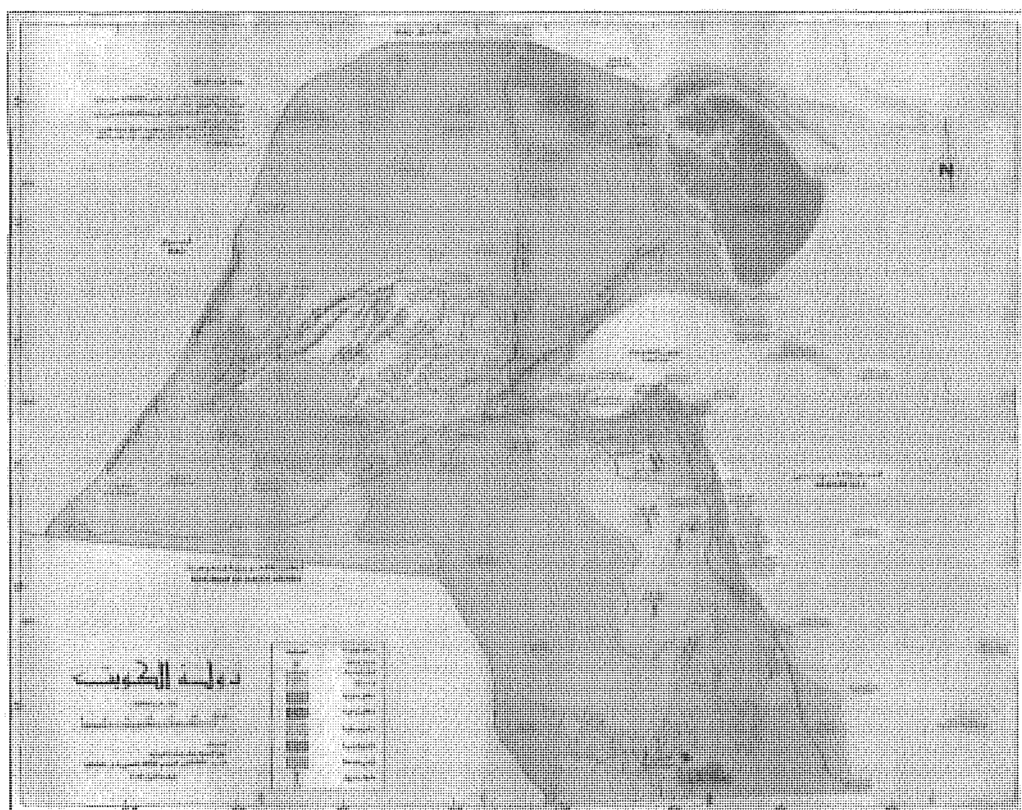
المهم أنه بامتداد الفترة السابقة، منذ عام ١٩٦٣ وحتى قيام الحرب الإيرانية - العراقية كانت مطالب بغداد قد انحصرت في قضية الحدود ولم تعد ثمة إثارة لحقوق عراقية في الكويت تاريخية أو غير تاريخية، ولم يكن متصورا في ضوء هذه الحقيقة فضلا عن الموقف الكويتي المتميز خلال سنوات الحرب الثماني في مساندة العراق- لم يكن متصورا أن تدخل العلاقات بين البلدين إلى مرحلة اجتياح العراق لأراضي الكويت وما آلت إليه من أمور مأساوية(١).

(١) إن هذا الوصف لما حدث في الكويت في أثناء الاحتلال العراقي لها لا يصور حجم الكارثة التي حلت بالشعب الكويتي وبلاده ومرافقها، فقد تعرضت الكويت إلى أعمال نهب وسرقة وتدمير شمل جميع =

وبعد هزيمة العراق ودحر قواته وانسحابها من الكويت في فبراير ١٩٩١ ورضوخه لقرارات الأمم المتحدة، وانتهاء عملية ترسيم الحدود في ١٩٩٣ عاود مرة أخرى سياسة الخروج على الشرعية الدولية فقام بتهديد جيرانه وحشد قواته في أكتوبر ١٩٩٤ على الحدود الكويتية التي وصلت أعدادها إلى مائة ألف جندي عراقي ملوحا باستخدام القوة لإجبار المجتمع الدولي علي تخفيف الحصار المفروض عليه، غير أن الكويت وخلفها دول العالم العربية والأجنبية تصدت لهذا العدوان الجديد واستطاعت أن تجبر القوات العراقية على الانسحاب والتراجع عن لهجة التهديد التي وجهها إلى الكويت(١).

= المؤسسات والمنشآ الحيوية وغيرها كما قاسى الشعب الكويتي من ويلات التهديد والإهانات والتعذيب والقتل والتشريد، ولا يزال أكثر من ستمائة أسير كويتي يتجرعون مرارة الأسر والتعذيب في سجون النظام العراقي، إنها كارثة عظمى ومعاناة إنسانية لا يمكن أن يتصور حوادثها إنسان في العصر الحديث.

(١) انظر: الحشود العراقية على الحدود الكويتية أكتوبر ١٩٩٤ دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية، إعداد مركز البحوث والدراسات الكوينية، الكويت ١٩٩٦.



خريطة (شكل ٣)

الحدود السياسية الحالية لدولة الكويت

الفصل الثالث

القانون الدولي
في مواجهة العدوان العراقي على الكويت

القانون الدولي
في مواجهة العدوان العراقي على الكويت والادعاءات العراقية

اقترن العدوان العراقي ضد الكويت، بادعاءات منها: أن العراق له حق تاريخي في دولة الكويت، وأنها -كما يدعي- جزء من الإقليم العراقي في عهد الدولة العثمانية، وهذه النغمة التي ارتفعت منذ الغزو العراقي للكويت لم تكن جديدة تماما فقد سبق للعراق أن ادعى ذلك في عهد الملك غازي في عام ١٩٣٨ ثم في عهد اللواء عبدالكريم قاسم في عام ١٩٦١ الذي رفع شعارها في محاولة منه للحيلولة دون استقلال دولة الكويت، ودخولها إلى دائرة المجتمع الدولي دولة مستقلة كاملة السيادة. وقد ذهبت المحاولات العراقية السابقة أدراج الرياح لأنها كانت تقوم على مزاعم تتناقض مع الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية والبشرية، ومع معطيات الواقع الدولي، ولم تحل تلك المزاعم دون ظهور دولة الكويت على مسرح الحياة الدولية، واكتسابها لعضوية المنظمات الدولية العالمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية. وأن تتبوأ الكويت منزلة دولية مرموقة على الصعيد العالمي ولا سيما في المجالات الاقتصادية. وواجهت المحاولات الراهنة التي لا تعدو أن تكون تكرارا مملا لسابقاتها المصيرذاته ليس فقط لأنها داحضة ولكن أيضا لأن مسلك دولة العراق على مدى ما يقرب من ثلاثين عاما انصرمت ومنذ استقلال الكويت وحتى الآن، كان ينطوي على ما يتنافى مع تلك المزاعم، وما يؤكد استقلال دولة الكويت وذاتيتها وتمتعها بوصف الشخصية القانونية الدولية التي لا يمكن النيل منها.

ومن هنا فإن العدوان العراقي ضد الكويت وإن جاء انتهاكا فادحا للقانون

١ - الوضعية الدولية للكويت وجودا وحدودا .

٢ - الاعتراف العراقي بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة .

٣ - حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره .

٤ - حق الشعب الكويتي في ثرواته الطبيعية الكامنة في إقليم دولة الكويت .

٥ - موقف المجتمع الدولي في مواجهة العدوان العراقي ضد الكويت .

أولا : الوضعية الدولية للكويت وجودا وحدودا :

عناصر الدولة وأوصافها على وجه العموم :

الدولة نظام قانوني وسياسي يمكن تعريفها بأنها جمع من الجنسين معا ، يعيش على سبيل الاستقرار والدوام على إقليم معين محدد ، يدين بالولاء لسلطة حاكمة ، لها السيادة على الإقليم ، وعلى أفراد هذا الجمع ، وهي في الوقت الحاضر وحدة إقليمية ، إذ هي تقوم على أساس إقليمي ، فتمتد سلطتها ورقابتها لتشمل كل الأشخاص ، والأشياء الموجودة داخل حدود إقليمها ، بعكس ما كانت عليه الحال في العصور الوسطى في ظل نظام الإقطاع ، ونظام شخصية القوانين . وتفرع على الأساس الإقليمي للدولة أنها وحدها صاحبة الاختصاص التشريعي والقضائي في إقليمها ، لا تشاركها فيه سلطة أخرى .

ومن المتفق عليه بصفة عامة أن هناك ثلاثة أركان رئيسية يجب توافرها لكي يصدق وصف الدولة على وحدة إقليمية سياسية معينة ، ولكي تصبح شخصا من أشخاص القانون الدولي العام ، عضوا في المجتمع الدولي ، مخاطبا بأحكام القانون الدولي ، هي الشعب ، والإقليم ، والسلطة السياسية التي تمارس على الشعب والإقليم معا أي الحكومة . وهذه الأركان الثلاثة قد أكدها العرف الدولي المتواتر ، وسلم بها الفقه والقضاء الدوليان ، وأشارت إليها بعض الاتفاقيات الدولية .

الدولي المعاصر الذي يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية، ويقوم على أساس مبدأ احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، فإنه قد جاء أيضا وبالدرجة نفسها نكوصا عن الموقف العراقي السابق، وعدوانا فاحشا على الشرعية العربية، وعلى التقاليد والقيم العربية والإسلامية.

وتقول الدعاوي العراقية إن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية، ولما كانت البصرة جزءا من دولة العراق الحديث، الذي شكله البريطانيون في عام ١٩٢٠، فإن الكويت يجب أن تكون جزءا من دولة العراق. وتقول تلك الادعاءات من جانب آخر بأن الاستعمار البريطاني هو الذي خلق دولة الكويت، وأن الإنجليز قاموا في عام ١٩٢٠ بسلخ الكويت عن ولاية البصرة أي عن دولة العراق، ومن ثم فإن من المتعيّن أن تعود الكويت إلى العراق. وأخيرا خرج العراق على العالم في أعقاب غزوه لدولة الكويت واحتلالها منذ الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠ بدعوى جديدة هي: إن ثروة الكويت جزء من ثروة الأمة العربية، وهي بحاجة إلى إعادة توزيع يحقق العدالة، ويخفف عن كاهل الشعوب العربية معاناة الفقر والتخلف.

ولما كانت هذه الادعاءات العراقية ظاهرة الفساد والبطلان فلم يكن غريبا أن أدان العالم أجمع ذلك العدوان بكل قوة، وأن سارعت المنظمات الدولية العالمية والإقليمية إلى إدانته بكل حسم، وأن خفّ المجتمع الدولي إلى معاونة الكويت والدول العربية المهددة بالعدوان للدفاع عن أراضيها والحفاظ على حقوقها في ضوء الحق الطبيعي للدول في الدفاع الشرعي فرادى أو جماعات، ذلك الحق الذي أكدته المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول أعضاء الجامعة العربية المبرمة في ١٣ من أبريل ١٩٥٠.

وإذا ما أردنا أن ننظر إلى الادعاءات العراقية، من الوجهة القانونية، وأن نضع الادعاء بإعادة توزيع الثروات العربية تحت مجهر القانون الدولي لنقف على وجه الحق فيه، والحق منه براء، ولنتعرف الأسباب الحقيقية لهذه الوقفة الصلبة للمجتمع الدولي في وجه العدوان العراقي فإننا نعرض على التوالي للمسائل التالية:

توافر المقومات الموضوعية للدولة في الكويت منذ أمد بعيد:

إذا كانت الكويت كدولة حديثة قد نالت استقلالها منذ عام ١٩٦١، وحصلت على اعتراف دول العالم بها، واكتسبت عضوية المنظمات الدولية العالمية والإقليمية جنبا إلى جنب مع العراق التي كانت من بين الدول المعترفة بالكويت، والتي تبادلت معها العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وأبرمت معها العديد من الاتفاقيات الدولية، وهو ما يكفي في حد ذاته لدحض الدعاوي العراقية بأن الكويت كانت جزءا من ولاية البصرة العثمانية، التي أصبحت جزءا من العراق، ومن ثم فإن الكويت ينبغي أن تصبح اليوم جزءا من العراق، فإن تأمل الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية للكويت[١]، في ضوء مفهوم الدولة في القانون الدولي العام يكشف على نحو حاسم بطلان هذه المزاعم وتناقضها، وعدم اتساقها مع المنطق، حيث نلاحظ أن مقومات الدولة من الناحية الموضوعية قد توافرت للكويت منذ تأسيسها خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي على النحو الذي سبقت الإشارة إليه في القسم التاريخي.

ويتأكد من استعراض هذا القسم عدم وجود أي دليل تاريخي على أن الكويت كانت تابعة للبصرة، بل كانت العلاقات ودية آنذاك بين شيخ الكويت ومتسلم البصرة، حيث دأب شيوخ الكويت على اتباع سياسة المودة والصداقة مع القوى الأخرى في المنطقة، ولكن هذه الصداقة لم تعن قط اعتمادا أو خضوعا.

إن النظر في وضع الكويت في تلك الحقبة المبكرة يكشف لنا في وضوح وجلاء أن الكويت منذ ذلك الوقت كان يتوافر لها موضوعيا كل مقومات الدولة. فإذا نظرنا إلى مفهوم الشعب وفقا للقانون الدولي والذي يقصد به في مفهومه العام: مجموع الأفراد الذين يقطنون إقليم الدولة، يعيشون فوقه ويعملون به، بصرف النظر عن الأصل الذي ينحدرون منه أو اللغة التي يتكلمونها، أو الديانة التي

---

(١) انظر الفصول السابقة.

يعتنقونها، أوالتقاليد التي تسود بينهم حيث لا يشترط أن تقوم بينهم تلك الرابطة الاجتماعية المتسقة المستندة إلى وحدة الأصل أو الثقافة أو الدين أو التقاليد، أو حتى الرغبة في الوحدة، وهي الرابطة التي تتميز بها الأمة عن شعب الإقليم، **لوجدنا أن هذا الوصف يتحقق لدى الشعب الكويتي الذي ارتبط بإقليم الكويت، ولقد تميز الشعب الكويتي بخصائص الأصول الواحدة والديانة الواحدة والرابطة الاجتماعية المتسقة المستندة إلى وحدة الأصل والثقافة والدين والتقاليد، ولا غرو فإن الشعب الكويتي هو جزء من الأمة العربية، مثل سائر الشعوب العربية الأخرى التي لا يقوم التعارض بين انتمائها القومي وارتباطها بالأقاليم التي تعيش فوقها.**
وكما أن الإنسان في داخل المجتمع يرتبط بالأسرة التي ينتمي إليها، ويرتبط أيضا بالعائلة التي تفرعت عنها هذه الأسرة، وينتمي إلى مدينة أو إلى حي من أحيائها، وينتمي إلى المحافظة التي تتبعها هذه المدينة ثم ينتمي إلى الدولة في النهاية ولا تعارض بين هذه الانتماءات، بل إن الإنسان ينتمي مع هذه الانتماءات جميعا إلى أمة ثم ينتمي إلى مجتمع الإنسانية في عمومه، كذلك الشأن بالنسبة للشعب الكويتي فلا تعارض بين هويته الأصيلة كشعب له ذاتيته وتقاليده وأصوله وثقافته المتميزة، وانتمائه العربي الأصيل إلى الأمة العربية التي تنتمي إليها سائر الشعوب العربية، ويلاحظ هنا أن القانون الدولي قد أصبح الآن يأخذ بمفهوم الجماعة الإقليمية عند تحديد الشعب الذي يكون له الحق في مباشرة الحق في تقرير المصير، وهو ما نعود إلى تفصيله في موضوع لاحق من هذا الكتاب.

أما بالنسبة للإقليم فإن من المعلوم على أن كل دولة من الدول القائمة في المجتمع الدولي المعاصر تستقل بجزء من إقليم الكرة الأرضية اليابس، ويطلق على هذا الجزء وصف الإقليم، وهو عنصر أساسي من عناصر تكوين الدولة، فلا يمكن تصور وجود الدولة بغير وجود الإقليم، وعلى الرغم من خلو التعريفات القديمة - وخاصة اليونانية والرومانية- للدولة من الإشارة إلى الإقليم بوصفه عنصرا من عناصر تكوين الدولة، بحيث كان من المتصور أن تنتقل الدولة من إقليم إلى إقليم دون أن يكون لذلك أدنى تأثير في شخصيتها القانونية، فإن أهمية الإقليم كعنصر

من عناصر تكوين الدولة بدأت تظهر في العصور الوسطى، ثم ازدادت أهميته شيئا فشيئا في عصور الإقطاع، في أواخر العصور الوسطى، حيث ادعى الملوك ملكية أقاليمهم ملكية خاصة، ثم حدث نوع من التطور عندما نما الإدراك القانوني لعنصر الإقليم وبدأ يدخل في تعريف الدولة بوصفه عنصرا من عناصرها الرئيسية ثم استقر هذا الاتجاه في الكتابات القانونية السائدة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن مفهوم الإقليم كعنصر من عناصر الدولة في الشريعة الإسلامية كان أمرا واضحا كل الوضوح، ذلك أن العنصر الرئيسي في تقسيم العالم بين دار الإسلام ودار الحرب هو عنصر الإقليم، فدار الإسلام ترتبط بمجموع الأقاليم التي تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية، ويأمن من فيها بأمان المسلمين، بينما تقوم فكرة دار الحرب على الارتباط أيضا بمجموع الأقاليم التي لا تطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين.

فإذا نظرنا إلى إقليم الكويت من هذا المفهوم المتقدم لوجدنا أنه قد توافر منذ أن استقرت قبائل العتوب فيه عنصر ارتباط الكويتيين بجزء من الأرض محدد المعالم استقروا فيه وارتبطوا به ومنعوا غيرهم من التغول عليه أو المساس به. وإقليم الكويت كان عنصرا رئيسيا من عناصر الكيان الكويتي في ضوء المفاهيم التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فلم يكن من الضروري آنذاك أن يكون الإقليم محددا تحديدا حاسما، كما أنه - وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية- لم يكن ثمة ما يحول دون أن يكون الإقليم عنصرا لتكوين كيان متميز، دويلة - إمارة- مشيخة- ولاية، وأن يكون في الوقت ذاته جزءا من كيان أكبر كإمبراطورية أو دولة متبوعة، أو ما شابه ذلك من أوصاف. كما كان الشأن بالنسبة لمصر في ظل الحكم العثماني وخاصة منذ عهد محمد علي باشا.

وصفوة القول في هذا المجال أن الشعب الكويتي ارتبط بإقليم الكويت على النحو الذي نعرفه الآن فشكل بذلك جوهر مفهوم الجماعة الإقليمية أي الشعب وفق ما هو معروف في عالم اليوم.

ومن المسلم به أن وجود الشعب الذي يستقر فوق إقليم لا يكفي وحده لقيام الدولة ما لم يتوافر له عنصر السلطة الحاكمة، التي تظهر بوصفها المستجمعة لعناصر السلطة العامة فوق الإقليم سواء في مواجهة الشعب أو في مواجهة الدول الأخرى. ذلك لأن وجود الحكومة عنصر رئيسي للقول بوجود الدولة وتوافر مقوماتها، فالدولة كشخص قانوني (معنوي) في حاجة إلى أجهزة لتمثيلها والتعبير عن إرادتها، بوصفها محور السلطات والتي لا يمكن تجسيدها والتعبير عنها إلا من خلال مثل هذه الأجهزة التي يطلق عليها وصف الحكومة، والحكومة في مفهوم القانون الدولي تتجاوز القانون الدستوري لها على اعتبارها السلطات التنفيذية للدولة إلى النظر إليها بوصفها جماع السلطات العامة المنظمة سياسيا وقانونيا.

ولا شك في أن النظر إلى السلطة السياسية التي نشأت في الكويت في شكلها الأول في القرن السابع عشر حينما اختار شعب الكويت حاكما لهم، وانتقال الحكم في أسرة الصباح منذ ذلك الحين جيلا بعد جيل، يكشف عن توافر عنصر الحكومة أو السلطة السياسية لكيان الكويت منذ ذلك الوقت، أي أن الكويت كانت شعبا يستقر فوق إقليم محدد وتتوافر له دائما سلطة أو حكومة يخضع لها الشعب والإقليم، وهو ما يعني بجلاء توافر مقومات الكيان الدولي المتميز للكويت منذ ذلك الحين.

علاقة الكويت ككيان متميز بولاية البصرة العثمانية:

وإذا كنا نقطع اليوم بأن الكويت كانت كيانا متميزا على الصعيد الدولي، بعد أن توافرت فيها عناصر الشعب والإقليم والحكومة، في مفهوم القانون الدولي العام المعاصر، وفي المفهوم الذي كان سائدا في ذلك الحين، فإن علينا أن نتساءل عن المركز الدولي لذلك الكيان الكويتي، وهل كان له وصف الدولة منذ ذلك الحين، أم أنه كان جزءا من كيان متميز آخر هو بعض الولايات العثمانية التي عرفت فيما بعد باسم العراق وخاصة ولاية البصرة.

لقد أثبتت النظرة التاريخية في الجزء السابق من هذا الكتاب أن الكويت كانت دائما جزءا من شبه الجزيرة العربية وأنها كانت دائما متميزة عن أرض السواد وولاية البصرة، وقد توافر للكويت الكيان المتميز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي العقود الستة من القرن الحالي التي انقضت قبل أن يحصل الكويت على استقلاله، أما التساؤل الذي يبقى فهو: هل كان الكويت دولة قبل الحصول على الاستقلال؟.

السيادة والاستقلال:

يعد مبدأ السيادة قديما قدم فكرة الدولة ذاتها، وقد ظهر هذا المبدأ لتأكيد وجود الدول الأوروبية الحديثة وذاتيتها، في مواجهة الولاء المزدوج للبابا وللإمبراطور. ويرجع الفضل في عرض فكرة السيادة وتأصيلها والدفاع عنها إلى الفقيه الفرنسي «بودان» في مؤلفه الكتب الستة للجمهورية. وقد لاقت هذه الفكرة رواجا كبيرا في فقه القانون العام الداخلي والدولي على حد سواء. وكان للفقه الألماني دوره البارز في الاهتمام بنظرية السيادة، وخاصة في القرن التاسع عشر وإعطائها دفعات جديدة، حتى صاغ بعض الفقهاء الألمان «يلنييك» نظرية اختصاص الاختصاص وهو مايعني السلطة الأصيلة غير المقيدة وغير المشروطة للدولة في أن تحدد المسائل التي تدخل دائرة اختصاصها.

وقد تعرضت نظرية السيادة للنقد العنيف منذ أوائل هذا القرن على أيدي فقهاء المدرسة الاجتماعية أمثال «دوجي وجورج سل» ولعل تلك الانتقادات العنيفة راجعة في جانب منها على الأقل -كما لاحظ البعض بحق- إلى الأصل التاريخي لفكرة السيادة، وارتباطها في نشأتها بالحكم الملكي المطلق وفي دفاع أنصار الحكم الدكتاتوري المطلق في شتى العصور، وهو ما أدى إلى النظر إليها من جانب فقهاء المدرسة الاجتماعية نظرة الشك والارتياب، لاعتقادهم أن ثمة تعارضا بين طبيعتها، المتسمة بالإطلاق وعدم التقييد، والخضوع للقانون، والواقع أن هذه النظرة يعوزها التصويب، فالسيادة وإن كانت مثل الحرية، من الأفكار المطلقة المجردة، إلا أن هذه الصفة لا تتعارض وخضوعها -فيما يتعلق بتنظيمها وبيان

حدودها- لأحكام القانون، وكما أنه من غير المتصور أن ينعم الفرد في المجتمع بحريته ما لم يوجد القانون المبين للحد الفاصل بين حريته وحرية غيره، فكذلك لا يتصور تمتع الدول بسيادتها في المجتمع الدولي ما لم توجد قواعد دولية ملزمة ترسم لكل منها حدود سيادته. وتكفل التعايش السلمي بين كل ما يحتويه المجتمع الدولي من سيادات.

وإذا كانت مؤلفات القانون الدولي والقانون الدستوري تجري عادة على الإشارة إلى السيادة بوصفها ركنا من أركان الدولة فإن جانبا من الفقه يرى بحق أن السيادة وما يرتبط بها من وصف الاستقلال، أي استقلال الدولة في مواجهة الدول الأخريات، هما صفتان للشخصية القانونية للدولة، لصيقتان بها إلى أبعد الحدود، ولكنهما لا يعدان من عناصر تكوين الدولة. فعناصر تكوين الدولة تتوافر بوجود الشعب والإقليم والحكومة، ويترتب على ذلك أن تكتسب الوحدة التي تتوافر لها هذه المقومات، وصفا قانونيا يتيح لها الظهور بوصف الدولة ذات السيادة والاستقلال. فالسيادة هي نتيجة لتوافر عناصر قيام الدولة، وليست عنصرا من عناصر قيامها، لأن القول باعتبار السيادة عنصرا من عناصر الدولة فيه مصادرة على المطلوب، فكيف يمكن القول بأنه لكي تعتبر وحدة من الوحدات من أشخاص القانون الدولي، يكون لها الظهور على صعيد العلاقات الدولية بمظهر السلطة ذات السيادة، ويتعين أن يكون قد توافرلها الظهور بهذه الصفة من قبل، السيادة إذن -في جوهرها- مركز قانوني يقدمه القانون الدولي العام للوحدات التي توافرت لديها شرائط معينة يسمح بالقول بأنها قد ارتقت إلى مرتبة الدولة في مفهوم القانون الدولي العام، فيكون لها بالتالي التمتع بالمركز الذي يقدمه القانون الدولي العام، وخاصة مبدأ السيادة والمساواة بين الدول فيها.

والنقطة المتقدمة تضع أيدينا على جوهر المسألة التي عرفها القانون الدولي التقليدي ومازالت سائدة في ظل القانون الدولي المعاصر، ألا وهي أن الكيان الذي تتوافر له مقومات الدولة من شعب وإقليم وحكومة لا يكتسب وصف السيادة

والاستقلال إلا من خلال عملية قانونية هي الاعتراف، فحيثما يجري الاعتراف من جانب الدول الأخرى بوصف الدولة للوحدة التي توافرت لديها المقومات الموضوعية للدولة يكون لها الظهور على صعيد العلاقات الدولية، دولة متمتعة بوصف الشخصية القانونية الدولية لها السيادة والاستقلال في مواجهة الدول الأخريات، والتطور الذي حدث في القانون الدولي المعاصر فيما يتعلق بضرورة الاعتراف بالدولة الجديدة هو أن غالبية نظريات الفقه المعاصر قد أصبحت تنظر إلى عملية الاعتراف باعتبارها مقررة أو كاشفة عن الشخصية القانونية للدولة، وأنها بمثابة شهادة الميلاد أو وثيقة الاعتراف، متجاوزة بذلك نظرة الفقه التقليدي إلى الاعتراف بالدولة باعتباره منشئا للشخصية القانونية للدولة.

الكويت كانت إذن قبل الاستقلال كيانا متميزا توافرت له المقومات الموضوعية للدولة، ولكن المجتمع الدولي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (وقد كان مجتمعا قائما على التمييز في المعاملة مصطبغا بالروح الاستعمارية، يسوده التطاحن بين الكيانات الكبرى، وتتأهب فيه الدول الأوروبية للحصول على المغانم الإقليمية، أو لاقتسام تركة رجل أوروبا المريض تركيا) لم يسبغ على الكويت وصف الدولة شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول العربية القائمة حاليا، والتي لم تكن في ذلك الحين أيضا إلا كيانات متميزة لا يتوافر لها اعتراف دولي لأسباب متنوعة تختلف من حالة إلى أخرى.

هذه الحقيقة المتقدمة لا تنال من الوضعية الدولية للكويت بوصفها كيانا متميزا، حظي بمركز دولي قبل أن ينال استقلاله، ويتم الاعتراف به كدولة مستقلة ذات سيادة في عام ١٩٦١، فمصر والسودان والعراق وسوريا ولبنان واليمن الجنوبي وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وغيرها من الدول العربية عرفت الأوضاع ذاتها، ومرت بالأطوار نفسها ولا يقبل من أحد اليوم أن ينازع في وصفها كدول مستقلة ذات سيادة، أو يطالب باستعادة السيادة عليها وضمها إلى أقاليمه فهذا منطق مرفوض تنبذه روح العصر ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي العام والمعاصر.

وإذا كان من المسلم به أن الكويت كانت كيانا متميزا منذ وقت بعيد فإن من الملائم تتبع هذا الكيان في تطوره على صعيد العلاقات الدولية، ويمكن تتبع معالم تاريخية معينة ذات أهمية خاصة لدلالاتها القانونية. فهناك أولا اتفاق الحماية بين الكويت وبريطانيا في عام ١٨٩٩، وهناك ثانيا الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وتركيا في عام ١٩١٣ والتي تناولت الوضع القانوني للكويت وعينت حدودها، وهناك ثالثا وأخيرا استقلال الكويت في عام ١٩٦١، وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت هناك سمات وخصائص معينة للوضع الدولي للكويت.

اتفاقية الحماية ١٨٩٩ من وجهة نظر القانون الدولي:

بغير دخول في جدل حول ملاءمة هذا الاتفاق أو ضرورة إبرامه في ذلك الحين، وردود الأفعال التي أثارها على أصعدة مختلفة، فإن الذي ينبغي استخلاصه من إبرام هذا الاتفاق وما تلاه من اتفاقات هو أن الكويت كانت كيانا متميزا قائما بذاته وأنها لم تكن جزءا من الولايات العثمانية، أما فيما يتعلق بالقيمة القانونية لاتفاق الحماية على صعيد القانون الدولي، فمعلوم أن الرأي منقسم بشأنه في الفقه الدولي بين قائل بأنه اتفاق دولي صحيح، يترتب عليه فقدان الكيان المحمي لوصف الشخصية القانونية فور إبرامه، ورأي يقول ببطلان مثل هذا الاتفاق بطلانا مطلقا لانعدام التكافؤ بين طرفيه، ولما يلابسه من إكراه من جانب الدولة الحامية على الكيان الذي يخضع للحماية، وبغير حاجة إلى الانحياز إلى هذا الرأي أو ذاك فحسبنا أن نؤكد أننا لا نعرض هنا لتقويم اتفاق الحماية في عام ١٨٩٩ وما تلاه من اتفاقات وإنما الذي يعنينا فحسب هو تأكيد أن هذه الاتفاقات أيا كان الرأي بشأن القيمة القانونية لها، يمكن النظر إليها بوصفها من الأدلة على الذاتية المتميزة للكيان الكويتي، حتى وإن حاولت الدولة العثمانية جاهدة، وبكل السبل والأساليب أن تضع الكويت تحت عباءتها من الناحية الشكلية أو الإسمية.

وحين نقارن المعاهدات التي عقدتها الكويت مع بريطانيا، وتلك التي عقدتها العراق معها، ندرك في وضوح الفرق الشاسع بين مدى التزام كل من الكويت

والعراق تجاه الطرف الآخر (بريطانيا) في هذه الاتفاقات، وهو الأمر الذي يوضح القيمة القانونية والسياسية لكل منهما.

لقد عقد الشيخ مبارك الصباح اتفاقيته السرية مع بريطانيا في وقت كانت الكويت تقاوم محاولة الدولة العثمانية ابتلاعها وإلغاء أي إرادة مستقلة لها، في حين عقد عبدالرحمن النقيب رئيس وزراء العراق معاهدة ١٩٢٢ مع بريطانيا، والعراق دولة ملكية، ومن المفروض أن يكون موقع العراق في التفاوض حول شروط المعاهدة موقعا أقوى.

لكن المعاهدة العراقية التي حوت جميع مبادئ الانتداب البريطاني نصت في المادة الثالثة منها على أن ينظم قانون أساسي [دستور] للعراق، يعرض على المجلس التأسيسي للعراق، على ألا يحتوي هذا الدستور ما يخالف نصوص هذه المعاهدة.

ويعقب على ذلك قانوني عراقي في دراسة[1] له قائلا: «إن القانون الأساسي العراقي [الدستور] والحالة هذه، لن يكون نتاج إرادة الشعب الحرة المطلقة، بل هو نتيجة معاهدة بريطانية حددت مداه، واشترطت ألا يحتوي ما يخالفها، أي أن الدستور أصبح فرعا من أصل هذه المعاهدة، وكان الوضع الطبيعي والمعقول:

أن يوضع الدستور أولا، ثم تكون حكومة شرعية تقوم هي بعقد المعاهدة ليكون لها النفوذ الإلزامي الصحيح.

وتظهر لنا المقارنة بين الاتفاقيتين فروقا واضحة تكشف عن مدى صلابة الشيخ مبارك رغم كل الظروف المحيطة به:

- بينما تشكلت اتفاقية شيخ الكويت -الشيخ مبارك الصباح- مع بريطانيا من صفحة واحدة، تتألف معاهدة حاكم بغداد من ست صفحات، بالإضافة إلى أربع

---

(١) عبدالرحمن البزاز: محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٤ ص ٦٧-٦٨).

اتفاقيات أخرى، لها ما للمعاهدة من حكم ونفوذ، وتتعلق بالشؤون العسكرية والقضائية، والموظفين البريطانيين.

وكانت تلك الاتفاقيات، وبخاصة الاتفاقية المالية التي وقعها مع بريطانيا ياسين الهاشمي قد أثقلت كاهل العراق بتبعات جسام ومسؤوليات كبيرة.

- عقد الشيخ مبارك اتفاقية، ولم يدخل الكويتيون في نضال وطني، وثورة كبرى، ولم يكن لشيخ الكويت ما يعطيه لبريطانيا.

أما حاكم بغداد فقد عقد معاهدة ١٩٢٢ على حساب ضحايا العراق في حركة الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، وعلى حساب ثورة ١٩٢٠ التي انطلقت من موقف إسلامي، وعمت مناطق العراق، واستشهد فيها ما يقرب من تسعة آلاف مجاهد يوم أن كان تعداد العراق لا يزيد على مليونين ونصف المليون نسمة، فباعت هذه الاتفاقية العراقية للإنجليز دماء العراقيين، وجعلت ثروات العراق تحت تصرفهم.

- تجاوزت معاهدة بغداد مع بريطانيا حدودا دينية ما كان ينبغي تجاوزها، إذ نصت المادة (١٢) منها على تسهيل أعمال التبشير، وعدم التدخل في شؤون المبشرين الكنسيين، وهي مادة لم نجد لها نظيرا في اتفاقية شيخ الكويت.

وبذلك، وعلى هذا النحو الذي أسلفناه، تحددت العلاقة ومنذ البداية بين الكويت وبريطانيا العظمى، وأصبحت أساسا لمنهج سياسي رسمه السلف، وسار عليه الخلف فيما بعد، وهذا بالفعل ما اختطه الشيخ مبارك لأحفاده من بعده طريقا لهم وصل بالكويت إلى ما هي عليه اليوم بعد مئة عام من ذكرى مبارك الكبير: مكانة وعزة وكيانا سياسيا.

فحين عقد كل من نوري السعيد ١٩٢٠، والشيخ عبدالله السالم الصباح ١٩٦١ معاهدة مع بريطانيا: لم تحدد المعاهدة الكويتية البريطانية الجديدة بزمن، مكتفية بالإشارة إلى أنها تستمر نافذة المفعول إلى أن يخبر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها، مع إعطاء مهلة لا تقل عن ثلاث سنوات.

وألزمت اتفاقية نوري السعيد العراق بمدة نفاذ لخمس وعشرين سنة، ولا يمكن

الحديث عن إلغائها قبل عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها، استعدادا لعقد معاهدة أخرى جديدة ينص فيها على حفظ المواصلات البريطانية وحمايتها في جميع الأحوال وفقا للمادة (١١) من المعاهدة.

- ربطت المعاهدة البريطانية العراقية العراق بعجلتها العسكرية، وفرضت عليه معونة الجانب البريطاني في حالة حرب أو خطر حرب محدق، بأن يقدم ملك العراق إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية، والأنهار والمطارات، ووسائل المواصلات الأخرى.

ولم تشر المعاهدة الكويتية إلى شيء من ذلك أو أية تسهيلات مماثلة.

- ألزمت المعاهدة البريطانية الجانب العراقي -بمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية خلال مدة التحالف قاعدتين جويتين، ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها في غرب الفرات، وهاتان القاعدتان هما المعروفتان بقاعدتي الشعيبة والحبانية. ولم تعترف معاهدة شيخ الكويت بإقامة قواعد عسكرية لبريطانيا على الأراضي الكويتية.

هذه هي المعاهدات الكويتية والعراقية مع بريطانيا، وهذه هي توجهات السياسة العراقية التي حاولت أن تظهر فيما بعد كما لو كان حريصة على ولائها للدولة العثمانية الإسلامية، متهمة الشيخ مبارك بأنه طعنها من الخلف حين وضع الكويت تحت الحماية البريطانية(١).

---

(١) حسن العلوي: أسوار الطين في عقدة الكويت وأيديولوجية الضم (بيروت د. ط ١٩٩٥) ص ٥٥-٦٥.

اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية :

تعكس صدارة الوضع الخاص بالكويت لأقسام هذه الاتفاقية أهمية وضع الكويت بالنسبة للطرفين، وقد اعترف الطرفان بأن أراضي الكويت تشكل قضاء يتمتع بالاستقلال الذاتي، في نطاق الإمبراطورية العثمانية، ونصت على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثماني مع حقه أن يكتب في زاوية منه كلمة كويت، كما جرى تحديد حدود الكويت في الاتفاقية(١) على النحو التالي، «خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي، ويعبر تماما جنوب أم قصر وسفوان وجبل سنام، وبمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها، وعند الوصول إلى الباطن تتبعه حتى الجنوب الغربي تاركة آبار الصفاة والحيرة والهبة والواربا وأنطه حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة» وهذا الخط المشار إليه باللون الأخضر في الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية .

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية ١٩١٣ قد قسمت إقليم الكويت إلى قطاعين : أولهما قطاع مدينة الكويت وفيه يمارس شيخ الكويت الحكم الذاتي الإداري. أما القطاع الثاني فتكون جميع القبائل القاطنة فيه داخلة في تبعية شيخ الكويت الذي يستمر في جمع العشور كما كان يفعل سابقا، ويمارس أعمال الإدارة دون تدخل من جانب الدولة العثمانية أو إقامة حاميات عسكرية لها في ذلك القطاع أو القيام بعمل عسكري دون تفاهم مسبق مع الحكومة البريطانية .

ومن ناحية أخرى اعترفت الحكومة العثمانية في الاتفاقية بصحة وسلامة جميع الاتفاقات التي سبق إبرامها بين شيخ الكويت وبريطانيا وتعهدت باحترامها .

---

(١) انظر الفصل التاريخي في هذا الكتاب، وانظر كلا من :

* ترسيم الحدود الكويتية العراقية ـ الحق التاريخي والإرادة الدولية .

* تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، وهما من إعداد ونشر مركز البحوث والدراسات الكويتية .

القيمة القانونية لاتفاقية ١٩١٣ :

يحاول العراق التملص مما ورد من تحديد واضح للحدود بين الكويت والعراق في اتفاقية ١٩١٣ بدعوى أنه رغم توقيع ممثلي الدولة العثمانية وبريطانيا عليها فإنها لم تستكمل إجراءات التصديق عليها نظرا لنشوب الحرب العالمية الأولى متناسيا أن العراق هو الذي بادر إلى الاعتراف بهذه الحدود نفسها في رسالة نوري السعيد عام ١٩٣٢ وأكد ذلك مرة أخرى في محضر عام ١٩٦٣ الذي وقعه أحمد حسن البكر رئيس جمهورية العراق.

وإذا نظرنا إلى هذه الوثيقة من الناحية القانونية تتكشف أمامنا بعض الحقائق المهمة ومنها :

١ – اعتراف الدولة العثمانية بالكيان المتميز لدولة الكويت على الرغم من مطالبتها بالسيادة الاسمية عليه، وقد تمثل ذلك في تسليمها بأهلية هذا الكيان لإبرام اتفاقات مع بريطانيا وبحقه في وضع اسم الكويت على جانب من الراية العثمانية، التي كانت كما سبق القول الراية الإسلامية.

٢ – أن ما انطوت عليه الاتفاقية من بيان لحدود الكويت كان يعبر عن القدر من الإقليم الذي يحوزه ويديره شيخ الكويت بوصفه إقليما لكيان الكويت المتميز.

٣ – أن ما اعترفت به الدولة العثمانية من استقلال إداري لقضاء الكويت وتسليمها بانتقال الولاية عليه وراثيا في أسرة الصباح، كان يعني في وضوح وجلاء **أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى الكويت نظرتها إلى إحدى الولايات التي تمارس عليها السيادة الاسمية،** مثل الحال بالنسبة لمصر مثلا في ذلك الحين، وأنها لم تكن تنظر إلى الكويت في ذلك الحين باعتبارها جزءا من ولاية البصرة، وإلا كان عليها أن تخضعها لذات الوضع الذي كانت تخضع له ولاية البصرة التي كانت تخضع للحكم العثماني المباشر.

٤ – أن هذه الاتفاقية تم إعدادها والتفاوض عليها بين الدولة العثمانية التي تدعي السيادة الاسمية على الكويت، وبريطانيا الدولة الحامية للكويت، وصاحبة

النفوذ والسيطرة الفعلية على الكويت، وعلى الرغم من أن الكويت لم يكن طرفا فيها، وكان يتم إخطار شيخ الكويت بمضمونها عن طريق المعتمد السياسي البريطاني في الكويت. **فإن الاتفاقية كانت بغير شك دليلا جديدا على الذاتية الإقليمية المتميزة للكويت.**

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الاستقلال

في أعقاب الحرب العالمية الأولى تخلت الدولة العثمانية بموجب معاهدة سيفر عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا والتي لم تنظم أوضاعها معاهدة الصلح. وفي عام ١٩٢٣ اعترفت الحكومة البريطانية بالحدود التي تقررت بين الكويت ومملكة العراق التي تشكلت من ولايات البصرة وبغداد والموصل، حيث اعترف المندوب السامي البريطاني على العراق نيابة عن الحكومة البريطانية، رسميا بمطالبة الكويت بالحدود التي نص عليها اتفاق عام ١٩١٣. وفي عام ١٩٣٢ أعلن العراق بمبادرة منه قبول هذه الحدود في رسائل متبادلة بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد وحاكم الكويت من خلال المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، وكانت كالآتي: «من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب سفوان تماما، ومنها شرقا فتمر بجنوب آبار سفوان، جبل سنام وأم قصر مجتازا إلى العراق وهكذا إلى مفترق طرق خور زبير وخور عبدالله ثم جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا، وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم التي تتبع الكويت».

وبغير خوض في كثير من التفصيلات والأحداث التي شهدتها الكويت في ذلك الحين، فإنه من الثابت أن المشكلات في تلك الفترة كانت بشأن الحدود أكثر منها بشأن الوجود. فمع ما أثاره العراق المستقل من حملات دعائية في عهد الملك غازي ملك العراق، أو في عهد حكومة رشيد عالي الكيلاني استهدفت ضم الكويت إلى العراق، فإن هذه الحملات الدعائية قامت في بعض الأحيان على أساس زعزعة سلطة شيخ الكويت على شعب الكويت، وإظهاره بمظهر الممالئ

للإنجليز، والتوجه إلى الشعب الكويتي وبخاصة طوائف الشباب منه لاستثارة مشاعره القومية ودعوته إلى الاتحاد مع العراق، إلا أن هذه الحملات ذهبت صيحة في واد، ولم تكن ذات أثر ملموس، كما أنها لم تؤخذ مأخذ الجد في ذلك الحين على الصعيد الدولي.

ولكن الحكومة العراقية كانت دائبة على إثارة مشكلات الحدود بينها وبين الكويت، ومن ثم فإن المشكلات في تلك الفترة كانت تتعلق بالحدود بين البلدين، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية جرت مفاوضات بين العراق وبريطانيا لإعادة النظر في المعاهدة البريطانية العراقية، والموقعة في عام ١٩٣٠، ولكنها لم تسفر عن شيء. وفي عام ١٩٥٠ جرت محاولة لترسيم الحدود بين البلدين، واعترضت وزارة الدفاع العراقية على ترسيم الحدود قبل تخلي الكويت للعراق عن جزيرتي وربة وبوبيان، حيث طالب العراقيون بتسليمهما للعراق بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل الميناء المزمع إقامته في أم قصر.

وفي أوائل عام ١٩٥٥ عبر مدير الإنتاج بشركة نفط الكويت عن قلقه الشديد لعدم ترسيم الحدود بين العراق والكويت، فقد جرى إطلاق النار على فريق شركة نفط الكويت الموجود داخل أراضي الكويت. وامتنعت شركة نفط الكويت عن القيام بمزيد من العمل الميداني بعد بضعة أميال من الحدود، وذلك تجنبا لأية مضاعفات أو استفزازات خاصة وأن حقل شركة نفط العراق في الرميلة كان يتطور بسرعة، بحيث كانت آخر بئر لا تبعد شمالا عن الحدود بأكثر من أربعة أميال. وفي ذلك الوقت الذي ظهرت فيه الشواهد مؤكدة وجود البترول على الجانب الكويتي من الحدود في تلك المنطقة، تزايدت الرغبة في إيجاد تسوية لمشكلة الحدود بين البلدين. وفي مايو ١٩٥٥ اقترح العراق -على لسان رئيس وزرائه نوري السعيد- إجراء تعديل للحدود بهدف تطوير أم قصر. وأبدت الحكومة العراقية رغبتها في تحريك حدودها لمسافة أربعة كيلومترات في منطقة صحراوية، وطالبت بالحصول على جزيرة وربة ومياه خور عبدالله والمياه المحيطة بها. وأعرب وزير الخارجية

العراقي وقتئذ عن استعداد الحكومة العراقية للتخلي لدولة الكويت عن حق التنقيب عن النفط واستثماره في الأراضي التي يتم التنازل عنها وفي المياه المحيطة بها . وأضاف أنه في حالة موافقة الكويت على التنازل عن تلك الأراضي للعراق، فإن الحكومة العراقية ستوافق على ترسيم الحدود الذي يمكن أن يعتبر تخليا عن مطالبة العراق بضم الكويت إليه وتمكينها من الحصول على المياه العذبة من شط العرب ومن أن تبني في الأراضي العراقية المنشآت وخط الأنابيب اللازم لنقل هذه المياه إلى الكويت .

وهكذا يتبين بجلاء أن الخلاف العراقي الكويتي في المرحلة التالية لنشأة العراق بعد الحرب العالمية الأولى، واستقلاله منذ عام ١٩٣٠ ، لم يكن بالأساس خلافا حول وجود الكويت ككيان مستقل عن دولة العراق، ولكنه كان خلافا على الحدود مع ذلك الكيان. وهو أمر يتناقض مع الادعاءات العراقية الحالية أو السابقة .

مرحلة الاستقلال منذ عام ١٩٦١ وحتى نشوب الأزمة الراهنة :

تضافرت مجموعة من العوامل والاعتبارات الوطنية والإقليمية والدولية، فأدت إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لا معدى عنها، وهو أمر سلمت به بريطانيا بهدوء، حيث تم في صباح ١٩ من يونيو ١٩٦١ الإعلان، في كل من لندن والكويت، عن تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبدالله سالم الصباح والسير وليم لوس المقيم البريطاني في الخليج حيث انطوت الرسائل المتبادلة على إعلان استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ باعتبارها تتعارض وسيادة الكويت، وما لبثت الكويت أن تقدمت بطلب للانضمام إلى جامعة الدول العربية، بعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ. وسرعان ما فجر اللواء عبدالكريم قاسم مشكلة كبرى عندما قامت وزارة الخارجية العراقية -بناء على تعليمات منه- بإصدار بيان في ٢٦ من يونيو ١٩٦١، اعتبرت فيه الكويت جزءا تابعا للعراق. كما قامت السفارة العراقية بالقاهرة بالتقدم إلى جامعة الدول العربية بمذكرة تعارض فيها استقلال الكويت، وتعتبر الكويت جزءا من الجمهورية العراقية[١].

وعندما طويت صفحة النزاع كان الكويت قد خرج إلى ساحة الحياة الدولية دولة مستقلة كاملة السيادة، اعترفت بها دول العالم في الشرق والغرب على السواء، واكتسبت عضوية المنظمات الدولية، **وكان العراق واحدا من الدول التي اعترفت بالكويت دولة مستقلة كاملة السيادة، من خلال تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، ومن خلال عمله المشترك مع دولة الكويت في مختلف المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية، الفنية المتخصصة، والسياسية على السواء، ومن خلال إبرام العديد من الاتفاقات الدولية بين الدولتين وتبادل الزيارات الرسمية التي لا تحصى عددا.**

---

(١) انظر تفاصيل أزمة ١٩٦١ - ١٩٦٣ في القسم التاريخي.

ثانيا: الاعتراف العراقي بدولة الكويت:

لم يكن الاعتراف العراقي بالكويت ككيان متميز على الصعيد الدولي قاصرا على الاعتراف به بعد الأزمة التي أثارها اللواء عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١، والتسليم بالكويت الدولة المستقلة كاملة السيادة والتعامل معها على هذا الأساس بتبادل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدولتين وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية، والتعاون معها في المنظمات الدولية، ولكن هذا الاعتراف كان سابقا على إعلان استقلال دولة الكويت في يونيو ١٩٦١.

فالمذكرات المتبادلة بين رئيس الحكومة العراقية -نوري السعيد- في عام ١٩٣٢ مع حاكم الكويت، عن طريق المعتمد البريطاني في الكويت وقتذاك كانت ولا شك اعترافا واضحا من جانب العراق -الذي يعد التعبير الصادر عن رئيس الحكومة ملزما له، حيث إن له وفقا للقانون الدولي أن يعبر عن إرادة الدولة- بالكيان المتميز للكويت. وهذا الاعتراف بالكيان المتميز من جانب العراق يؤكده أن معظم الخلافات التي ثارت بين البلدين في مرحلة ما قبل استقلال الكويت في عام ١٩٦١، كانت خلافات بشأن الحدود كما سبقت الإشارة ولم تكن الخلافات بشأن وجود الكويت في ذاته ينظر إليها نظرة الجد قبل الأزمة التي أثارها اللواء عبدالكريم قاسم. بل إن مما يلفت الانتباه أن الفترة السابقة مباشرة على إعلان استقلال الكويت قد شهدت العديد من المراسلات الصادرة عن المسؤولين العراقيين، والتي تنطوي على الاعتراف بذاتية الكويت ككيان مستقل عن العراق، من ذلك مثلارسالة تحمل تاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٥٨ أي بعد قيام ثورة العراق في ١٩٥٨ بشهور قليلة تحمل توقيع الزعيم الركن عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء، ويخاطب فيها أمير الكويت شاكرا العواطف الأخوية والمشاعر الطيبة التي عبرت عنها الرسائل وزيارة الوفود الكويتية للعراق، ويختتم الرسالة بالقول «وما رائد العراق مع شقيقته الكويت إلا تعزيز الأخوة والتعاون».

أما وزير خارجية العراق فقد كتب مخاطبا أمير الكويت في ٢٩ من كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ «لي عظيم الشرف أن أنهي لسموكم الكريم أنه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية. في توثيق أواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ولاسيما المجاورة منها، **فإنها تعتقد بأن من أول واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت وإقامة العلاقات معها على أساس جديد من الصداقة الخالصة الأخوية المتكافئة**. وترى الحكومة العراقية أن أمثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية أو ممثلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتقوم برعاية مصالح العراقيين فيها من جهة، وتكون حلقة الاتصال بين القطرين الشقيقين من جهة أخرى. . . .».

ولئن كانت عبارات الرسالة في غنى عن أي بيان، في مجال كونها قاطعة في تقرير الاعتراف العراقي بالكويت، فإن من المتعين التذكير بأن وزير الخارجية هو أهم أعضاء الحكومة في مجال التعبير عن إرادة دولته على صعيد العلاقات الدولية، **وما يصدر عنه من تعبير يعد ملزما لدولته ولا يجوز لها النكوص عنه**، وهو الأمر الذي أكدته محكمة العدل الدولية في النزاع بين النرويج والدانمرك على السيادة على جزر جرينلاند الشرقية، حيث ذهبت المحكمة إلى تقرير أن النرويج تلتزم بالتصريح الشفوي الذي صدر عن أهلن وزير خارجيتها سلم فيها بسيادة الدانمرك على تلك الجزر.

وإذا كنا لا نستطيع أن نتتبع كل ما صدر عن العراق من وثائق لا تعد ولا تحصى تؤكد اعتراف العراق بالكويت قبل الاستقلال وبعده فإننا نتوقف عند الخطابين اللذين بعث بهما طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي إلى السيد الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية السابق في يوليو ١٩٩٠ واللذين فجرا الأزمة الراهنة، حيث تم توجيههما في إطار التخطيط العراقي لغزو الكويت واحتلال إقليمها، فإن الملاحظ أن وزير الخارجية العراقي قد تحدث في عدد كثير من المرات عن دولة الكويت، وحكومة الكويت، والمسؤولين الكويتيين. فأنى للعراق أن يدعي اليوم أن الكويت جزء من العراق أو أنه لا يعترف باستقلال الكويت كدولة ذات سيادة.

إن جوهر الخلاف بين العراق والكويت لم يكن بحال من الأحوال حول وجود الكويت ككيان مستقل وكدولة ذات سيادة، ولكنه كان نزاعا حول الحدود أو أجزاء منها. ونتوقف عند عبارة وردت في خطاب طارق عزيز الأول إلى أمين عام جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٩٠ حيث يقول:

«من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت بشأن تحديد الحدود. . . ولم تفلح الاتصالات التي جرت خلال الستينيات والسبعينيات في الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران. . .».

فليس هناك ما هو أقطع في دلالاته إلزاما للعراق من تعبير بقلم وزير خارجيته حيث يقرر أن النزاع بين الدولتين هونزاع على جانب من الحدود بينهما، أي أنه ليس بحال نزاعا على الوجود أي وجود دولة الكويت، فهي دولة مستقلة ذات سيادة. وإذا كان وزير خارجية العراق قد ألمح في خطابه المشار إليه إلى أمين عام جامعة الدول العربية السابق بشأن مسألة الوحدة العربية، بين كافة الأقطار العربية **فهل يملك العراق فرض الوحدة العربية بحد السيف؟** وأين إذن حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره؟

ثالثا: حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره:

بينما يعني مبدأ الحق في تقرير المصير أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي، ولهذا الحق جوانب داخلية تتعلق باختيار شكل الحكم الملائم، نجده يثير على المستوى الدولي أمرين: أحدهما سلبي يتمثل في ألا يكون محلا للمبادلة أو التنازل بغير إرادته، أي حق الشعب في الاستقلال. والثاني إيجابي يتمثل في حق الشعوب في الانفصال، أي حقه في الانفصال عن الدولة التي يتبعها، إما للاندماج في دولة أخرى أو الاتحاد معها أو لتكوين دولة مستقلة.

ولقد جرت المناداة بمبدأ الحق في تقرير المصير منذ وقت طويل على لسان

الفلاسفة والمفكرين، وكان من بين المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية غير أنه ظل مبدأ سياسيا نظريا بعيدا عن دائرة القانون الدولي العام حتى الحرب العالمية الأولى.

فلقد أدت مجموعة من العوامل إلى الإبقاء على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها خارج دائرة القانون الدولي التقليدي، ولا شك أن السياسات الاستعمارية التي مارستها الدول الأوروبية، كانت في مقدمة تلك العوامل، حيث رفضت الدول الأوروبية منذ بداية عهد التوسع الاستعماري، أن تتعامل مع الأقاليم التي تستعمرها والشعوب التي تسكنها على قدم المساواة، واعتبرتها في مركز أدنى من المركز الذي كانت تتمتع به الشعوب والدول المسيحية في أوروبا. وحاولت أن تخفي أطماعها في التوسع وراء أهداف مثالية.

واختص القانون الدولي التقليدي بصفة رئيسية بمشكلة واحدة من المشكلات التي أثارها التوسع الاستعماري للدول الأوروبية، وهي مشكلة توزيع الأقاليم المكتشفة أو الصالحة للاستعمار بين تلك الدول، واقتصرت وظيفته على تنظيم اكتساب السيادة على المستعمرات وتأكيدها لصالح الدول الاستعمارية. واتجهت جهود الحكومات وانصرف الفقه في ذلك الوقت إلى استحداث المبادئ والنظم القانونية التي تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض. ومن هنا فقد ظل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بعيدا عن دائرة القانون الدولي التقليدي.

وعلى الرغم من أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها كان واحدا من المبادئ التي وردت ضمن نقاط الرئيس الأمريكي «ويلسون» التي أعلنها أساسا لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى، ومع أن المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم قد أشارت إلى المستعمرات والأقاليم «التي تقطنها شعوب غير قادرة على الوقوف وحدها في الأحوال القاسية للعالم الحديث» فإن العهد قد خلا من النص على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، مكتفيا بإقامة نظام الانتداب لإدارة المناطق التي تم اقتطاعها من الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى، ومن ثم فقد بقي الشك والجدل حول القيمة القانونية لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومدى إمكان

اعتباره بمثابة مبدأ من مبادئ القانون الدولي الوضعية، في فترة ما بين الحربين العالميتين، وكان الغالب هو النظر إليه بوصفه مبدأ سياسيا بينما حاول جانب من الفقه أن يعتبره مبدأ قانونيا استثنائيا يطبق في أضيق نطاق.

في ظل الأمم المتحدة:

وقد حظى مبدأ الحق في تقرير المصير باهتمام كبير منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ووجد سبيله إلى تصريح الأطلنطي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل في ١٤ من أغسطس ١٩٤١، والذي جاء به أنهما لا يسعيان إلى أي توسع إقليمي ويحترمان حق الشعوب في اختيار نظم الحكم التي تروق لها، ثم ورد النص عليه أيضا في كافة التصريحات التي صدرت بعد ذلك، وخاصة تصريح الأمم المتحدة في أول يناير ١٩٤٢، وتصريح موسكو في عام ١٩٤٣، ولقى قبولا كاملا في مؤتمر دمبرتون أوكس في عام ١٩٤٤، ومؤتمر يالتا في فبراير ١٩٤٥. وقد مهد ذلك كله الطريق أمام المبدأ ليتبوأ مكانا بارزا في ميثاق الأمم المتحدة.

ومع التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، والتصديق عليه في عام ١٩٤٥، بات الحق في تقرير المصير ـ وفقا للرأي الغالب في الفقه ـ مبدأ من مبادئ القانون الدولي الوضعية ولم يعد مبدأ سياسيا فحسب. فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة النص على مبدأ الحق في تقرير المصير في المادة الأولى التي عددت من بين مقاصد الأمم المتحدة «٢ ـ إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام». والمادة ٥٥ التي جاء بها أنه «رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها».

مفهوم الشعب الذي يكون له حق تقرير المصير:

ولقد أثير البحث حول المقصود بالشعب الذي يملك الحق في تقرير المصير فذهب البعض إلى أن كلمة الأمم الواردة في صدر الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تعني الدول، وأن هذه الفقرة لم تقصد إعطاء حق تقرير المصير للجماعات القومية الموجودة على أقاليم الدول الأعضاء. أما كلمة الشعوب فهي كلمة تحتمل أحد تفسيرين:

(أ) أن يكون الميثاق قد قصد بها الجماعات الهامة التي تكون شعب الدولة والتي يتميز بعضها عن البعض بروابط مشتركة، من وحدة الجنس والدين واللغة والعادات... الخ، ويرغب في منحها حق تقرير المصير دون أن يحدد صراحة معنى الشعوب أو السلطة المختصة بتحديد وتعيين الجماعات التي تندرج تحت هذا الوصف.

(ب) أن يكون الميثاق قد قصد الإشارة إلى كل الأفراد من الجنسين معا الذين يؤلفون شعب الدولة ويقطنون إقليمها وتربطهم بها روابط الولاء، ووفقا للمفهوم الأخير فإن كلمة الشعوب الواردة في المادة الأولى تعني رعايا الدولة بغض النظر عن الروابط القومية، وهو تفسير يوحد بين معنى الأمم الواردة في صدر الفقرة ومعنى الشعوب، ويرمي إلى توفير المساواة في الحقوق للدول ذات السيادة، ويخولها الحرية المطلقة في تنظيم حياتها الداخلية.

وقد تجدد الخلاف عند وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حول المقصود بالشعب الذي يكون له الحق في تقرير المصير، واستقر الأمر على حذف كلمة الأمة من مشروع تلك الاتفاقيات، وتشير هذه الاتفاقيات إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها حيث جاء بالمادة الأولى بكل من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦ الاشارة إلى حق الشعوب في تقرير المصير.

ويمكن القول اليوم بأن مفهوم الشعب الذي يكون له الحق في تقرير المصير في

ظل القانون الدولي المعاصر، هو أفراد الجماعة الإقليمية الذين يرتبطون بمجموعة من الروابط العامة المشتركة من تاريخ ولغة وتقاليد وعادات مشتركة ويتطلعون إلى مصير ومستقبل واحد، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ولقد انطلقت الأمم المتحدة من هذا المفهوم المحدد لمن يكون لهم الحق في تقرير المصير لمواجهة بقايا النظام الاستعماري، وتصفية الاستعمار، حيث عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة - بوجه خاص - إلى تأكيد الحق في تقرير المصير، وتوكيد طبيعته القانونية الوضعية في مناسبات متعددة أبرزها إعلانها في ١٤ من ديسمبر ١٩٦٠ بموجب قرارها رقم ١٥١٤ منح الاستقلال للشعوب والأقاليم وقد جاء فيه:

١ - أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي أو سيطرته أو استغلاله يعتبر إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية ويتناقض وميثاق الأمم المتحدة ويهدد قضية السلام والتعاون في العالم.

٢ - لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية نظامها السياسي وأن تسعى في ظل هذه الحرية إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولقد حرصت الجمعية العامة في مناسبات تتجاوز الحصر، على تأكيد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وكان من بين أهم تلك المناسبات إعلانها لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة بقرارها رقم ٢٦٢٥ بتاريخ ٤ من نوفمبر ١٩٧٠.

كما أن نص المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واللذين تم التوقيع عليهما في عام ١٩٦٦ ودخلا دائرة النفاذ في عام ١٩٧٦ قد ورد بهما في صياغة واحدة «أن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها استنادا إلى هذا الحق، أن تقرر بحرية كيانها السياسي، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

٣ ـ ولجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة.

٤ ـ على جميع الدول الأطراف في العهد الحالي، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق توافقا مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

وهكذا يمكن القول دون أدنى مبالغة أن مبدأ الحق في تقرير المصير يعد اليوم أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر.

ولاشك في أن العدوان العراقي على دولة الكويت يعد انتهاكا فادحا وافتئاتا على حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره، فلقد اختار الشعب الكويتي الاستقلال وتكوين دولته في عام ١٩٦١، واختار نظام الحكم الذي ارتضاه بحرية. بل إننا نستطيع القول، دون أدنى قدر من المبالغة، أن الشعب الكويتي قد قرر مصيره، على الصعيدين الدولي والداخلي، عقب وقوع العدوان على دولته، عندما التف حول حكومته الشرعية، متمسكا بدولته المستقلة ذات السيادة، الكويت الحرة، وبحكومته الشرعية، وكان المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد بمدينة جدة في الفترة من ٢٤ حتى ٢٦ من ربيع الأول ١٤١١هـ الموافق ١٣ ـ ١٥ من أكتوبر ١٩٩٠م مناسبة هامة أعلن فيها ممثلو الشعب الكويتي إدانتهم للعدوان العراقي ضد دولة الكويت، والتمسك بالحكومة الكويتية الشرعية فقد جاء بالبيان الختامي للمؤتمر:

«نحن أبناء الشعب الكويتي وممثليه بكافة قطاعاته وفئاته وهيئاته الرسمية والأهلية ومؤسساته الوطنية قررنا ما يلي:

١ ـ نعلن للعالم أجمع رفضنا القاطع لاحتلال نظام الحكم العراقي لوطننا الكويت وإدانتنا له باعتباره عدوانا آثما على دولة الكويت المستقلة ذات السيادة والعضو

في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وانتهاكا صارخا لكافة المواثيق والقوانين الدولية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ نعلن للعالم أجمع زيف الادعاءات وبطلان المزاعم التي ساقها نظام الحكم العراقي تبريرا لجريمة غزوه واحتلاله دولة الكويت المستقلة مؤكدين رفضنا القاطع لهذه الادعاءات والمزاعم التي تخالف الحقيقة والواقع ويكذبها التاريخ.

٤ ـ نعلن للعالم أجمع تمسكنا بنظام الحكم الذي اختاره شعبنا منذ نشأته وارتضته أجياله المتعاقبة، ونؤكد وقوف الشعب الكويتي كله ـ رجالا ونساء، شيوخا وشبابا، وأطفالا ـ صفا واحدا خلف قيادتنا الشرعية ممثلة في أميرنا الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي عهده الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظهما الله».

وهكذا فإن الشعب الكويتي الذي عرف قبل العدوان العراقي على أرضه ووطنه، حياة ديمقراطية كان فيها الرأي والرأي الآخر، لم يعرف بعد العدوان إلا صوتاواحدا يقول لا للعدوان، ونعم لوحدة الكويت وسيادتها واستقلالها وحكومتها الشرعية.

رابعا: حق الشعب الكويتي في ثرواته الطبيعية:

إذا كان لكل شعب الحق في تقرير مصيره على النحو الذي سلفت الإشارة إليه، فإن هذا الحق لا يقتصر فحسب على الجوانب السياسية، التي تتعلق بالاستقلال على الصعيد الدولي، وحرية اختيار شكل ونظام الحكم على الصعيد الداخلي. ولكنه يعني أيضا أن يكون لكل شعب الحق في تحديد أوضاعه الاقتصادية، فقيام الدولة بتنظيم الأوضاع الاقتصادية لشعبها فوق إقليمها هو ممارسة لسيادتها. وهو الأمر الذي أوضحته اللجنة الاقتصادية لعصبة الأمم في تقرير لها يرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٧. وقد جرت الإشارة إلى البعد الاقتصادي لحق

الشعب في تقرير مصيره في القرار رقم ٦٥٣ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ من يناير ١٩٥٢ كأحد العناصر الأساسية للحق في تقرير المصير.

ومنذ إقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في عام ١٩٦٦ واللذين نصت المادة الأولى منهما على الحق في تقرير المصير الاقتصادي على النحو الذي سبقت الاشارة إليه كما نصت المادة ٢٥ من العهد الأول على أنه «ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل للحق المتأصل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كلية وبحُرّية. فقد استقر إدراك أن حق كل شعب في استغلال ثرواته الاقتصادية بغير منازعة، هو أمر لا معدى عنه لممارسة حقه في تقرير مصيره على نحو كامل. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد أصدرت العديد من القرارات في هذا الصدد، ومنها على سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٢٦ الذي أصدرته في ١٨ من ديسمبر ١٩٥٢ بشأن سيادة الشعوب على مصادر ثرواتها الطبيعية، والذي أقرت فيه بحق كل شعب في أن يستغل بحرية مصادر ثرواته الطبيعية، وأوصت بالتعاون الدولي من أجل ممارسة هذا الحق والامتناع عن الأعمال المباشرة، وغير المباشرة التي تهدف إلى منع الشعوب من ممارسة سيادتها على مصادر ثرواتها الطبيعية، كما جاء في قرارها رقم ١٣١٤ الصادر في ١٢ من ديسمبر ١٩٥٨ أن حق تقرير المصير يشمل السيادة الدائمة على مصادر الثروة الطبيعية. كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ١٨٠٣ في ديسمبر ١٩٦١ مجموعة من المبادئ الهامة في هذا الصدد منها: أن ممارسة الشعوب والأمم لسيادتها الدائمة على مصادر ثرواتهاالاقتصادية يجب أن يكون وفقا لمصالحها القومية، ومن أجل حياة أفضل لهذه الدول، وأن حرية الدول في ممارسة سيادتها بما يحقق للشعوب والأمم الانتفاع بمصادر ثرواتها يجب أن يحترم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وأن انتهاك حقوق الشعوب والأمم في سيادتها على ثرواتها القومية يخالف روح ومبادئ الأمم المتحدة، ويناقض تطور التعاون الدولي وحفظ السلم.

وصفوة القول أن سيادة كل شعب على مصادر ثرواته الطبيعية تعتبر استكمالا طبيعيا لحق تقرير المصير، فالاستقلال السياسي دوليا وداخليا، والحرية الاقتصادية أمران مرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة، وأي مساس بحق كل شعب في ثرواته الطبيعية هو افتئات على سيادة الدولة، وقد جرى التأكيد في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية على هذا المبدأ نشير من بينها إلى ما ورد بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما تحرص الدساتير في مختلف الدول على التأكيد على حق كل شعب في ثرواته الطبيعية.

ولاشك في أن المطالبة التي رفع العراق شعارها عند عدوانه على الكويت بوجوب إعادة توزيع الثروة العربية، تعد مساسا بحق الشعب الكويتي في سيادته على ثرواته الطبيعية التي أكدها القانون الدولي المعاصر، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دولة الكويت تعد في طليعة الدول التي أدركت مسؤولية ما حباها الله به من ثروات، حيث خصصت جانبا من ثرواتها للإسهام في تنمية شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية والدول الإفريقية وغيرها، وقام الصندوق الكويتي للتنمية بدور فعال ومؤثر، في هذا السبيل، سواء في شكل مساعدات أو قروض ميسرة سيتضح ذلك في الفصل التالي من هذا الكتاب[1].

خامسا: المجتمع الدولي في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت:

إذا كنا قد عرضنا فيما تقدم الوضعية الدولية للكويت، وكيف دخلت الكويت إلى المجتمع الدولي دولة مستقلة كاملة السيادة عند إعلان استقلالها، فاكتسبت عضوية المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، واعترفت بها دول العالم، بما فيها الجمهورية العراقية، التي تبادلت معها التمثيل الدبلوماسي، وأبرمت معها الاتفاقيات الدولية، وتبادلت معها الزيارات الرسمية للمسؤولين على أعلى المستويات، موضحين أن استقلال دولة الكويت كان إعمالا صحيحا لحق شعب

(١) انظر الكويت والتنمية الإجتماعية: «قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني» وزارة التخطيط، ومركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٥.

الكويت في تقرير مصيره، وفقا للقانون الدولي العام، وأن هذا الحق في تقرير المصير له بعده الاقتصادي الذي يعني أن يكون لشعب الكويت دون سواه السيادة على مصادر ثرواته الطبيعية، دون تدخل من أية دولة أجنبية في هذا الشأن. فإن هذا الذي قدمناه يسقط ويبطل أي ادعاء عراقي بحقوق تاريخية بضم الكويت إلى إقليمها، أو أية مزاعم بأن هذا الضم إنما يستهدف توزيعا عادلا للثروة العربية. ولعل هذا هو ما يفسر الوقفة الحاسمة الحازمة، التي وقفها المجتمع الدولي في مواجهة العدوان العراقي منذ بدايته، والتي تمثلت في هذا العدد الكبير من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، والتي صدرت عن المنظمات الدولية الأخرى العالمية والإقليمية، ولقد كان هذا الموقف الحاسم نتيجة منطقية لكل ما تقدم من اعتبارات، ونتيجة لكون العدوان العراقي انتهاكا للشرعية الدولية فوق كونه اعتداء على حقوق الشعب الكويتي وسيادته. ونظرا للآثار السلبية الفادحة التي نجمت عنه اقتصاديا وسياسيا.

١ ـ العدوان العراقي على الكويت اعتداء على الشرعية الدولية:

يعد العدوان على دولة الكويت اعتداء غير مشروع على النظام العام الدولي، كما يعد بكل المقاييس عملا غير مشروع من وجهة النظر القانونية الدولية المجردة، إذ يحرم القانون الدولي تحريما قاطعا استخدام القوة في العلاقات الدولية أو حتى مجرد التهديد باستخدامها، وتقضي المادة (٢/ ٤) من ميثاق الأمم المتحدة إعمالا لذلك بأن: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

ومن المسلم به أن مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية يعد حظرا عاما وشاملا لا يجوز الخروج عليه بأي حال من الأحوال إلا في حالتي الدفاع الشرعي، وإجراءات الأمن الجماعي التي تتخذ بمعرفة مجلس الأمن الدولي ذاته طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما في غير هاتين الحالتين فلا يجوز التذرع بأية حجة لتبرير العدوان.

وقد تأكد مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مثال ذلك قرارها المعروف باسم «إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر برقم «٢٦٢٥» في ٢٤ من أكتوبر ١٩٧٠» والذي أكد أن انتهاك مبدأ حظر استخدام القوة الذي تضمنته المادة (٢/ ٤) من الميثاق يعد انتهاكا للقانون الدولي ولأحكام الميثاق. وأكد ذلك القرار التزام الدول بالامتناع عن الدعاية لحروب الاعتداء والتهديد أو استعمال القوة لانتهاك الحدود الدولية لأي دولة أو كوسيلة لحل المنازعات الدولية بما في ذلك المنازعات الإقليمية ومشكلات الحدود بين الدول. وكذلك قرار الجمعية العامة رقم «٢٧٣٤» الصادر في ١٦ من ديسمبر ١٩٧٠ والمعروف باسم إعلان «تعزيز الأمن الدولي» والذي نص على دعوة جميع الدول إلى مراعاة احترام أهداف ومبادئ الأمم المتحدة في علاقاتها الدولية، بما في ذلك المبدأ الخاص بالامتناع عن اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، والدعوة إلى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

وفي تعريفها للعدوان قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها رقم «٣٣١٤» الصادر في ١٨ من ديسمبر ١٩٧٤ أن العدوان هو «استعمال دولة للقوة المسلحة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. .» وتضمن ذلك التعريف اعتبار بدء دولة لاستعمال القوة من جانبها دليلا على ارتكاب عمل عدواني يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تضمن التعريف ذاته اعتبار قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو احتلال جزء منه ولو بصفة مؤقتة أو ضم هذا الإقليم أو جزء منه بوساطة القوة، وكذلك قيام دولة بوساطة قواتها المسلحة بقذف أهداف في دولة أخرى بالقنابل أو بأية وسيلة أخرى عملا عدوانيا.

وأكد القرار المذكور على أنه لا يجوز الارتكان إلى أي مبرر أيا كانت طبيعته سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غير ذلك لتبرير ارتكاب العدوان، وأن الحرب

العدوانية ترتب المسؤولية الدولية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، وأن أي اكتساب للإقليم أو حيازة تنتج عن ارتكاب عدوان تعتبر عملا مخالفا للقانون.

وقد أكدت ـ من قبل ـ أيضا محاكمات نورمبرج التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية طبقا للاتفاق المبرم بين دول الحلفاء عام ١٩٤٥ اعتبار التخطيط والإعداد وشن الحرب العدوانية جرائم دولية تنشئ المسؤولية الفردية في حق متخذ قرار الحرب ومنفذيه.

وطبقا لذلك، فالعدوان العراقي على الكويت يعد بكل المعايير خرقا لأحكام القانون الدولي وخروجا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل جريمة ضد السلام.

ويشكل ذلك العدوان ـ أيضا ـ **خرقا لميثاق جامعة الدول العربية، وكذلك ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.** فمن ناحية توجب المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية على الدول الأعضاء في الجامعة أن تمتنع عن الالتجاء إلى القوة لحل المنازعات التي قد تنشأ بينها وأن تلجأ هذه الدول إلى الوسائل السلمية وأهمها التحكيم والوساطة، ومن ناحية ثانية تقضي المادة الثانية من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي بحكم مماثل، فتوجب على الدول الأعضاء أن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة الأراضي وسلامتها أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو.

٢ ـ الآثار السلبية للعدوان العراقي ضد الكويت:

لا يعد العدوان العراقي خرقا للقانون والمواثيق الدولية واعتداء على الحقوق الإقليمية لدولة الكويت فحسب، بل ينطوي هذا العدوان على تصرف يتسم بالرعونة والحمق على المستوى السياسي تسبب في إحداث آثار سلبية مدمرة على المصالح العربية العليا ذاتها، فضلا عن تأثيره السلبي على العالم بأسره.

فعلى المستوى القومي العربي، أضر ذلك العدوان ـ غير المسؤول ـ بالمصالح القومية ضررا يتعذر تدارك نتائجه بسهولة، فمن جهة أولى، **أضعف هذا العدوان الحجج العربية في مواجهة إسرائيل،** تلك الحجج التي قامت أساسا وبحق على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، فبينما يطالب العرب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة استنادا إلى الشرعية الدولية، يفاجأ العالم بغزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مستقلة استنادا إلى مزاعم تاريخية واهية، وهي المزاعم ذاتها التي تدعيها الصهيونية لنفسها في فلسطين ويرفضها العرب، ولا نبالغ إذا قلنا إن العرب قد واجهوا مأزقا سياسيا حقيقيا في التصدي للعدوان الإسرائيلي نتيجة العدوان العراقي على الكويت.

ومن جهة ثانية، فقد حقق ذلك العدوان لإسرائيل ـ أيضا ـ من المكاسب ما لم تكن تحلم به يوما، حقق لها ذلك وجود قوات عسكرية أجنبية هائلة في الأراضي العربية القريبة منها في مواجهة قوة عربية كبيرة وهي قوة العراق بصورة تستنزف الجهد العربي، وتظهر إسرائيل بصورة الدولة المسالمة التي توجد في بحر من الاضطرابات التي تهدد كيانها. وقد استغلت اسرائيل ـ بالفعل ـ انصراف العالم إلى أحداث الخليج فضاعفت من موجات الهجرة إليها بصورة لم يسبق لها مثيل.

ومن جهة ثالثة، فقد أضر العدوان العراقي على الكويت بالقضية الفلسطينية ذاتها ضررا خطيرا بعد أن تمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على تعاطف دولي كبير منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبعد أن حققت منظمة التحرير الفلسطينية[1] مكاسب دبلوماسية هامة على الصعيد العالمي. وبتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للغزو العراقي للكويت فقدت مصداقيتها أمام العالم. وفضلا عن ذلك فإن ما ترتب على العدوان العراقي من شيوع الإرهاب والخوف والسرقات والقتل والاغتصاب داخل الكويت دفع كل ذلك مئات الألوف من الفلسطينيين

(١) تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت بعد أن رفضت كثير من الدول العربية الموافقة على قيامها على أراضيها، وتوالى الدعم الكويتي معنويا وماديا للمنظمة طوال فترة قيامها.

الذين كانوا موجودين في الكويت قبل الغزو إلى الخروج من الكويت في أثناء شهور الاحتلال، وكان أثر ذلك في الانتفاضة الفلسطينية ماحقا، فقد حرم الأسر الفلسطينية في الأراضي المحتلة وكذلك المنظمة من مورد مهم كان يمكّن الجميع من الصمود في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وانصراف العالم عن أحداث الأراضي المحتلة في فلسطين إلى أحداث الكويت مكّن إسرائيل من أن تعربد في الأراضي المحتلة بصورة خطيرة، وأن تسرع بنشر العديد من المستوطنات الجديدة للمهاجرين الجدد بقصد تغيير التركيبة السكانية في هذه الأراضي.

ومن جهة رابعة، **فقد رجع ذلك العدوان بالاقتصاد العربي إلى الوراء،** فاستنفذ الموارد العربية في أغراض الدفاع والتسليح، ومن المتوقع أن يزداد حجم الإنفاق العسكري في المستقبل إلى أضعاف حجم الإنفاق الحالي، كما أن هذا العدوان قد بدد الثروات النفطية العربية وغيرها من الثروات مما يضعف القومية العربية على وجه العموم.

وبالإضافة إلى ذلك، **فقد زرع هذا العدوان الشك وعدم الثقة بين العراق والدول العربّية المجاورة له، وأعمل معوله في هدم صرح القومية العربية.**

ومن زاوية أخرى، وعلى مستوى العالم أجمع، يعد العدوان العراقي خرقا لأسس النظام الدولي الجديد الذي يعيشه العالم بعد قيام الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥، **وأحدث آثارا اقتصادية سلبية لن تنجو منها المنطقة العربية، وهي في مجملها من الدول الآخذة في النمو.**

وهكذا لم يحقق العدوان العراقي على الكويت إلا كل ما يضر بالأمة العربية، وقضاياها المصيرية، واقتصادياتها، بالإضافة إلى الأضرار السلبية الأخرى التي أصابت العالم بأسره.

٣ـ الجهود الدولية لردع العدوان العراقي على الكويت:

أدان المجتمع الدولي جميعه ما وقع من عدوان عراقي غاشم على دولة الكويت المستقلة، وكانت إدانته حاسمة، فقد سارع مجلس الأمن الدولي بإصدار العديد من القرارات التي تشجب ذلك العدوان وتتضمن الجزاءات الدولية اللازمة لإزالته وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى منطقة الأحداث والحفاظ على الشرعية الدولية، وذلك طبقا للسلطات التي يتمتع بها مجلس الأمن إعمالا للفصل السابع من الميثاق في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

وقد تدرجت قرارات المجلس في القوة من مجرد الإدانة والتأكيد على عدم مشروعية الاعتداء العراقي على الكويت والمطالبة بسحب القوات المعتدية إلى السماح باستخدام القوة وكافة الوسائل المناسبة الأخرى لردع ذلك العدوان وإعادة الشرعية إلى نصابها. ومن المعلوم أن قرارات المجلس التي صدرت في هذا الصدد إعمالا للفصل السابع من الميثاق ليست مجرد توصيات بل هي قرارات ملزمة تلتزم بها كافة الدول أعضاء المجتمع الدولي.

ففي قراره الأول رقم «٦٦٠» الذي صدر بعد وقوع العدوان مباشرة في ٢ من أغسطس ١٩٩٠ أدان مجلس الأمن[(١)] الغزو العراقي لدولة الكويت وطالب «بأن يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت توجد فيها في أول أغسطس ١٩٩٠، وأيد المجلس «جميع الجهود المبذولة، في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود الجامعة العربية». ودعا المجلس العراق والكويت إلى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، وذلك إعمالا ـ كما ورد في القرار ذاته ـ للمادتين ٣٩، ٤٠ من الميثاق اللتين تمنحان المجلس سلطة اتخاذ ما يراه من تدابير مؤقتة لتدارك الموقف، إذ تقضي المادة «٣٩» بأن: «يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان. ويقدم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ ـ

(١) صوت ١٤ عضوا من أعضاء مجلس الأمن المكّون من ١٥ صوتا على القرار (٦٦٠) منددين بالعدوان العراقي وامتنعت اليمن عن التصويت.

أو لأية مشروعات للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وأن تمنع رعاياها وأي أشخاص داخل إقليمها من إخراج أي أموال أو موارد من إقليمها أو القيام بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من مشروعاتها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت، فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والإنسانية والمواد الغذائية في الظروف الإنسانية» (م٤).

ونظرا لحرص مجلس الأمن على أن تكون المقاطعة الاقتصادية حاسمة، فقد تضمن القرار «٦٦١» ذاته طلبا إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة «أن تعمل بدقة وفقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار». وشكل المجلس في القرار ذاته لجنة خاصة تضم جميع الدول الأعضاء فيه لمتابعة تنفيذ القرار «٦٦١» المشار إليه وفقا للمادة «٣٨» من اللائحة الموقتة للمجلس.

ثم أعلن العراق قراره الباطل بطلانا مطلقا بضم الكويت إلى العراق في ٨ من أغسطس ١٩٩٠، فأعلن مجلس الأمن رفض المجتمع الدولي لصلف العراق وإصراره على التمادي في خرق القانون. وبصياغة غير مسبوقة أصدر المجلس القرار رقم «٦٦٢» الذي شجب ذلك الإجراء العراقي، وتجاوز ذلك الشجب إلى دعوة المجتمع الدولي جميعه بدوله ومنظماته الدولية المختلفة إلى عدم الاعتراف بذلك الضم غير المشروع، وقد يكون من المناسب أن نذكر نص هذا القرار لما يمثله من أهمية في دعم استقلال الكويت وحكومتها الشرعية، ويقضي القرار المذكور بأن مجلس الأمن:

«إذ يشير إلى قراريه ٦٦٠ (١٩٩٠)، ٦٦١ (١٩٩٠)، وإذ يثير بالغ جزعه إعلان العراق «اندماجه التام والأبدي» مع الكويت، وإذ يطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فورا وبدون قيد أو شرط جميع قواته إلى المواقع التي كانت توجد فيها في أول آب/ أغسطس ١٩٩٠.

لحفظ السلام والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه». وتنص المادة «٤٠» على أنه «منعا لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة «٣٩»، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه».

وإزاء عدم امتثال العراق للقرار السابق، فقد أصدر مجلس الأمن قراره التالي رقم «٦٦١» في ٦ من أغسطس ١٩٩٠ الذي أعلن فيه نيابة عن المجتمع الدولي تصميمه «على إنهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية»، وأكد فيه «الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا، ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقا للمادة «٥١» من الميثاق»، وتبعا لذلك قرر المجلس إيقاع جزاء المقاطعة الاقتصادية الدولية للعراق بقصد إجباره على الانسحاب من الكويت دون إراقة دماء فقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي:

- استيراد السلع والمنتوجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، أو تكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، وكذلك أية نشاطات يكون من شأنها تعزيز التعامل والتجارة معهما، بما في ذلك تحويل الأموال إلى العراق والكويت لهذه الأغراض.

- أية عمليات بيع أو توريد لهما بما في ذلك الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، وكذلك السلع والمنتوجات باستثناء الإمدادات المخصصة بالتحديد لأغراض طبية، والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، أو أية نشاطات يقصد بها تعزيز بيع السلع وتوريدها.

وأضاف المجلس أنه: «يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشروعات تجارية أو صناعية

وقد صمم على إنهاء احتلال العراق للكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

وقد صمم أيضا على استعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت .

١ ـ يقرر أن ضم العراق للكويت بأي شكل من الأشكال وبأية ذريعة كانت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا .

٢ ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم .

٣ ـ يطلب كذلك بأن يلغي العراق إجراءاته التي ادعى بها ضم الكويت .

٤ ـ يقرر أن يبقى هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال .

وفي تأكيده عدم مشروعية كافة الإجراءات والتصرفات التي صدرت عن السلطات العراقية بدءا من الاعتداء على الكويت ، أصدر مجلس الأمن في ١٩ من أغسطس ١٩٩٠ قراره رقم «٦٦٤» الذي أدان فيه احتجاز الرهائن المدنيين لعديد من الدول التي ليست طرفا في النزاع بغير مقتضى وبالمخالفة للقانون الدولي ، وطالب العراق بالسماح لهم بمغادرة إقليم العراق أو الكويت بحسب مقتضى الحال وألا يعرض أمن أو صحة هؤلاء الرهائن للخطر ، وأعاد ذلك القرار تأكيد بطلان قرار ضم الكويت إلى العراق .

ثم تدّرج جزاء العقوبات الاقتصادية على العراق في الشدة ، إزاء استمرار تلك الدولة المعتدية في عدوانها على الكويت ، فأصدر مجلس الأمن قرارا آخر برقم «٦٦٥» في ٢٥/ ٨/ ١٩٩٠ تضمن إحكام الرقابة على السفن التي قد تتجه إلى الموانى العراقية أو تخرج منها ضمانا لفعالية القرار «٦٦١» ، فجاء بهذا القرار أن مجلس الأمن «يطلب من تلك الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت

والتي تنشر قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها لضمان الإنقاذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليها القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وظل مجلس الأمن قائما بكل إصرار على متابعة تنفيذ قراراته السابقة وردع العراق عن عدوانه السافر فقضى بقراره رقم «٦٦٦» الذي صدر في ١٣ من ديسمبر ١٩٩٠ بضرورة تنفيذ قراراته السابقة بما فيها الحظر الاقتصادي، وضرورة حماية حقوق المدنيين تحت الاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

ثم أمعن العراق في خرقه لمبادئ القانون الدولي وعلى الأخص ما يتعلق منها بالحصانات الدبلوماسية والقنصلية التي تتمتع بها البعثات الأجنبية المعتمدة لدى الكويت طبقا لاتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في ١٨ من أبريل ١٩٦١، وفيينا للعلاقات القنصلية المبرمة في ٢٤ من أبريل ١٩٦٣، وذلك بإصداره أمرا لتلك البعثات بأن تغلق مقارها في الكويت وإلا عومل أفراد طاقمها بوصفهم أفرادا عاديين، وفي مواجهة هذا التصرف العراقي الباطل طلب المجلس قي قراره رقم ٦٦٧ من العراق أن يلتزم فورا وبصورة كاملة بقراراته أرقام ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٤ الصادرة عام ١٩٩٠ وباتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وبأحكام القانون الدولي، وبأن تحمي فورا سلامة الأطقم الدبلوماسية والقنصلية ومساكنهم ومقار البعثات في كل من الكويت والعراق وبألا يتخذ أي إجراء من شأنه منع البعثات الدبلوماسية والقنصلية من ممارسة وظائفهم بما في ذلك الاتصال بمواطنيهم وحماية أشخاصهم ومصالحهم.

ولكي يستمر إحكام الحظر الاقتصادي على العراق طبقا للقرار رقم «٦٦١» أصدر المجلس القرار رقم «٦٦٩» في ٢٤ من ديسمبر ١٩٩٠ لكي يسمح للجنة التي

شكلها بالقرار «٦٦١» بالنظر في طلبات المساعدة التي تقدمها الدول التي تضار من ذلك الحظر وفقا لنص المادة «٥٠» من الميثاق والتي تنص على أنه: «إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشكلات».

وعلى نفس هذه الوتيرة أصدر مجلس الأمن القرار رقم «٦٧٠» لكي يضمن بمقتضاه التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار «٦٦١» والخاصة بالجزاءات الاقتصادية على العراق حيث طلب المجلس إلى جميع دول العالم أن تمد الحظر الاقتصادي على العراق لكي يشمل المواد المنقولة بطريق الجو بالإضافة إلى تلك المنقولة بطريق البحر أو أي طريق آخر.

ثم أعاد المجلس بقراره رقم «٦٧٤» الصادر في ٢٩ من أكتوبر ١٩٩٠ التأكيد على خرق العدوان العراقي لأحكام القانون الدولي، وعلى التزامه بحقوق المدنيين الأجانب المحتجزين لديه وضرورة تمتعهم بالرعاية والأمن وحصولهم على المواد الغذائية والطبية، ومراعاة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وأكد التزام العراق كذلك باتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بشأن مراكز البعثات الأجنبية في الكويت والعراق ومقارها، وعلى ضرورة امتثال العراق لكافة قرارات المجلس السابقة عليه.

ثم اتخذ العراق إجراءات فوضوية لتغيير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت بطريقة قسرية لم يسبق لها مثيل فأصدر مجلس الأمن قراره رقم «٦٧٧» في ٢٨ من ديسمبر ١٩٩٠ الذي جاء به أن المجلس «يدين محاولات العراق لتغيير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت» (م١)، وطلب من الأمين العام «أن يضع، بالتعاون مع الحكومة الشرعية للكويت، نظاما للقواعد واللوائح التي تنظم الوصول إلى النسخة المذكورة من سجل السكان واستخدامها».

وهكذا كان مجلس الأمن ممثلا للمجتمع الدولي واقفا بالمرصاد لكافة الإجراءات العراقية المنافية للشرعية الدولية.

غير أنه أمام إمعان العراق في تحدي الإرادة الدولية وإصراره على الاستمرار في العدوان على دولة الكويت وشرعية حكومتها فقد أصدر مجلس الأمن قراره الحاسم - إعمالا لسلطاته المخولة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق - رقم «٦٧٨» في ٢٨ من نوفمبر ١٩٩٠ الذي سمح بمقتضاه باستخدام القوة لردع العراق وإجبارها على الانسحاب من الأراضي الكويتية وقد نص ذلك القرار بعد الديباجة على أن المجلس:

١ - يطالب بأن يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته، أن تمنح العراق فرصة أخيرة، كلفتة تنم عن حسن النية للقيام بذلك.

٢ - يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في ١٥ من يناير ١٩٩١ أو قبله، القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا، كما هو منصوص عليه في الفقرة «١» أعلاه بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.

٣ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملا بالفقرة «٢» من هذا القرار..».

وبذلك يكون مجلس الأمن الدولي قد وصل بقراراته إلى أقصى درجات الحسم لردع العدوان العراقي على الكويت بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث ثبت للمجتمع الدولي بصفة عامة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة تعنت العراق وعدم امتثاله لأحكام الشرعية الدولية، وذلك رغم تدرج قرارات المجلس السابقة بصورة تفصح عن رغبة المجلس في إعادة الشرعية إلى نصابها دون إراقة دماء، لولا إصرار العراق، واستمراره في العدوان.

وعلى المستوى العربي، سارع مجلس جامعة الدول العربية بعقد دورة غير عادية في ٣ من أغسطس ١٩٩٠ أدان فيها العدوان العراقي الغاشم على الكويت وأصدر المجلس قرارا حاسما نص على ما يلي :

«١ - إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته.

٢ - استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣ - مطالبةالعراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ من محرم ١٤١١ هـ الموافق ١/٨/ ١٩٩٠.

٤ - رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم.

٥ - تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الأقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغييرها.

٦ - رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون العربية.

٧ - تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد.

٨ - اعتبار المجلس دورته غير العادية في حالة انعقاد مستمر».

ونظرا لتفاقم الموقف وعدم استجابة العراق للقرار السابق، وتطوير هجومها صوب الحدود السعودية وحدود الدول العربية الأخرى المجاورة، فقد دعا الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى **عقد قمة عربية** غير عادية في القاهرة، واستجابت كافة الدول العربية لدعوة مصر وأصدرت القمة قرارها التاريخي في

التاسع عشر من المحرم ١٤١١ هـ الموافق العاشر من أغسطس ١٩٩٠ والذي نص على ما يلي:

إن القمة العربية غير العادية المنعقدة في التاسع عشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق العاشر من أغسطس ١٩٩٠م:

- بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي ٢، ٣ من أغسطس ١٩٩٠.

- وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر بالقاهرة في الرابع من أغسطس ١٩٩٠.

- وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥، ٥١.

- وإدراكا للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العليا.

قرر ما يلي:

١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٣/ ٨/ ١٩٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي في ٤/ ٨/ ١٩٩٠.

٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم «٦٦٠» بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ورقم «٦٦١» بتاريخ ٦/ ٨/ ١٩٩٠، ورقم «٦٦٢» بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٩٠ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية.

٣ - إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية

للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١/ ٨/ ١٩٩٠.

٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الأقليمية باعتباره دولة عضوا في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

٥ - شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم «٦٦١» بتاريخ ٦/ ٨/ ١٩٩٠ على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

٦ - الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن أرضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

٧ - تكلف القمة العربية الطارئة أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوما إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن.

وقد أعاد **مؤتمر وزراء الخارجية العرب الطارئ** الذي انعقد في ٣٠ - ٣١ أغسطس ١٩٩٠ التأكيد على المبادئ السابقة وكرر مطالبة العراق بالانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية إلى أرضه وحكومته وشعبه.

وكـانت **منظمـة المؤتمـر الإسـلامي** قـد أدانت أيضـا ذلك العـدوان وطالبت بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقـوات العراقية من الكويت في البيان الذي صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع عشر الذي صدر في القاهرة في الرابع من أغسطس ١٩٩٠ .

وهكذا اتخذ العالم في منظماته الدولية العالمية والإقليمية، وكذلك الدول على اختلاف توجهاتها السياسية **موقفا موحدا حازما، ربما يكون الأول من نوعه، ضـد العـدوان العـراقي الغـادر علـى الكويت،** وأصدر مجلس الأمن عـدة قرارات متـوالية تضـمنت تطبيق جزاءات متدرجة على العـراق وصلت إلى حد السـماح باستخدام القوة المسلحة ضد هذه الدولة لإجبارها على الرضوخ للشرعية الدولية والانسحاب من الكويت .

ولم تقف جامعة الدول العربية مكتوفة الأيدي أمام استمرار العراق في عدوانه وتوجيه قواته صوب الحدود السعودية ودول الخليج الأخرى، فقررت القـمة العربية في قرارها المشار إليه عاليه تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لتأمين سلامتها الأقليمية طبقا للمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والمادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أنه وفقا للمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي يكون لمجلس الجامعـة أن يتخـذ التـدابير التي يراها لازمـة لدفع العـدوان الذي يقع علـى أحـد الأعضاء، وتقضي المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة بأنه : «ليس في هذا الميثاق ما يضـعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادي أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين . . »

٤ ـ الإدانة الدولية للانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في الكويت :

إذا كان المجتمع الدولي قد بادر إلى إدانة العدوان العراقي على الكويت على نحو ما أسلفنا ، فإن الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان الكويتي ، وخروج السلطات العراقي على قواعد القانون الدولي الإنساني كان مثارا لاستهجان الرأي العام العالمي وإدانته . فمنذ الساعات الأولى للغزو العراقي للكويت وأنباء الممارسات العراقية اللا إنسانية في مواجهة الشعب الكويتي المسالم تغطي مساحة واسعة في الإعلام العالمي مقروءا ومسموعا ومرئيا .

ولا يتسع المقام هنا لتتبع وقائع تلك الممارسات والانتهاكات التي تحتاج إلى مجلدات سوداء ، تضاف إلى السجل الدامي الذي سيحفظه التاريخ مجللا بالخزي والعار لأولئك الذين خططوا للعدوان العراقي على دولة الكويت وأمروا به ونفذوه .

القانون الدولي لحقوق الإنسان :

لم ينقطع الجدل منذ أقدم العصور حول الحقوق الأساسية للإنسان ، وشغلت هذه المسألة أذهان الفلاسفة والمؤرخين ، وكانت محورا لصراع طويل ، كتب بنو الإنسان سطوره بدماء الضحايا التي أريقت دفاعا عن حق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة ، متحررا من الظلم والعسف .

وقد جاءت الأديان السماوية ، والمذاهب الفلسفية الكبرى لتجمع على تأكيد جوهر حقوق الإنسان ، وعلى الاعتراف بحرية الإنسان وكرامته وقدره وبما للأفراد من حقوق متساوية ، وكان للشريعة الإسلامية بوجه خاص دورها البارز في هذا المجال ، حيث كان الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية والدعوة إلى المساواة بين بني الإنسان من العناصر البارزة في الشريعة الغراء .

وفي الوقت الذي كان العالم يرزح تحت وطأة المفاسد، والمظالم التي لا حدود لها، أشرقت من أرض الجزيرة العربية، دعوة الإسلام، دين الحق والحرية، في صيحة هادرة، أطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم، داعيا إلى عبادة الله الواحد الأحد الذي لا شريك له في الملك، ومبلغا رسالة رب العالمين فجاءت هذه الدعوة الصادقة نورا يبدد ظلمات الليل الطويل، وأملا يهدي الإنسانية إلى سواء السبيل، وعقيدة ثابتة تحقق للفرد السعادة والإنسانية الحقة، وللمجتمع التوازن والتكافل والتقدم.

وإذا كان المقام لا يتسع هنا لاستعراض موقف الشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان استعراضا تفصيليا شاملا، فحسبنا أن نشير إلى أن الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي كان لهما السبق المطلق في مجال إرساء دعائم أسس حقوق الإنسان في وقت السلم ووقت الحرب على حد سواء. فلقد أعلنت الشريعة الإسلامية المكانة السامية للإنسان في هذا الكون، ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾ (سورة الإسراء: ٧٠). ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من صلصال من حمأ مسنون. فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين. فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس أبي أن يكون مع الساجدين﴾ (سورة الحجر: ٢٨ ـ ٣١).

ولقد عرف الغرب بعض الوثائق التي أكدت الحقوق الأساسية للإنسان، والتي بدت كمنارات وسط الظلام الدامس الذي غلف تلك الحقوق طيلة العصور الوسطى، منها «الماجناكارتا» التي صدرت في ١٥ يونيو ١٢١٥ لتسجيل حقوق شعب انجلترا في مواجهة الملك، ووثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي في عام ١٧٧٦، ووثيقة حقوق الإنسان والمواطن التي صدرت بعد الثورة الفرنسية.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت علاقة الفرد بالدولة التي ينتمي إليها -حتى عهد قريب- أمرا يخرج تماما عن إطار القانون الدولي العام، ويدخل في الاختصاص المطلق للدولة، لا يحد من سلطانها على الفرد قيد أو حد (إلا في

حالات استثنائية تتعلق ببعض المعاهدات التي تنظم أوضاع الأقليات التي عقدت في مناسبات تاريخية في أعقاب الحرب العالمية الأولى) حتى ظهر اتجاه يرمي إلى كفالة قدر أدنى من الحماية للإنسان بوصفه إنسانا، من خلال قواعد القانون الدولي على غرار تلك الحماية التي تقررها بعض الوثائق الوطنية، ومعظم دساتير دول العالم.

وقد انطوى ميثاق الأمم المتحدة على إشارات إلى ضرورة العمل على حماية حقوق الإنسان، ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ من ديسمبر ١٩٤٨، خطوة مهمة في هذا السبيل، بيد أن نجاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر ١٩٦٦، في إقرار ثلاث وثائق دولية تتعلق بحقوق الإنسان هي العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الأخير، ودخول هذه الوثائق طور النفاذ في عام ١٩٧٦ كان بمثابة تتويجا للجهود الدولية المتعاقبة لحقوق الإنسان وترسيخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث دفع بالمبادئ المثالية التي انطوى عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى دائرة القانون الدولي الوضعي، من خلال تقنين مبادئه وتفصيلها في هذه الوثائق الدولية الجديدة، التي تتمتع بقيمة قانونية دولية بتوقيع الدول وتصديقها عليها.

ولئن أمكن القول بأن هذين العهدين الدوليين يستندان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وينطويان على تفصيل وبيان لما ورد به من مبادئ، فإنهما قد جاءا ببعض المبادئ الجديدة التي لم يرد لها ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي التمتع بمواردها وثرواتها الطبيعية.

وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن المنظمات الإقليمية أبدت اهتماما كبيرا بحماية حقوق الإنسان، على نحو يتجاوز الحماية المقررة في إطار القانون الدولي، وحسبنا هنا أن نشير إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي وضعتها الدول الأعضاء في مجلس أوروبا في ٤ من نوفمبر ١٩٥٠، والتي أصبحت سارية نافذة في عام ١٩٥٣، وقد أضيف إليها العديد من البروتوكولات المكملة، كما تم إقرار

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الإسلامي لحقوق الإنسان. فضلا عن الوثائق والقرارات التي صدرت عن مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي.

والواقع أن مبادئ حقوق الإنسان قد وجدت طريقها إلى دائرة القانون الدولي الوضعي عن طريق عدد كبير من المواثيق والاتفاقيات الدولية، والتي حظيت بتوقيع عدد كبير من الدول وتصديقها.

القانون الدولي الإنساني:

يلاحظ من ناحية أخرى أن الحماية الدولية لحقوق الإنسان لا تقتصر فقط على وقت السلم وإنما تمتد لتشمل أوقات الصراعات بالقوة إبان الحروب أو النزاعات المسلحة بصفة عامة، التي تمثل ميدانا من الميادين التي حظي فيها احترام حقوق الإنسان باهتمام كبير حتى إن تعبير القانون الدولي الإنساني قد بات يطلق اليوم على القواعد الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.

لقد قام قانون الحرب منذ البداية على محاولة الوصول إلى نوع من التوازن بين اعتبارات الإنسانية واعتبارات الضرورة العسكرية، وخلال المحاولات المتعاقبة لتقنين أعراف وعادات الحرب كانت مبادئ الإنسانية تحرز تقدما تدريجيا ملحوظا. ويكفي أن نشير إلى أن البواعث الإنسانية النبيلة كانت وراء صياغة الجانب الكبير من قواعد قانون الحرب، وبصفة خاصة سلسلة اتفاقيات جنيف اعتبارا من عام ١٨٦٤.

وإذا كانت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة قد عكست بصفة عامة، ذلك التطور الكبير الذي أصاب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت النزاع المسلح بمثابة طفرة مهمة، فإن تجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية والأهوال والفظائع التي شهدها العالم خلال سيل متصل من النزاعات المسلحة الدولية وغير

ذات الطابع الدولي أدت إلى ظهور كثير من الثغرات في قانون النزاعات المسلحة القائم، حيث حيث بدا بوضوح قصور قواعد ذلك القانون عن كفالة حقوق الإنسان في كثير من الحالات في أثناء النزاعات المسلحة، وفي ظل الاحتلال الحربي.

وجاء المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران في سنة ١٩٦٨ نقطة الانطلاق لسلسلة من الجهود التي بذلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأمينها العام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، استهدفت إقامة جسر بين النظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان وقانون النزاعات المسلحة القائم، واعتمدت تلك الجهود بصفة عامة على حقيقة أن الوثائق الإنسانية الأساسية التي تستهدف كفالة احترام حقوق الإنسان لا تضع تفرقة بين وقت السلم ووقت الحرب. واتخذت دراسة احترام حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة صفة إنسانية تستقل عن أية اعتبارات سياسية، وأصبح الهدف من الاهتمام بدراستها هو تحقيق أكبر قدر من الحماية لوجود وسلامة أولئك الذين يشتركون، ويتأثرون مباشرة بالعمليات الحربية، وقد توصل مؤتمر جنيف الدبلوماسي للعمل على إنماء وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة (جنيف ١٩٧٤ - ١٩٧٧) إلى إقرار الحقين (بروتوكولين) إضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، كان إقرارهما دفعة بالغة الأهمية لتأكيد ضمان واحترام حقوق الإنسان الأساسية إبان النزاعات المسلحة. بحيث بات من المستطاع القول اليوم بأن القانون الدولي الإنساني يعد امتدادا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فحيثما يتوقف القانون الدولي لحقوق الإنسان بسبب الظروف الاستثنائية التي تنجم عن أحوال النزاع المسلح دوليا كان أم داخليا عن التطبيق يدخل القانون الدولي الإنساني إلى دائرة العمل على الفور.

الممارسات العراقية ضد الشعب الكويتي:

إن عملية إحصاء الممارسات العراقية ضد الشعب الكويتي سوف تظل من الصعوبة بمكان، فلقد أثبتت الدراسات والأبحاث التي نشرت والتي تعرّض بعضُ

منها لتلك الممارسات أن الكويت قد شهدت حوادث لم يسبق لها مثيل على مر التاريخ[1] ومازال الكثير من تلك الحوادث محفوظا في ضمائر المواطنين الكويتيين الذين عاشوا في الكويت إبان فترة الاحتلال العراقي لها، تمنعهم نخوتهم العربية وإباؤهم من الحديث عنها راجين من الله أن تحسب في ميزان حسناتهم، غير أن النماذج المشهورة من تلك الممارسات تنطوي على خروج على أبسط مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وانتهاك فادح لتلك المبادئ، حيث قامت الجمهورية العراقية بحرمان الشعب الكويتي من أهم حق من حقوق الإنسان، والذي ينظر إليه باعتباره الأب لكافة حقوق الإنسان ألا وهو الحق في تقرير المصير بما في ذلك البعد الاقتصادي لذلك الحق، والمتمثل في حق الشعب الكويتي في ثرواته الطبيعية. إن ماقام به العراق من غزو للكويت واحتلال إقليمه، وإعلان ضمه إليه، يعد مصادرة للحق في تقرير المصير وانتهاكا فادحا للقانون الدولي لحقوق الإنسان كما ورد النص عليه في الوثائق والاتفاقيات الدولية، والذي أصبح أيضا مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام المقبولة بوجه عام، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ومن ناحية أخرى فإن السلطات العراقية قد قامت بالاستيلاء على الأموال العامة والخاصة الكويتية على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الصراعات المسلحة. حيث تم الاستيلاء على الأموال والمنقولات في كافة صورها وتم نقلها إلى العراق، كما قامت هذه السلطات بتدمير العديد من المباني والمنشآت العامة ولم تسلم المدارس ودور العلم والمستشفيات العامة من آثار هذا العدوان.

---

(١) انظر المراجع التالية:

* محمد بن إبراهيم الشيباني: كيفان أيام الاحتلال - كفاح منطقة ج (١) ج (٢)، الكويت ١٩٩٢.
* د. إبراهيم بهبهاني: المباهلة ج (١) ج (٢)، الكويت مطابع دار السياسة ١٩٩٤.
* مركز البحوث والدراسات الكويتية' العدوان العراقي على الكويت، الحقيقة والمأساة ط (٢) الكويت ١٩٩٤.
* مركز البحوث والدراسات الكويتية. مجرمو الحرب العراقيون وجرائمهم خلال الاحتلال العراقي للكويت، الكويت ١٩٩٥.
* مركز البحوث والدراسات الكويتية: تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية، الكويت ١٩٩٥.

وقد ذهبت السلطات العراقية في تعاملها مع المدنيين إلى الحد الذي أعاد إلى الأذهان الذكريات الأليمة للحرب العالمية الثانية. والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، فلقد تم قتل أعداد كبيرة من أفراد الشعب الكويتي، ونهبت الممتلكات والأموال الخاصة، وتم تسجيل العديد من وقائع هتك العرض والاغتصاب ولم ينج النساء والشيوخ والأطفال الكويتيون المسالمون من آثار العدوان العراقي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عمدت السلطات العراقية إلى محاولة طمس معالم الهوية الكويتية، وحمل الكويتيين على مغادرة بلادهم ومحاولة تهجير أشخاص آخرين من خارج الكويت لتوطينهم ومنحهم الهوية والجنسية الكويتية، وهو ما يعتبر مساسا متعمدا بالتركيبة السكانية لدولة الكويت، ومناقضا لاتفاقية جنيف الرابعة في المادة ٤٩ والذي تعتبره المادة ٨٥ من اللحق (البروتوكول) الأول، المضاف إلى اتفاقيات جنيف والموقع عليه في عام ١٩٧٧ بمثابة انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني.

وكان مسلك السلطات العراقية في مواجهة المقاومة الكويتية الشعبية المسلحة ضد العدوان العراقي على الكويت واحتلال إقليمه قائما على مخالفة للقانون الدولي الإنساني، حيث رفضت تلك السلطات الاعتراف بالحق الثابت للشعب الكويتي الذي يقرره القانون الدولي الإنساني، في أن يحمل السلاح لمقاومة الاحتلال العراقي لإقليم دولته مقاومة مسلحة، وهو الأمر الذي تؤكده اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأول المضاف إليها، واتسمت الممارسات العراقية ضد المقاومة الكويتية بالعنف والضراوة وعاملت أفراد المقاومة كمجرمين وخارجين على القانون، ولم تعاملهم كأسرى حرب إذا وقعوا في قبضتها. وهذا المسلك من جانب السلطات العراقية يعد انتهاكا جسيما لأحكام اتفاقيات جنيف، وأحكام اللحق (البروتوكول) الأول المضاف إليها وفقا للمادة ٨٥ من الملحق الأخير، ووصف المخالفة على هذا النحو بأنها انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني يعني اعتبارها جريمة من جرائم الحرب.

ولقد تمادت السلطات العراقية في مخالفتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلى الحد الذي ذهبت **معه إلى رفض السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بإيفاد مندوبيها إلى إقليم دولة الكويت الذي وقع تحت الاحتلال العراقي،** لمباشرة مهامهم الإنسانية وهو ما حرم الشعب الكويتي من إحدى الضمانات التي يوفرها القانون الدولي الإنساني في مثل هذه المواقف الأليمة.

الإدانة الدولية للممارسات العراقية:

لقد أدت الممارسات العراقية والانتهاكات العراقية الفادحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني إلى مسارعة الأغلبية الساحقة من دول العالم إلى إدانة هذه الممارسات اللا إنسانية ودعوة السلطات العراقية إلى احترام حقوق الإنسان الكويتي. كما بادرت المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية إلى إدانة هذه الممارسات والانتهاكات وطالبت السلطات العراقية بوجوب النزول عند حكم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحملت السلطات العراقية المسؤولية الدولية عن هذه الانتهاكات، بما في ذلك وجوب التزام العراق بتقديم التعويضات الكافية لدولة الكويت وللمدنيين من الكويتيين وغيرهم ممن أصابتهم الأضرار نتيجة لهذه الممارسات.

ولقد أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب قرارا في ختام دورته غير العادية التي عقدت بالقاهرة يومي ٣٠ و٣١ من أغسطس ١٩٩٠، يتعلق بأوضاع المدنيين الناجمة عن الاحتلال العراقي للأراضي الكويتية، جاء فيه:

«إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة في دورة غير عادية يومي ٩، ١٠/ ٢/ ١٤١١هـ الموافقين ٣٠ و٣١/ ٨/ ١٩٩٠م، إذ يُذكّر بقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة رقم ١٩٥ الذي أدان العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية نتائج تترتب عليه. وإذ يؤكد قراره رقم ٥٠٣٦ بتاريخ

٣/ ٨/ ١٩٩٠ ، الذي أدان العـدوان العـراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه ، وأعلن عدم الاعتراف بتبعاته واستنكر سفك الدماء وتدمير المنشآت .

وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ لعام ١٩٩٠ بشأن الأزمة الراهنة .

وإذ يشدد على وجوب احترام المدنيين في الأراضي الكويتية الواقعة تحت الاحتلال العراقي وتأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم وكذلك المحافظة على المنشآت والممتلكات الخاصة والعامة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي كانت الأسبق إلى توفير هذه الحماية ، ووفقا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان . يقرر :

١- استنكار ما وقع من السلطات العراقية من خروج على أحكام القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمعاملة المدنيين في الأراضي الكويتية التي ترزح تحت الاحتلال العسكري العراقي .

٢- مطالبة السلطات العراقية بضرورة توفير أقصى درجات الحماية لكافة المدنيين الذين يوجدون في المناطق الواقعة تحت الاحتلال العراقي .

٣- وجوب التزام السلطات العراقية بتوفير الحماية لكافة المنشآت العامة والخاصة والممتلكات الثابتة والمنقولة في دولة الكويت ، واعتبار الإجراءات المنافية لهذا الاحترام لاغية وباطلة .

٤- مطالبة السلطات العراقية بعدم المساس بالتركيبة السكانية للأراضي الكويتية واعتبار أن مثل هذا العمل ينطوي على انتهاك جسيم لأحكام القانون الدولي الإنساني .

٥- تحميل الجمهورية العراقية مسؤولية الأضرار الناجمة عن غزو الكويت وممارسات القوات العراقية فيها ، وتأكيد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من أضرار وخسائر .

وقد أدان مجلس الأمن بحسم قاطع الممارسات العراقية التي تمثل خروجا على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في العديد من القرارات التي أصدرها بشأن أزمة الخليج حيث شجب في قراره رقم ٦٦٢ القرار العراقي بضم الكويت إليه واعتبره لاغيا وباطلا . كما تضمن القرار رقم ٦٦٤ إدانة المجلس لقيام العراق باحتجاز رهائن مدنيين لعدد من الدول الأخرى . وأعلن في القرار رقم ٦٦٦ ضرورة حماية المدنيين في إقليم دولة الكويت تحت الاحتلال العراقي وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة . ثم عاد المجلس في قراره رقم ٦٧٠ إلى إعلان إدانته لمعاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما في ذلك التدابير الرامية إلى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولي . أما القرار رقم ٦٧٤ فقد خصصه مجلس الأمن لإثبات المخالفات الجسيمة من جانب العراق لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني حيث أعاد من بين أمور أخرى تأكيد انطباق اتفاقية جنيف على الكويت ووجوب قيام العراق بالوفاء بالتزاماته كدولة طرف في هذه الاتفاقية، مشيرا بصفة خاصة إلى المسؤولية الدولية للعراق عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وإلى مسؤولية الأفراد الذين يرتكبون أو يأمرون بارتكاب مثل هذه الانتهاكات الجسيمة . ودعا الدول المختلفة إلى جمع البيانات المتعلقة بمطالبات تلك الدول أو رعاياها أو الشركات التابعة لها بشأن التعويضات التي يتعين الحصول عليها نتيجة لما أصابهم من أضرار ناجمة عن العدوان العراقي .

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٧ الذي أصدره المجلس في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ حيث جاء به :

«إن مجلس الأمن :

إذ يكرر تأكيد قلقه للمعاناة التي لحقت بالأفراد في الكويت من جراء غزو العراق للكويت واحتلالها .

وإذ يساوره بالغ القلق للمحاولة الجارية من جانب العراق لتغيير التكوين

الديمغرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يدين محاولات العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت.

٢- يكلف الأمين العام بأن يودع لديه نسخة من سجل سكان الكويت، تكون قد صادقت على صحتها الحكومة الشرعية للكويت وتشمل تسجيل السكان حتى ١ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

٣- يطلب من الأمين العام أن يضع بالتعاون مع الحكومة الشرعية للكويت، نظاما للقواعد واللوائح التي تنظم الوصول إلى النسخة المذكورة من سجل السكان واستخدامها.

وهكذا عبر المجتمع الدولي عن إدانته واستهجانه للممارسات العراقية ضد شعب الكويت بوضوح وحسم، وكان هذا الموقف القاطع متسقا تماما مع الإدانة الدولية للعدوان العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠ تلك الإدانة التي أجمع عليها المجتمع الدولي على نحو لم يسبق له مثيل ولم يكن ذلك إلا نتيجة طبيعية لجسامة هذا العدوان ومخالفته لأبسط مبادئ القانون الدولي، ولجميع المواثيق والعهود الدولية.

ويمكن تلخيص ما ورد بهذا الفصل من أدلة قانونية على سلامة موقف الكويت في مواجهة العدوان العراقي والادعاءات العراقية بما يلي:

* لقد كانت الكويت منذ نشأتها شعبا يستغرقه إقليم معين، وتتوافر له سلطة وحكومة يخضع لها، وهذا مايعني توافر مقومات الكيان الدولي المتميز للكويت منذ ذلك الحين.

* على فرض قبول الزعم بأن الكويت كانت تابعة للبصرة من الناحية الإدارية في مرحلة معينة، فإن ذلك لم يكن ليحول دون توافر الكيان المتمايز لها عن سواد البصرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي العقود الستة من هذا القرن قبل الاستقلال.

* إذا لم يطلق على الكويت اسم الدولة، فلقد كانت في ذلك كغيرها مثل مصر وبقية دول المنطقة في ظل الصراع الاستعماري الذي كان قائما بين الدول الكبرى طمعا في الحماية، أو مراعاة للصلة الإسلامية العامة مع العثمانيين، فهناك الكثير من السمات والخصائص التي لازمت الكويت في مراحل كثيرة من تاريخها، وكانت كلها دليلا قويا على استقلالها التام عن الدولة العثمانية، وذلك مثل:

- اتفاقية الحماية بين الكويت وبريطانيا عام ١٨٩٩ .

- الاتفاقية المحررة بين بريطانيا والحكومة العثمانية ١٩١٣ . والتي تناولت الوضع القانوني لإمارة الكويت، وعينت حدودها.

- استقلال الكويت عام ١٩٦١ .

* بعد ظهور العراق الحديث عام ١٩٢٠ لم يكن الخلاف بين الكويت والعراق على الوجود، بل كان خلافا حول الحدود التي رسمتها اتفاقية ١٩١٣، وظلت العراق تماطل في ترسيمها حتى عام ١٩٩٣ حيث تم ذلك بلجنة متخصصة من الأمم المتحدة، وإقرار دولي من منظمة الأمم المتحدة لما انتهت إليه اللجنة.

* بعد استقلال الكويت كان العراق واحدا من الدول التي اعترفت رسميا بالكويت دولة مستقلة كاملة السيادة من خلال التمثيل الدبلوماسي وتبادل الوفود الرسمية والزيارات والعمل المشترك في المنظمات والهيئات الإقليمية والعالمية.

* وكان العدوان العراقي على الكويت انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وعدوانا على حق الشعب الكويتي في حريته وتقرير مصيره واستقلاله وتوزيع ثرواته، لأن الاستقلال كل لا يتجزأ. كما كان هذا العدوان جناية ضد السلام والإنسانية استوجبت إدانة متكررة من مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية.

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية للعدوان العراقي على الكويت

الآثار الاقتصادية للعدوان العراقي على الكويت

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأهداف والعواقب الاقتصادية للقرار العراقي باحتلال الكويت. وعلى أساس منهج الاقتصاد السياسي نحاول كشف علاقات السبب والنتيجة بين مقدمات وتداعيات هذا العدوان. وتظهر أهمية هذا الموضوع من اختلاط الأهداف الحقيقية بالدعاوي الزائفة وراء قرار العدوان. كما تتأكد أهمية هذه الدراسة من أن العواقب الفعلية والمتوقعة للعدوان العراقي تبدو معاكسة تماما للأهداف المعلنة والمنشورة للإقدام عليه. ويركز موضوع هذا الفصل على تحليل أهداف العراق في أزمة احتلال الكويت، وقراءة عواقب هذه الأزمة على العراق أولا من خلال الكشف عن حقيقة الادعاءات التي أطلقها قبل العدوان وبعده في محاولات متخبطة لتبرير اعتدائه على الكويت وسلب مقدراتها المالية إلى جانب سيادتها، وأمنها واستقلالها، ثم الكشف كذلك عن آثارها الضارة بالتنمية العربية الشاملة.

وأخيرا بيان طبيعة الأضرار الاقتصادية وقيمتها، تلك التي نجمت عن العدوان العراقي على الكويت، وأضرت بمسيرتها التنموية خلال فترة الاحتلال والفترة التالية لعملية التحرير وإعادة البناء والعمران، وفيما يلي عرض وتحليل للمقدمات ونتائجها، والآثار الاقتصادية التي ألمت بالكويت، ولم يسلم منها العراق نفسه، إلى جانب ما أصاب التنمية العربية القومية منها لسنوات عديدة:

١- المطالب الحدودية والأمنية والمالية:

اتهم العراق الكويت: بالاستيلاء على نفط عراقي من حقل الرميلة على حدود البلدين، ورفض السماح للعراق بمنفذ بحري ضروري له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية -على الخليج- وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتي وربة وبوبيان للعراق فضلا عن المطالبة بديون الكويت على العراق، وهي الديون التي تتمثل في قروض دون فوائد قدمت له إبان الحرب العراقية - الإيرانية.

وقد زعم العراق أن الكويت قد «سرقت . . نفطا من حقل الرميلة العراقي» قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار. وأكدت الكويت أنها قد استخرجت «نفطا» من حقل الرتقة الكويتي الواقع داخل أرضها وهو استغلال مشروع لثروتها الوطنية. (انظر: مذكرة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، المؤرخة في ١٥ من يوليو ١٩٩٠. وانظر: المذكرة المضادة من الحكومة الكويتية المؤرخة في ١٨ من يوليو ١٩٩٠).

إن الأطماع «الحدودية» للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة، والمطامح «الإقليمية» للعراق تتعدى مجرد المنفذ إلى الخليج، والمطالب «المالية» للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون. وإذا أعدنا قراءة قائمة الاتهامات العراقية لنحدد الغايات العراقية وراء غزو الكويت، فإننا نرصد هدفين أساسيين:

الأول: إن محاولة ضم الكويت، كهدف للعراق، ازداد إلحاحا مع اكتشاف وتصدير النفط ومن ثم اشتدت نزعة السيطرة على ثروة الكويت نفطا ومالا. ويكفي أن نشير إلى أن الاحتياطي المؤكد من النفط في الكويت يزيد على ٩٧ مليار برميل، أو ما يقرب من ١٠٪ من الاحتياطي العالمي. أضف إلى هذا، أن استثمارات الكويت في الخارج تولد عوائد معادلة تقريبا لعوائد تصدير نفط الكويت
.(BP Statistical Rev. of world Energy, 1990)

وفيما يتعلق بهذه الاستثمارات نلاحظ الحقائق التالية:

إن الضعف النسبي للطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الكويتي وتعاظم عوائد تصدير النفط في سنوات الازدهار النفطي قد أدى إلى تعاظم الفوائض البترودولارية الكويتية. ووفق مؤشر الفائض المتراكم للميزان التجاري في الأصول الأجنبية، فإن الفوائض المالية المتراكمة للكويت بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢ بلغت ٨٠,٦ مليار دولار أو ٢٣,٨٪ من فوائض البلدان أعضاء الأوبك. **وكانت الكويت رائدة في مجال ترشيد توظيف فوائضها، إذ تأسس «مكتب الاستثمار**

الكويتي» في لندن قبل أكثر من عقدين من «الصدمة النفطية» الأولى ٧٣ـ ١٩٧٤ بهدف ترشيد إدارة الاستثمارات الخارجية للفوائض المالية المتولدة عن تصدير النفط. وقد مثلت عوائد هذه الاستثمارات حوالي ٧٨,٦٪ من عوائد تصدير النفط والغاز في عام ١٩٨٢ ، وفي عام ١٩٨٢ قدرت الأموال الأجنبية المملوكة للكويت بنحو ٨٧ مليار دولار منها ٦٤ مليار دولار مملوكة للدولة. وكانت الكويت رائدة في ولوج مجالات جديدة للاستثمار في الخارج، ومن ذلك مثلا الريادة في شراء أسهم يابانية والاستثمار المباشر في النشاطات المتصلة بالنفط في الولايات المتحدة وهو ما اتجه إليه الآخرون لاحقا، بهدف تنويع مصادر الدخل.

ويلاحظ أن سقف الإنتاج الذي أخذت به الكويت لم يتعد ٤٠٪ من قدرتها الإنتاجية النفطية في عام ١٩٧٢ ، آخذة بعين الاعتبار أن فرص الاستثمار البديل لعوائد النفط لابد أن تتخطى عوائد النفط المخزون. وفي عام ١٩٧٦ اتخذ قرار بإنشاء صندوق الأجيال المقبلة الذي استوعب ١٠٪ من عوائد النفط سنويا وفقا للقانون على ألا تستخدم أصول أو فوائد الصندوق قبل عام ٢٠٠١ .

وتصل الفوائض الكويتية إلى حوالي ٩٥,٢ مليار دولار بإضافة فوائض الميزان التجاري بين ١٩٨٣ و١٩٨٨ (حسبت من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠ الملاحق الإحصائية الملحق ٦/٥ ص ٣٦٤).

وبإضافة حوالي ١٠ مليارات دولار خلال عام ١٩٨٩ وحتى ٢ من أغسطس ١٩٩٠ أي حتى غزو الكويت، فإن الفوائض المتراكمة تبلغ حوالي ١٠٥ مليارات من الدولارات.

وفي تقديرنا أن قرار العراق بغزو الكويت كان مسألة تتعلق من حيث الزمن بحساب القدرة على الفعل ومواجهة رد الفعل العالمي والإقليمي. ومن حيث الهدف فإن غاية العدوان تتراوح بين اغتصاب الدولة الكويتية وإخضاع الإرادة الكويتية. وأما التغطية الذرائعية لأطماع تحويل الكويت إلى محافظة ضمن الحدود العراقية، فقد تمثلت في دعاوي استرداد الحقوق التاريخية العراقية وإزالة الحدود

المصطنعة الاستعمارية. وإذا كان ضم الكويت هو هدف العراق في الحد الأقصى، فإن التوسع على حساب أراضي الكويت هو هدف الحد الأدنى، ولا يبدو لنا قرار السطو المسلح على الكويت تعبيرا عن نفاد صبر القيادة العراقية إزاء ما نسبته إلى الكويت من مراوغات فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين البلدين، بقدر ما يبدو لنا هذا القرار عجزا عن مواصلة ادعاء الزهد الذي يتظاهر به النظام العراقي.

وبإيجاز فإن اجتياح الكويت لا يعدو أن يكون خطوة على طريق تحقيق طموحات النظام العراقي في الهيمنة الإقليمية بدءا من «إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الحيوي للعراق». وفي هذا الإطار نفهم قرار إشعال الحرب مع إيران انتهازا لفرصة ضعفها بعد إسقاط نظام الشاه، كما نفهم قرار غزو الكويت استغلالا لواقع انكشافها العسكري الظاهر والناجم عن تمسكها بالسلام، وفي الحالتين فإن الهدف الظاهر هو الهيمنة العراقية في منطقة الخليج.

الثاني: محاولة الخروج من المأزق الاقتصادي الصعب الذي واجه العراق قبل غزو الكويت وجسد بالأساس حصاد الحرب مع إيران. وقد نشير بداية إلى أن تقدير العراق لتكاليفه في هذه الحرب يصل إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار، بينها حوالي ١٠٠ مليار دولار مشتريات أسلحة، ويقدر المعهد الياباني لاقتصاديات الشرق الأوسط تكاليف العراق في الحرب مع إيران بنحو ٢٨٨ مليار دولار بالإضافة إلى ٨,٢ مليار دولار لتشغيل المنشآت. وهكذا بسبب هذه الحرب، إلى جانب الآثار السلبية التي عانى منها اقتصاد العراق مثل غيره من الاقتصادات النامية والنفطية خلال الثمانينيات، فإن حجم صادرات العراق من النفط قد هبط من ٣,٢ مليون برميل/ يوميا في عام ١٩٧٩، إلى حد أدنى لم يتعد ٧٥٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٨٣. وتقلصت عوائد تصدير النفط من ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى حد أدنى لم يتجاوز ٨,٤ مليارات من الدولارات في عام ١٩٨٣. وهبطت واردات العراق من ٢١,٥ مليارا من الدولارات في عام ١٩٨٢ إلى حد أدنى وصل إلى ٧,١ مليارات من الدولارات في عام ١٩٨٧.

وتحول فائض الميزان التجاري العراقي البالغ ١,٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، إلى عجز اقترب من ١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ . وعلى أساس هذا وغيره ، عانى الاقتصاد العراقي من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي قدر بنحو ٩٪ سنويا بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٦ ، ومن تدهور حصيلة الصادرات وقيمة الواردات بما يزيد على ١١٪ سنويا خلال الثمانينيات . وتحول العراق من بلد حائز لاحتياطي نقدي بلغ حوالي ٣٥ مليار دولار في بداية الثمانينيات إلى بلد مدين بديون خارجية ثقيلة قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات .

ومن ثم ، فإن المقايضة بالانسحاب من الكويت في حالة العجز عن ضمها ، والابتزاز بالتهديد بحرب شاملة في حال العجز عن مواصلة التوسع ، بدت سبيلا لانتزاع الإتاوات المالية من الكويت والسعودية وغيرها لصالح «القوة الباطشة العراقية» . وإذا كان العراق قد نال عشرات المليارات من الدولارات من الكويت وغيرها درءا لتهديد غير مباشر لأمن الدول الخليجية العربية من قبل إيران ، فإن تهديدا مباشرا بوساطة العراق لهذا الأمن ، لا يقتصر على مجرد تهديد نظمها وإنما يهدد بالأساس وجودها وهو أمر في الحسابات العراقية سوف يجبرها على أن تدفع أكثر .

٢- أسعار النفط وتجاوزات حصص الإنتاج :

قبل الغزو ، اتهم العراق الكويت . . بأنها تجاوزت حصص إنتاج النفط التي تقررت لها في منظمة الأوبك ، وأنها اتبعت سياسة إغراق للسوق النفطية أدت إلى تدهور أسعار النفط ، وتسببت في خسائر مالية جسيمة للعراق ، وغيره من الدول العربية المصدرة للنفط ، وذلك بمشاركة الإمارات وبالتآمر مع الإمبريالية .

ومن أجل فهم أعمق لحقيقة التطورات في سوق النفط ، قبل غزو الكويت نلاحظ :

أولا : إن أسعار النفط قد شهدت قفزة هائلة في السبعينيات ، بدت إيذانا بانتهاء عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية . لكن هذه القفزات لم تكن

إلا تعبيرا عن رفع القيود على تحقيق قانون العرض والطلب في سوق النفط، . ونتاجا لانتزاع حقوق السيادة العربية في مجال استغلال الثروة العربية. وقد تم هذا بإجراءات أهمها: تصفية امتيازات استغلال النفط العربي التي اغتصبتها الاحتكارات النفطية الغربية، وانتزاع حق تحديد أسعار النفط وحق مضاعفة عوائد تصديره لصالح البلدان المصدرة. وقد كانت المقدمة السياسية لهذا الانقلاب النفطي هي تعبئة عناصر القوة الشاملة العربية: العسكرية والسياسية، والمعنوية والاقتصادية.. إلخ، من أجل حماية الحقوق والمصالح العربية، وذلك في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وأما المظهر الأهم لهذا الانقلاب النفطي فقد تمثل في قفزة الأسعار الاسمية للنفط الخام من ٢,٧ دولارا للبرميل إلى ١١,٢ دولارا للبرميل بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤. وبقوة الدفع التي تولدت عن الحلقة الأولى من الانقلاب النفطي، وأيضا بفضل قدرة المساومة الجماعية في إطار منظمة الأوبك، كانت الحلقة الثانية من هذا الانقلاب. وكان الإنجاز الأهم هنا هو قفزة الأسعار الاسمية للنفط الخام من ١٨,٦ درلارا للبرميل إلى ٣٠,٥ دولارا للبرميل بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠. إلا أنه لا ينبغي أن نبالغ في شأن القفزة الثانية للأسعار الاسمية. إذ بتعديل هذه الأسعار على أساس الأسعار القياسية للصادرات الصناعية (بالدولار الأمريكي، ١٩٧٤ = ١٠٠)، فإن الأسعار الحقيقية للنفط الخام تكون قد ارتفعت من ١٥,٥ إلى ١٧,٢ دولارا للبرميل فقط، وذلك بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠.

ومن المهم أن نؤكد هنا حقيقة تضيع في ضجيج المزايدة حول حماية ومضاعفة الثروة النفطية العربية، وهي مصلحة الدول الخليجية العربية قبل غيرها، ومساهمة هذه الدول الأهم من غيرها، في تحقيق هذا الهدف. إذ تبدو واضحة مكاسبها الاقتصادية من تحقيق أسعار عادلة للنفط، ويبدو ظاهرا أيضا دورها الحاسم في تحقيق هذه الأسعار. ويتأكد هذا كله من مجرد قراءة مؤشرات حصص هذه البلدان في عوائد واحتياطي وإنتاج وتصدير النفط.

وثانيا: إن أسعار النفط قد شهدت تدهورا حادا في الثمانينيات بدا إنذارا بعود على بدء إلى عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية.

لكن هذا التدهور كان محصلة تفاعل عوامل مركبة قادت في نهاية المطاف إلى تحويل النفط العربي من عامل للقوة إلى عنصر للضعف في صراع الإرادات الدولية، والواقع أن الأسعار الاسمية للنفط الخام قد تدهورت من ٢٦,٥ دولارا للبرميل إلى ١٣,٧ دولارا للبرميل بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، وأما الأسعار الحقيقية للنفط الخام فقد انهارت إلى ٦,٧ دولارات للبرميل مقابل ١٥,٦ دولارا للبرميل في العامين نفسيهما. وتمكنت الدول الصناعية من خفض إجمالي تكاليف وارداتها النفطية إلى أقل من ١٪ من إجمالي الدخل القومي لهذه الدول خلال النصف الثاني من الثمانينيات، مقابل نسبة تراوحت بين ٢٪ و٣٪ بين أوائل السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

والأمر الأهم، أن الدول الصناعية الرأسمالية، بجهود جماعية وفردية قد تمكنت من تصحيح ما بدا استثناء تاريخيا، أي عدم التطابق في السوق العالمية بين حيازة القدرة المالية وافتقاد القدرة الصناعية، في البلدان العربية المصدرة للنفط، واستطاعت الدول الصناعية بالاستناد إلى عوامل القوة الشاملة التي بحوزتها، وخاصة القوة الصناعية التكنولوجية. من تحويل سوق النفط إلى مجال تميل فيه قوة المساومة لصالح المستهلكين والمستوردين على حساب المنتجين والمصدرين، ومن تدوير عوائد النفط لصالحها.

وبدلا من أن يعمل العراق في إطار من الحرص على المصلحة القومية العربية، وتعبئة موارد الوطن العربي بعامة، وموارده النفطية على وجه الخصوص من أجل أعمال التنمية العربية الشاملة التي تسهم فيها دول النفط إسهاما مؤثرا بالمشاركة في تحمل أعباء التنمية القومية التي ستعم نتائجها على الجميع دون استثناء، وبدلا من سعيه إلى تصحيح الاختلال في التوازن بين الوطن العربي والدول الصناعية، أو العمل على استكمال التصنيع العربي في إطار من التكامل القائم على الاعتماد المتبادل المتكافئ، وبدلا من أن يعمل على نحو جاد بالتعاون مع أشقائه من دول النفط، على تصحيح أسعار النفط وحماية الثروة العربية -بدلا من هذا كله- نادى العراق بطريقة فجة تارة بتوزيع الثروة العربية بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وتارة ثانية -بعد أن تفجرت الأزمة- بتدمير آبار النفط وما تم بناؤه من صناعات وهو

ما يمكن أن يؤدي إلى تقويض دعائم الاقتصاد العربي! **وقد يبدو من المتناقضات الساخرة أن العراق الذي أخذ على الكويت ودولة الإمارات تجاوز حصص الإنتاج التي حددتها الأوبك مما أدى إلى الانخفاض العالمي في سعر النفط، هو نفسه الذي نادى بعد أن فرض عليه الحصار الاقتصادي بأن النفط العراقي معروض للبيع مجانا لدول العالم الثالث التي تحتاج إلى النفط!**

وثالثا: **إن الكويت قد قبلت بخفض إنتاجها من النفط في اجتماع جدة في ١٠ من يوليو ١٩٩٠ الذي ضم الدولة الخليجية العربية المصدرة للنفط.** وقد أقر الاجتماع حصة للكويت وحصة للإمارات، هي ١,٥ مليون برميل يوميا لكل من البلدين. وفي اجتماع منظمة الأوبك في ٢٦ من يوليو ١٩٩٠ أعلنت الكويت والإمارات التزامهما بالحصص المذكورة، التي أقرت لهما في الاتفاق الجديد لحصص إنتاج أعضاء الأوبك.

وإن كانت هنالك ادعاءات بأن كلا من الكويت والإمارات قد تجاوزتا حصص الإنتاج التي قررتها الأوبك، فإنه من المعروف، بل المؤكد أن عددا آخر من الدول الأعضاء في الأوبك تجاوز إنتاجها النفطي الحصص المقررة، فقد تجاوز العراق نفسه حصته المقررة في الأوبك طوال عامين أو أكثر حتى قبلت الأوبك مطالبه المتكررة حول المساواة بين هذه الحصة وحصة إيران المقررة. كما تخلى العراق عن موقف متشدد يطالب بأسعار مرتفعة لنفط الأوبك، وتبنى موقفا معتدلا يقبل بأسعار منخفضة لهذا النفط إبان سنوات الحرب العراقية - الإيرانية.

ولا شك في أن الاتهام بـ «التآمر» يتجاهل الدوافع والمصالح الاقتصادية التي تفسر عدم الالتزام بحصص الإنتاج وإن كان على حساب خفض الأسعار. وهكذا، تبرز مثلا مبررات موضوعية مثل رغبة الدول المصدرة التي تواجه مصاعب اقتصادية في ضمان الحصول على مستوى محدد من عوائد التصدير عند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد يكون الأهم هو مصلحة الدول المصدرة ذات الاحتياطي الهائل في خفض الأسعار لإزاحة المنافسين الجدد في سوق إنتاج النفط، أو لإعاقة تطوير مصادر الطاقة البديلة في الدول الصناعية التي تمثل المستهلك

والمستورد الرئيسي للنفط. وقد نقبل بهذه المبررات أو نسوق مبررات مضادة، إلا أنه لابد من التسليم بحقيقة تعارض مصالح الدول المصدرة للنفط، وهو تعارض لا يمكن التغلب عليه إلا على أساس الحوار داخل «الأوبك» و«الأوابك»، أي الإطارات التي ارتضتها هذه الدول لبناء توازن المصالح الضروري بين بعضها البعض، وبينها مجتمعة والدول المستوردة والمستهلكة للنفط.

ولعل الأهم هنا هو، أنه إذا غضضنا الطرف عن أن الكويت قد بدأت فعليا خفض إنتاجها وصادراتها من النفط، فإن الأيام الفاصلة بين إعلان التزامها بحصتها المقررة والغزو العراقي لها، ليست كافية بالقطع لإثبات إخلالها بهذا الالتزام، ومن ثم الإضرار بالعراق أو غيره. وإذا قيل إن هذا الالتزام المعلن من الكويت مرجعه تصعيد التهديدات العراقية، فإن هذا القول حجة ضد الغزو وليس تبريرا مقبولا له، إذ يثبت قدرة العراق على تحقيق هذا الهدف دون إقدام على جريمة الغزو. بل إن النظام العراقي قدم بعدوانه مبررات قوية للكويت تجعل الأوبك تحترم رغبتها في زيادة حصتها الرسمية لتعويض الخسائر الجسيمة التي سببها العدوان العراقي.

٣- توزيع الثروة والعون الإنمائي:

ولقد أثار العراق في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية العديد من المزاعم التي تتمحور حول أن هدف العراق هو إعادة توزيع الثروة العربية على أساس عادل يقضي على تفاوت توزيع هذه الثروة. وقد ترددت هذه المزاعم على ألسنة كثيرين من الذين استنكروا غزو الكويت، ولقيت بعض الاستجابة الجماهيرية نتيجة اختلاط الحق بالباطل في هذه المزاعم.

ونؤكد بداية أمرين:

الأول: أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية.

إذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث أن تقاسمت البلدان والشعوب

ثرواتها، وإنما جرى تبادل الخيرات أو جرى اغتصاب الثروات عنوة. والدول المعاصرة لا تقدم ما تملكه من ثروة بالمجان، وإنما تقدم العون، أو تستثمر المال أو تبادل السلعة على أساس تبادل المنافع والمزايا، وقد تقبل الدول الخليجية العربية أن تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعا للاقتسام إذا قبلت غيرها من الدول أن تكون الثروات الصناعية والزراعية والمائية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك.

أضف إلى هذا أن النظم الاقتصادية بعد المشاعة البدائية لم تقم على أساس مشاعية تملك الثروات، ولا تعرف الرأسمالية أو الاشتراكية إعادة توزيع الثروة، وإنما تقوم على حقوق الملكية الخاصة أو الجماعية، وإن عرفت آليات مختلفة لإعادة توزيع الدخل المتولد عن استغلال الثروات الطبيعية واستخدام الأصول الإنتاجية.

والثاني: أن تاريخ العالم لم يعرف «إعادة توزيع الدخل» أو «تقاسم غنائم السطو» على أساس العدل بوساطة قوة غازية.

وعبر الغزو، فإن حصة الأسد تكون من نصيب قائد الغزو، وأما الفتات فإنه نصيب الواهمين والمحرومين والطامعين في اقتسام الغنائم. وعلى المدى البعيد، بعد أن تتراجع حاجة الطاغية إلى الخداع بالشعارات، فإن الخسارة تصبح نصيب من لهثوا وراء سراب العدل وتصوروا إمكان إقامة العدل بوساطة «المستبد العادل». بل قد يغتصب المستعمر والطاغية ما قدمه قبلا من فتات من كل من تسول له نفسه أن يتطلع إلى العدل حقا، وإذا كان العدل راية تعلو نظام القيم الإنسانية في النظم الاقتصادية المعاصرة وكان أساسا للرأسمالية التي أعيد بناؤها ومازال غاية الاشتراكية التي يعاد بناؤها، فإن تحقيق العدل شكلا ومضمونا، أمر يخص كل بلد وكل شعب.

لكن تعمق مقولة توزيع الثروة والدخل في الوطن العربي يظهر أيضا عددا من الحقائق:

أولا: إن حقبة النفط شهدت تعاظم فجوة الدخل بين أقطار الوطن العربية، النفطية وغير النفطية. وهكذا مثلا، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات، بلغ حوالي ٤٣ مثلا لنظيره في السودان في نهاية

الثمانينيات، وإن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في السعودية بلغ حوالي ٢,٣ مثلا لنظيره في إحدى عشرة دولة عربية في بداية الثمانينيات. وهي فجوة لا شك هائلة بين الثراء والفقر، لكننا نلاحظ أيضا أن **«عدم عدالة» توزيع الدخل تظهر أيضا بمقارنة مستويات الدخل بين البلدان النفطية «التقدمية»، والبلدان غير النفطية الفقيرة. وهكذا، مثلا، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ حوالي ١٦ مثلا لنظيره في الصومال. وبلغ النصيب ذاته في ليبيا حوالي ١٢ مثلا لنظيره في اليمن الجنوبي، وذلك في نهاية الثمانينيات. وتتسع الفجوة في الحالتين، إذا أخذنا بمؤشرات أعوام الازدهار النفطي. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠).**

وثانيا: إن الدول الخليجية النفطية، وخاصة السعودية والكويت قدمت عونا إنمائيا غير مسبوق إلى غيرها من الدول العربية غير النفطية، وهكذا، مثلا، فقد ساهمت السعودية والكويت وحدهما بحوالي ٥٠٪ من إجمالي العون الإنمائي الرسمي العربي، ونالت الدول العربية المتلقية للمساعدات أكثر من ٥٠٪ من الإجمالي ذاته. وتظهر دلالات هذه النسب إذا لاحظنا أن العون الإنمائي الرسمي العربي مثّل أكثر من ١٣٪ من إجمالي العون الإنمائي الرسمي العالمي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤. وزادت نسبة العون العربي المذكور إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقدمة له من ٥,١٪ في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ إلى ٤,٦٪ في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ ثم إلى ٧,٦٪ في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤. وهي نسب بلغت أضعاف نسبة ٧,٠٪ التي طالبت بها الدول النامية والمنظمات الدولية، وأضعاف النسب الفعلية التي قدمتها الدول الصناعية والدول الاشتراكية في الفترة ذاتها. واستمرت نسب العون العربي المذكور أكثر ارتفاعا حتى في سنوات انحسار الازدهار النفطي في النصف الثاني من الثمانينيات رغم تراجع قيمه المطلقة والنسبية مع تدهور أسعار وعوائد النفط. ونلاحظ هنا أن السعودية والكويت قد ساهمتا بنحو ٨٩,٣٪ من المساعدات الإنمائية العربية عبر المؤسسات متعددة الأطراف العربية والدولية، وترتفع النسبة إلى ٩١,٨٪ للمؤسسات العربية بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨.

وثالثا : إن مساهمة العراق في العون الإنمائي الرسمي العربي كانت محدودة الحجم وقصيرة العمر، وهو ما يظهر من تحليل عمليات صناديق التنمية العربية.

وهكذا، على سبيل المثال، فإن الصندوق العراقي لم يبدأ نشاطه الفعلي إلا في عام ١٩٧٦، على حين كان الصندوق الكويتي الذي بدأ نشاطه منذ عام ١٩٦٢ هو رائد مؤسسات التمويل العربي. وكان الصندوق العراقي هو الأقصر عمرا بين هذه المؤسسات إذ توقف نشاطه التمويلي في عام ١٩٨٣، ولم تتعد مساهمته ٠,٦٪ من الإجمالي التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٩. وفي المقابل بلغت مساهمة الصندوق الكويتي ٢٠,٥٪، وساهم الصندوق السعودي بنسبة ١٩,٨٪ من الإجمالي المذكور وكانت مساهمة الكويت والسعودية هي الأكبر في الصناديق العربية متعددة الأطراف وفي مقدمتها البنك الإسلامي الذي غطى ٢٥٪ من الإجمالي ذاته ونالت الدول العربية ٥٦٪ من المجموع التراكمي لعملياته التمويلية حتى نهاية عام ١٩٨٩. أضف إلى هذا أن السعودية وحدها قد غطت ٦٠٪ من قروض صندوق الأوبك التي مثل عنصر المنحة ٥٠٪ منها.

ورابعا: إن قروض الصندوق العراقي كانت الأكثر تحيزا من حيث تركز عدد الدول التي تلقت قروضه المقدمة إلى الدول العربية. وهكذا خلال فترة نشاط الصندوق العراقي بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣. نالت الأردن واليمن الشمالي مايقرب من ثلثي قروضه إلى الدول العربية، حيث استأثرت الدولتان بنسبة ٦١,٧٪ من إجمالي هذه القروض، وبإضافة المغرب وموريتانيا تزيد النسبة على ٩٠٪ من الإجمالي المذكور. بينما توزعت النسبة الباقية على الصومال وتونس وجيبوتي واليمن الجنوبي ليصل عدد المتلقين إلى ٨ دول عربية فقط. وفي المقابل، فإن قروض الصندوق الكويتي إلى الدول العربية بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٩ توزعت على ١٦ دولة. وكانت حصة أكثر بلدين تلقيا للقروض، وهما الأردن وتونس ٢٩٪ من الإجمالي. وأما حصة البلدان الأربعة الأولى، بإضافة مصر والسودان، فقد بلغت ٥٠,٦٪ من إجمالي قروض الصندوق الكويتي وتلقت سبع دول عربية أخرى قروضا تراوحت قيمتها بين ١٠٥ و١٦٥ مليون دولار. **ومثل قروض**

الصندوق الكويتي فإن قروض الصندوق السعودي كانت أكثر توازنا مقارنة بالصندوق العراقي من حيث عدد البلدان المتلقية وحجم القروض المقدمة .

وبإيجاز ، فإن العون الإنمائي الرسمي العربي ، الذي قدمت أغلبه الدول الخليجية العربية وبالذات الكويت والسعودية ، كان قناة مهمة غير مسبوقة لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة وإن لم تكن القناة الوحيدة في هذا المجال .

٤- العون الإنمائي الخليجي للدول العربية :

قدمت الدول العربية الخليجية ، وخاصة الكويت والسعودية ، عونا إنمائيا هائلا إلى الدول العربية وغيرها من الدول النامية . وفي توضيح أهمية هذا العون ، نوضح بادئ ذي بدء مزاياه مقارنة بغيره من معونات التنمية الرسمية ، ثم نبين تطور نشاط وتنظيم هذا العون ، واتجاهات توزيعه على البلدان والقطاعات . ونركز في هذا التحليل على سنوات الازدهار النفطي قبل تدهور عوائد النفط ، من جهة ، وعلى حالة العون الإنمائي الكويتي لمقارنة «هزل» صدام حول تصدير النفط بالمجان إلى الدول النامية «بجدية» العون الإنمائي الكويتي إلى هذه الدول من جهة ثانية .

ونلاحظ **أولا** : أن الدول العربية الخليجية النفطية ، قدمت عونا إنمائيا ، لم يكن ثمة بديل أو مثيلٌ له بين معونات التنمية الرسمية . وكان هذا العون أهم تطور في مجال التعاون ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض وإنما أيضا بين مجموعة الدول النامية عربية وغير عربية ، وكان هذا العون أداة مهمة للتخفيف من وطأة مشكلات المدفوعات الخارجية وتمويل التنمية ، وللحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافئ للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية .

أضف إلى هذا ، أن العون الإنمائي الرسمي ، من الدول العربية الخليجية ، كان من حيث الشروط والحجم مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان العربية وغير العربية الفقيرة المتلقية لمعونات التنمية الرسمية . وتظهر أفضلية هذا

العون، سواء بالمقارنة مع التمويل الميسر الذي تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذي قدمته آنذاك الدول الاشتراكية.

وثانيا: إن مؤسسات تقديم العون الإنمائي الخليجي قد تنوعت لتغطي كافة أشكال المساعدات الإنمائية والاقتصادية، ومختلف مجموعات الدول المتلقية للمساعدات. فقد ساهمت الأقطار العربية الخليجية النفطية بالجهد الأعظم في تأسيس صناديق وبنوك ومؤسسات تمويل الاستثمار وتوفير الائتمان وتوازن المدفوعات. وهكذا، فإن مؤسسات التمويل والتنمية العربية، التي كانت هذه الأقطار رائدة في إقامتها وفي نشاطها، قد تنوعت لتقدم العون على نطاق عالمي (بنك التنمية الإسلامية) أو قاري (بنك التنمية الإفريقي) أو إقليمي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) أو قطري (هيئة الخليج للتنمية في مصر). . إلخ، وقامت هذه الصناديق على أساس قطري (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودي للتنمية وغيرها من الصناديق القُطرية). أو قاري (المصرف العربي الإفريقي) أو إقليمي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) أو عالمي (صندوق الأوبك). أضف إلى هذا، مساهمة الأقطار العربية الخليجية في إقامة مؤسسات تمويل الاستثمار (الشركة العربية للاستثمارات البترولية) وصناديق دعم المدفوعات (صندوق النقد العربي)، ومؤسسات الضمان والائتمان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار). ونضيف أيضا مساهمات هذه الأقطار في هيئات التمويل والعون العالمية، مثل وكالات الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي، برنامج الغذاء، المعونة الفنية. . . إلخ)، وصندوق النقد الدولي (برنامج التسهيل، التعويض مثلا)، ومجموعة البنك الدولي. . . إلخ.

وثالثا: إن حجم العون الإنمائي الخليجي، اتسم بأهمية بالغة من حيث القيمة المطلقة، والنسبة للناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية الخليجية، والوزن النسبي في إجمالي العون الإنمائي العالمي. وهكذا، مثلا، فإن إجمالي العون الإنمائي الرسمي من هذه الأقطار بلغ نحو ٧٣,٢ مليار دولار بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤، ومثل أكثر من ١٣٪ من إجمالي العون الإنمائي العالمي في هذه الفترة. وبلغ أربعة

أمثال معونات التنمية الرسمية من مجموعة الدول الاشتراكية . وشغلت السعودية المرتبة الثانية بين مقدمي العون الإنمائي العالمي بعد الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٨٠ بلغت القيمة المطلقة لهذا العون أقصاه حيث وصل إلى ٩,٤ مليارات من الدولارات، ومثل ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية الخليجية (أعضاء مجلس التعاون الخليجي) . وفي عام ١٩٧٥ مثل العون الإنمائي العربي، المقدم أساسا من الدول المذكورة ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقدمة للعون، و٩,٥٪ من عوائدها النفطية . ورغم التراجع الحاد لأسعار وعوائد النفط في عام ١٩٨٦ ، فإنه مثل ٩,٢٪ من العوائد النفطية لهذه الأقطار، ومثل ٣,٦٪ من ناتجها المحلي الإجمالي .

ورابعا: إن الكويت والسعودية والإمارات قدمت القسم الأعظم من العون الإنمائي العربي، إلى الدول النامية عربية وغير عربية، وهكذا بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٨ قدمت الدول العربية الثلاث المذكورة عونا إنمائيا بلغ حوالي ٧٨ مليار دولار، ومثل هذا العون ٩٠٪ من إجمالي العون الإنمائي العربي . ومن هذا الإجمالي قدمت السعودية ٥٥,٦ مليار دولار أو ٦٤,٣٪ من الإجمالي، وقدمت الكويت ١٣,٥ مليار دولار أو ١٥,٦٪ من الإجمالي . وفي عام ١٩٨٦، حين تدنت أسعار وعوائد النفط إلى أقل مستوى لها بلغت قيمة العون الإنمائي السعودي ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، وبلغت النسبة ذاتها ٣٪ للكويت . وبين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨، كانت نسبة العون الإنمائي الكويتي أكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت في السنوات الثلاث الأولى، ولم تنخفض إلى أقل من النسبة الدولية المنشودة أي ٠,٧٪ من هذا الناتج إلا في عام ١٩٨٨ طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٨ . وفي الفترة الأخيرة ذاتها، فإن العراق لم يساهم إلا بنحو ٣,٥٪ من إجمالي العون الإنمائي العربي، وخلال النصف الأول من الثمانينيات انخفضت نسبة العون العراقي إلى أقل من ٠,٧٪ وتدنت إلى ٠,١٪ في عام ١٩٨٤، ثم أضحت النسبة سلبية، أي تحول العراق إلى بلد متلق للعون الإنمائي .

وخامسا: إن السعودية والكويت قدمتا النسبة الأكبر من مساهمات الدول العربية المانحة للمساعدات إلى مؤسسات العون متعددة الأطراف العربية والدولية. وهكذا، بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨، أي في سنوات الكساد النفطي، قدم البلدان حوالي ٩٠٪ من المساهمات العربية المذكورة. إذ قدمت السعودية ١٧٧٣ مليون دولار، والكويت نحو ٦٤٩ مليون دولار، بنسبة ٥,٦٥٪ و٨,٢٣٪ على الترتيب. وقد نالت المؤسسات العربية متعددة الأطراف ١٥١٨ مليون دولار من المساهمات العربية المذكورة، أو حوالي ٥٦٪ من إجمالي ما تلقته جميع المؤسسات متعددة الأطراف. وفي المقابل بلغت قيمة المساهمة العراقية أقل من ٧ ملايين دولار أو ٣,٠٪ من إجمالي المساهمات.

وسادسا: إن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية كان أول صناديق المعونة العربية التي تأسست، وقدم وحده إجمالي العون الإنمائي العربي حتى عام ١٩٧٣. وقد بدأ تأسيس ونشاط بقية الصناديق العربية بعد قفزة أسعار النفط منذ عام ١٩٧٤. وحتى نهاية ١٩٨٩، وقدم الصندوق الكويتي للتنمية حوالي ٥٩٥٤ مليون دولار عونا إنمائيا، مثل حوالي ٥,٢٠٪ من إجمالي العملية التمويلية لجميع مؤسسات التنمية العربية، القطرية ومتعددة الأطراف. وشغل الصندوق السعودي المرتبة الثانية، إذ قدم حتى التاريخ ذاته ٨,١٩٪ من الإجمالي المذكور أو حوالي ٥٧٤١ مليون دولار.

ونلاحظ هنا، أن الأردن وتونس والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي قد نالت مجتمعة حوالي ٢١٤٣ مليون دولار من معونات الصندوق الكويتي للتنمية أو نحو ٧٢٪ من إجمالي قروضه.

وسابعا: إن الدول العربية المقدمة للعون، وخاصة الدول العربية الخليجية، قدمت معونات فنية ومنحا إلى الدول العربية المتلقية للعون، بلغ حوالي ١٤٢٠٨ مليون دولار بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨. وقد مثل هذا المبلغ ٦,٤٠٪ من إجمالي المعونات الفنية والمنح التي تلقتها الدول العربية الأخيرة في الفترة نفسها.

٥- الحصاد الاقتصادي العراقي في أزمة الخليج :

ردد الخطاب الدعائي العراقي بعد غزو الكويت حقا أراد به باطلا، ويتلخص ظاهر الحق في الدعوى إلى توظيف عوائد النفط العربي وفق متطلبات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي. لكن واقع الباطل الذي يكشف زيف الدعوى يتجسد قبل أي شيء في أشكال تبديد عوائد نفط العراق ذاته وتوظيف هذه العوائد في اتجاهات تثمر عكس الغايات المعلنة. لقد تبددت هذه العوائد في حرب كان ينبغي تجنبها مع إيران، أو كان يمكن الحد من خسائرها إذا قبل النظام العراقي مبكرا شروط السلام الإيراني التي أذعن لها متأخرا. ومعلوم للكافة أن هذه الخطوة لم تكن من أجل تعمير وتعويض ما دمرته الحرب، أو لتمويل الاستثمار الهائل المطلوب لمواجهة تحديات التنمية وتهديدات الأمن ومقتضيات التكامل أمام العراق. وإنما تعلق الأمر بشق قناة جديدة لإهدار أوسع لعوائد النفط العراقي، ولتدمير أبشع لقدرات الاقتصاد العراقي، وذلك بالإقدام على غزو الكويت.

ولا شك في أن جرائم غزو الكويت وتهديد غيره من الأقطار الخليجية العربية، قد جسدت ذروة اللا مسؤولية القطرية والقومية للنظام العراقي من زاوية تبديد عوائد النفط، وتهديد ثروة النفط، وإضعاف القدرة الاقتصادية، في العراق قبل غيره. ويكفي أن نشير إلى تكاليف الحشد العسكري العراقي، والخسائر الاقتصادية الجسيمة التي ترتبت على الحصار االدولي المفروض على العراق، فضلا عن الكارثة الاقتصادية التي تترتب على تعريض قدراته الاقتصادية وغير الاقتصادية لأخطار الحرب الشاملة.

وفي تحديد الحصاد الاقتصادي العراقي في أزمة الخليج نلقي ضوءا على ثلاث مجموعات من المؤشرات.

الأولى: مؤشرات إهدار عوائد نفط العراق قبل الأزمة بالمقارنة مع دعواه حول توظيف عوائد النفط العربي لصالح التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي.

والثانية: مؤشرات إسهام العراق في تكريس واقع التخلف الاقتصادي والانكشاف الأمني وغياب التكامل في الوطن العربي، وذلك لكشف فداحة التوغل في سبيل تكريس هذا كله عبر غزو الكويت.

والثالثة: مؤشرات الخسائر العراقية الفعلية والمحتملة، بآثارها الوخيمة على إضعاف القدرة الاقتصادية وتفاقم الانكشاف الأمني وتعاظم عوائق التكامل في الوطن العربي.

ونلاحظ، أولا: تبديد القسم الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية، في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية الإيرانية. وإذا كانت أغلب الأقطار العربية خليجية وغير خليجية، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومي العربي، فإن هذا لا يعفي النظام العراقي من مسؤولية إشعال حرب لا معنى لها **من جهة**، لأن العلاقات مع دول الجوار الإقليمي العربي لابد وأن تدار على أساس التعاون والسلام وتوازن المصالح، **ومن جهة ثانية**، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لتطلعات الشعوب في كل قطر عربي هي وحدها الحاجز المنيع ضد محاولات «تصدير الثورة» من الخارج، ولعل هذا هو أهم الدروس التي ينبغي تعلمها من الدول الصناعية الرأسمالية التي تمكنت عبر التقدم الاقتصادي المتواصل واحترام حقوق الإنسان، من بناء أسباب الاستقرار. **ومن جهة ثالثة**، لأن العدوان العراقي الغادر على الكويت جعل النظام العراقي مفضوحا، من زاوية كشف أغراضه الحقيقية التي سترها طوال سني حربه مع إيران، وهي الهيمنة العربية والإقليمية، عبر إهدار حقوق الإنسان العراقي والعربي، وتحقيق السيطرة على ثروات ومصائر الأقطار العربية تحت شعارات أيديولوجية قومية متطرفة «نازية الطراز».

وتتعدد مؤشرات تبديد عوائد نفط العراق نتيجة الحرب مع إيران. فوفقا لتقديرات العراق، تبلغ قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها بالعملة الصعبة

واستخدمت في الحرب ١٠٢ مليار دولار. وقدرت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليار دولار. كما قدرت تكاليف التعمير لإعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصيبت أو توقفت بسبب الحرب بنحو ٦٣ مليار دولار. أضف إلى هذا، الخسائر البشرية التي لا تعوض ولا تقدر بمال، فضلا عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها.

وثانيا: استمرار تخلف وانكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط، وضعف إسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي. ولا شك في أن القدرات الاقتصادية للعراق قد شهدت تطورا مهما في حقبة النفط، وحتى سني الحرب مع إيران. غير أن هذا لم يسفر عن تقدم حقيقي في الاقتصاد العراقي بدليل أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق لم تتعد نحو ٦ , ١١٪ في عام ١٩٨٨، وذلك مقابل ٨ , ٧٪ في عام ١٩٧٨، مع مراعاة تساوي عوائد النفط في العامين. ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط فإن تحليلا أكثر عمقا يدعونا إلى عدم المبالغة في شأن إنجازات التصنيع بالعراق، فقد حققت السعودية مثلا، تقدما أهم وفق هذا المؤشر، إذ تضاعفت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية من ٥ , ٤٪ إلى ٠ , ٩٪ في العامين نفسيهما. وكان يمكن تحقيق نمو أعلى للصناعة التحويلية العراقية، ولكن حال دونه انخفاض نسبة الاستثمار القطري الإجمالي من ٩ , ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام ١٩٨٠ إلى ٩ , ١٥٪ من الناتج ذاته في عام ١٩٨٨ وفي المقابل نلاحظ أن حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، بين البلدان الصناعية الجديدة، بلغت ٠ , ٣٢٪، وفي اليابان ٠ , ٢٩٪ بين البلدان الصناعية الجديدة، بلغت ٠ , ٣٢٪، وفي اليابان ٠ , ٢٩٪ بين البلدان الصناعية المتقدمة. وفي منتصف الثمانينيات، فإن حجم إنتاج العراق من الحديد والصلب لم يتعد ٦ , ١٣٪، من الاستهلاك، ولم تتعد القيمة المقابلة للسلع الرأسمالية الصناعية ٠ , ٢٢٪. ومثلت الواردات من السلع المصنعة أكثر من ٨١٪، نصفها تقريبا من الآلات والمعدات،

على حين بلغت حصة النفط ٩٩,٣٪ من صادرات العراق، أضف إلى هذا، أن نسبة العلماء لكل مليون نسمة في العراق نصف النسبة المقابلة في مصر، كما أن الإنفاق العراقي على البحث العلمي أقل من مقابله في إسرائيل رغم الفجوة الهائلة في هذا المجال.

وبإيجاز، فإن الاقتصاد العراقي استمر متخلفا، ولم تسهم عوائد نفط العراق في دفعه -على طريق اللحاق بالثورة الصناعية العلمية- وذلك بالنظر إلى القدرات النفطية وغير النفطية للعراق.

ومن جهة ثانية، فإن انكشاف الاقتصاد العراقي يبدو جليا في ضوء الاعتماد غير المتكافئ صناعيا وتكنولوجيا للعراق على الخارج، في ضوء ما أوضحناه من استمرار الاعتماد شبه الكامل على التدفق في اتجاه واحد- اتجاه العراق، للمواد والمعارف التكنولوجية ولمستلزمات التوسع الصناعي، فضلا عن مستلزمات استمرار الإنتاج الجاري ذاته. ونضيف هنا، أن انكشاف الاقتصاد العراقي تجاريا يظهر أيضا في الدرجة العالية للتمركز الجغرافي لتجارته الخارجية، حيث استورد ٥ , ٦٣٪ من إجمالي وارداته من الدول الصناعية المتقدمة، واعتمد بنسبة ٥ , ٥١٪ على هذه الدول في تصريف صادراته النفطية أساسا، وذلك في عام ١٩٨٦ حين تدنت تجارته الخارجية إلى أقل مستوى لها خلال الثمانينيات بسبب استمرار ارتهانها ومجمل النشاط الاقتصادي للتقلبات في أسعار وعوائد النفط.

وماليا: فإن الديون الخارجية للعراق التي قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات تجعله الدولة الأكثر مديونية في الوطن العربي إذ تبلغ هذه الديون حوالي ٥٨,٧٪ من ديون بقية الدول العربية في عام ١٩٨٩.

وغذائيا، فإن الواردات العراقية من الحبوب قد تضاعفت أكثر من ٥ مرات بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٨، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧٪ بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ مقابل زيادة لم تتجاوز ٥ , ٠٪ للسعودية في الفترة نفسها، وذلك رغم أن مساحة الأراضي المزروعة في العراق تبلغ نحو ٦ , ٤ مرة المساحة المقابلة في

السعودية. واعتمد العراق على واردات الحبوب في تغطية ٨٧٪ من الاستهلاك في عام ١٩٨٧.

ومن جهة ثالثة، كان إسهام العراق محدودا في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية، وفي بناء أسس التكامل الاقتصادي العربي. وهكذا، مثلا، فإن العون المالي العراقي للدول العربية كان محدودا وقصير العمر، كما يتبين من نشاط الصندوق العراقي بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٣. ولم يكن لهيكل اقتصاد وتجارة العراق أن يوفر أساسا للتطور المنشود في التجارة العراقية ـ العربية. وهكذا مثلا، فإن قروض الصندوق العراقي للدول العربية لم تتعد ٠,٦٪ من إجمالي قروض الصناديق العربية إلى الدول العربية، حتى عام ١٩٨٩. وأما التجارة العراقية مع الأقطار العربية الأخرى فقد كانت ضئيلة بدورها ولم تتجاوز ٣,٦٪ من الصادرات و ٥,٦٪ من الواردات في عام ١٩٨٦. أضف إلى هذا، أن الاعتداء على العمالة المصرية المهاجرة إلى العراق فور انتهاء الحرب مع إيران[1]، وتقييد تحويلات المهاجرين المصريين إلى عائلاتهم، قوض مصداقية المزاعم العراقية حول جدية وجدوى فتح أبواب العراق لهجرة العمالة العربية.

والواقع أن اتخاذ العراق لمجلس التعاون العربي ستارا للإعداد لغزو الكويت وتهديد الدول الخليجية العربية، وخاصة السعي إلى تحييد مصر أو محاولة كسبها إلى صف الأطماع العراقية ـ الأنانية، قد عرَّى زيف التوجه العراقي المزعوم إلى تطوير مرتكزات التكامل الاقتصادي العربي إقليميا وقوميا.

---

(١) بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وخلال عامي ٨٨، ١٩٨٩ بدأت أعداد كثيرة من جثث المصريين العاملين في العراق تصل مصر، وتزايدت بصورة ملحوظة فيما اشتهر بظاهرة «النعوش الطائرة» ومن المعروف أن العراق استقبل في فترة الثمانينيات أعدادا متزايدة من المصريين الذين أسهموا في إدارة عجلة الحياة في العراق بعد أن كادت تتوقف.

وقد نشرت جريدة الأخبار المصرية بعددها ١١٧٠٢ الصادر بتاريخ الثلاثاء ١٤ نوفمبر ١٩٨٩ أن مطار القاهرة استقبل ١٠٤٨ جثة قادمة من العراق بينما كانت في العام الماضي ٩٤٢ وهذا يعني أن معدل وصول جثث المصريين من العراق بلغ ١٠٥ جثة في الشهر في ذلك العام مقابل ٧٨ في العام الذي سبقه، ومعظم الضحايا من شباب مصر تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاما، وأن أسباب الوفاة تعود لطلق ناري أو طعن بالسلاح الأبيض أو حادث سيارة وفي جميع الحالات يهرب الجاني وتقيد الجناية -دائما- ضد مجهول.

وفي هذا السياق أيضا، نفهم محاولة قيادة العراق عزل مصر عن الوطن العربي للانفراد بزعامته قبل نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومعاودة التوجه إلى مصر ثم قيادة عملية عودتها إلى الصف العربي، تمهيدا لشقه من جديد لصالح العراق أيضا. وفي هذه وغيرها من الحالات كان النظام العراقي يضاعف عوائق التكامل الاقتصادي العربي، ويدمر أسس الوحدة العربية تحت شعارات قومية عربية متطرفة.

وثالثا: إن العراق قد تحمل خسائر اقتصادية فادحة نتيجة الحصار الاقتصادي الدولي، ويتهدد بكارثة اقتصادية هائلة نتيجة نشوب الحرب الشاملة لتحرير الكويت. وفي هذا كله، فإن النظام العراقي بإقدامه على المغامرة الطائشة بغزو الكويت، وعلى الإرهاب اليائس بالدفع نحو الحرب الشاملة، يقدم على وأد القدرة الاقتصادية وغير الاقتصادية للعراق، ويوجه ضربة قاضية لغايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي. ويكفي أن نشير إلى آثار تعرض الصناعة التحويلية العراقية للدمار، وهي صناعة رغم محدودية تقدمها، فإنها قدمت نحو ٦, ١٥٪ من ناتج الصناعة التحويلية العربية في عام ١٩٨٨. أضف إلى هذا عواقب تدمير القدرة العسكرية العراقية التي ضمت في نهاية الثمانينيات بالمقارنة مع إسرائيل ٤, ١ مرة في عدد الدبابات، ٢, ٥ مرات في عدد المدافع، ونحو ٨٥٪ في عدد طائرات القتال والهجوم والاعتراض و ٧٦٪ في عدد القطع البحرية. هذا إلى جانب التدمير المتوقع للقاعدة الصناعية ـ العسكرية لإنتاج ونقل أسلحة الدمار الشامل، التي كان يمكن توظيفها للضغط على اسرائيل من أجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني بدلا من أن تستخدم أداة لقتل العرب وانتحار العراق.

والعراق ـ وفقا لقرارات مجلس الأمن ـ عليه أن يعوض الكويت وغيرها من الدول التي تضررت مباشرة من الاجتياح العراقي للكويت، وهي التزامات تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، بالإضافة إلى التزامه بسداد ديونه للدول العربية الخليجية، والتي تقدر بحوالي أربعين مليار دولار، وخاصة بعد أن سقط أي سند قومي أو أخلاقي لمطالبته بإلغاء هذه الديون، بعد محاولته تصفية الوجود الكويتي مما أدى إلى زعزعة الأمن القومي العربي. ولم يجن العراق شروى نقير من نفط

الكويت الذي سيطر عليه، بل لم يجن ثمار ضغوطه من أجل رفع أسعار النفط، وتقدر خسائره من منع صادراته النفطية حتى نهاية عام ١٩٨٩، وبأسعار ما قبل الغزو بأكثر من ٨ مليارات دولار. وقد نضيف قيمة خسائره من المعدات العسكرية والمنشآت الصناعية والقدرات الاقتصادية نتيجة ا لحرب، وقد تتجاوز مئات المليارات من الدولارات. وأما بصدد خسائر الإنسان العراقي، فإن اللسان يخرس من هول ما يدفع إليه جنون عظمة صدام حسين من مصائب يشيب لهولها ولدان العرب الذين نكبوا بالميلاد في عهد فارس العرب.

وبإيجاز فإن النظام العراقي قد جنى من غزو الكويت خسائر اقتصادية تفوق ما كان يحلم به من مكاسب، في حال تجنب الحرب.

وبدلا من أنه كان أحد مراكز القوة الإقليمية أصبح يتعرض لتحجيم قوته وتمزيق لكيانه وتدمير هائل لقدراته كما حدث لألمانيا النازية دون أن تكون له القدرة الألمانية على إعادة البناء الاقتصادي. وأصبحت عائدات نفطه مرهونة لسداد وتغطية تكاليف الإعمار، طوال عشرات السنين، وذلك نتيجة إصرار النظام العراقي على تدمير العراق نفسه.

٦- الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الكويتي من جراء العدوان العراقي

يستهدف هذا القسم من الدراسة بيان قيمة وطبيعة الأضرار الاقتصادية التي نجمت عن العدوان العراقي على دولة الكويت وممارساته التخريبية، والخسائر المترتبة أيضا على حرب تحرير الكويت وآثارها في الأداء الإنمائي في الفترة التالية لعمليات التحرير.

لقد بدأت ممارسات النهب والتخريب على كافة المقدرات الاقتصادية للكويت، وعلى المؤسسات العامة والخاصة منذ اللحظة الأولى لوقوع العدوان الغاشم. وانتهت هذه الممارسات بإشعال الحرائق في الآبار النفطية التي تشكل

المصدر الرئيسي للدخل الوطني، كما تم إسالة المئات من هذه الآبار في البحر وعلى اليابسة؛ الأمر الذي كاد يؤدي إلى كارثة بيئية كبرى في جميع دول المنطقة التي تقوم اقتصادياتها على المورد النفطي لولا إسراع دولة الكويت في إجراء عمليات الإطفاء التي انتهت في أوائل نوفمبر ١٩٩١ أي بعد تسعة أشهر من بداية التحرير.

ورغم تباين تقديرات الخسائر الناجمة عن العدوان وممارساته وتباين الجهات الدولية والمحلية التي انصرفت إلى تقديرها بعد التحرير إلا أن الأرقام التقديرية التي توصلت إليها تلك الجهات تتراوح بين (٢٠٠) إلى (٣٠٠) مليار دولار أمريكي تقريبا.

وسوف يتم في الصفحات التالية تناول الأضرار المادية التي لحقت بالاقتصاد الوطني وقطاعاته الداخلية والخارجية والتقديرات المتاحة عن هذه الأضرار، وقد عمدنا إلى البدء بالأضرار القطاعية حتى يمكن تبين طبيعة هذه الأضرار ثم ننتقل إلى بيان التقديرات الإجمالية لهذه الأضرار في الجزء الثاني من هذا القسم.

أولا: الأضرار القطاعية

١ - أضرار وخسائر القطاع المالي:

يمثل قطاع المالية العامة أحد القطاعات الاستراتيجية لما له من أهمية قصوى في تمويل برامج التنمية وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وقد تأثر هذا القطاع بجناحيه الإنفاق والإيراد تأثرا سلبيا حادا من جراء العدوان وممارساته، الأمر الذي ظهر واضحا في تشوه هيكل النفقات والإيرادات العامة وتحول العجز الظاهري في الميزانية العامة إلى عجز حقيقي مستمر خلال فترة ما بعد التحرير على نحو يؤدي استمراره إلى تآكل مستمر في الثروة الوطنية.

(أ) فيما يتعلق بالإيرادات العامة :

بلغ إجمالي الإيرادات العامة في ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية نحو (٩ , ٤٥٤٤) مليون دينار عام ٨٩/ ١٩٩٠ ، وبسبب التوقف شبه الكامل لحركة النشاط الاقتصادي المحلي من جراء العدوان وممارساته التخريبية . توقفت الصادرات النفطية طوال فترة الاحتلال وحتى نوفمبر من عام ١٩٩١ ، وبعد أن تم إخماد النيران المشتعلة في الآبار النفطية . ومع ذلك فإن استعادة الإنتاج النفطي المتوقع قبل وقوع العدوان لم تتحقق إلا بعد انتهاء العام المالي ٩١/ ١٩٩٢ ، ولما كانت الإيرادات العامة تتوقف على الإيرادات النفطية كان لتدهور هذه الإيرادات آثار سلبية في نمط تخصيص النفقات العامة ، ونمط تغطية العجز خلال فترة الإصلاح وإعادة البناء .

ويوضح الجدول رقم (١) أن إجمالي الإيرادات العامة المحققة عام ٩٠/ ١٩٩١ لم تتجاوز (٢٧٣) مليون دينار أي أنها انخفضت بنحو ١٧ مرة عن العام المالي ٨٩/ ١٩٩٠ . كما تشير الأرقام الموضحة بالجدول نفسه إلى أن إجمالي هذه الإيرادات يقدر بنحو (٩ , ٨٧١١) مليون دينار طوال الفترة ٩٠/ ٩١ - ٩٤/ ١٩٩٥ تشكل الإيرادات النفطية منها نسبة (٢ , ٨٧٪) .

جدول رقم (١)

تطور رصيد ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

خلال الفترة ٩٠/ ٩١ ـ ٩٤/ ١٩٩٥

(مليون دينار كويتي)

السنوات / بيان	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
إجمالي الإيرادات	٢٧٣,٠	٨٧٠,٠	٢٢١٨,٠	٢٧١٣,٧	٢٦٣٧,٢
نفطية	٢٤٦,١	٧٠٠,١	٢٠٠٠,٣	٢٤١٩,٨	٢٢٣٥,٠
غير نفطية	٢٦,٩	١٦٩,٩	٢١٧,٧	٢٩٣,٩	٤٠٢,٢
إجمالي المصروفات	٧٦٤١,٢	٦٣٠٦,٠	٤٢٢١,٨	٤١٧١,٤	٤١٤٠,٠
والاحتياطي ومنها :					
- إنفاق جاري	٧٣٩٨,٢	٥٧٥١,٠	٣٥١٨,٠	٣٥٥٠,٠	٣٥٣٦,٨
- إنفاق رأسمالي	١٩,١	٣٦٨,٠	٤٨٢,٠	٣٥٠,٠	٣٤٠,٠
رصيد الميزانية	(٧٣٦٨,٢)	(٥٤٣٦,٠)	(٢٠٠٣,٨)	(١٤٥٧,٧)	(١٥٠٢,٨)

() = العجز .

المصادر : وزارة المالية : بيان وزير المالية عن مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والميزانيات الملحقة والمستقلة ٩١/ ١٩٩٢ ـ ٩٤/ ١٩٩٥ .

- وزارة التخطيط : عرض مشروع الميزانيات العامة للدولة لعام ٩٣/ ١٩٩٤ على المجلس الأعلى للتخطيط يوليو ١٩٩٣ .

(ب) فيما يتعلق بالنفقات العامة:

كانت النفقات العامة تمثل مبلغا وقدره (٣٩٢٧) مليون دينار عام ٩٨٩/ ١٩٩٠ ازدادت في العام التالي إلى (٧٣٦٨,٢) مليونا بسبب أعباء مقاومة العدوان وتكلفة التحرير، واستمر مستوى النفقات العامة مرتفعا في السنوات التالية لتلبية متطلبات الإصلاح وإعادة البناء، وبلغ إجمالي النفقات العامة خلال الفترة ٩٠/ ٩١ - ٩٤/ ٩٥ نحو ٢٦٤٨٠,٤ مليون دينار بمتوسط سنوى قدره (٥٢٩٦) مليونا تقريبا. وكما يشير الجدول رقم (١) فإن النسبة الكبرى من هذا الإنفاق (٩٤,١٪) قد خصت للإنفاق الجاري الذي يتضمن تكاليف الإصلاح والنفقات الأمنية، ولم يوجه من ذلك الإنفاق المرتفع سوى نسبة لا تتجاوز ٥,٩٪ للمشروعات الرأسمالية ذات التأثير الفاعل في معدلات التنمية.

(جـ) وفيما يتعلق بعجز الميزانية:

فبالرجوع إلى البيانات الموضحة بالجدول نفسه رقم (١) يتبين أن عجز الميزانية بسبب النفقات غير العادية المتسببة عن العدوان وعمليات التحرير قد بلغ نحو ٧٣٦٨,٢ مليون دينار عام ٩٠/ ١٩٩١، الأمر الذي لم تشهده المالية العامة الكويتية من قبل.

وعموما فقد بلغ إجمالي العجز المتحقق خلال الفترة ٩٠/ ٩١ - ٩٤/ ١٩٩٥ نحو (١٧٧٦٨,٥) مليونا بمتوسط سنوي قدره (٣٥٥٣,٧) مليون دينار، ويلاحظ أن هذا العجز يختلف في طبيعته عن ذلك العجز الذي ساد خلال الثمانينيات إثر انخفاض أسعار النفط حيث كان يغطى من عائدات الاستثمار، أما بعد وقوع العدوان وخلال الفترة التالية للتحرير أصبح العجز عجزا حقيقيا لا عجزا ظاهريا، بمعنى أنه أصبح يتم تمويله عن طريق الاحتياطيات المالية التي تمثل جانبا من الثروة

---

(١) بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي ١٩٩٠ - ١٩٩٢، ص ٩٧.

الوطنية، وبالإضافة إلى ذلك فإن جسامة أعباء التحرير قد ألجأت الحكومة الكويتية إلى تسييل أكثر من (٥٢) مليار دولار أميركي من احتياطياتها في الخارج[١]، كما اضطرت إلى اقتراض ٥,٧ مليارات من الدولارات من المؤسسات المالية العالمية[١]. كما لجأت الحكومة إلى زيادة إصداراتها من الدين العام من المحلي (أذونات وسندات الخزانة) التي يصدرها البنك المركزي نيابة عن وزارة المالية. وقد بلغ ما تم إصداره خلال الأعوان من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢ (٦١٢٤، ٢٦١٥,٧، ٢٨٦٠,٤ مليون دينار بحسب ترتب سنوات الفترة[٢].

ومن الآثار الممتدة لاستمرار العجز في الميزانية العامة تدني مستوى النشاط الاقتصادي بسبب ضآلة الأموال المخصصة للاستثمار من ناحية، وبسبب ما قد يتخذ من سياسات انكماشية في جانب إدارة الطلب الكلي مواجهة للعجز من ناحية أخرى.

واستنادا للجدول رقم (٢) فإن قيمة العجز الإجمالي للفترة (٩٣/ ٩٤ - ٩٩/ ٢٠٠٠) قدرت بنحو (١٠٧٣٧) مليون دينار بمتوسط سنوي قدره (١٥٣٤) مليون دينار، الأمر الذي استوجب من الدولة أن تضع التدابير الضرورية للخلاص من هذا العجز في غضون فترة الخطة الإنمائية (٩٥/ ٩٦ - ٩٩/ ٢٠٠٠) لإيقاف تآكل أرصدة الثروة الوطنية التي يتم تخصيصها لمقابلة هذا العجز في حالة استمراره.

---

(١) وقد أورد بنك التسويات الدولية أن إجمالي المستحقات على الكويت بنهاية عام ١٩٩٢ من جميع العملات قد بلغ (٨,٣) مليارات من الدولارت.
انظر:
Bank For International Settlements, The Maturity and Sectoral Distribution of International Bank Lending, Basle, July 1993, P. 5.

(٢) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، مصدر سابق ص ٤٢.

جدول رقم (٢)

تقديرات العجز في الميزانية العامة خلال الفترة ٩٣/ ٩٤- ٩٩/ ٢٠٠٠

(مليون دينار)

السنوات	٩٣/ ٩٤	٩٤/ ٩٥	٩٥/ ٩٦	٩٦/ ٩٧	٩٧/ ٩٨	٩٨/ ٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠
قيمة العجز	٩٥٤	١٢٨٥	١٣٩٧	١٤٨٠	١٦٦١	١٨٦٧	٢٠٩٣

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط: تقرير بشأن الاصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي الطار العام، اللجنة الاقتصادية، الكويت، يناير ١٩٩٤، ص١١.

٢- الأضرار المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

يمكن تصنيف الاقتصاد الكويتي نظرا للوزن النسبي المرتفع لتعاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي مقارنة بالنشاط المحلي ضمن الاقتصاديات المعتمدة على الخارج في توليد عناصر الدخل الوطني، ففي العام ١٩٩٥ على سبيل المثال بلغت نسبة التبادل التجاري (تصديرا واستيرادا) إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (٩٥,٦٪) وإذا أضفنا قيمة صافي الدخل من الاستثمار الخارجي بشطريه الرسمي والخاص إلى قيمة المبادلات التجارية للكويت في العام نفسه لأصبحت نسبة الاعتماد على الخارج ١١١٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي[١].

والواقع أن ميزان المدفوعات هو الإطار الذي يوضح حجم وطبيعة المعاملات

(١) في عام ١٩٩٥ بلغت قيمة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) نحو (٧٦٠٥) مليون دينار وبلغت قيمة صافي الدخل من الاستثمار الخارجي (١١٩٧) مليونا كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو (٧٩٥٢,٣) مليون دينار. انظر: بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية التفصيلية بناير - مارس ١٩٩٦، ص ٨٢.

التجارية والمالية والاقتصادية التي تمت بين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي خلال فترة معينة هي العام، ويضم الأقسام التالية : [١]

١ – **الميزان التجاري :** يضم هذا الميزان الصادرات السلعية (وطنية المنشأ وإعادة التصدير) والواردات السلعية، ويعبر الفائض في هذا الميزان عن تفوق التصدير على الاستيراد، وعن الأداء الجيد لأنشطة الاقتصاد المحلي والظروف المواتية في السوق العالمية.

٢– **ميزان الخدمات :** ويضم هذا الميزان التصدير والاستيراد من الخدمات التي تضم خدمات الشحن والتأمين، والنقل، والسفر، ودخول عناصر الإنتاج في الخارج كالدخل من الاستثمار الخارجي.

٣– **الحساب الجاري :** ويضم الحساب الميزانين السابقين بالإضافة إلى التحويلات الخارجية دون مقابل (خاصة ورسمية). وكثيرا ما يستخدم هذا الميزان كبديل لميزان المدفوعات في التحليلات الاقتصادية المختلفة.

٤– **حساب رأس المال :** ويضم حركات رأس المال (قصيرة وطويلة الأجل) ومن أمثلتها الاستثمارات المباشرة والاستثمار في محفظة الأوراق المالية والائتمان التجاري والودائع والقروض والتغير في قيم الاستثمارات والأصول في الخارج.

٥– **إجمالي ميزان المدفوعات :** يعبر عن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بعد إضافة قيود السهو والخطأ إلى الموازين الأربعة السابقة، وينعكس الفائض في ميزان المدفوعات في زيادة الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي ممثلة في الذهب النقدي والعملات الأجنبية وحصة الدولة واحتياطيها في صندوق النقد الدولي وأية موجودات أخرى.

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- Peter Wilson: International Economics, Theory, Evidemnce and Practice, Harvester Press, 1986, PP. 153-158.
- Gray Smith: Macroeconomics, W. H. Freeman and Co., New York 1985, PP. 518-522.
- John Slomam: Economics,Harvester Wheatsheaf, New York 1991, pp. 896-954.

وفيما يلي يتم بيان أضرار العدوان العراقي على أقسام ميزان المدفوعات المختلفة .

ففيما يتعلق بالميزان التجاري :

يتبين من الأرقام الموضحة بالجدول رقم (٣) الذي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) مدى تأثر الميزان التجاري بظروف العدوان وممارساته ففي عام ١٩٨٩ كان الفائض التجاري يمثل نحو١٤٦٥ مليون دينار انخفض عام ١٩٩٠ إلى (٩١٧) مليونا بنسبب (٥ , ٣٧٪). ثم تحول الفائض إلى عجز في العامين التاليين بلغ (١١٩٥)، (٢٠٢) مليون دينار على الترتيب قبل أن يعاود تحقيق الفائض اعتبارار من عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ أن تدهور الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ لم يكن مرجعه فقط تدهور الصادرات النفطية واستمرار الزيادة في الواردات كما هو واضح من الجدول، ولكن أيضا بسبب تدهور الصادرات غير النفطية سواء وطنية المنشأ أو الواردات المعاد تصديرها ، وغني عن القول أن تدهور الصادرات وطنية المنشأة يعود بشكل مباشر إلى ذلك الدمار الذي لحق بالنشاطات الإنتاجية المحلية من جراء الممارسات التخريبية للعدوان ، وأما تدهور نشاط إعادة التصدير فيرجع إلى تدهور حالةالموانى الكويتية خلال فترة العدوان وقيام دول مجلس التعاون الخليجي بتلبية متطلبات السوق الكويتية بعد التحرير .

ويبين الجدول رقم (٤) تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٥ . حيث يتبين من هذا الجدول والبيانات المتاحة من البنك المركزي ما يلي :

- أن إجمالي الصادرات غير النفطية قد بلغ ١ , ٣١٣ مليون دينار عام ١٩٨٩ انخفض إلى النصف تقريبا في عام الغزو (١٩٩٠) ثم إلى أقل من الخمس في عام التحرير ١٩٩١ ، ومع أنه بدأ في التحسن التدريجي في الأعوام التالية إلا أنه ظل أقل من مستواه عام ١٩٨٩ فحتى نهاية عام ١٩٩٥ لم يتجاوز الرقم القياسي له أكثر من ٣ , ٦٩ نقطة مئوية .

جدول رقم (٣)

تطور الميزان التجاري للكويت خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩٣

(مليون دينار)

السنوات / بيـــان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١ - الصادرات وإعادة التصدير (فوب) ومنها :	٣٣٤٨	٢٠١٦	٢٤٧	١٩٢٠	٣١٤٣
- الصادرات النفطية	٣٠٢٦	١٨١٢	٢٤٦	١٨٠٣	٢٩٨١
- الصادرات من الذهب غير النقدي	٩	١٤	١	١٠	--
٢- الواردات (فوب) ومنها :	١٨٨٣	١٠٩٩	١٤٤٢	٢١٢٢	٢٠٩٩
- الواردات من الذهب غير النقدي	٣٥	١٠	٢	٣٥	١٧
٣- الميزان التجاري (السلعي)	١٤٦٥	٩١٧	١١٩٥	- ٢٠٢	١٠٤٤

المصدر : بنك الكويت المركزي : التقرير الاقتصادي (١٩٩٣)، ص ١٢٥ .

* تمثل قيمة الواردات والصادرات لعام ١٩٩٠ فترة الأشهر السبعة الأولى منه ولعام ١٩٩١ فترة الأشهر الثمانية الأخيرة منه .

جدول رقم (٤)
تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة
(١٩٨٩ - ١٩٩٥)

(مليون دينار كويتي)

السنوات / بيان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
(١) إجمالي الصادرات	٣١٣,١	١٦٠,٤	٦٠,٨	١٠٦,٢	١٦١,٥	٢٢٩,٦	٢١٧,٣
(٢) الرقم القياسي (٨٩=١٠٠)	١٠٠	٥١,٢	١٩,٤	٣٣,٩	٥١,٦	٧٣,٣	٦٩,٣
(٣) وطنية المنشأ	١٤١,٣	٧٣,٦	٤,٩	٤٠,٥	٨٣,٤	١١٠,٧	١٤٨,٣
(٤) إعادة التصدير	١٧١,٨	٨٦,٨	٥٦,٠	٦٥,٧	٧٨,٢	١١٨,٩	٦٩
(٥) نسبة (٤) إلى ٣(٪)	١٢١٪	١١٨٪	١١٤,٣٪	١٦٢,٢٪	٩٣,٧٪	١٠٧,٢	٤٦,٥٪

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية يناير/ مارس ١٩٩٦، ص ٧١.

- يلاحظ أن قدر التدهور في الصادرات وطنية المنشأ بسب العدوان كان أكبر من ذلك الذي لحق إعادة التصدير فبينما انخفضت قيمة الصادرات الأولى من ١٤١,٣ مليون دينار إلى ٤,٩ مليون دينار بين عام١٩٨٩ و ١٩٩١ فإن الصادرات الثانية انخفضت من ١٧١,٨ إلى ٥٦ مليون دينار خلال نفس الفترة، ومع التحسن الذي شهده الاقتصاد المحلي بفضل عمليات إعادة البناء فقد ازدادت الصادرات وطنية المنشأ لتصل إلى ١٤٨,٣ مليون دينار عام ١٩٩٥ تمثل ٦٨,٢٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية ولم تكن تمثل أكثر من ٤٥٪ ن الإجمالي عام ١٩٨٩، ١٩٩٠.

إن عجز الميزان التجاري مع دول مجلس التعاون قد ازداد من ٩ , ٦٧ مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٥ مليون دينار عام ١٩٩٥ بسبب زيادة الواردات من هذه الدول، ومن ٤ , ١١٣ مليون إلى ٢ , ٣٧٤ مليون خلال هذه الفترة في الوقت الذي لم تصل فيه الصادرات عام ١٩٩٥ أكثر من ٢ , ٦٩ مليون مقارنة بحو ٥ , ٤٥ مليون عام ١٩٩٠ .

ويلاحظ أن معظم الزيادة في الواردات من دول المجلس كانت من نصيب كل من الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، فبين هاتين الحقبتين ازدادت الواردات من الإمارات من نحو ١ , ٤٢ مليون دينار إلى ٩ , ١٧٨ مليون دينار ومن السعودية من نحو ٧, ٥٣ مليونا إلى ٢ , ١٥٤ مليون[١] .

وفيما يتعلق بالحساب الجاري: يلاحظ أن رصيد هذا الحساب كان إيجابيا حتى عام ١٩٩٠ شأنه في ذلك شأن الميزان التجاري وذلك بسبب الارتفاع النسبي لصافي ميزان الخدمات الذي يضم الدخل من الاستثمار الخارجي، ثم تعرض رصيد هذا الحساب للتدهور ابتداء من وقوع العدوان ويسبب العجز في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ ويلاحظ من الأرقام الموضحة بالجدول رقم (٥) الذي يبين تطور الحساب الجاري خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ ما يلي:

- لقد بلغ رصيد الحساب الجاري (٢٦٣٠) مليون دينار عام ١٩٨٩ انخفضت إلى ١٠٨٥ مليونا عام ١٩٩٠ ثم حقق عجزا قدره (٧٥٨١)، (١٨٤) في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢، قبل أن يعاود تحقيق الفائض مرة أخرى عام ١٩٩٣ والذي بلغت قيمته ٨٣٩ مليون دينار. ويمكن إرجاع العجز الحادث في هذا الحساب بالإضافة إلى ما أشير إليه في تحليل الميزان التجاري إلى الآتي:

* الانخفاض المتتالي في فائض ميزان الخدمات الذي انخفض عام ١٩٩١ إلى ٣٧٩ مليون دينار مقارنة بنو ١٥٩٦ مليون عام ١٩٩٠ ومع أنه ازداد عام ١٩٩٢ إلى ٥٨٣ مليون دينار إلا أنه قد انخفض عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٥ مليون، ويرجع ذلك

(١) بنك الكويت المركزي: النشرة الإحصائية الفعلية، مصدر سابق، ص ٧٩.

التطور إلى الانخفاض المستمر في قيمة الدخل من الاستثمار الذي انخفض من (٢٤١٩) مليـــون دينار في بداية الفـــتـــرة إلى (١٢٥٠) مليـــون دينار في نهايتها، ويعزى هذا التطور إلى استخدام جانب من الاستثمارات لتمويل جانب من تكلفة حرب تحرير الكويت وزيادة مدفوعات الشحن والتأمين المقابلة للزيادة غير العادية في الواردات بعد التحرير.

* ارتفاع التحويلات الخارجية دون مقابل: تتميز هذه التحويلات بأنها تتم في جانب واحد من مقيمين في الاقتصاد المحلي إلى مقيمين في الدول الأخرى، وقد تسبب العدوان وحرب التحرير في ارتفاع هذه التحويلات عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ وبخاصة التحويلات الرسمية، فكما هو ملاحظ من البيانات المبينة في الجدول رقم (٥) أن اجمالي هذه التحويلات قد ارتفع من (٤٣٩) مليونا عام ١٩٨٩ إلى (١٤٢٨) مليونا عام ١٩٩٠ ثم إلى (٦٧٦٥) مليونا عام ١٩٩١ ثم بدأت تتراجع لتصل إلى ٥٦٥ و٤١٠ مليون دينار عامي ٩٢، ١٩٩٣ على الترتيب، ويلاحظ أن زيادة التحويلات الرسمية دون مقابل هي السبب الرئيسي في زيادة إجمالي هذه التحويلات ففي عام ١٩٨٩ لم تكن تشكل أكثر من «٦٢» مليون دينار ارتفعت في العامين ١٩٩٠، ١٩٩١ إلى (١٢٠٦)، (٦٦٤٤) مليون على الترتيب بسبب تسديد الكويت لحصتها في تكلفة العمليات الحربية، أما الزيادة المبينة في التحويلات الخاصة فمرجعها زيادة تحويلات العاملين الوافدين في القطاعين الحكومي والأهلي عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣.

جدول رقم (٥)

تطور الحساب الجاري لدولة الكويت خلال الفترة

١٩٨٩-١٩٩٣

(مليون دينار)

السنوات / بيـــان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١ - الميزان التجاري (السلعي)	١٤٦٥	٩١٧	١١٩٥-	٢٠٢-	١٠٤٤
٢ - الخدمات (صافي) ومنها:	١٦٠٤	١٥٩٦	٣٧٩	٥٨٣	٢٠٥
- الدخل من الاستثمار	(٢٤١٩)	(٢١٩٦)	(١٥٤٤)	(١٤٩١)	(١٢٥٠)
٣- التحويلات الخارجية دون مقابل (**)	٤٣٩-	١٤٢٨-	٦٧٦٥-	٥٦٥-	٤١٠-
- الخاصة	(-٣٧٧)	(-٢٢٢)	(-١٢١)	(-٢٤٣)	(-٣٧١)
الرسمية	(-٦٢)	(-١٢٠٦)	(٦٦٤٤)	(-٣٢٢)	(-٣٩)
إجمالي الحساب الجاري *	٢٦٣٠	١٠٨٥	٧٥٨١-	١٨٤-	٨٣٩

المصدر: بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي، ١٩٩٣، ص ١٣٦.

(*) تشير الأرقام الموجبة إلى فوائض والأرقام السالبة إلي عجوزات.

(**) تأخذ هذه التحويلات أرقاما سالبة لأنها تتم في اتجاه واحد من مقيمين إلى غير مقيمين أو المقيمين في الدول الأخرى.

وفيما يتعلق بأثر العدوان على حساب رأس المال: فمن الجدير بالذكر أن الأرقام السالبة في هذا الحساب تشير إلى خروج رأس المال للخارج والذي يعني زيادة موجودات وأصول الدولة واستثماراتها في الدول الأخرى، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

وبالاطلاع على البيانات الموضحة في الجدول رقم (٦) الذي يوضح تطور حساب رأس المال خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ يتبين: أن كافة بنود حساب رأس المال قد تأثرت سلبا بالعدوان العراقي وذلك على النحو التالي:

- انخفاض الاستثمارات المباشرة والاستثمار في محفظة الأوراق المالية في الخارج فضلا عن رؤوس الأموال الأخرى. وكانت نتيجة هذا الانخفاض ممثلة في التحول العكسي لحركة تدفقات رأس المال غير النقدي بنحو ٢٦٧ مليون دينار عام ١٩٩٠ و ٨ ملايين عام ١٩٩١ ثم ٢٢٥ مليونا عام ١٩٩٢.

- انخفاض حساب الحكومة الاستثماري في كل من الاحتياطي العام والأجيال القادمة واستثمارات مؤسسة البترول الكويتية ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من ١٦٥٩ مليون دينار والذي يمثل التغير في قيمة صافي أموال الاستثمارات الخارجية عام ١٩٨٩ إلى ٨١ مليونا عام ١٩٩٠ ثم حدوث تدفق عكسي للدخل بنحو ١١٠١٤ مليونا عام ١٩٩١ و ٣٠٧٦ مليونا عام ١٩٩٢.

- انخفاض أصول البنك المركزي في الخارج بنحو ٢٦٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ مقارنة بزيادة قدرها (٣٧٧) مليونا عام ١٩٨٩، ولا شك أن هذه الانعكاسات السلبية في ميزان المدفوعات تعكس إلى حد كبير مدى الدمار الذي لحق القدرات الإنتاجية المحلية بما فيها قدرات القطاع النفطي وتراجع مصادر الإيرادات العامة التقليدية للدولة، وكانت محصلة ذلك الالتجاء إلى تسييل جانب من الاستثمارات والأصول الخارجية من قبل البنوك المحلية والحكومة والأفراد مواجهة للأعداد التي ترتبت على العدوان وأعباء فترة الإعمار.

جدول رقم (٦)

تطور حساب رأس المال خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣

بيـــان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١ - رأس المال غير النقدي	-٧٨٤	٢٦٧	٨	٢٢٥	-٤٥٠
الاستثمار المباشر	-٢٤٧	-٦٠	-٦٩	-٣١٣	-٢٤٤
محفظة الأوراق المالية	-١٦٧	-١١٠	-١٧٤	٧٧	-١٤
رؤوس أموال أخرى	-٣٧٠	٤٣٧	٢٥١	٤٦١	-٢١١
٢ - حساب الحكومة الاستثماري	-١٦٥٩	-٨١	١١٠١٤	٣٠٧٦	-٤٩١
٣- أخرى (صافي)	١٩٠	-١٥٣٣	-٣٠٧٢	-٢٥٦٢	-٣٣١
٤ - الاحتياطي (بنك الكويت المركزي)	-٣٧٧	٢٦٢	-٣٦٩	-٥٥٥	٤٣٣
الإجمالي (فائض أو عجز)	٣٧٧	-٢٦٢	٣٦٩	٥٥٥	-٤٣٣

المصدر: بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي (١٩٩٣)، ص ١٤٠

٣- خسائر قطاع النفط والغاز :

يمثل القطاع النفطي بدولة الكويت المصدر الرئيسي لتوليد الدخل المحلي، كما تشكل العائدات النفطية الوزن النسبي الأكبر في جملة الموارد المالية للدولة وحجم وقيمة التجارة الخارجية، ومازالت دولة الكويت تعتمد على هذا القطاع الاستراتيجي في بناء ركائز تقدمها ونهضتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويضم هذا القطاع الذي تشرف عليه وزارة النفط أنشطة النفط الخام، والنفط المكرر، والغاز الطبيعي، وصناعة البتروكيماويات.

وفي بداية عام ١٩٩٠ بلغت الطاقة الإنتاجية القصوى للمنشآت النفطية (٢,٩)مليون برميل يوميا، كما بلغت الاحتياطيات المؤكدة نحو (١٣٠) سنة بمعدل إنتاج يعادل مليوني برميل يوميا، وقد بلغ الإنتاج في النصف الأول من عام العدوان نحو (١,٥) مليون برميل يوميا يتم إنتاجها من أربعة مناطق بما فيها منطقة الوفرة التي تتقاسم إنتاجها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وبجانب الإنتاج من النفط الخام تنتج الكويت الغاز الطبيعي وغاز البروبين السائل، وقد قدر احتياطي الغاز الطبيعي في الكويت في نهاية عام ١٩٨٩ بنحو (١,٣٢) تريليون متر مكعب.

وحتى عشية وقوع العدوان كان الإنتاج من النفط المكرر قد بلغ (٧٥٠) ألف برميل يوميا يصدر معظمها للسوق العالمية. كما كان لدى الكويت صناعة بتروكيماويات متطورة ترتبط ارتباطا وثيقا بصناعة النفط، وتنتج الأسمدة، والملح، والكلور، والصودا الكاوية، والأحماض، والهيدروجين، والماء المقطر، والميلامين، والراتنجات، والبوليستر. وكانت هناك خطة لإنشاء مجمع بتروكيماوي جديد كجزء من توجهات تنويع الاقتصاد الوطني والإفادة من المستلزمات المحلية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي.

ويأتي قطاع النفط والغاز والصناعات النفطيةعلى رأس القطاعات الاقتصادية التي تعرضت للدمار والتخريب والنهب، فقد قام النظام المعتدي بتفجير وتدمير

(١١١٦) بئرا نفطية منها (٧٥٢) بئرا من الحقول الكويتية و (٣٦٤) بئرا في حقول العمليات المشتركة. فضلا عن عشرة مراكز للتجميع في الحقول الكويتية تم تدميرها تدميرا كاملا.

كما لحق الدمار والتخريب حظائر التخزين ومرافئ التصدير ومصافي قطاع التكرير وإسالة الغاز ومرافق التسويق المحلي للمنتجات البترولية.

وقد سلب النظام المعتدي أغلب المخزون من المواد وقطع الغيار ومعدات وآليات الصيانة وأسطوانات الغاز من أنشطة القطاع وتم تخريب وحدات الأمونيا، وخطوط التصدير ونهب أو أتلاف مكاتب الإدارات التابعة لمؤسسات الصناعات النفطية ونهب التجهيزات وتدمير نحو ٥٠٪ من المباني.

ويلخص الجدول رقم (٧) مطالبات القطاع النفطي عن الخسائر التي مني بها من جراء ممارسات العدوان الأحمق. ومع ذلك فإن معظم هذه التقديرات تقديرات حكمية خاصة فيما يتعلق بجوانب الهدر في النفط المسال والمحروق والدخل الضائع نتيجة توقف النشاط النفطي ناهيك عن الأضرار البيئة المرتبطة بهذه الخسائر (تابع بيانات الجدول رقم ٧).

والذي يتبين منه أن جملة الخسائر التي تم تحديدها بعد التحرير قد بلغت نحو ٧٦,٤ مليار دولار أمريكي بخلاف تلك الخسائر التي لم يتم تقديرها كالأضرار المكتبية والبيئية.

جدول رقم (٧)

تقدير خسائر القطاع النفطي خلال فترة الاحتلال الغاشم

(مليون دولار)

نوع الخسائر	القيمة*
١- أضرار في المنشآت والأصول	٥١٧٧
٢- الهدر في النفط الخام والغاز المصاحب المحروق والبتروكيماويات المستعملة والمسروقة .	٤٨٤٧٠
٣- تكلفة إخماد الحرائق والعمليات المساندة	٣٣٠٠
٤- تعويضات عن الكسب والدخل المفقود نتيجة لتوقف نشاط القطاع	٧١٨٩
٥- تكلفة التمويل	٦٦١٩
٦- أضرار متنوعة أخرى	٥٦٨٨
٧- تعويضات تتحدد قيمتها في المستقبل متعلقة بالأضرار المكتبية والبيئية .	غير محددة
المجموع	٧٦٤٤٣

* محولة عن الدينار الكويتي .

المصدر : وزارة النفط : تقرير الوضع الراهن الخاص بالخطة الانتقالية للإصلاح (٩٢/ ١٩٩٣ - ٩٤/ ١٩٩٥)، الكويت، أبريل ١٩٩٢، ص ٩ .

٤- خسائر قطاع الصناعات غير النفطية :

كان قطاع الصناعات غير النفطية واحدا من القطاعات الاقتصادية التي نالت اهتمام السياسات الاقتصادية العامة خلال حقبةالثمانينيات وخاصة تلك السياسات التي تضمنتها الخطة الإنمائية (٨٥/ ٨٦ - ٨٩/ ١٩٩٠) وهي سياسات استهدفت دفع مسيرة تنويع الاقتصاد الوطني .

ومع نهاية سنوات تلك الخطة بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع نحو ٤٠٠٠ منشأة تعمل في مجالات تضم المحاجر والمناجم والأغذية والمشروبات والمنسوجات، الخشب، الطباعة والورق، المنتجات البترولية والكيماوية، المنتجات التعدينية غير المعدنية، المنتجات المعدنية الأساسية، المنتجات المعدنية المصنعة، والمنتجات الصناعية الأخرى. كما ارتبط بهذه المنشآت نحو (٧٦) مؤسسة حرفية .

وفي منتصف عام ١٩٩٠ كانت الأنشطة الصناعية في حالة من الازدهار المتنامي بفضل جهود التنويع والدعم الموجه لهذا القطاع وبلغت حصيلة الصادرات الصناعية نحو ٥٠٠ مليون دولار مع نهاية عام ١٩٨٩، وباستثناء نشاطات تكرير النفط فقد بلغت نسبة القوى العاملة بهذا القطاع نحو ٨٪ من إجمالي قوة العمل، وقد ظل هذا القطاع خلال النصف الثاني من الثمانينيات أهم القطاعات المستقطبة للعمالة الوطنية .

وتتمثل أهم الأضرار التي لحقت هذا القطاع في الآتي :

- تعرض أهم المقتنيات الرأسمالية في المنشآت المختلفة للنهب والنقل إلى العراق وبخاصة المؤسسات المنشأة حديثا .

- نزوح أصحاب المنشآت إلى خارج البلاد تجنبا للقهر الذي فرضه جيش الاحتلال وتوقف معظم المصانع، وتحولها إلى هدف للنهب والسطو على نطاق واسع إلى حد نقل بعض المصانع بكاملها مثل معامل صنع شمعات الإشعال .

- نهب المخزون من المواد وقطع الغيار والبضائع تامة الصنع .

- حدوث أضرار هيكلية في منشآت القطاع ومرافقه الأساسية .

ومن أهم النتائج المترتبة على هذه الأضرار تدهور طاقات القطاع الصناعي وعجزها عن إنتاج السلع الصناعية التي كانت تلبي الاحتياجات المحلية منها وتدهور الصادرات الصناعية وطنية المنشأ ، وأصبح القطاع في حاجة إلى فترة زمنية طويلة لاستعادة الطاقات الإنتاجية التي كانت سائدة عشية وقوع العدوان الغاشم .

وقد قامت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بمسح الأضرار والخسائر التي لحقت بمؤسسات قطاع الصناعات التحويلية على نحو ٢١٦ مؤسسة صناعية وتسعة نشاطات صناعية فتبين أن هذه الأضرار قد بلغت نحو (٤٥٠) مليون دينار كويتي منها نحو (٢٤٤) مليونا تمثل خسائر الأصول الرأسمالية (الخسائر المباشرة) ونحو (٢٠٥) ملايين تمثل الخسائر غير المباشرة التي تضم خسائر الأسواق ، الوضع المالي ، وتكلفة الترميم والإصلاح ، تكلفة العمالة ، تكلفة المواد الأولية والخدمات ومخزون الوقود . ويلاحظ من الجدول رقم (٨) أن أكثر النشاطات الصناعية تعرضا للخسائر المباشرة كانت الصناعات الهندسية ، والغذائية ، ومواد البناء والمنتجات الكهربائية والصناعة الكيماوية والورق حيث كانت نسبة الأضرار التي لحقت بأصول هذه الأنشطة ٦٢٪ ، ٥٧٪ ، ٣٦٪ ، ٢٥٪ ، ٢٢٪ ، ٢٠٪ على الترتيب . أما نسبة الأضرار غير المباشرة التي لحقت هذه النشاطات فكانت ٤٢٪ ، ٣٩٪ ، ٢٣٪ ، ٢٢٪ ، ٢٠٪ على الترتيب .

جدول رقم (٨)

الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي موزعة بحسب النشاط

مليون دينار كويتي

الأضرار / الأنشطة الصناعية	جملة الأضرار		الأضرار المباشرة		الأضرار غير المباشرة	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الصناعات المعدنية والهندسية	١٠٤	٢٣,١	٦٢	٢٥,٤	٤٢	٢٠,٥
الصناعات الغذائية	٩٦	٢١,٣	٥٧	٢٣,٤	٣٩	١٩,٠
مواد البناء	٧٨	١٧,٥	٣٦	١٤,٨	٤٢	٢٠,٥
الكهربائية	٤٦	١٠,٢	٢٥	١٠,٢	٢١	١٠,٢
الكيماوية	٤٥	١٠,١	٢٢	٩,٠	٢٣	١١,٢
الورق والطباعة	٤٠	٨,٨	٢٠	٨,٢	٢٠	٩,٨
البلاستيكية	١٨	٤,٠	٩	٣,٧	٩	٤,٤
الأثاث	١٧	٣,٩	١١	٤,٥	٦	٢,٩
المنسوجات	٥	١,١	٢	٠,٨	٣	٢,٥
المجموع	٤٤٩	١٠٠	٢٤٤	١٠٠	٢٠٥	١٠٠

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : بعض النتائج الأولية لمسح المؤسسات الصناعية بدولة الكويت بعد التحرير، يناير ١٩٩٢، ص ١٤ .

ومن ناحية أخرى قامت دراسة المنظمة بتوزيع الأضرار بحسب المنطقة الصناعية ونوع الأصول وكما هو موضح بالجدول رقم (٩) الذي يبين ما يلي :

- أن نسبة الأضرار في الأصول الثابتة لجميع المناطق الصناعية قد بلغت ٢٣٪ تزداد في منطقة أمغرة إلى ٦٢٪ من أصولها الرأسمالية وقد بلغت نحو ٥٦٪ في شرق الأحمدي و٢٨٪ في منطقة الري/ الشويخ والصليبية كذلك، ويلاحظ أن منطقتي صبحان والشويخ الصناعيتين قد بلغ نصيبهما النسبي من جملة أضرار الأصول الرأسمالية (٥٣٪) وكان النصيب النسبي لمنطقة الشعيبة نحو ١٩٪ من جملة خسائر الأصول الثابتة تليها منطقة أمغرة ثم بقية المناطق.

- أن نسبة الأضرار التي لحقت بالأصول المتداولة (التي تضم المخزون والذمم المدينة وقطع الغيار) قد بلغت ٤٧٪ من إجمالي قيمة هذه الأصول في جميع المناطق الصناعية وكانت أعلى نسبة للخسائر في هذه الأصول في مناطق أمغرة (٩١٪)، الشقايا/ الروضتين (٧٣٪) ثم الري والشعيبة، والصليبية بنسبة ٥٣٪ لكل منها.

جدول رقم (٩)

توزيع نتائج حصر الأضرار وتقدير الخسائر بحسب المنطقة الصناعية وتوزيع الأصول

بيـــان	الأصول الثابتة						الأصول المتداولة					
	نسبة الأضرار	التوزيع النسبي للأضرار	نسبة توزيع الأضرار بحسب الأصول				نسبة الأضرار	التوزيع النسبي للأضرار	نسبة توزيع الأضرار بحسب الأصول			
			المباني	الآلات	أثاث وسيارات	المجموع			مخزون	ذمم مدينة	قطع غيار	المجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الشعيبة/ ميناء عبدالله	١٨	١٩	١١	٦٥	٢٤	١٠٠	٥٣	٣٢	٤١	٤٥	١٤	١٠٠
صبحان	١٧	٢٧	١٤	٧٠	١٦	١٠٠	٢٩	٢٢	٥١	٣١	١٨	١٠٠
الري/ الشيوخ	٢٨	٢٦	٦	٧٢	٢٢	١٠٠	٥٣	٢٠	٤٤	٤٦	١٠	١٠٠
أمغرة	٦٢	١٤	٥٠	٤٥	٥	١٠٠	٩١	١٣	٨٣	٧	١٠	١٠٠
الصليبية	٢٧	٨	١٥	٦٠	٢٥	١٠٠	٥٢	٧	٣٣	٤٨	١٩	١٠٠
الشقايا/ الروضتين	١٧	٣	٤٠	٤٤	١٦	١٠٠	٧٣	٤	٤٦	٤٢	١٢	١٠٠
شرق الأحمدي	٥٦	٣	١٢	٨٠	٨	١٠٠	٣٥	٢	٩٥	٣	٢	١٠٠
الإجمالي	٢٣	١٠٠	١٧	٦٥	١٨	١٠٠	٤٧	١٠٠	٥٠	٣٧	١٣	١٠٠

المصدر: بنك الكويت الصناعي: «آثار الغزو العراقي على القطاع الصناعي بالكويت، ورقة عمل مقدمة إلى «المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت»، الكويت ٢٩ مارس-٦ أبريل ١٩٩٤، ص ١٥

ومن ناحية أخرى قام بنك الكويت الصناعي في أعقاب التحرير مباشرة بمحاولة لتقدير الخسائر والأضرار التي لحقت بالمنشآت الصناعية بدولة الكويت من جراء العدوان. استنادا إلى دراسة ميدانية شملت ٨٣ منشأة موزعة على كافة الأنشطة الصناعية وهي من المنشآت التي كانت تتعامل مع البنك والتي يبلغ عددها ٢٥٠ منشأة - قبل الغزو الغاشم (١). وتبين للبنك أن قيمة الأضرار التي لحقت بهذه المنشآت تمثل ١٣٩,٥ مليون دينار منها ٧٤,٤ مليونا في الأصول الثابتة وتمثل ٢٣٪ من إجمالي تكلفة الأصول الثانية بهذه المنشآت، ونحو ٦٥,١ مليون دينار من إجمالي تكلفة رأس المال العامل بنسبة ٤٧٪ من إجمالي تكلفته، وتقول الدراسة إن مبلغ الأضرار قابل للزيادة بعد تصحيح قيمة الأصول الثابتة الإجمالية التي قدرت قيمتها الدفترية عند إجراء الدراسة، وعلى هذا النحو فإن الخسائر التي تم حصرها في المنشآت الصناعية التي خصصت للدراسة تتراوح بين ١٣٩,٥ إلى ٤٥٠ مليون دينار كويتي أو ما يتراوح بين ٤٧٧ - ١٥٣٩ مليون دولار أمريكي.

٥- خسائر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك:

رغم ضآلة الإمكانات الطبيعية وفرص العمل الزراعي في الكويت، إلا أن هذا القطاع كان قد شهد ازدهارا ملحوظا خلال عقد الثمانينيات بفضل الجهود الكبيرة التي أولتها الحكومة لتطوير أنشطته المختلفة من خلال الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية التي تشرف على مجالات الزراعة وترشيد استغلالها وتجميل البيئة ومقاومة التصحر وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية، وتقوم التنظيمات الأهلية بتولي العمل في كافة مجالات القطاع.

---

(١) يلاحظ أن هذا العدد قد انخفض بعد التحرير إلى ١٢٠ منشأة صناعية.

انظر:

بنك الكويت الصناعي: آثار الغزو العراقي على القطاع الصناعي بالكويت، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، الكويت: ٢ - ٦ أبريل ١٩٩٤، ص ٩.

وبنهاية السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولي (٨٥/ ٨٦ - ٨٩/ ٩٠) كان هذا القطاع قد حقق مجموعة من الإنجازات الهامة بفضل ما توفره السياسات المتبعة من خدمات زراعية بالإضافة إلى الدعم والتسهيلات الائتمانية الزراعية.

ومن أهم تلك الإنجازات تحقيق معدلات مرتفعة نسبيا من الاكتفاء الذاتي في مجموعة السلع الزراعية والغذائية بلغت ٦٠٪ للخضروات، ٥١٪ للحوم والدواجن، ٤٧٪ لبيض المائدة، ١٢٪ للحوم الحمراء، ٢٠٪ للألبان، ٥٠٪ للأسماك، ١٠٠٪ للروبيان، وبالإضافة إلى ذلك شهدت السنوات الأخيرة من الثمانينيات ازدهارا ملحوظا في نشاطات زراعة النخيل والأشجار والحدائق، وتطوير المقتنيات الرأسمالية والتكنولوجية المتعلقة بكافة فروع النشاط داخل القطاع.

ومن أهم الممارسات العدوانية التي تعرض لها القطاع من جانب قوات الاحتلال ما يلي:

- تدمير وإتلاف مرافق ومنشآت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ونهب موجوداتها.
- سلب ونهب الأجهزة والمعدات والآليات والأثاث والتجهيزات ومخزون المواد ومستلزمات الصيانة والمهمات العلمية والمكتبية ومحطات الأبحاث.
- ذبح وتشريد الحيوانات من حديقة الحيوان واستهلاك الجزء الأكبر من الماشية والأغنام خلال فترة الاحتلال.
- سرقة وتخريب ونهب مزارع الأفراد والشركات بمناطق الوفرة والعبدلي والصليبية وكبد وتدمير الزراعات المحمية.
- نهب شركات الأسماك ونحو (٤٠٠) قارب صيد من أعضاء الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك.
- سرقة ونهب المقتنيات الرأسمالية لشركات الدواجن ومصانع الأعلاف والمخازن الآلية ومراكز التفريخ وشركات الألبان ومحطات الخدمة البيطرية.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٠) تقديرات الخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي من جراء العدوان والذي يبين أن إجمالي الخسائر المقدرة في كافة نشاطات القطاع وأصوله الرأسمالية قد ناهزت (١,٥) مليار دينار كويتي.

جدول رقم (١٠)

تقدير خسائر القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية

(مليون دينار)

نوع الخسائر	القيمة
١- خسائر قطاع الإنتاج الحيواني	٧١,٣٥٥
حظائر الأغنام	١٥,٩
- منطقة كبد	٩,١
- منطقة الوفرة	٤,٣
- حظائر غير مرخصة	٢,٥
خسائر الحيوانات	٢٨,٣
- الأبقار	١٤,٠
- الأغنام	١٢,٣
- الإبل	٢,٠٠
خسائر الدواجن والأعلاف	٢٤,٧١٠
خسائر منشآت وتجهيزات الهيئة العامة للزراعة	١,١٢٥
خسائر قطاع الصحة الحيوانية	١,٨٥٩
٢- خسائر قطاع الثروة السمكية	٥٩,٠٠
- خسائر القطاع الحكومي	٧,٠٠
- خسائر القطاع الخاص (تجاري - حرفي - معارض)	٣٢,٠
- المخزون السمكي (١٤ ألف طن أحياء بحرية)	٢٠,٠

تابع جدول رقم (١٠)
تقدير خسائر القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية

(مليون دينار)

نوع الخسائر	القيمة
٣- خسائر الإنتاج النباتي	١٢٨٠,٠٠
- القطاع الحكومي	٨٠,٠
- القطاع الأهلي	١٢٠٠,٠٠
- شركات زراعية	غير متوافر
٤- خسائر قطاع التخضير والزراعات التجميلية	٦٠,٨٨٧
- زراعات تجميلية وصيانة مناطق زراعية	٣١,٨٥٠
- خسائر دراسات وتصميم الزراعات التجميلية	١١,٩١٧
- مشروعات ومنشآت ومشاتل التحريج والمراعي	١٣,٦٦٥
- حديقة الحيوان	٣,٥٠٠
الإجمالي	١٤٧١,٢٤٢

المصدر: الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية: تقرير بشأن القطاعات الزراعية في الخطة الانتقالية للإصلاح (٩٢/ ٩٣ - ٩٤/ ١٩٩٥).

٦- قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

كان الازدهار في النشاط التجاري إحدى السمات البارزة للاقتصاد الكويتي خلال مراحل التنمية المختلفة وذلك بسبب الخبرات التاريخية المتراكمة، فمنذ عشرات السنين كانت الكويت تمثل مركزا تجاريا رئيسيا في المنطقة، وقد برع تجارها في الاستفادة من موقعها الجغرافي فاستطاعوا تطوير تجارة إعادة التصديرإلى البلدان المجاورة، وكانت تلك الخبرات تسيطر على حركة السوق والتبادل التجاري الداخلي والخارجي، وتملك أدق أسراره، وعندما وقع العدوان شل هذا الجانب بصورة كاملة مما أدى إلى نزوح وهجرة الوكالات الأجنبية إلى أماكن أخرى في المنطقة جعلتها موطنا لها ومركزا لتوزيع منتجاتها، وبعد التحرير لم يكن من السهل إعادة تلك الوكالات إلى الكويت مرة أخرى، وأصبح قطاع التجارة تابعا بعد أن كان متبوعا، وانكشفت كل أسرار السوق الكويتي أمام حركة التجارة الواردة من الدول المجاورة، وهذا أمر لا يمكن تعويضه في المدى المنظور.

وظلت الكويت حتى عشية العدوان الغادر على البلاد تمثل ذلك المركز التجاري الهام في المنطقة على مستوى التجارة الداخلية والخارجية، وقد مثلت تجارة الجملة والتجزئة نحو أكثر من ٨٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ونحو ١٠٪ من إجمالي قوة العمل ومن أهم صور الخسائر التي تعرض لها القطاع التجاري بنشاطاته المختلفة ما يلي:

- تعرض المنشآت التجارية ومخازنها لعمليات السرقة والنهب التي شملت كافة مقتنيات السلع والبضائع ووسائل النقل والتجهيزات المكتبية.

- نهب كافة محلات الذهب والمجوهرات.
- تعرض الأسواق والمجمعات التجارية الرئيسية وغيرها إلى الإحراق والتدمير المتعمد الذي عطل مرافقها وأوقف نشاطها.
- ضياع مستندات المؤسسات وأوراق دائنيها المتعلقة بالبيع الآجل للأفراد وكثير منهم من خارج البلاد.

ونظرا للدمار الذي تعرضت له المنشآت التجارية والخسائر التي منيت بها فقد اتجهت الأسعار إلى الارتفاع على نحو غير مسبوق إثر عودة المواطنين الكويتيين الذين أجبروا على العيش خارج البلاد في أثناء فترة الاحتلال، وهو ما جعل الدولة تسارع إلى توفير كافة الاحتياجات من السلع بالتسهيلات الملائمة في تلك الفترة.

٧- خسائر القطاع المصرفي والمؤسسات المالية:

يمثل هذا القطاع بمؤسساته المختلفة الدائرة النقدية والمالية في الجسد الاقتصادي الذي تتوقف على تفاعلها مع الدائرة العينية (الأنشطة الإنتاجية المختلفة) كافة المؤشرات التي تقيس حركة المتغيرات الاقتصادية الإجمالية لحركة التنمية وتضم هذه المؤسسات وحدات الجهاز المصرفي وكذلك المؤسسات المالية، غير المصرفية كشركات الأموال والاستثمار وشركات التأمين، وسوف نتناول الأضرار التي لحقت بكل من النوعين من المؤسسات فيما يلي:

(أ) الجهاز المصرفي:

كان القطاع المصرفي في نهاية يولية ١٩٩٠ يضم شبكة حديثة من الأنشطة المحلية والدولية. وقد بلغت الكتلة النقدية (M1) في ذلك التاريخ نحو ٩٠٤,٣ مليون دينار كويتي منها ٣٢٤,٨ مليون دينار نقد متداول خارج البنوك بينما مثل إجمالي عرض النقد ٥٤٦٥ مليون دينار تقريبا.

ومن ناحية أخرى فقد بلغت الموجودات الإجمالية للبنوك التجارية نحو ١١١٣٥,٣ مليون دينار كويتي ومما يذكر أن السياسة النقدية كانت قد استخدمت في السنوات الأخيرة من الثمانينيات مجموعة من الأدوات ساهمت في الارتقاء بكفاءة الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات الوطنية، وقد بلغت احتياطيات البنك المركزي في التاريخ نفسه نحو ٢٥٣٩ ألف أوقية تروية من الذهب الخاص منها نسبة ٥٠٪ في خزائنه[١].

---

(١) المصادر:
- النشرة النقدية الشهرية لبنك الكويت المركزي، المجلد (١٢)، رقم (١١)، يناير ١٩٩٠.
- تقرير الأمم المتحدة عن طبيعة الأضرار الناجمة عن العدوان الغادر عام ١٩٩١.

ومع دخول القوات المعتدية أصيب الجهاز المصرفي بالشلل والتعطل نتيجة توقف العمليات الخارجية للبنوك وتقلص الناتج والمعاملات في جميع الأنشطة الاقتصادية فضلا عن قيام النظام العراقي بفرض سعر موحد للدينار الكويتي مع لدينار العراقي الذي كانت قيمته السوقية لا تتعدى ١٢/١ من الدينار الكويتي.

وقد تعرضت المصارف لمجموعة من أعمال السلب والنهب تمثلت في الاستيلاء غير المشروع على العملات والأصول المالية ونهب الخزائن القوية بما فيها الممتلكات الخاصة. كما تم نقل ٣٢١٦ سبيكة ذهبية وزنها الإجمالي ١٢٩٨ مليون أوقية ترويسية ونحو ٦٣٣٠ قطعة من العملات التذكارية وكثير من الميداليات الفضية والذهبية إلى العراق.

وبالاضافة إلى ذلك تمت سرقة أوراق تجارية بمبلغ ١٤٧ مليون دينار كويتي ونحو ٣٥٠ مليون دينار سائلة، ولم تتأثر الأصول المالية الخارجية نظرا للتجميد الفوري لتلك الأصول من جانب المجتمع الدولي لمنع سلطات الاحتلال من الاستيلاء عليها.

وقد ساهمت كافة هذه المؤسسات في توقف الآثار الإيجابية المتوقعة لبرنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة التي تراكمت منذ أزمة المناخ، والذي تم تطبيقه اعتبارامن النصف الأول من عام ١٩٩٠. كما أدى العدوان وممارساته إلى تفاقم مشكلة المديونيات الصعبة في جميع القطاعات الاقتصادية نتيجة لعمليات النهب من جانب وانخفاض قيمة الأسهم والعقارات من جانب آخر، وكانت محصلة هذه الأضرار تردِّي ملاءة البنوك وتدهور السيولة المحلية وغياب قدرة الجهاز المصرفي على تمويل عملية التنمية طوال فترة الاحتلال وهو الأمر الذي تداركته جهود كبيرة بعد التحرير من خلال السياسات النقدية والمالية المتبعة.

واستنادا إلى الدراسة الميدانية التي أجرتها وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء عن الخسائر غير العادية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها نشاط المؤسسات المالية وعددها (٣٥) مؤسسة. فقد بلغ إجمالي هذه الخسائر (٩, ٤١٤)

مليـون دينار كـويتي منهـا (٨, ٤١١) مـليون دينار تخص المؤسسـات المالية والبـاقي يخص شـركـات التأمين، وتشـمـل هذه الخسائر الدمـار الذي لحق بالأصـول الثـابتة والأصول المتداولة على النحو الوارد في الجدول رقم (١١).

(ب) المؤسسات المالية غير المصرفية:

يتـمـثل هذا الجـانب من النشـاط التـمـويلي بدولة الكويت في الهـيـئة العـامـة للاستثمار، وشـركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وشركـات التأمين والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركات الصرافة.

وكانت هذه المؤسسات لم تتعاف نهـائيا من آثار أزمة المناخ التي عانت منها تلك المؤسسـات منذ عام ١٩٨٢، وبوقوع العدوان الغـاشم لحقت أضرار الدمار كـافة هذه المؤسسات.

جدول رقم (١١)

الخسائر غير العادية للمؤسسات المالية وشركات التأمين الناتجة عن الغزو العراقي خلال الفترة من ٢/٨/ ٩٠ وحتى ٢٦/ ٢/ ١٩٩١ (١)

(ألف دينار كويتي)

بيــان	الخدمات المالية			إجمالي الخسائر المقدرة في الأنشطة المختلفة	نسبة خسائر الخدمات المالية إلى إجمالي الخسائر ٪
	المؤسسات المالية	التأمين	الإجمالي		
عدد المنشآت	٣٠	٥	٣٥	١٣٤٦	٣,٦٠
الأصول الثابتة	٩٢٥	٢٣٤	١١٥٩	٦٩١٣٣١٩	٠,٠٢
المخزون السلعي والبضائع	٥٠	--	٥٠	٢٣٥٤٢٧	٠,٠٢
استثمارات (أسهم كويتية) (٢)	٣٥٩٧	٥١٠	٤١٠٧	٢٧٨٤٥	١٤,٧٥
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٤٠١٩٤٨	١٦٢٦	٤٠٣٥٧٤	٤٩٥٨٤٣	٨١,٣٩
قروض وسلفيات	١٨٣١	--	١٨٣١	١٤٣٨٣	١٢,٧٣
أرباح لم تتحقق	٨٥٧	--	٨٥٧	٨٩٠٢٤	٠,٩٦
خسائر غير عادية أخرى	٢٦٠٢	٧٠٥	٣٣٠٧	٢٨٩٩٧٨	١,١٤
إجمالي الخسائر	٤١١٨١٠	٣٠٧٥	٤١٤٨٨٥	٨٠٦٥٨١٩	٥,١٤
نسبة النشاط إلى إجمالي الأنشطة الاقتصادية ٪	٥,١٠٪	٠,٠٤	٥,١٤	--	--

(١) تتضمن فقط خسائر المنشآت التي استجابت للبحث الذي أجرته وزارة التخطيط والواردة أعدادها في صف عدد المنشآت.
(٢) تتضمن الاستثمارات قصيرة الأجل (المتداولة) والاستثمارات طويلة الأجل (الثابتة).
المصدر : وزارة التخطيط

فقد منيت الاستثمارات المحلية للهيئة العامة للاستثمار بخسائر فادحة، وقد قدرت قيمة الأصول المسيلة من احتياطي الأجيال القادمة لمواجهة أعباء التحرير وإعاشة الكويتيين بالخارج وإعادة إعمار الكويت والتعويضات المبدئية للمضارين من العدوان بنحو (٥٥) مليار دولار أميركي، هذا بالإضافة إلى خسائر الهيئة في الشركات والنبوك التي تساهم فيها محليا.

وأخيرا فقد تعددت أوجه الخسائر التي أصابت شركات التأمين حيث انخفض عدد هذه الشركات إلى (١٦) شركة بعد التحرير مقابل (١٩) شركة قبل الغزو الغاشم.

كما انخفضت أعداد العمالة من ١٠٤٨ إلى (٧٢١) مشتغلا علما بأن هذه الأعداد من ذوي المهارات النادرة في السوق الكويتي وفي الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الأقساط المحصلة نتيجة توقف النشاط من نحو (٥٦) مليون دينار تقريبا عام ١٩٨٩ إلى ٥٢ مليونا عام ١٩٩١ ازدادت قيمة التعويضات المدفوعة بسبب أثار العدوان من نحو ٢٤ مليونا إلى ٧٥ مليونا بين هذين العامين.

(٨) الإسكان والهياكل الأساسية الحضرية والخدمات البلدية:

(أ) المباني السكنية:

في عشية الغزو كان هذا القطاع يضم أكثر من (٢٦٠) ألف وحدة سكنية بما في ذلك المنازل المستقلة وعمارات الشقق السكنية وكان أكثر من ٤٠٪ منها يتألف من فيلات مستقلة تتراوح قيمة الوحدةمنها بين ٣٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠ ديناركويتي. وقد تركز الضرر في المنازل التي أجبر أصحابها أو مستأجروها على تركها بعد العدوان وتقدر بنحو ١٢٠٠٠٠ وحدة سكنية تعرضت للنهب والسرقة والإتلاف فضلا عن تدمير ٦٥ وحدة سكنية تدميرا كاملا.

(ب) المباني الحكومية:

كانت المباني الحكومية مركزة في العاصمة، ومزودة بأحدث معدات المكاتب

والمفروشات وقد تم نهب معظم المباني الحكومية الخاصة بالوزارات، وأخذت جميع الحاسبات والأثاث والمعدات السمعية والبصرية العلمية منها، فضلا عن تدمير المداخل وبعض الطوابق من الوزارات كوزراة المالية ووزارة التخطيط وقد عملت عدة وزارات في أماكن مؤقتة بعد التحرير.

(ج) الفنادق السياحية:

في عام ١٩٩٠ كان قطاع الفنادق والسياحة يضم ١٨ فندقا ثلثها من الفنادق الفاخرة، وثلاثة منها من الدرجة الأولى وتتراوح عدد الغرف في كل منها بين ٢٠٠ - ٥٠٠ غرفة فضلا عن وجود مجمعين كبيرين للانتجاع في الخيران وجزيرة فيلكا يضمان ٦٧٠ شاليها. وبالإضافة إلى ذلك مجموعة من النوادي الرياضية والمرافق الاجتماعية والترفيهية ومدينة للملاهي، وثمان من دور السينما ومعرض الكويت الدولي.

وقد تعرضت كل هذه المباني للنهب المنظم فاستلبت كافة المعدات والأثاث والعدد والأدوات والتجهيزات وقد أتلفت معظم هياكلها باستخدام القنابل والمواد الحارقة وزرعت معظمها بالألغام.

(٩) مرافق الخدمات البلدية:

تتولى بلدية الكويت مجموعة من الأنشطة الرئيسية تتمثل في تأمين إمدادات المياه للسكان في المناطق المختلفة ولشتى الاستخدامات الاستهلاكية والصناعية والزراعية، وكذلك أعمال الصرف الصحي وشبكات مجاري الكويت لنحو أكثر من ٩٠٪ من سكان المناطق الحضرية، والتخلص من النفايات الصلبة، وبالإضافة إلى هذه الأنشطة الرئيسية تقوم البلدية أيضا بخدمات مكافحة النيران، وفحص الأغذية، وفحص المباني وإصدار تراخيص البناء، وتخطيط المدن.

ومن أهم الأضرار والخسائر التي تعرضت لها مرافق البلديةما يلي:

- تدمير محطة الضخ المحلية الرئيسية في ميناء عبد الله عن طريق قصف القنابل، وهي المحطة التي كانت تتولى ضخ المياه من منشآت إزالة الملوحة من مدينة الزور إلى مدينة الكويت، وتبين بعد التحرير أن إزالة آثار هذا التدمير تقتضي ١٢ شهرا.
- الهدم الكامل لمحطة ضخ الماء في الصليبية ووقوع أضرار كبيرة في محطات الضخ الأخرى وخزانات وأبراج تخزين المياه.
- تعرض شبكة الأنابيب الرئيسية لبعض الأضرار في المناطق المواجهة للبحر ونزع عدد كبير من صهاريج المياه في المعامل والمساكن واستخدامها لأغراض عسكرية.
- وباستثناء نظام المراقبة فقد سرقت معظم مكاتب ومنشآت إدارة المياه والمقتنيات العلمية بالمختبرات ومراكز الفحص.

وفيما يتعلق بالأضرار والخسائر التي لحقت بشبكة المجاري فإنها تتمثل في الآتي:

- النهب الكامل لأجهزة المراقبة والسيارات ومعدات الاختبار ولوازمه وقطع الغيار وآلات الورش والأجهزة الكهربائية والمولدات المتنقلة وأثاث المكاتب في منشآت المعالجة.
- سرقة موجودات المختبرات ومراكز رصد البيانات ومخزون قطع الغيار ووسائل النقل وأثاث المكاتب ونهب محطات الضخ.
- إلحاق أضرار بالغة بمعدات شبكات معالجة الصبيب.

وفيما يتعلق بنشاط التخلص من النفايات الصلبة فان أهم الأضرار التي لحقت به ما يلي:

- نهب جميع المعدات والأجهزة والتجهيزات من مكاتب البلدية وسرقة شاحنات جمع النفايات التابعة للبلدية والمقاولين مما عطل الشبكة تعطيلا تاما.

- نهب ما يتراوح بين ٧٠ - ٨٠٪ من تجهيزات ومعدات مراكز التنظيف الفرعية وعددها ٦٢ مركزا.

وفيما يتعلق بالخدمات الأخرى فقد تبين أن الأضرار التي لحقتها تتمثل في الآتي:

- تدمير وسرقة أكثر من ٩٠٪ من سيارات المطافئ التي بلغ عددها عشية العدوان نحو ٣٥٠ عربة بينها ٦٠ سيارة من أحدث سيارات المطافئ في العالم.

- نهب جميع قطع الغيار والمخزون من المواد من نحو ٣٣ محطة مطافئ ومركز تنسيق وكذلك كافة معدات الاتصال وتركيبات معدات الرقابة المركزية. وكذلك تم نهب مقتنيات مكاتب الإشراف على الأغذية ومكاتب التفتيش على المباني.

(١٠) الخدمات الاجتماعية:

من أهم الخدمات الاجتماعية التي تعرضت للأضرار الجسيمة ما يتمثل في أنشطة القطاع الصحي وأنشطة التعليم والثقافة.

(أ) أنشطة القطاع الصحي:

كان الإطار المؤسسي لهذه الأنشطة حتى عشية العدوان الآثم يضم ٦ مستشفيات عامة يتراوح عدد الأسرة في كل منها من ٤٠٠ - ٥٠٠ سرير، و٩ مستشفيات خاصة متخصصة بالإضافة إلى كلية الطب والعيادات المتعددة الأغراض والخدمات الأخرى، ومعدات التشخيص ومختبرات المستشفيات وبنك الدم ومراكز الدواء والإسعاف.

وحتى عشية الغزو الغاشم كان القطاع الصحي في الكويت يحقق واحدا من أعلى مستويات الرعاية الصحية في العالم. حيث أمكنه السيطرة على الأمراض المعدية والأمراض المتسببة في وفيات الأطفال، كما تميز القطاع بمستوى متقدم من التقنيات وفعالية الرعاية الطبية الطارئة والمراكز المتخصصة في مجالات الأورام،

أمراض الكلى، زرع الأعضاء، جراحة القلب، أمراض الأطفال حديثي الولادة، الأسنان والجراحة، وإعادة التأهيل المجاني والطب النفسي.

وفي نهاية يوليو ١٩٩٠ بلغ معدل الوفيات الخام نحو ٤,٢ لكل ١٠٠٠ من السكان، ومعدل وفيات الرضع ١٦,٣ لكل ١٠٠٠ مولود حي، والعمر المتوقع ٧١,٢ سنة للذكور، ٧٥,٥ سنة للإناث، وقد توافر نحو ١٠٠٠٠ ممرض وممرضة وأكثر من ٣٢٠٠ طبيب.

ومن أهم الأضرار التي أمكن حصرهاعلى مستوى القطاع ما يلي:

- نزوح معظم الكفايات من الفنيين والأطباء نتيجة للمارسات الجائرة من قبل قوات الاحتلال، فضلا عن مغادرة موظفي الإدارات وتحويل مبنى وزارة الصحة إلى حصن للذخائر. وهو أمر أصاب الجهاز الصحي بالشلل، وتوقفت كافة البرامج الصحية موضع التنفيذ قبل الغزو.
- نزع معدات المختبرات ونظم المعلومات ونقل المعدات الكهربائية الطبيةالسمعية والبصرية والمكتبات والحواسيب ونقل نسبة من الأطباء إلى مستشفيات العراق في إطار ما أطلق عليه برنامج التبادل من جانب النظام المعتدي، وقد ساهم ذلك في استنزاف موظفي هذا في القطاع.
- نهب جانب كبير من المعدات والأجهزة الحديثة وقطع الغياروالحاسبات والدواء، كما تم الاستيلاء على سيارات النقل وسيارات الإسعاف وتم إرسالها إلى بغداد.

ووفقا لتقارير المنظمات العالمية عن الصحة والبيئة والطفولة فقد قدر أن إنعاش النظام الصحي في دولة الكويت يحتاج إلى عام كامل بعد التحرير قبل أن يعود إلى الكفاءة والمستويات التي كان عليها قبل الاحتلال فضلا عن الإنفاق الضروري لإصلاح الهياكل الأساسية وشراء الأجهزة والمعدات والسيارات المجهزة التي تم نقلها إلى العراق.

(ب) قطاع التعليم والبحث العلمي:

أولت الكويت هذا القطاع جهودا متصلة مستهدفة تعزيز القدرة على التفكير العلمي وطبقت مجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية لجميع الطلاب وفي عام ١٩٩٠ بلغ عدد المؤسسات التعليمية الحكومية نحو ٦٣٣ مؤسسة، ونحو ٣٣٧ مؤسسة خاصة للتعليم العام، ويساند هذه المؤسسات مكاتب تتعلق بكافة المدارس في مراحل التعليم وأجهزة البحث العلمي فضلا عن الوسائل التعليمية والبحثية المتطورة. كما تميزت الكويت بهيكل متنوع من التعليم العالي والتعليم المختص وأجهزة التدريب المعنية بكافة جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي قائمة الأضرار التي لحقت بهذا القطاع:

- نهب وإحراق بيانات البحوث المتراكمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية خلال عشرين عاما فضلا عن سلب التقنيات والتجهيزات والمجلدات والكتب والمخطوطات.

- سرقة الحاسبات الكبيرة والحاسبات الشخصية والآلات الكاتبة من الكليات والمعاهد كافة، ونهب الملفات المؤسسية لجميع كليات الجامعة وسجلات الطلاب والمواظفين والسجلات المالية.

- إلحاق أضرار هيكلية عن طريق القصف والحرق لبعض الكليات ومعهد الأبحاث وكليات تدريب الفنيين، فضلا عن إتلاف الأثاث ونقل جانب منه إلى العراق.

- أهم الخسائر التي لحقت بنظام التعليم هو فقدان عام دراسي كامل وتوقع الخبراء في الأمم المتحدة أن الدراسة قد تحتاج لعدة أعوام بكليات التربية التطبيقية والكليات الجامعية حتى تستعيد مكانتها بسبب الأضرار التي لحقت بهياكلها ومقتنياتها.

(ج) الثقافة والإعلام :

يشرف على هذا القطاع وزارة الإعلام وعدد من الأجهزة المتخصصة كالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمعاهد الإقليمية المتخصصة . ويقوم على رعاية الأنشطة الثقافية والإعلامية والتراث العربي والإسلامي . وقد كانت أنشطة هذا القطاع حتى عشية وقوع العدوان على الكويت أنشطة متميزة ومثارا للفخر على مستوى العالم الإسلامي بأسره ، ومن أهم مؤسسات هذا القطاع مكتبة الدولة المركزية ، المعاهد الإقليمية المتخصصة ، المتحف الوطني ، الإذاعة والتليفزيون ، المطابع الحكومية ، دور النشر ودور الصحف .

تعد الخسائر التي منيت بها هذه الأنشطة فادحة ليس للكويت وحدها ، بل للعالم العربي والإسلامي ، ولا يمكن تقديم قيم مادية لجوانب الدمار التي لحقت بمقتنيات تلك المؤسسات من كتب تراثية ومخطوطات وتحف نادرة ، وفيما يلي عرض لجوانب الدمار التي لحقت بقطاع الثقافة والإعلام .

- نهب موجودات وتجهيزات ومقتنيات كافة المكتبات العامة ، ونقل مقتنيات مكتبة الدولة المركزية ومخطوطاتها القديمة إلى بغداد .
- نهب وإتلاف مقتنيات المتحف الوطني ومجموعة من الآثار الإسلامية النادرة ، وإحراق أجزاء من حوائط مبنى المتحف القديم .
- نهب وتدمير قسم التراث العربي الذي يحتوي على نحو ثلاثين ألف مخطوط أصلي ومصور فضلا عن مكتبته القيمة .
- تخريب السجلات وسرقة الأثاث ورفوف المكتبات والحواسيب والآلات والمعدات المتخصصة وحرق ما تبقى منها .

(١١) الكهرباء والغاز :

يعد هذا القطاع الذي تشرف عليه وزارة الكهرباء والماء أحد عناصر البنية الأساسية الكويتية . وقد شهد تطورا بالغا خلال السبعينيات والثمانينيات بحيث

يمكن اعتباره معلما رئيسيا للجهود الإنمائية التي قامت بها الدولة خلال العقدين السابقين.

وحتى عشية العدوان الغاشم على البلاد كان هذا القطاع يتألف من خمس محطات لتوليد الكهرباء قدرتها الإجمالية (٧٤٠٠) ميجاوات وهي على هذا النحو تتفوق على حاجة الاستخدام المحلي بنحو (٤٦٪). ويتفرع عن هذه المحطات نحو ٧٢٩٨ محطة فرعية لتمويل وتوزيع الطاقة بقدرات كيلو فولطية متباينة. وقد اقترنت محطات توليد الكهرباء بمحطات مماثلة لتحلية المياه تجاوزت قدرتها الإنتاجية في نهاية يولية ١٩٩٠ نحو ٢٥٠ مليون جالون يوميا.

ومن ناحية أخرى فقد توافرت لهذا القطاع شبكة أنابيب لتوزيع الغاز على المؤسسات تمر تحت الأرض من شركة نفط الكويت. ومن أهم الأضرار التي لحقت بهذا القطاع ما يتمثل في الآتي:

- تدمير محطتي توليد الطاقة في شرق وغرب الدوحة ونسف ستة صهاريج للنفط ملحقة بهما، وإلحاق الأضرار الجسيمة بغرف المراقبة والمعدات.
- إلحاق أضرار متباينة في المحولات وعشرات من المحطات الفرعية وأجهزة التحكم من بعد وكابلات الزيت والكابلات الجوفية فضلا عن الأضرار الناشئة عن توقف الصيانة طوال فترة الاحتلال.
- سرقة ونهب المخزون من المواد وقطع الغيار والورش الرئيسية ونهب الجانب الأكبر من وسائل النقل والسيارات التابعة للقطاع. ويقدر الجانب المنهوب بنحو ٧٠٪ من إجمالي الموجودات.

(١٢) قطاع النقل والمواصلات:

حتى الثاني من أغسطس ١٩٩٠ كان هذا القطاع يتألف من مجموعة متميزة من الهياكل المتطورة تتمثل في:

١- شبكة متطورة من الطرق السريعة والطرق الدائرية وشوارع المدن تبلغ أطوالها مجتمعة نحو ٣٨٠٠٠ كم فضلا عن الطرق السريعة التي كانت قيد التنفيذ وقت حدوث العدوان.

٢- ثلاثة موانى بحرية هي الشويخ والشعيبة والدوحة تشرف عليها الهيئة العامة للموانى تضم نحو ٣١ مرسى، فضلا عن أحواض السفن والرافعات والحاويات والمعدات الحديثة المرتبطة بأعمال الموانى.

٣- أسطول النقل الجوي الذي يتكون من ٢١ طائرة كان ينقل ما يزيد عن ١,٦ مليون راكب ونحو (٤٥) ألف طن بضائع سنويا. وقد بلغت قيمة الهياكل الأساسية التي تخدم هذا الأسطول في نهاية يوليو ١٩٩٠ نحو ١,٣ بليون دولار.

٤- هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتي كانت على أحدث النظم العالمية، وتضم مبنى برج مدينة الكويت لخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، وثمانيا وعشرين محطة محلية، وهوائيات البث عبر المحيطات والبث عبر الأقمار الصناعية، ومحطة استقبال وإرسال البرق والأنباء، والإذاعة الصوتية، وشبكات البث بالموجات الدقيقة ومقاسم الهاتف الدولي، وثماني محطات بريدية للخدمات الكاملة و(٦٠) محطة محلية ومرآبا لمركبات الخدمة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك كان يجري بناء مركز إضافي للاتصالات السلكية واللاسلكية وقت حدوث العدوان. وتتمثل أهم الاضرار التي لحقت بهذا القطاع في الآتي:

- نهب جميع المعدات والمواد وقطع الغيار والمركبات وتجهيزات المكاتب والمختبرات الخاصة بالطرق والجسور وإزالة مصانع الطلاء والأسفلت وتدمير بعض مبانيها من جراء القذائف.

- تدمير وإزالةما يزيد على ١٠٪ من شبكة المرور الضوئية وأجهزة التحكم وإزالة التجهيزات المتعلقة بالطرق الجديدة الجاري تنفيذها سواء كانت مملوكة للحكومة أو القطاع الخاص.

- نهب الجانب الأكبر من معدات التحميل وأجهزة التحكم ونهب موجودات المستودعات في الموانى وكذلك مقتنيات المكاتب والمباني الإدارية والمخازن وهدم بعض المستودعات.

- إغراق العديد من السفن والزوارق والرافعات وترك الموانى في حاجة إلى ترميم وتطهير من الألغام.

- تعرض منشآت المطار مجتمعة للنهب والتخريب وإلحاق أضرار جسيمة بالمخازن والورش الفنية التي أفرغت مما فيها. كما استولى النظام المعتدي على (١٥) طائرة.

- نهب مقر شركة الخطوط الجوية الكويتية ومكاتبها التابعة لها والاستيلاء على موجوداتها من الآلات والمعدات والمخزونات من المواد وقطع الغيار وأنظمة الحاسوب، وإحراقها.

- نهب ما قيمته ٥٠٪ من قيمة الموجودات الأصلية في قطاع الاتصالات السلكية واللا سلكية وتخريبها، وتزداد هذه النسبة في الخدمات البريدية. وقد شمل ذلك برج مدينة الكويت، والمقاسم الهاتفية، والكابلات والمخزون من المواد وقطع الغيار، والمقتنيات الرأسمالية والتجهيزات، ومحطات الأقمار الصناعية والورش ومراكز الصيانة.

(١٣) قطاع البيئة :

تعتبر الكويت من الدول التي تولي البيئة بكافة عناصرها اهتماما متميزا في جهودها الإنمائية وسياساتها الإنمائية المستقبلية. وحتى حدوث العدوان الغاشم كان

ـقطاع البيئي يتولاه إطار مؤسسي مزود بأحدث المعدات والتقنيات والتجهيزات العلمية والمختبرات البيئية.

ويعتبر مجلس حماية البيئة الهيئة الاستشارية للدولة فيما يتعلق بجمع البيانات وتكوين قاعدة المعلومات البيئية وتحليلها وإسداء المشورة عند رسم السياسات البيئية.

كما تشغل القضايا البيئية جانبا أساسيا من اهتمامات وزارة الصحة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعةالكويت، كما تم مؤخرا إنشاء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لترسيخ التعاون الإقليمي في مجال حفظ البيئة.

ويمثل العدوان العراقي على البيئة الكويتية برا وجوا وبحرا أكبر الكوارث البيئية التي ارتكبت في حق الإنسانية جمعاء في هذا القرن، وليس في حق الإنسان الكويتي وحده، وهي كارثة لم يتم بعد تقييم آثارها الكاملة حتى كتابة هذه الوثيقة، وتأتي عناصر مسلسل العدوان على البيئة الكويتية وتخريبها على النحو التالي:

- إتلاف الطرق والجسور الذي أحدثه مرور العربات المجنزرة وتخريب وإفساد الغطاء النباتي نتيجة لإقامة التحصينات العسكرية واستخدامات الجند للأشجار، أو الإتلاف الناشئ عن تفجير الذخائر واستخدام الكيماويات والوقود.

- إبادة المتنزهات الوطنية والزراعات المحمية وزرعها والمناطق الحدودية والساحلية وغيرها بالألغام المضادة للدبابات والأفراد، واتخاذ الخنادق المملوءة بالنفط كمواقع وسواتر للجند، وقد قدرت بعثة الأمم المتحدة كثافة الألغام بما يتراوح بين ٢ - ٦ من الألغام في كل متر مربع واحد بحسب نوع الألغام.

- إشعال آبار النفط الكويتية وإسالة ملايين الأطنان على اليابسة وفي مياه الخليج العربي وقدرت كمية النفط التي كانت تحترق يوميا منذ الرابع والعشرين من فبراير ١٩٩١ حتى بدأت عملية السيطرة على النيران بعد التحرير بنحو ٦ ملايين برميل[١].

---

(١) انظر: تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية، مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٥ ص ٢٠٦

وقد أدت جريمة إحراق النفط وإسالته إلى ما يأتي :

* تدفق أنهار من النفط على اليابسة صوب مياه الخليج العربي وقد أمكن السيطرة عليها بعد التحرير بإقامة السدود الترابية ، وليس من المتوقع علاج الأراضي المنقوعة بالنفط في الأجل القصير .

* تلويث مياه الخليج ببقع نفط هائلة ذات تأثير قاتل في الأحياء المائية والشعب المرجانية والثروة السمكية .

* تلويث هواء الكويت بسحب كثيفة من الدخان أحالت النهار إلى ليل دامس طوال الفترة من ٢٤ فبراير حتى إخماد الآبار في نوفمبر ١٩٩١ وقد كانت كثافة الحرائق تهدد بظهور العواصف النارية ولم يتم بعد تحديد آثار السحب الدخانية والأمطار الحمضية التي تساقطت إبان تلك الفترة ، أو الترسبات الصحية للنفط على المنظومة البيئية الكويتية .

- قيام قوات الاحتلال بنقل المختبرات البيئية المتنقلة وزوارق البحوث البحرية وتدمير محطة البحوث البحرية في منطقة البدع فضلا عن تخريب المركز الصناعي للأدوية بمنطقة الشعيبة .

- نهب جميع مخزون المعدات والمواد المستخدمة في مكافحة تلوث الهواء ، فضلا عن محطات رصد جودة المياه والهواء ومحطات ومختبرات البحوث البحرية ولوازم المكاتب وزوارق البحوث ومرافق النقل والاتصال ومعدات مكافحة التلوث النفطي .

- مغادرة كثير من الفنيين والاختصاصيين العاملين في مجالات البيئة هربا من الممارسات الفاجرة للاحتلال .

وقد استثارت هذه الأضرار أكثر من جهة للقيام بمحاولة تقدير إجمالي قيمتها المادية على مستوى الاقتصاد الوطني . وعلى الرغم من ذلك فلم تتم حتى الآن محاولة شاملة ودقيقة . ويتناول الجزء التالي هذه التقديرات .

ثانيا : التقديرات الإجمالية للخسائر الاقتصادية

أوضح العرض الآنف مدى فداحة الخسائر التي تعرضت لها قطاعات الاقتصاد الوطني سواء تلك الخسائر التي تم تقديرها استنادا إلى الدراسات الميدانية أو التي قام باستنتاجها عدد من الجهات المعنية محلية وأجنبية ، ومع ذلك فإن التقديرات الإجمالية لخسائر العدوان العراقي مازالت غير وافية وتعاني معظمها بدرجة أو بأخرى نوعا من القصور على النحو الذي سيتم بيانه في أثناء التحليل ، وفيما يلي عدد من التقديرات الإجمالية التي تمت حتى نهاية عام ١٩٩٦ .

١- تقدير الإدارة المركزية للإحصاء :

استنادا إلى الجدول رقم (١٢) الذي يوضح الخسائر غير العادية الناشئة عن العدوان العراقي بحسب النشاط الاقتصاد ي يتبين أن إجمالي هذه الخسائر قد بلغت نحو ٨٠٦٥٧١٩ ألف دينار كويتي . والواقع أن هذا التقدير قد تم في إطار الجهد الميداني السريع استجابة لمتطلبات تقدير الناتج المحلي الإجمالي عن طريق استمارة موسعة تضمنت عناصر لتقدير الخسائر غير العادية وخاصة في بنود أصول المؤسسات التي تضمنتها القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في الآتي :

(أ) الأصول الثابتة ، حيث صنفت إلى :

- أصول تم افتقادها .
- أصول في حاجة إلى عمرات .
- أصول معطلة بسبب العدوان .

(ب) المخزون السلعي الذي تعرض للنهب والضياع أو التلف .

(جـ) الاستثمارات بالأسهم الكويتية وتضم :

- أصولا متداولة .

- أصولا واستثمارات طويلة الأجل .

(د) عملاء ومدينين .

(هـ) قروضا وسلفيات .

(ز) أرباحا ضائعة نتيجة لتوقف النشاط .

(و) خسائر غير عادية أخرى (تتضمن النقدية وتكاليف الإصلاح وغيرها) .

ولما كان حصر هذه الخسائر قد تم على أسس محاسبية من خلال البيانات المالية المسجلة في التقارير السنوية للشركات والمنشآت المتضررة من العدوان بمعرفة هذه المؤسسات ، واستنادا للقيم الدفترية لهذه الأصول (أو القيم وقت الشراء) وليس القيم الحقيقية فإن أهم ما يؤخذ على مثل هذا التقدير أنه أقل من الحقيقة ويعاني من جوانب القصور التالية :

١ - إنه تقدير محاسبي وليس تقديرا اقتصاديا بمعنى أنه لم يأخذ في الاعتبار البنود التالية :

- التكلفة الاقتصادية لاستبدال الأصول التالفة .
- تقدير قيمة الناتج الضائع خلال فترة الاحتلال .
- تقدير تكلفة الفرصة البديلة لعائد الأموال المهدرة .
- الأثر الإجمالي على معدل التنمية الاقتصادية .

٢- إن هذا التقدير مع كونه تقديرا محاسبيا لكافة المنشآت الممثلة للوزارات والجهات الحكومية إلا أنه تم في غيبة جرد فعلي للمخزون السلعي في كافة منشآت العينة .

٣- إن العينة التي استجابت للتقدير تتمثل في نحو (١٣٤٦) منشأة تمثل كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة ، الأمر الذي يجعل التقدير تقديرا جزئيا فضلا عن النواقص الأخرى المشار إليها .

ويتضمن الجدول رقم (١٢) التوزيع الإجمالي للخسائر غير العادية التي تم تقديرها استنادا إلى العناصر المحاسبية المشار إليها والبالغة (٨٠٦٥٧١٩) ألف

دينار. ويلاحظ من توزيع هذه الخسائر أن قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية وخدمات المجتمع قد منيت بنحو ٤٦٪ تقريبا من إجمالي الخسائر المقدرة، يتلوه قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسبة (٣, ٢١٪) من إجمالي الخسائر، ثم قطاع النقل والمواصلات والتخزين بنسبة (٧, ١٣٪) وتوزعت المبالغ المتبقية على بقية القطاعات بنسب متفاوتة أدناها ٨, ٠٪ في قطاع التشييد وأعلاها ٢, ٦٪ في قطاع المناجم والمحاجر.

جدول رقم (١٢)

بيان بالخسائر غير العادية الناشئة عن الغزو العراقي بحسب النشاط الاقتصادي

(ألف دينار)

القطاعات الاقتصادية	عدد المنشآت	القيمة	٪
الزراعة وصيد البحر	٢	٨٠٧١٣	١, ١
المناجم والمحاجر	٧	٤٩٦٩٦٦	٦, ٢
الصناعة التحويلية	٤٤٠	٢٣٤٦٧٧	٢, ٩
الكهرباء والغاز والمياه	١	١٧٢٢٠٠٠	٢١, ٣
التشييد والبناء	١٧٢	٦٧٥٨٥	٠, ٨
تجارة الجملة والتجزئةوالمطاعم والفنادق	٣٣٦	٢١٨٧٢٨	٢, ٧
النقل والتخزين والمواصلات	١٠٠	١١٠٥٥١٤	١٣, ٧
الخدمات المالية والعقارات والأعمال	١٠٠	٤٤٩٨٥٤	٥, ٦
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	١٨٨	٣٦٨٩٦٨٢	٤٥, ٧
الإجمالي	١٣٤٦	٨٠٦٥٧١٩	١٠٠

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء: تقديرات أولية للحسابات القومية خلال السنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، الخسائر غير العادية الناتجة عن (الغزو العراقي، يناير ١٩٩٣، جدول رقم ٢-١.

٢- تقدير البنك المركزي

جاء تقدير البنك المركزي للخسائر في إطار تقديره لبنود ميزان المدفوعات، كما سبق أن تعرضت له هذه الدراسة وخاصة في إطار تقدير حساب رأس المال لفترة ما بعد التحرير، حيث ذكر أن مواجهة الظروف الاستثنائية والالتزامات غير العادية للدولة ممثلة في تكلفة عمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء وتمويل الواردات من السلع والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار فضلا عن تمويل العجز في الميزانية العامة قد اقتضى تسييل أكثر من ٥٢ مليار دولار واقتراض نحو ٥,٧ مليارات أخرى من المؤسسات الائتمانية العالمية، وبالتالي يكون إجمالي الخسائر هو ٥٧,٢ مليار دولار.

والواقع أن هذا التقدير يتضمن قدرا من الحُكْمِيّة، خاصة أنه لم يتضمن تقدير الناتج الضائع على المجتمع خلال فترة الاحتلال، وتكلفة الفرصة البديلة للأموال المسيلة وعائداتها والنقص في قيمتها الناشئة عن التسييل المفاجئ والاضطراري وكذلك الاقتراض الخارجي، كما لم يتضمن خسائر المؤسسات الخاصة والأفراد وتكلفة الفرصة البديلة لهذه الأموال الضائعة.

٣- تقدير الأمم المتحدة:

يوضح الجدول رقم (١٣) حصرا لبنود الخسائر المبدئية التي قدرتها بعثة الأمم المتحدة لتقدير الأضرار الناجمة عن العدوان العراقي ويتبين من هذا الجدول أن إجمالي الخسائر التي تم حصرها لم تتجاوز ٢٦,١ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩١.

ويتبين من الجدول أنه لا يتضمن قيمة الأضرار التي منيت بها قطاعات ومؤسسات التعليم ومؤسسات الرعاية الصحية وشبكات الطرق ومعدات صيانتها وشبكات الإمداد بالمياه والتخلص من القمامة والمحطات الزراعية ومصائد الأسماك، كما لم يتم تقدير الأضرار التي لحقت بخزانات النفط الجوفية وتلك الأضرار المتعلقة بتدهور المرافق الصحية واستنزاف التراث الثقافي الوطني وتكلفة ضياع سنة دراسة كاملة على الطلاب في جميع مراحل التعليم.

جدول رقم (١٣)

موجز تقدير الخسائر المبدئية للعدوان العراقي لبعثة الأمم المتحدة

إلى دولة الكويت عام ١٩٩١

(مليون دولار)

أنواع الخسائر	القيمة
- خسائر في الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٠٠٠
- إصلاح الآبار النفطية	غير متوافر وقت البعثة
- الهياكل الأساسية لقطاع النقل	٢٠٠٠
- إحلال أسطول النقل البري	٥٠٠٠
- إحلال شبكة الاتصال بالسوائل	٢٠٠٠
- إصلاح شبكة الكهرباء	١٠٠٠
- إصلاح الإذاعة	٥٠٠
- خسائر قطاع الإسكان	٢٥٠٠
- خسائر الفنادق	١٠٠
- ترميم المباني الحكومية	٥٠٠
- خسائر قطاع المصارف	٥٠٠
- خسائر القطاع التجاري	١٠٠٠
- خسائر قطاع البتروكيماويات	١٠٠٠
- خسائر قطاع الزراعة والصيد	غير متوافر وقت البعثة
- خسائر قطاع التعليم والصحة	غير متوافر وقت البعثة
- التعويضات مقابل الخسائر المادية والجرحى والشهداء	غير متوافر وقت البعثة
الإجمالي	٢٦١٠٠

المصدر: الأمم المتحدة: تقرير إلى الأمين العام عن مدى وطبيعة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للكويت في أثناء الاحتلال ص ١١ - ص ١٢.

وهكذا يتبين أن تقدير الأمم المتحدة هو تقدير جزئي شأنه شأن التقديرات الأخرى. فبالإضافة إلى ما ذكر لا يتضمن كثيرا من بنود الخسائر المثلة في تكلفة عمليات التحرير، والخسائر التي أصابت الأفراد والتي تمثل المطالبة بتعويضات سواء للسكان الوطنيين أو الوافدين فضلا عن الخسائر المثلة في ضياع الناتج والمترتبة على هذه الخسائر خلال فترة ما بعد التحرير.

٤- التقدير المالي للخسائر:

حاولت بعض الدراسات حصر تكلفة الخسائر المادية التي مني بها الاقتصاد الوطني استنادا إلى تغير بنود التكاليف المالية في الميزانية العامة للدولة باعتبار أن الميزانية هي المصب النهائي لقنوات الإنفاق والموارد المالية للدولة، ويوضح الجدول رقم (١٤) إحدى هذه المحاولات التي قام بها الدكتور يوسف الإبراهيم حيث تبين الأرقام الموضحة بهذا الجدول مايلي:

١- إن إجمالي التكاليف المالية الناجمة عن الغزو العراقي وعمليات التحرير تبلغ (٥٩٩٨٣) مليون دولار أمريكي منها نحو ١ , ١٢ مليار دولار تمثل الإيرادات الضائعة من إنتاج النفط وتمثل ٢ , ٣٥٪ من إجمالي الخسائر.

٢- بلغت تكلفة تمويل العمليات العسكرية في هذا التقدير نحو (٢٤) مليار دولار تمثل (٤٠٪) من الإجمالي، بينما بلغت تكلفة خطة الطوارئ نحو مليار دولار ومثلها تكلفة إعاشة الكويتيين في الخارج في أثناء فترة الاحتلال.

٣- بلغت تكلفة الالتزامات الخارجية المتعلقة بدعم مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج نحو ٧ , ٣ مليارات دولار تمثل (١ , ٦٪) من إجمالي الخسائر.

٤- إن بقية عناصر الخسائر تمثلت في تكاليف إطفاء الحرائق النفطية، وإزالة الألغام، المنحة الأميرية، وإسقاط القروض العقارية وقروض الاستهلاك، وتكلفة رواتب الكويتيين في أثناء فترة الاحتلال بأثر رجعي، ومستحقات وزارة الكهرباء وأملاك الدولة والمواصلات، وتكاليف زيادة الرواتب والرعاية الاجتماعية وقد بلغت جميعها نحو ٩ , ١٤ مليار دولار تمثل ٨ , ٣٤٪ من إجمالي الخسائر.

٥- قدرت الإيرادات الضائعة من إنتاج النفط بنحو ١٢,١ مليار دولار تمثل (٢٠,٢٪) من إجمالي هذه الأعباء.

ويلاحظ أن هذا التقدير يضع الأيدي على معظم جوانب التكاليف المالية التي تكبدتها الدولة من جراء العدوان إلا أنه لا يتضمن كافة بنود التكاليف أو الخسائر.

والأهم من ذلك أنه تقدير حكمي تم الاعتماد في جمع بنوده على النشر لا على الحصر وتقدير كل بند من بنود الخسائر على أسس فنية تعكس حجم الخسائر وتأثيرها عبر الزمن وعلى سبيل الأمثلة:

١- لم يتضمن تقدير الخسائر الإجمالية المحققة في القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الصناعة التحويلية، الزراعة، الخدمات الإنتاجية، الخدمات الاجتماعية).

٢- إن تقدير الإيرادات الضائعة من إنتاج النفط هو جزء من الإنتاج الضائع على المستوى الكلي بعد تقديره في كافة الأنشطة الاقتصادية باستخدام المعاملات الفنية المعروفة وأهمها معامل رأس المال الناتج (Capital Output Ratios) ويلاحظ أن هذا البند الوارد في الجدول قد قدرته وزارة النفط بنحو ٤٨,٥ مليار دولار أي بزيادة قدرها ثلاث مرات على ذلك التقدير الوارد في الجدول المشار إليه.

٣- إن الأعباء المالية غير العادية لا تعكس حجم الخسائر الحقيقية التي تكبدها الأفراد والمؤسسات من جراء الغزو وممارساته بقدر ما تعكس أنواع الأعباء الإضافية أو غير العادية المترتبة على الدمار.

٤- إن هذه البنود تتضمن تداخلات متعددة يمكن أن تؤدي إلى إنقاص حجم التقدير الإجمالي بعد تصفيتها.

٥- لا تتضمن التقديرات المالية الخسائر الاقتصادية الناشئة عن الآثار الممتدة للخسائر عبر الزمن في القطاعات الاقتصادية وتأثيرها الإجمالي في مسيرة التنمية الوطنية.

جدول رقم (١٤)
أهم بنود تكاليف المالية العامة الناشئة عن الغزو العراقي
خلال الفترة (١/ ٨/ ١٩٩٠ - ٣١/ ١٢/ ١٩٩١)

(مليون دولار)

مسلسل	نوع التكلفة	القيمة
١	تكلفة تمويل العمليات العسكرية	٢٤٠٠٠
٢	تكلفة إطفاء حرائق آبار النفط	١٥٠٠
٣	تكلفة إزالة الألغام	٧٠٤
٤	خطة الطوارئ	١٠٠٠
٥	دعم مجموعة التنسيق المالي لأزمة الخليج	٣٧٠٠
٦	تكلفة إعاشة الكويتيين في الخارج	١٠٠٠
٧	المنحة الأميرية	٣٨٣
٨	إسقاط القروض العقارية (بنك التسليف)	٣٤٩٧
٩	الإعفاء من القروض الاجتماعية	٤٠
١٠	مستحقات الهيئة العامة للإسكان	٢٣٣٣
١١	صرف الرواتب للكويتيين بأثر رجعي	١٨٢٣
١٢	إسقاط القروض الاستهلاكية	١٢٩٣
١٣	مستحقات وزارة الكهرباء ووزارة المواصلات	٢٧٧
١٤	مستحقات أملاك الدولة	٢٧
١٥	استبدال رواتب المتقاعدين	١٧١٣
١٦	تكلفة زيادة الرواتب	١٣٣٣
١٧	تكلفة الرعاية الاجتماعية	٦٠
	الجملة	٤٤٦٨٣
١٨	العوائد الضائعة من الأموال المسيلة	٣٢٠٠
١٩	الإيرادات الضائعة من إنتاج النفط	١٢١٠٠
	الإجمالي	٥٩٩٨٣

المصدر: د. يوسف الإبراهيم: السياسة المالية والموازنة العامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين، الكويت ٣ـ٥ مايو ١٩٩٢، ص ١٥.

٥- تقدير دراسة الهيكل الاقتصادي:

أوردت دراسة وزارة التخطيط عن الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت تقديرا لخسائر العدوان العراقي مصنفة إلى نوعين: خسائر مباشرة وخسائر غير مباشرة. وتتضمن الخسائر المباشرة كافة الأضرار التي أصابت الرواتب والدخول بشكل مباشر. وتقدر بنحو يتراوح بين ٤٠٠, ٢١ - ٥٩٢, ٢٥ مليار دينار كويتي، أما الخسائر غير المباشر فإنها تضم الخسائر البشرية كتعويضات الجرحى والشهداء والمفقودين، ومدفوعات الفوائد على الودائع النقدية المستحقة عن فترات لاحقة وضاعت بسبب تسييل الأصول المدرة لها، فضلا عن بيع الأصول المالية بأقل من قيمتها الحقيقية ومع إضافة الإنفاق العام الموجه لدعم الدول الحليفة والتي تقدر بنحو (٢٠٣٨) مليون دينار وضياع الثروة الناجمة عن تجميد الأرصدة الكويتية بالخارج إبان العدوان ومن ثم فإن تقدير الخسائر الناجمة عن العدوان استنادا إلى هذه الدراسة يتراوح بين ٢٥٥٩٩ - ٢٩٧٩١ مليون دينار كويتي.

ومن أهم جوانب القصور التي يعاني منها هذا التقدير أنه لا يتضمن الخسائر الناشئة عن عدم تنفيذ الخطة الإنمائية (١٩٩٠ - ١٩٩٥) التي كان سيتم البدء في تنفيذها اعتبارا من النصف الثاني من عام ١٩٩٠ باعتبارها الحلقة الخمسية الأولى من الخطة الإنمائية طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) لولا وقوع العدوان الغاشم الذي تسبب في إيقاف تنفيذ هذه الخطة وتعطيل مسيرة التنمية المخططة بدولة الكويت حتى نهاية النصف الأول من التسعينيات.

ولما كانت تلك الخطة تستهدف تحقيق معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي يعادل ٣, ٤٪ سنويا خلال السنوات الخمس الأولى من عقد التسعينيات فيمكننا اعتبار الفرق بين الناتج الذي كان مستهدفا تحقيقه خلال تلك الفترة والناتج المحلي الذي تم تحقيقه خلال تلك الفترة دون تنفيذ الخطة هو الخسارة الاقتصادية الناشئة عن عدم تنفيذ الخطة الإنمائية، وبافتراض أن المجتمع كان على استعداد لتحقيق المعدلات المستهدفة سنويا للنمو.

واستنادا إلى ذلك تم حساب الناتج الضائع خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ في الجدول رقم (١٥) حيث تبين منه مايلي:

١- أن الناتج المحلي الإجمالي المستهدف تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ هو ٤٩٦٨٥,٥ مليون دينار على أساس أن الناتج الفعلي لعام ١٩٨٩ هو ٧١٢٧,٩ مليون دينار يصل إلى ٩١٧٦,٣ مليونا في نهاية عام ١٩٩٥ بمعدل نمو متوسط قدره ٤,٣٪ سنويا.

٢- أن الناتج الفعلي للفترة المشار إليها قد بلغ ٣٦٨٣٠,١ مليون دينار وذلك كما تظهرها بيانات الإدارة المركزية للإحصاء والحسابات القومية خلال الفترة. ويعني ذلك أن النسبة التي لم تتحقق من الناتج المستهدف تعادل نحو ٢٥,٦٪ تقريبا.

٣- أن الناتج الضائع الممثل في الفرق بين الناتج المستهدف والناتج المحقق خلال الفترة وعلى النحو الموضح في العمود رقم (٣) من الجدول المشار إليه قد بلغ نحو ١٢٨٥٥,٤ مليون دينار.

إن إضافة هذه الخسائر إلى التقديرات التي قامت بها وزارة التخطيط في دراسة الهيكل الاقتصادي بعد التحرير تجعل قيمة الخسائر الإجمالية تتراوح بين: ٣٨,٥ ـ ٤٢,٦ مليار دينار أو ما يتراوح بين ١٣١ ـ ١٤٥ مليار دولار أمريكي.

والواقع أنه للوصول إلى تقدير دقيق للخسائر الناجمة عن العدوان العراقي ينبغي التوصل إلى مجموعة من الأسس الفنية التي يتم عن طريقها تلافي أوجه القصور في كافة التقديرات التي تم سردها، وأن يعهد بهذه المهمة إلى فريق فني تشرف عليه وزارة التخطيط باعتبارها الجهة القادرة على التنسيق بين هذا الفريق وكافة الجهات الحكومية والخاصة.

وبحيث تتضمن عملية التقدير حساب الآثار الممتدة لخسائر العدوان حتى يمكن التعامل مع هذه الآثار من جانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مسيرة تنموية مستقرة في المرحلة المقبلة.

جدول رقم (١٥)
الخسائر الإجمالية الناشئة عن عدم تنفيذ الخطة الإنمائية
(١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) بسبب العدوان العراقي

(القيمة بالمليون دينار ـ أسعار جارية)

بيان السنوات	الناتج المحلي الإجمالي المستهدف تحقيقه في خطة التنمية(١) ٩٠ـ١٩٩٥	الناتج المحلي الإجمالي المحقق بعد التحرير (٢) ٩٠ـ١٩٩٥	الناتج الضائع بسبب عدم تنفيذ الخطة
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)
١٩٨٩	*٧١٢٧,٩	٧١٢٧,٩	
١٩٩٠	٧٤٣٤,٤	٥٣٢٧,٧	٢١٠٦,٧
١٩٩١	٧٧٥٤,١	٣١٣٠,٨	٤٦٢٣,٣
١٩٩٢	٨٠٨٧,٥	٥٨٢٦,٤	٢٢٦١,١
١٩٩٣	٨٤٣٥,٣	٧١٦٦,٣	١٢٦٩,٠
١٩٩٤	٨٧٩٧,٩	٧٣٤٩,١	١٤٤٨,٨
١٩٩٥	٩١٧٦,٣	٨٠٢٩,٨	١١٤٦,٥
الإجمالي	٤٩,٦٨٥,٥	٣٦٨٣٠,١	١٢٨٥٥,٤

* فعلي

(١) قدر الناتج المحلي المخطط على أساس معدل النمو الاقتصادي المستهدف في مشروع الخطة الإنمائية للسنوات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) وقدره ٤,٣٪ سنويا والوارد في مطبوعات وزارة التخطيط : مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)، يناير ١٩٩٠، ص ٩١،

(٢) بيانات فعلية مأخوذة من الحسابات القومية ـ وزارة التخطيط .

ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية للعدوان العراقي على الكويت فيما يأتي :

* جاء هذا العدوان خطوة على طريق الهيمنة الإقليمية التي كان العراق يحلم بها ، ومن ثم كان البدء بالحلقات الضعيفة في المجال الحيوي العراقي : (إيران بعد سقوط الشاه ، والكويت لإيثارها سياسة السلام والتعاون الدولي) .

* حين واجه الاقتصاد العراقي مأزقا اقتصاديا جسد حصاد الحرب مع إيران لمدة ثماني سنوات رأى النظام العراقي بحساباته الخاطئة أن تهديدا مباشرا للكويت سوف يجبرها على أن تدفع أكثر فأكثر ، وهي التي دفعت عشرات المليارات درءا لتهديد غير مباشر من إيران .

* وحين تدهورت أسعار النفط في الثمانينيات تدهورا حادا بعد قفزاتها الطارئة في السبعينيات ، نتيجة تحويل النفط من عامل قوة إلى عنصر ضعف في صراع الإرادة الدولية ، لم يعمل النظام العراقي الحاكم -في إطار حرصه المزعوم على المصلحة القومية- على تعبئة الموارد وحماية الثروة العربية من أجل إعمال التنمية الشاملة ، وتصحيح اختلال التوازن بين الدول العربية والدول الصناعية ، بل نادى بطريقة فجة بتوزيع الثروة العربية بين من يملكون ومن لا يملكون مخالفا بذلك كل ماهو معروف في النظم الاقتصادية العالمية .

* ثم قام بتدمير آبار النفط الكويتية ، ومنشآتها الوطنية على نحو أدى بطبيعة الحال إلى تقويض دعائم الاقتصاد العربي .

* وأكثر من هذا عرض النفط العربي للبيع مجانا ، وهو الذي اتهم الكويت وغيرها من دول الأوبك بالعمل على الإضرار بالاقتصاد العربي من خلال تجاوز حدود الإنتاج وخفض الأسعار .

* لم تكن مساهمات العراق في الصندوق العربي للإنماء متوافقة في يوم ما مع الناتج المحلي كما هو مقرر في الاتفاقات ، وذلك بالمقارنة مع ما قدمته الكويت والسعودية ودول الخليج العربية الأخرى .

* الأضرار المادية التي لحقت بالاقتصاد الوطني الكويتي نتيجة لكارثة العدوان العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ فاقت كل وصف وشملت جميع قطاعات الدولة على المستويين الحكومي والأهلي، والقطاعات الداخلية والخارجية وبلغت تقديرات الجهات المالية الرسمية لها مبلغا يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى ما نشأ عن ذلك من عجز مستمر خلال فترة ما بعد التحرير في ميزانية الدولة، قد يؤدي استمراره إلى تآكل الثروة الوطنية للكويت.

* وفي تحديد دقيق لمؤشرات الهدر المادي للثروة العربية نشير إلى مايأتي:

- ضعف إسهام العائد النفطي في تحقيق التقدم والتكامل والأمن العربي.

- تبديد الثروة النفطية في تغطية تكاليف الحرب الإيرانية التي لم يجن العراق منها شيئا على مدى ثماني سنوات.

- الخسائر الاقتصادية الفادحة التي لحقت بالأمة العربية نتيجة لحرب تحرير الكويت.

- إصرار النظام العراقي وتماديه في توجهاته نحو تدمير العراق بجعل خسائره الاقتصادية تفوق ما كان يحلم به من وراء غزو الكويت.

- صلف القيادة العراقية أدى إلى أن تظل قدراتها النفطية مرهونة بسداد التزامات دولية لعشرات السنين القادمة.

- لم تقتصر عواقب الأزمة على العراق وحده، بل أصابت التنمية العربية الشاملة في مقتل، وحققت عجزا مستمرا في ميزانية الكويت فضلا عن خسائر تقدر بمئات المليارات من الدولارات، وعرضت المنطقة لعمليات استنزاف في مواردها، واضطراب لدعائم استقرارها.

الخاتمــة

تظهر فصول هذه الدراسة على نحو قاطع أن الكويت أرضا وشعبا ودولة حقيقة تاريخية ضاربة جذورها في أعماق الزمن، ولا مجال لادعاء بإنكارها، فأرض الكويت عند رأس الخليج العربي تمثل «بوابة» الجزيرة العربية، وجزءا لا يتجزأ منها - وهي تختلف في سماتها عن سواد جنوب العراق بأهواره وبطائحه المائية، فأرضها المتماوجة السطح والتي يحدها وادي الباطن في الغرب تمثل بفرشات الرواسب التي تغطيها مرفدا لواد بائد قديم كان في الماضي مفعما بالماء، ولا صلة بينها وبين الرافدين.

وفي هذه البقعة من الأرض استقرت منذ مطلع القرن الثامن عشر جماعات من القبائل العربية التي أطلق عليها اسم «العتوب» والتي احتل منها آل الصباح مكانة قيادية ومنهم تكونت قاعدة المجتمع الكويتي التي استمرت في تواصل وباستمرارية واضحة دونما انقطاع منذ القرن السابع عشر تقريبا حتى وقتنا الحالي.

فالدولة والشعب يمثلان معا نسيجا اجتماعيا سياسيا متكاملا ومتفاعلا بعبقرية واضحة مع المكان خلال ما يزيد على ثلاثة قرون، استقرت خلالهما وشائج المجتمع السياسي، وتزايد التلاحم من أجل تعظيم الإفادة مع معطيات المكان، ولعل كفاح الكويتيين القدامى من أجل التكيف مع المكان، والتوجه إلى مياه الخليج وممارسة التجارة وإقامة العلاقات المتوازنة مع كافة قوى الجوار، يمثل حقيقة تاريخية تنفرد بها الكويت التي استمرت على مدى هذه الحقبة كيانا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا واضح المعالم والقسمات، ومتميزا بتوافر كافة مقومات السيادة الوطنية، فلم يكن الارتباط بالدولة العثمانية «اليونيفرسالية» ممثلة في الباب العالي إلا ارتباطا روحيا، لا ينتقص من مقومات السيادة الوطنية، وهو وضع يكاد يماثل وضع مصر

بعد أن استقل بها محمد علي مع فارق واضح هو أن أمراء الكويت المتتابعين لم تصدر بتعيينهم فرمانات عثمانية!

وقد أفاض الفصل الثاني من هذه الدراسة في إبراز الوضع المتمايز للكويت من خلال تحليل موضوعي قائم على التقصي والتحليل التاريخي للعلاقات الكويتية العثمانية، وللعلاقات الكويتية البريطانية، وصولا إلى إعلان استقلال الكويت وانضمامها إلى الجامعة العربية ومنظومة الأمم المتحدة، وتبوئها لمكانتها الدولية كعضو فاعل ونشيط في المجتمع الدولي.

وقد عززت الدراسة القانونية التي تضمنها الفصل الثالث من هذا العمل العلمي إبراز الوضعية القانونية الدولية للكويت من خلال توظيف حقائق التاريخ التي تتسق على نحو لافت للنظر مع ما خلصت إليه جوانب التحليل من وجهة نظر القانون الدولي.

وقد عالج الفصل الرابع من هذه الدراسة جانبا من الآثار الاقتصادية، التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت، والتي تمثل كارثة حقيقة حلت بمنجزات التنمية في الكويت المعتدى عليها والتي لم يسلم العراق من آثارها. فضلا عن أنها عطلت التنمية القومية العربية لسنوات عديدة قادمة، ونحّت تقريبا دور النفط العربي في إعمال التنمية الشاملة في الأقطار العربية، هذا إلى جانب الآثار الاقتصادية الأخرى التي عوقت وستستمر في تعويق تدفق العمالة ورؤوس الأموال بين الأقطار العربية.

ويتبين من هذه الدراسة أيضا أن «مقولة الحق التاريخي» التي أوردها النظام العراقي لا تستند - بأي حال من الأحوال - إلى أية أسس من المنطق والعقلانية. ألم يرد في ذهن أصحاب هذه المقولة - على سبيل المثال - أن مطالبة العراق بحقوق تاريخية في الكويت الواقعة جنوبها يمكن أن تكون دعوة مفتوحة لمطالبة تركيا بحقوق تاريخية في شمال العراق؟ ولماذا لم تطالب العراق بحقوق تاريخية لها في شط العرب وفي المحمرة وكلاهما سلم به طواعية لإيران؟!

ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة التي أعدها نخبة من أساتذة الجامعات، والخبراء المتخصصين في الدراسات التاريخية والقانونية والاقتصادية والسياسية ـ مجموعة من المؤشرات يتمثل أولها في خلط الأوراق الذي ترتب على الاجتياح العراقي للكويت والذي يبدو في الادعاءات العراقية المتأرجحة، من مساندة لانقلاب عسكري مختلق وكاذب ادعت العراق حدوثه في الكويت! إلى إعلان عن الانسحاب بعد أن تستقر الأوضاع! إلى إعلان بالوحدة بين الكويت والعراق! إلى إدماج للكويت ضمن محافظات العراق! . . إلى ادعاء بالربط بين احتلال الكويت وتحرير فلسطين، وهكذا إلى آخر سلسلة الادعاءات العراقية.

ويتمثل المؤشر الثاني في تجاهل النظام العراقي غير المسبوق لقواعد القانون الدولي، وإصرار القائمين على الحكم في بغداد ـ بعناد واضح ـ على تحدي إرادة المجتمع الدولي دون أي تبصر عاقل بمغبة هذا التحدي أو أي تقدير لما يمكن أن يترتب عليه الإصرار على عدم التراجع عن احتلاله للكويت من نتائج قد تؤدي بالعراق إلى هاوية الكارثة، وخاصة بعد أن استنفدت كل الوسائل والسبل لكي يثوب حاكم العراق إلى رشده ولم يُترك سبيلٌ أو طريق إلا وطرق بمحاولات مكثفة متلاحقة لإقناعه بالانسحاب من الكويت، قام بها كبار الساسة العرب والدوليين وأسهمت فيها جهود عدد من الأقطار العربية والأجنبية، ومناشدات متواصلة قامت بها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي حركة عدم الانحياز والمجموعة الأوروبية إلى غير ذلك من المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية ـ دون أن تسفر إلا عن الاستمرار في رفض الانسحاب والمضي في طريق التحدي والضلال.

أما المؤشر الثالث فيتمثل في أن اجتياح العراق للكويت يمثل أول خرق سافر لمبدأ «ثبات الحدود ونهائيتها» في منطقتنا العربية، فكم من مشكلات حدودية تفجرت بين قطرين عربيين شقيقين أدت من بين ما أدت إلى توتر العلاقات بينهما، إلا أنها لم تسفر في أية حالة من هذه الحالات عن إحداث أي تغيير في الحدود السياسية.

وللمرة الأولى في التاريخ العربي المعاصر تقوم دولة عربية بإلغاء حدودها مع جارتها، وابتلاعها واغتصابهاعلى نحو لم تعرفه المنظومة العربية طوال تاريخها الحديث ويمكن أن يخلق هذا آثارا بعيدة المدى على أمنها واستقرارها في المستقبل.

والمؤشر الرابع يتمثل في محتوى «الخطاب العراقي إبان هذه الأزمة»، والذي استهدف ـ على نحو فج ـ تفجير ثلاث قضايا سياسية يأتي في مقدمتها ارتداء عباءة الإسلام على نحو لا يتفق مع الماضي التاريخي للنظام العراقي بحكم توجهه العلماني الذي يستند إلى حزب اشتراكي، وبحكم مواجهته لثماني سنوات في حرب مريرة للثورة الاسلامية في إيران، ولهذا قد يبدو من المتناقضات الساخرة أن يرفع النظام العراقي شعارات القومية العربية في مواجهة الإسلام، ويرفع شعارات الإسلام في مواجهة العروبة!

والقضية الثانية تتمثل في إعلان العراق الفجائي في الثاني عشر من أغسطس الماضي بأنه قد أصبح مسؤولا عن تحرير فلسطين، في حين أن الضرر الذي حاق بالقضية الفلسطينية على يديه ضرر بالغ العمق وسيؤثر سلبا في مسارها لسنوات قادمة بعد أن أصبحت إسرائيل أكثر الأطراف جنيا للمغانم من جراء ما اقترفه النظام العراقي.

أما القضية الثالثة التي يحاول النظام العراقي أن يثيرها فهي قضية توزيع الثروة في الوطن العربي، وينصب نفسه حاميا للفقراء فيه، فهي قضية خاسرة يدحضها أن العراق يدرج في عداد الأقطار النفطية الغنية بعائد نفطي يتجاوز حجمه عوائد الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة «باستثناء المملكة العربية السعودية»، ولم يسهم بأدنى نصيب في مساندة الأقطار العربية الأقل نموا أو في إغاثة الفقراء من المتضررين من المجاعة والقحط في الدول العربية الإفريقية، وقد أظهرت الدراسة الاقتصادية الحجم الضخم الذي أسهمت به الكويت وحدها من معونات ومساعدات اقتصادية للأقطار العربية التي تنخفض معدلات النمو فيها أو التي تعاني من الكوارث الطبيعية.

وفي ضوء هذه الخلاصة لمحتوى الصفحات التي يضمها هذا الكتاب، يحدونا الأمل في أن تعالج القضايا العديدة التي أثيرت على نحو أعمق وأكثر تفصيلا وتعزيزا بالوثائق والحجج الدامغة، وذلك ترسيخا لهدف العلم في سعيه الدائب بحثا عن الحقيقة.

ملحق الجداول

الإحصائية الاقتصادية

جدول رقم (١)

صافي تدفقات العون الإنمائي العربي خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــان	التراكم	التراكم	العون السنوي			التراكم	نسبة العون إلى الناتج المحلي					
	٧٩/٧٠	٨٥/٨٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	٨٨/٧٠	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مجموعة الدول العربية	٣٩٥٦٦	٣٦٣٨٩	٤٧٧٨	٣٤٧٩	٢٣٣٨	٨٦٥٥٠	٢,٤	١,٥	١,٣	١,٨	١,٣	٠,٦
دول محلس التعاون الخليجي	٣٥٧٤١	٣٣٩٢٥	٤٦١٤	٣٤٣٩	٢٢١٨	٧٩٩٣٧	٣,٣	٢,٦	٢,٥	٣,٦	٢,٦	١,٨
الإمارات	٥٧٨٠	٢٨٣٩	١٠٤	١٩	٤	٨٧٤٦	٢,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,١	*
السعودية	٢٢٥٢٨	٢٤١٣٣	٣٧٧٦	٣١٠٠	٢٠٩٨	٥٥٦٣٥	٣,٤	٣,٠	٣,١	٥,٢	٤,٢	٢,٨
قطر	١٣٥٥	٧٠١	١٩	٤	٨	٢٠٨٧	٣,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,١	٠,٢
الكويت	٦٠٧٨	٦٢٥٢	٧١٥	٣١٦	١٠٨	١٣٤٦٩	٣,٦	٣,٨	٣,٢	٣,٠	١,٣	٠,٥
الدول العربية الأخرى	٣٨٢٥	٢٤٦٤	١٦٤	٤٠	٤٠	٦٦١٣	٠,٥	*	٠,١	٠,١	*	*
الجزائر	٥٢٢	٤٠٦	١١٤	٢١	١٠	١٠٧٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	*	*
العراق	٢٠٣٠	١٠٦٤	(١٦)	(٢٢)	(١٩)	٣٠٣٧	٠,٦	٠,١	(٠,١)	..	(٠,١)	(٠,٢)
ليبيا	١٢٧٣	٩٩٤	٦٦	٤١	١٢٩	٢٥٠٣	٠,٩	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٢	*

* للإشارة بأن النسبة هي أقل من ١ , ٠ في المائة .

( ) القيم بين الأقواس سابقة للدلالة بأن سداد أصل القرض والفوائد كان أكبر من سحب العون المقرر لذلك العام .

. . غير مبين .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقرير التعاون من أجل التنمية ١٩٨٩ و١٩٩٠ ، صفحة ٢٥٨ وبيانات من وزارة المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية .

جدول رقم (٢)

العمليات التمويلية السنوية لمؤسسات التنمية العربية

إلى الدول النامية * (بما فيها الدول العربية)

(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

السنوات	مؤسسات التنمية العربية ١٩٦٢* - ١٩٨٩								إجمالي القروض السنوية
	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الاوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العراقي	الصندوق العربي	الصندوق* الكويتي	المصرف العربي	
الاجمالي	٧٢٨٦,٧	١١٩٨,٦	٢٣٧٥,٥	٥٧٤١,١	١٧٣٣,٠	٣٨٦٦,٧	٥٩٥٣,٩	٨٩٢,٦	٢٩٠٤٧,٨
١٩٧٣	–	–	–	–	–	–	٣٤٢,٩	–	٣٤٢,٩
١٩٧٤	–	٦٤,٣	–	–	٣٠,٠	١١٤,٩	١٣٨,٩	–	٣٤٨,١
١٩٧٥	–	٤٤,٢	–	٢٨٢,٨	–	١٩٣,٤	٣٢٧,١	–	٨٤٧,٥
١٩٧٦	–	١٦٣,٧	٤٢,٧	٤٣٢,٦	٣٣١,٦	٣١٨,٧	٧٩,٤	١٣٨٣,٧	
١٩٧٧	١١٩,٣	١٣٨,٨	٢٤٣,٠	٧٧٠,٤	٢٦,١	٣٦٢,٦	٤١١,٠	٧٧,٠	٢١٤٨,١
١٩٧٨	١٨٨,٧	٢١٥,٩	١٥٥,٠	٥٦١,٤	١٠١,٢	–	٢٠٠,٢	٦٦,٩	١٤٨٩,٦
١٩٧٩	٤٩٨,٧	١٤٥,١	٢١٢,٨	٤٤٧,٠	٤٠٦,٣	٧٠,٢	٣٥٣,٧	٢٠,٢	٢١٥٤,١
١٩٨٠	٤٧٥,٤	١٠٠,٦	٢٥٠,٨	٣٣١,٩	٧٤٣,٣	١١١,٤	٢٦٨,٧	٨١,٠	٢٣٦٣,٣
١٩٨١	٦٤٩,١	٦٩,٩	٤٠٠,٩	٣٤٨,٦	٣٧٣,٣	١٤٨,٤	٧٤١,٤	٦٩,٧	٢٨٠١,٢
١٩٨٢	٥١٩,٨	٦٥,٧	٣٢٣,٧	٦١١,٣	٣٧,٧	٢٣٢,٨	٧٦٣,١	٨٠,٠	٢٦٣٤,١
١٩٨٣	٥٧١,٢	٢٥,٨	٢١٢,٩	٣٧٢,٣	–	٣٠٩,٧	٣٩٠,٠	٦٧,٢	١٩٤٨,٩
١٩٨٤	٨٣٦,٦	٢٨,٦	٩٤,٤	٣٥١,٧	–	٢٨٣,٤	٢٥٢,٦	٦٨,٣	١٩١٥,٤
١٩٨٥	٦٧١,٩	١٦,٩	٥١,٢	٣٧٢,١	–	١٧٣,٦	٢١٣,٩	٧١,٣	١٥٧٣,٦
١٩٨٦	٧٢٤,٤	١٥,١	٨٧,٧	٣٠٩,٥	–	٣٦١,٢	٣١٧,٥	٦٢,٣	١٨٧٨,١
١٩٨٧	٧٠٨,٥	–	١٠١,٥	٢٧٠,٢	–	٢٤١,١	٣٠٤,٠	٢٩,٥	١٦٥٤,٦
١٩٨٨	٦٢٥,٣	١٨,١	١٠٤,١	٦٤,٥	–	٤٠٣,٣	٢٧٨,٨	٥١,٣	١٥٤٤,٢
١٩٨٩	٦٩٧,٣	٨٥,٩	٩٤,٣	٢١٥,٠	–	٥٢٦,١	٣٣٣,٧	٦٨,٥	٢٠٢٠,٧

* فقط الصندوق الكويتي بدأ في عام ١٩٦٢ وباقي المؤسسات كما هو مبين في الجدول.

– للإشارة إلى حالة العدم.

المصدر: الصندوق العربي، أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية، خلاصة العمليات التمويلية. إصدار مارس ١٩٩٠، وبيانات من وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية

جدول رقم (٣)

المجموع التراكمي للمعونات الفنية والمنح (الالتزامات)

التي قدمتها مؤسسات التنمية العربية خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٩)

(الالتزامات بآلاف الدولارات الأمريكية)

الجهات المستفيدة	مؤسسات التنمية العربية المانحة للمعونات الفنية						إجمالي الالتزامات
	البنك(١) الإسلامي	صندوق الاوبك	الصندوق الكويتي	الصندوق(٢) العربي	الصندوق* السعودي	المصرف(٣) العربي	
إجمالي المعونات الفنية والمنح	١٤٥٩٥٤	٩٨٤٦٧	٤١٨٦٧	٧٩٦٥٠	٨٥٧٠	٢١٨٦٦	٣٩٦٣٧٤
مجموعة الدول العربية	٥٧٥٤٨	١٢٦١٢	٦٦٩٠	٧٦٩٢٣	٥٥٧٠	-	١٥٩٣٤٣
الدول العربية المستفيدة	٥٧٢٤٨	١٢٥٣٧	٦٦٩٠	٥٧٣٨٨	٥٥٧٠	-	١٣٩٤٣٣
عربي مشترك ومنظمات عربية	٣٠٠	٧٥	-	١٩٥٣٥	-	-	١٩٩١٠
مجموعة الدول الأفريقية	٥٣٠٨٨	٣١٩٣٩	٩٤٩٧	-	٣٠٠٠	٢١٨٦٦	١١٩٣٩٠
الدول الأفريقية المستفيدة	٤١٤٨٤	١٨٢٩٩	٩٤٩٧	-	٣٠٠٠	٣١٥٦	٧٥٨٠٠
أفريقي مشترك ومنظمات أفريقية	١١٢٤٠	١٣٦٤٠	-	-	-	١٨٧١٠	٤٣٥٩٠
مجموعة الدول الآسيوية	٢٩٧٦٣	٦٢٠٦	٤٥١٠	-	-	-	٤٠٤٧٩
مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية	١٠٦٠	١٦٨٥	-	-	-	-	٢٧٤٥
مجموعة البلدان الأخرى	٣٠٠٠	-	-	-	-	-	٣٠٠٠
مجموعة المنظمات الدولية*	١٤٩٥	٤٦٣٢٥	٢١١٧٠	٢٧٢٧	-	-	٧١٤١٧

(١) تقتصر العمليات التمويلية للبنك الإسلامي على الدول الإسلامية، وغيرها من التجمعات الإسلامية في الدول غير الإسلامية.

(٢) وفقا لاتفاقية إنشاء الصندوق العربي يستفيد من قروضه ومعوناته فقط الدول العربية

(٣) وفقا لاتفاقية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية لأفريقيا يستفيد من قروضه ومعوناته فقط الدول الأفريقية غير العربية.

* منظممات وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الأحرى عير العربية.

المصدر: الصندوق العربي، التقارير الإحصائية الفصلية لأمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩.

جدول رقم (٤)

متراكم السحوبات من المساعدات الإنمائية العربية (١)

للمؤسسات متعددة الأطراف والدولية (١٩٨٤ - ١٩٨٨)

(مليون دولار أميركي)

الدول المانحة للعون	المؤسسات المستلمة للمساعدات *			التراكم
	وكالات الأمم المتحدة	الهيئات العربية	الهيئات الدولية	
إجمالي المساعدات	١٩٦,٨	١٥١٨,٣	٩١٤,٦	٢٧٠٦,٣
الإمارات	٢,٧	١٦,٧	١٧,٢	٣٦,٣
الجزائر	٤,٧	٢٦,٤	١١٠,٣	١٣٨,٤
السعودية	١٥٠,٤	١٠٩٣,٩	٤٣٦,٢	١٧٧٣,٦
العراق	٣,٨	١,٧	٢,١	٧,٦
قطر	٨,٨	١٦,٢	٢,٦	٢٨,٢
الكويت	١٦,٢	٢٩٩,٨	٣٢٨,٣	٦٤٩,١
ليبيا	١٢,٢	٦٣,٦	١٧,٩	٧٨,٩

(١) تم بناء المؤشرات القياسية لدى الصندوق العربي استنادا لإحصاءات OECD وهناك مصادر أخرى غير محددة لم تدرج مؤشراتها باعتبارها هامشية لا يشكل مجموعها ٢,٨ في المائة من تراكم المعونات للفترة ٨٤ - ١٩٨٨ .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التعاون من أجل التنمية، عدة تقارير ١٩٨٦ - ١٩٩٩ .

جدول رقم (٥)
التوزيع الهيكلي لمساهمات الدول العربية المانحة للمساعدات (١)
في متراكم سحوبات الهيئات المستلمة للعون (١٩٨٤ - ١٩٨٨)

(نسبة مئوية)

الدول المانحة للعون	الجهات المستفيدة والمستلمة للعون			التراكم
	وكالات الأمم المتحدة	الهيئات العربية	الهيئات الدولية	
إجمالي المساعدات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الإمارات	١,٤	١,١	١,٩	١,٣
الجزائر	٢,٤	١,٧	١٢,٠	٥,١
السعودية	٧٦,٤	٧٢,٠	٤٧,٧	٦٥,٧
العراق	١,٩	٤,٢	٠,٢	٠,٣
قطر	٤,٥	١,١	٢,٣	١,١
الكويت	٨,٢	١٩,٨	٣٥,٩	٢٣,٨
ليبيا	٥,٢	-	٢,٠	٢,٩

(١) تم بناء المؤشرات القياسية لدى الصندوق العربي استنادا لإحصاءات OECD .
وهناك مصادر أخرى غير محددة لم تدرج مؤشاراتها باعتبارها هامشية لا يشكل مجموعها ٢,٨ في المائة من تراكم المعونات للفترة ٨٤ - ١٩٨٨ .
المصدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير التعاون من أجل التنمية، عدة تقارير ١٩٨٦ - ١٩٩٩ .

جدول رقم (٦)

نصيب الدول العربية المستفيدة من المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٩

(مليون دولار أمريكي)

البلدان العربية المستفيدة	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العراقي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	المجموع	حصص الدول٪
مجموع الدول العربية	٤٠٧٨,٥٨	٩٣٥,٣٢	٣٨٢,٣٢	٢٣٦١,٠٥	١٠٩٨,٩٩	٣٨٦٦,٧٠	٢٩٩٤,٩٥	١٥٧١٧,٨٠	٥٤,٧
الأردن	٥٤٥,١٦	٣٧,٤٣	٢٣,٦٥	٢٦٣,٧٢	٣٢٥,٦٠	٢٩٧,٩٠	٤٣٨,٠٨	١٩٣١,٦٨	٦,٧
الإمارات	٣٠,١٣	٨,١٦	٨,١٦	–	–	–	–	٣٨,٢٩	٠,٢
البحرين	٢٤,١٦	٥٥,٧٠	–	٢٤,٥٥	–	٥٧,٥٣	١٠٥,٣٦	٢٨٥,٧٥	١,٠
تونس	٣٤٣,١٨	١٥٤,٣٦	١٧,٠٠	٢٥٢,٣١	٢٥,٠٠	٣١٦,٩٣	٤٣٦,٧٩	١٦٤٥,٥٧	٥,٧
الجزائر	١٠٠٦,١٣	–	–	١٣٤,٧٨	–	٢٦٣,٦٠	٥٨,٠٦	١٤٦٢,٥٧	٥,٠
جيبوتي	٣,٣٣	٥,٠٣	٦,٠٠	٤١,٢٢	٢٦,٥٠	٣٩,٢٨	٥٣,١٩	١٧٤,٥٥	٠,٦
السودان	١٨٠,٩٨	٣٥,٦٨	٨٢,٣٠	٢٤٨,٩٤	–	٣٧٨,٠٦	٣٣٢,٠٦	١٢٥٨,٠٢	٤,٣
سورية	١٣٠,٠١	٢٧,٣٥	١٢,٠٠	٢٢٣,٦٥	–	٢٩٣,٨٠	١٦٢,٢٤	٨٤٩,٠٥	٢,٩
الصومال	٨٩,٩٤	–	٣٩,٢١	١٠٠,٦٧	٣٤,٣٣	١٣٧,١٥	١٠٧,٣٢	٥٠٨,٦٢	١,٨
العراق	٣٢٢,٩٢	–	–	٤٠,٠٥	–	١٦٣,٦٨	١٧,٩٠	٥٤٤,٦٥	١,٩
عمان	٩٥,٥٢	٢٣١,٦٦	–	٦٣,٩٢	–	٩٥,٣٤	١٦٥,١٩	٦٥١,٦٣	٢,٣
فلسطين	–	–	–	–	–	٩,٨٤	–	٩,٨٤	٠,١
لبنان	٩,٧٥	١٧,٣٧	–	–	–	٣٨,٩٣	٣٥,٩٨	١٠١,٤٩	٠,٤
ليبيا	١٠٧,٧٨	–	–	–	–	–	–	١٠٧,٥٨	٠,٤
مصر	٥٨,٠٢	١٤٢,٤٨	٢٣,٢٠	٢١٢,٢٦	–	٤٩٦,٢٦	٣٠٨,٩٩	١٢٤١,٢١	٤,٣
المغرب	٥٩٣,٠٢	٦٥,٣١	٣١,٤٠	٢١٧,٦٨	١٩٠,٧٠	٤٢٧,٠٨	٢٩١,٥٦	١٨١٦,٧٥	٦,٣
موريتانيا	٦٦,٩٤	٤٢,٠٢	٤٩,٤٠	١٨٣,٢٩	١٢٩,٢٠	٢٣٠,١٩	١٦٣,٠١	٨٦٤,٠٥	٣,١
اليمن الشمالي	٢٢٢,٧٧	٤٧,١٢	٥٢,٦٥	١٧٢,٣٤	٣٥٢,٦٦	٣٢٦,٣٣	١٧٢,٢٦	١٣٦٤,١٣	٣,٧
اليمن الجنوبي	٢٤٨,٢٩	٦٥,٦٥	٤٥,٤٠	٦٣,٦٣	١٥,٠٠	٢٩٥,٢٤	١٦٤,٩٦	٨٨٠,١٧	٣,٠

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية لعام ١٩٨٩، إصدار مارس ١٩٩٠.

مصادر الدراسة

أولا : المصادر العربية :

١ ـ أبو العباس القلقشندي. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج ٥، القاهرة: ١٩١٣.

٢ ـ أحمد فوزي، قاسم والكويت. بيروت: ١٩٦١.

٣ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت، الجزء الأول، القسم الأول والثاني. الكويت: ١٩٧٠.

٤ ـ الإدارة المركزية للإحصاء: تقديرات أولية للحسابات القومية خلال السنوات من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢، الخسائر غير العادية الناتجة عن الغزو العراقي، يناير ١٩٩٣.

٥ ـ الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن مدى وطبيعة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للكويت في أثناء الاحتلال.

٦ ـ الأمم المتحدة، تقرير عن طبيعة الأضرار الناجمة عن العدوان الغادر عام ١٩٩١.

٧ ـ أنستاس الكرملي. «في تسمية مدينة الكويت» ـ مجلة المشرق ـ العدد العاشر، السنة الثانية، (بيروت) ١٩٠٤.

٨ ـ بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي الإسرائيلي ـ القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

٩ ـ بنك الكويت الصناعي: «آثار الغزو العراقي على القطاع الصناعي بالكويت، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت» ـ الكويت (٢ ـ ٦ من أبريل ١٩٩٤).

١٠ ـ بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي ١٩٩٠ – ١٩٩٢.

١١ ـ بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي ١٩٩٣.

١٢ ـ بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية التفصيلية، يناير/ مارس ١٩٩٦.

١٣ ـ بنك الكويت المركزي. النشرة النقدية الشهرية، المجلد (١٢) رقم (١١) يناير ١٩٩٠

١٤ ـ بيرين، جاكلين. اكتشاف جزيرة العرب (مترجم). . بيروت: ١٩٦٣.

١٥ ـ التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، القاهرة: مؤسسة الأهرام ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (تحت الطبع).

١٦ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠، صندوق النقد العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

١٧ ـ تقرير الأمم المتحدة عن طبيعة الأضرار الناجمة عن العدوان العراقي ١٩٩١.

١٨ ـ جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام لمجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد العادي السادس والثلاثين، القاهرة ١٢/٩/١٩٩١.

١٩ ـ جريدة الاتحاد ١٥/١١/١٩٩١ إعلان استقلال الكويت وغروب الدولة العثمانية (أبوظبي).

٢٠ ـ جلمن، والتر. عراق نوري السعيد (مترجم) ـ بيروت: ١٩٦٥.

٢١ ـ جمال زكريا قاسم. الخليج العربي من ١٥٠٧ الى ١٩٧١. (أربع مجلدات) القاهرة: ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥.

٢٢ ـ جمال زهران. مجلة المنار (القاهرة)، ع، ابريل/ نيسان ١٩٨٩.

٢٣ ـ د. حامد سلطان. القانون الدولي العام في وقت السلم، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٢.

٢٤ ـ حسن العلوي: أسوار الطين في عقدة الكويت وأيديولوجية الضم (بيروت د. ط ١٩٩٥ ص ص ٥٥ ـ ٦٥).

٢٥ ـ دائرة المطبوعات والنشر، حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، الكويت ١٩٦١.

٢٦ ـ راشد عبد الله الفرحان. مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية ـ القاهرة: ١٩٦٠.

٢٧ ـ رحلة مرتضى بن علوان عبر الجزيرة العربية ١٣٢١هـ ـ ١٧٠٩م، مجموعة برلين للمخطوطات العربية، إهلوا ردت رقم ٦١٣٧، مخطوطة ١٠٢ أ، ١١٥ ب المكتبة الملكية البروسية في برلين.

٢٨ ـ سيف مرزوق الشملان. من تاريخ الكويت ـ القاهرة: ١٩٥٩.

٢٩ ـ صالح أوزبران. البرتغاليون والأتراك العثمانيون في الخليج العربي (مترجم) البصرة: ١٩٧٩.

٣٠ ـ د. صلاح الدين عامر. قانون التنظيم الدولي (النظرية العامة) القاهرة: دار النهضة العربية الطبعة الثالثة، ١٩٨٤.

٣١ ـ صلاح العقاد. التيارات السياسية في الخليج العربي ـ القاهرة: ١٩٦٥.

٣٢ ـ طه عبد العليم طه ـ الفوائض البترولية العربية. القاهرة: مؤسسة الأهرام ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٧.

٣٣ ـ د. عائشة راتب. التنظيم الدولي ـ القاهرة: دار النهصة العربية، ١٩٦٥.

٣٤ ـ عبدالرحمن البزار: محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (القاهرة: معهد الدراسات العربية ١٩٥٤).

٣٥ ـ عبد العزيز الرشيد. تاريخ الكويت، ج ١. بغداد: ١٩٣٦.

٣٦ ـ أ. د. عبدالله يوسف الغنيم: أقاليم الجزيرة العربية، وحدة البحث والترجمة، جامعة الكويت ١٩٨٠.

٣٧ ـ عثمان بن سند البصري. سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد بومباي: ١٣١٥ هـ.

٣٨ ـ (العراق) وزارة الخارجية حقيقة الكويت . . بغداد : ١٩٦١ .

٣٩ ـ (العراق) وزارة الخارجية، مذكرة طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ المؤرخة في ١٥ يوليو / تموز ١٩٩٠ ـ ٣٧ ص .

٤٠ ـ عصام الدين جلال . مجلة المنار (القاهرة) ع، أبريل/ نيسان ١٩٨٩ .

٤١ ـ علي عبد الرحمن أباحسين . تاريخ العتوب من خلال المخطوطات والوثائق ـ من أعمال الحلقة الرابعة للمراكز المتخصصة في دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ أبوظبي : ١٩٧٩ .

٤٢ ـ فاروق عمر فوزي . الخليج العربي في العصور الإسلامية ـ دبي : ١٩٨٣ .

٤٣ ـ د . فتوح الخترش : التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٠ .

٤٤ ـ قرارات القمة العربية الطارئة : القاهرة أغسطس ١٩٩٠ .

٤٥ ـ قرارات مجلس جامعة الدولة العربية (على مستوى وزراء الخارجية) في دورتيه الطارئتين بالقاهرة (أغسطس ١٩٩٠) .

٤٦ ـ قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج (العدوان العراقي على الكويت أغسطس ١٩٩٠ وما بعده) .

٤٧ ـ «قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي» في : النظام الإقليمي العربي : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية : (أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول . عمان : ١٥ ـ ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧) القاهرة : مؤسسة الأهرام ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٩ .

٤٨ ـ كلى، جون . بريطانيا والخليج ـ مجلدان، القاهرة : ١٩٧٩ .

٤٩ ـ الكويت ـ دائرة المطبوعات والنشر . حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ـ الكويت : ١٩٦١ .

٥٠ ـ (الكويت، وزارة الخارجية) مذكرة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ المؤرخة في ١٨ يوليو/ تموز ١٩٩٠ ـ ص ١٢.

٥١ ـ لوريمر، ج، ج: دليل الخليج ـ القسم التاريخي ـ سبع مجلدات، الدوحة: ١٩٦٧.

٥٢ ـ المؤتمر الشعبي الكويتي (جدة: ١٩٩٠). المؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد بجدة في الفترة من ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ ـ وثائق المؤتمر.

٥٣ ـ محمد بن إبراهيم الشيباني: كيفان تحت الاحتلال ـ كفاح منطقة ج (١) (٢) الكويت مطابع دار السياسة ١٩٩٤.

٥٤ ـ محمد بن عثمان بن صالح بن عثمان: روضة الناظرين في مآثر علماء نجد وحوادث السنين، مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٨٣.

٥٥ ـ مجلة الاقتصاد والأعمال، ع ١٣٢، نوفمبر ١٩٩٠.

٥٦ ـ مجلة المصارف العربية، ع ١١٦ ـ ١١٧، أغسطس/ آب ـ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠.

٥٧ ـ مجلة الوثيقة ـ العدد الأول يوليو ١٩٨٢.

٥٨ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية: تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، الكويت ١٩٩٣.

٥٩ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية: تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية، الكويت ١٩٩٣.

٦٠ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية: ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية ١٩٩٢.

٦١ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية: الحشود العراقية على الحدود الكويتية، أكتوبر ١٩٩٤، دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية، الكويت ١٩٩٦.

٦٢ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية : العدوان العراقي على الكويت : الحقيقة والمأساة ط (٢) الكويت ١٩٩٤ .

٦٣ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية : الكويت والتنمية الاجتماعية : (قيادة وتخطيط ، ومشاركة شعبية وتوجه إنساني) الكويت ، ١٩٩٥ .

٦٤ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية : الكويت والتنمية العربية : (الأردن ، تونس ، الجزائر ، السودان ، فلسطين ، اليمن) ، الكويت ١٩٩٤ .

٦٥ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية : الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، إعداد أ . د . غيورغي بورندرايفسكي ، ترجمة د . ماهر سلامة ، الكويت ١٩٩٤ .

٦٦ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية : مجرمو الحرب العراقيون وجرائمهم خلال الاحتلال العراقي للكويت ، الكويت ١٩٩٥ .

٦٧ ـ مركز البحوث والدراسات الكويتية : المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية ، إعداد عقيد ركن متقاعد علي عبداللطيف خليفوه ، تحرير ومراجعة د . يوسف عبدالمعطي ، الكويت ١٩٩٣ .

٦٨ ـ مصطفى عبد القادر النجار . التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ـ البصرة : ١٩٧٥ .

٦٩ ـ مصطفى النجار وآخران ، الهوية العراقية للكويت ، بغداد ١٩٩٠ .

٧٠ ـ مفيد محمود شهاب . القانون الدولي العام ـ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .

٧١ ـ مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٤ – دار النهضة العربية .

٧٢ ـ د . ميمونة الصباح . الكويت في ظل الحماية البريطانية ـ الكويت : ١٩٨٨ .

٧٣ ـ النشرة النقدية لبنك الكويت المركزي، المجلد رقم (١١) يناير ١٩٩٠ .

٧٤ ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، «تقرير بشأن القطاعات الزراعية في الخطة الانتقالية للإصلاح» (٩٢/ ٩٣ - ١٩٩٥).

٧٥ ـ وزارة التخطيط، بيانات فعلية مأخوذة من الحسابات القومية.

٧٦ ـ وزارة التخطيط، عرض مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٩٣/ ٩٤ على المجلس الأعلى للتخطيط.

٧٧ ـ وزارة التخطيط، مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) يناير ١٩٩٠.

٧٨ ـ وزارة المالية، بيان وزير المالية عن مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والميزانيات الملحقة والمستقلة ٩١/ ٩٢ - ٩٤/ ١٩٩٥ .

٧٩ ـ وزارة النفط: تقرير الوضع الراهن الخاص بالخطة الانتقالية للإصلاح (٩٢/ ١٩٩٣ ـ ٩٤/ ١٩٩٥)، الكويت، أبريل ١٩٩٢ .

٨٠ ـ ياقوت الحموي. معجم البلدان ـ ج٢ ـ القاهرة: ١٩٠٦ .

٨١ ـ يوسف القناعي. صفحات من تاريخ الكويت ـ القاهرة: ١٩٤٦ .

٨٢ ـ د. يوسف الإبراهيم: السياسة المالية والموازنة العامة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للاقتصادين الكويتيين، الكويت (٣ - ٥ من مايو ١٩٩٢).

ب ـ الأجنبية :

1. Al-Baharna Hussein: The Legal Status of the Arab Gulf States, Manchester, 1986.
2. Arabia, The Gulf and The West, London, 1908.
3. Bank for International Settlements: The Maturity and Sectoral Distribution of International Bank Lending, Basle, July 1993.
4. Bombay Government: Selection from the Records of Bombay Government, vol. xxiv, Bombay, 1856.
5. British Documents on the Origins of War, London, 1938.
6. Brownlie Ian: Principles of Public International Law, 3rd Edition, Oxford University Press, 1979.
7. Brydges Hartford Jones: An Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia 1807-1811, 2 vols., London, 1834.
8. Carreau Dominique: Droit International, Redone, Paris 1986.
9. Cot Jean Pierre and Alain Pellet: la Charte des Nations UNIX, Economica; Bruylant, Paris, Bruxlles 1985.
10. Dickson H R P : Kuwait and Her Neighbours, London, 1956.
11. Dunn Uriel: Iraq Under Qassem, New York, 1969.
12. East India Companies Connection with the Persian Gulf 1600-1800: Selection from Bombay State Papers.
13. Foreign Office: The Persian Gulf No 67, 1920; Memorandum Respecting Kuwait 78/5174; Iraq Annual Report for 1932, 371/16922.
14. German Archives, Turkei, vol 165, pp 135-136
15. Gooch and Remperley: British Documents on the Origins of War, London, 1938.
16. Graves Philip. The Life of Sir Percy Cox, London, 1951.
17. Gray Smith: Macroeconomics, W H Freeman and CO , New York 1985.

18. Hayder Ali Midhat: The Life of Midhat Pasha, London, 1905
19. I M F Direction of Trade Statistics Yearbook, 1990; Washington, IMF, 1990.
20. India Office: Letters from the Persian Gulf, vols. 18 and 20, Kuwait Confidential, p 127; British Relations with the Ottoman Empire in the Persian Gulf, p 181.
21. India Office: Political and Secret Library of Britain 127, Koweit Conf., pp 6-7.
22. Iriland Philip: Iraq, London, 1945.
23. John Sloman: Economics, Harvester Wheatsheaf, New York 1991.
24. Kellu J B : Britain and the Persian Gulf, London, 1968.
25. Kuwait Political Agency, vol 3, p 602.
26. Lorimer G G : Gazetteer of The Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Calcutta, 1915.
27. Mattione Richard: OPEC's Investments and the International Financial System, Washington: The Bookings Institution, 1985.
28. MEED, No 29, July 1990
29. MEED, No 9, December 1989.
30. Neibuhr Caresten: Travels Through Arabia and Other Countries in The East, vol. 2, Edinburgh, 1792.
31. Peter Wilson: International Economics, Theory, Evidence and Practice; Harvester Press, 1986.
32. Records of Kuwait: Archive Editions, London, 1989, vol 1.
33. Rousseau Charles: Droit International Public. Tome 2 , Paris.
34. Saldanha, The Persian Gulf, pp 10-11.
35. Societe Franciase Pour le Droit International, la Frontere... Colloque de Poitiers, Paris 1980.
36. Statistical Review of World Energy, 1990.
37. The Arabs of The Desert, London, 1951.
38. The World Bank. World Development Report, 1990, Washington.

المحتوى

فهرس الأشكال

مطبعة السلام
AS - Salam Printing Press
Tel.: 4710000 - 4714300 - 4730549